

Shark al-Makrūdī
'al- Aḥiyat Ibn
Malik

شرح العلامة القوي المقرئ
القوي أبي زيد عبد الرحمن
ابن علي بن صالح المكودي
علي القيسية ابن مالك في الصو
نفع الله بهما آمين

وبها مشه حاشية العلامة
الملاوي عليه راحة الله تعالى

الطبعة الاولى
بالمطبعة الخيرية المنشأة
بحوش عطي بجمالية مصر
الحجبة سنة ١٣٠٥ هجرية

227
6548
227

بسم الله الرحمن الرحيم حمد المن وفقنا الى الاعراب عما خفي من المصنوعات وعلما لسانا غير ذي هوج كشافا عن دقائق
الاشارات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرفع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخاص جناحه لمن اتبعه من
المؤمنين لنحو امتثال امر الملك العلام وعلى آله وأصحابه الشاغلين أنفسهم بالانتصاب للتنافس في اعلاء كلمة الاسلام وعلى من
تبعهم بحاسن الافعال وشرائف اوصاف اليقين والاذعان والاستسلام ﴿ما بعد﴾ فان شرح الخلاصة للمحقق المكوذي
الاخلاص والايقان قد عم الاتقاع به لا خلاص مؤلفه وموافيه من مزيد التحرير والاتقان لم ينسج على منواله المخلوع عن الاطناب
الملل وتجاخفه عن الاختصار المخل وموافيه من حسن الترتيب وبديع الترتيب وصنعة التعليم وجهه بين كشف قناع المتن
واعرابه فهو للمتعلم هداية الى صراط مستقيم ولطامس البذل الجهد في ادارة النظر فيه وتصفحه ومراجعته وفرغت نفسي في مزيد
التأمل فيه وكثرة الاكباب عليه ومذاكرته وتجردت له أفقهم موارد السهر واقتطف أزهار فوائد انفسك فغادلي بأسرار مستودعات
وتحقيقات وتدقيقات شريفة وابحاث رائقات ولكن ذلك ببركة قرآنه المرة بعد المرة وممارسته المبكرة بعد الكثرة على شيخ الصديق
والارشاد والتوفيق سيدنا مولانا ومفيدنا سيدى عبد الله بن محمد المغربي القصري الكنكسي أدام الله تعالى بهجته وحرس
للانام مهجته فهو الذي أطلعنا على مخدرات أبقار عرائسه وأنشقنا عرف مستودعات أسرار نقائسه وكيف لا وهو قد مارسه
على الجبال الراسيات وأنق فيه لديهم كثيرا من نفائس الاوقات فوشحت ذلك الشرح بهذه الاطروفات وضممت الى ذلك ما فزع الله
به على من المسائل المسجودات ورصعته بجواهر ظريف لطائف ألهمتها وقت التأليف ودقائق اعتبارات وأعرضت عن نقل الفث
الذي في كثير من الشروح المطولات مستعينا بالله تعالى فهو حسي ونعم الوكيل ولنقدم شيئا من التعريف بالشارح فنقول هو الشيخ
الامام العارف بالله تعالى أبو زيد عبد الرحمن بن علي صالح المكوذي بفتح الميم وضم الكاف مخففة قبيلة قريية من فاس ومن شعره
نحس بنو مكد • أهل التقى والجلود نكز في الاعادي • ككزة الاسود كان رحمه الله اماما بارعا



بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الاستاذ الفخري
الحق المقيى للغوى أبو زيد
عبد الرحمن بن علي بن صالح

في العلوم ورعا زاهدا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس (ومن مؤلفاته) هذا الشرح الذي عمت
بركاته وألف شرحا آخر أكبر منه ولم يكمله وقيل بل أنه ولو بقي ما التفت الناس الى غيره لكن
أسرقه أعداؤه حسدا فندعاه عليهم وكانت دارهم دار علم فقطع الله منهم العلم وكشف عنهم السستر
وعن ذريتهم الى يومنا هذا وله شرح على منظومة الامام ابن مالك في المصنوع والمدود وشرح على
الاسحرومية انتفع الناس به شرحا وغربا ورايت بخط شيخنا أن له مقصورة في مدح النبي صلى الله
عليه وسلم وقد نكت فيها على حازم وابن دريد وأخرى في علم التصريف وشرح على مقصورة المديح
المذكورة وأرجوزة في شرح انفاظ الغريب وبالجملة كان ذا قدم راسخ في العلم والولاية توفي سنة
احدى وعشمانه كذا في التوشيح وقبره مشهور بفاس مقصود للتبرك به أعاد الله علينا من بركاته
وأمر علينا غيث كرامته ومن شعره اذا عرضت لي زمانى حاجة • وقد أشكلت فيها على المقاصد
وقفت بباب الله وقفة صارح • وقلت الهى اننى لك قاصد • ولست ترانى واقفا عند باب من • يقول فتاه سيدى اليوم المكوذي
راقدا (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى متبركا وأوفى والتقديم ليفيد الكلام بالفهوى القصر والاهتمام بالمقدم فيفيد الكلام قصر
التأليف على التبرك وقصر التبرك على كونه بامم الله والدليل على هذا المحذوف الشروع في الفعل على أحد الوجهين وهو أن يقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له والوجه الثانى أن يقدر من مادة الابتداء مطلقا وأبدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بمحدث كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبتأ أو أجدم الروايات المشهورة والاحتمال مقتطوع الاصابع لا انفكا
توهم بعض شراح الجوهره وفي البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى هرقل عظيم الروم وأداء لشكر نعمائه التى هذا
التأليف أثر من آثارها ولم يقل بالله لتحصيل نيكتة الاجمال والتفصيل أو للفرق بين التيمن والتيمن والرحمن الرحمن اسمان بنيا للبالغه
من الرحم بالضم وهو لغة رقة القلب وانعطاف يقضى الانعام فالانعام غايتها وأسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك تؤخذ باعتبار
الغايات فالرحمة في حقه تعالى مجاز في الانعام أو ارادته وبسط ذلك ليس هذا محلّه والباء اما للاستعانة لان المحققين من المتكلمين على
أنه كما يستعان بالله تعالى يستعان باممائه لان الاستعانة باممائه تعالى راجعة الى الاستعانة به أو التعدي به أو الملازمة أو التبرك وهو من
عرضيات الملازمة وأخص منها لأنها تكون على وجه التبرك وعلى غير كالأصل لان الانسان وليس التبرك من جزئياتها كالتوهم
ومعنى الملازمة المصاحبة ويصح على بعد أن تكون بمعنى من الابتدائية أى ابتدئ الكتاب من اسم الله الخ لان البسملة من الكتاب
ولا يلزم ذكر المنتهى اليه والرحمن قال ابن مالك اسم لا صفة والدليل على ذلك أنه جاء في القرآن كثيرا متبوعا وغير متبوعا
الدامينى بانه يلزم أن يكون قائم غير صفة لانه يحى - غير تابع فهو القائم غير زيد وجوابه أن المراد أن الرحمن جاء متبوعا أكثر من
مجيئه تابعا بل كونه تابعا لم يوجد بخلاف نحو القائم واشتقاق رحن على أنه صفة ورحيم من الفعل أعنى رحم بالضم لا من المصدر على

15-10-33
1945

التحقيق لان المحققين كالرضي على أن الوصف مشتق من الفعل لا من المصدر و يدل له ظاهر كلام الامام ابن مالك في غير ما موضع
 بقوله (وصوغها من لازم الحاضر) لكنه قال في المفعول المطلق (وكونه أصلا لهذين انتخاب) واشتقاقه من رحم بالضم على غير قياس
 لان فعل المضهوم العين لا تأتي منه الصفة المشبهة قياسا الا على فعل يسكون العين وفعل بكثرة وأفعل وفعل بفتح العين كما قال الناظم
 (وفعل أولى وفعل بفعل كالفخيم والجميل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل) والصحيح أن اقتضاء زنة فعلان المبالغة خاص بما اذا
 كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غصبان فليس للاجتماع لانه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلان (قوله الحمد لله
 رب العالمين) الحمد هو الثناء بغير الحادث المطبوع فدخل فيه الثناء على الله تعالى بصفاته القديمة فانه من أجل المحامد وبهذا يعترض
 على غير هذا التعريف من التعاريف فانها تخرج هذا الحمد وان كان قد أوجب عن ذلك بتعصفات في بعضها سوء أدب مع الرب تعالى
 وليس هذا محل بسطه وخرج عن الثناء ونحو وصف من هو في الدرك الاسفل من النار بما تضمنه ذق انك أنت العزيز الكريم فانه ليس
 بثناء بل تنقيص له ومضرة به والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام وقيل لا بد وأن يكون الانعام على الشاكر فعلم أن بينهما
 عموم ما من وجه وان بدأ بالجملة المبدوءة بها الفاتحة زيادة في الاقتداء حيث أتى بطالعة الكتاب العزيز ورأيت بخط شيخنا ما نصه قال
 الامام الغضنفر الحمد معر فالأصل يقال الا في حق الله عز وجل ولا يجوز أن يقال الحمد لزيد قاله سيبويه وذكر ابن العربي في القانون عن أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من شيء أحب الى الله من الحمد وأبلغ الحمد الحمد لله على كل حال وفسر المحلى الحمد في تفسيره في أول
 سورة الكهف بانه الوصف بالجميل ثم قال وهل المراد الاعلام بذلك للإيمان به أو الثناء به أوهما معا احتمالات أفيد هذا الثالث ورب
 يضاف الى العاقل كرب العبد والى (3) غيره كرب الدين ورب الدار ويطبق على السيد ومنه الحديث أن تلد الامه زبنا في رواية
 ربهما وعلى المالك (قوله واما المرسلين) الامام من أملى أي صار أمانا أي قد امكن أن يكون مفردا
 وجعا كما في القاموس وامامته صلى الله عليه وسلم للمرسلين يحتمل أن يراد بها امامته ليلة
 الاسراء وأن يراد بها أنه مقدم عليهم في التفضيل (قوله الهادين المهتدين) ان قلت لم قدم الهادين
 على المهتدين مع أن اهتداء الهادي سابق على كونه هاديا لا بد في الهادي أن يكون مهتديا قبل
 ذلك ولو بالعلم قلنا لما كان المتصدي للهداية أعم من أن يكون مهتديا في نفسه أو غير مهتد حسن
 تأخير المهتدين عن الهادين لكونه كالخصيص له (قوله فهذا) الاشارة الى ما في الذهن سواء
 تقدمت الخطبة أم تأخرت (قوله شرح) أي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان
 مخصوصة بناء على المختار من أن أسامي الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة
 من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله مهذب) في المختار التهذيب كالتنقيح ورجل مهذب
 أي مطهر الاخلاق (قوله ويحظى بمعانيها حفاظها) حذف من الثاني دلالة الاول أي وبه يحظى
 بمعانيها حفاظها ولا بد من هذه الملاحظة ليحصل ارتباط هذه الجملة بالشرح (قوله لما سرد) شبه
 الصعوبة التي في العبارات بشروء الابل واستعير الشروء للصعوبة واشتق منه شرد ففيه استعارة تصريحية تبعية وبصح كونها
 مكنية بأن تشبه العبارات بالابل وشرد تخييل (قوله ولا اضافة غيرها اليها) لا يستغنى عنه بما قبله لان اضافة شيء اليها لا تستلزم
 النقل (قوله ولا ايراد مذهب الخ) أتى به تفصيلا لما أجله في قوله قبل ذلك ولا اضافة الخ وقوله من غير تعرض للنقل الخ هذا هو
 المناسب لمن أراد التحصيل وينبغي لمن يدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بالاقتوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم ولا ينتفعون
 فان ذلك دأب من يحب الشهرة (قوله البادي) اما من بدأ اذا ظهر أي أخذ في الظهور في طلب العلم انظر المصباح أو من بدأ أي أتى
 البادية فشبّه المبتدئ بذلك بجامع الحدوث أي ان المبتدئ حدث في طلب العلم كما ان البادي حالة حلوله في البادية أو من بدأ
 بالله زف يكون البادي بالله مزق قلبه همته ياه أي الذي بدأ في العلم أي ابتدأ فيه وهو أظهر والشادي أصله من له قطعة من الابل فاطلق
 هنا على من حصل جلة من العلم مبتدئ بها الى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو العالم اذا الشخص لا يعلم كل شيء (قوله الى ما اقترح) أي
 طلب من غير روية على سبيل التكلف والتحكم (قوله وأسعفته) أي أعنته (قوله سلامة الادراك والفهم) العطف فيه تفسيري فكل
 من اللفظين يستعمل للتصديق وقيد بالسلامة لانه قد يحصل ادراك الشيء وفهمه على خلاف ما هو عليه ولذا يقال فهم
 مستقيم وفهم سقيم (قوله ابن مالك) فصل بلفظها اشارة الى انه منسوب الى جده الاعلى بناء على ما في الهواري محمد بن عبد الله بن
 عبد الله بن مالك فذكر ابن عبد الله مرتين وفي ابن قاسم الغزي ابن عبد الله ثلاث مرات وعلى ظاهر عبارة الشارح والاشعوري من ذكر
 ابن عبد الله مرة يكون الفصل هو اشارة الى أن مالك الكاليس أباه بلا واسطة وبخط شيخنا قال أبو الهيثم أظهر المبتدأ لانه صفة بيان
 وذلك فيها جاز وان كان قليلا ولا اكثر فيها الإتيان ومثله في ابن غازي وسيد كذا الشارح ان جملة هو ابن مالك معترضة وبخط شيخنا انه
 يحتمل أن يكون حالا من محمد فان قلت كيف قطع التعت مع قوله في باب التعت لن يظهر اقلت يري اذا كان مدحا أو ذما أو ترجحا أما اذا

المكودي أتى الله بركته بمنه
 وفضله وكرمه ونفعنا به آمين
 الحمد لله رب العالمين وصلاته
 وسلامه على سيدنا محمد خاتم
 النبيين واما المرسلين
 والرضا عن آلهم وأصحابه
 الهادين المهتدين (أما بعد)
 فهذا شرح مختصر على ألفية
 ابن مالك مهذب المقاصد
 واضح المسالك تفهيم به

كان لتخصيص أو بيان نحو هذا الجائز نص عليه غير واحد وقد مر بهضهم لتاريخه بقوله قد خضع ابن مالك في خبعا وهو ابن عه كذا حكى من قدوما قيل ان الها رمز كالعين فيكون عمره خمس وسبعين سنة وقيل للوقف فيكون عمره سبعين سنة فقط وقد تولى القضاء بالقاهرة وتشفع بها ثم رحل الى الشام فهو المالكى أو الشافعى آخر الدمشقي بثلاث الميم دارا وقول الشارح جلال الدين أبو عبد الله محمد قد قدم رحمه الله اللقب على الاسم للمدح وبه علل الازهرى أولانه أشهر من الاسم وقد ذكر ابن الانبارى انه قد دم اذا كان أشهر وجيان مدينة بالاندلس (قوله أحمد) أتى به اظهار التولى الجذب نفسه واطهار التذلل وقول العلامة الاشعري في الفعلية المضارعية الاستمرار التجددى أى بمعونة القرينة قال شيخنا رويناع شيخنا المراتب اطلاق القافية وقال انه رواية ابن البقال عن المؤلف والذي سمعناه من غيره تقييدها واطهارها ان ما يمكن فيه اطلاق القافية من سائر أبياتها فقايفته مطابقة كقوله بلفظ موجز ومبجز كما رويناع اطلاقها عن شيخنا ورأيت بخط شيخنا على نسخة أحد ربي ذام قول قالأى ما لكى سمى به تعالى أبدل منه الله أو قد عطفه وخبر مالك به قد وصفه ولم يقل يقول لكن قالأى لانه نزل الاستقبالا منزلة الماضى لقوة الرجاء محققا وقوع ماله ارجحى وجلة أحمد الى آخر الالفة في محل نصب يقال وفيه ألفرا لا امام ابن غازى بقوله حاجبتكم معشر جمع نبلا • العربيين مفردا وجملا عن ألف بيت غير شرط نصبت • نوبذ منها رقيمت في العلا ورأيت بخط شيخنا هنا على نسخة نظم الجبل التى لها محل من الاعراب والتى لا محل لها فى ثلاث أبيات بالتمثيل ونصها من ظنى أعلمته فضلى ظهر • اذ صغت نظما استنار وظهر والله يعلم أكنت كدت • أقول أنوى الخير انى سدت آيت أى أقسمت والقسم بر • لو تاب من عصي لعزوا تنصر (قوله مصليا) ان قلت مصليا مفردا والمفرد ليس بخبر ولا انشاء والصلاة على النبي صلى الله (ع) عليه وسلم انما تكون بجملة انشائية لفظا ومعنى أو جملة خبرية لفظا انشائية

معنى ولا تكون بما هو خير
فظا ومعنى لان الخبر بالصلاة
ليس بمصل قلت جملة أحد
• مصليا انشاء لان الحال
بانضمامها الى صاحبها
وعاملها تفيد خبرا نحو جاء
زيد راكبا وان كانت وحدها
لا تفيد كرا كاجوده
فكذلك تفيد انشاء وان
كانت وحدها لا تفيد
وبخط شيخنا اتفقوا على أن

ألفاظها ويحظى بمعانيه حفاظها معرب عن اعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد شواهد الا لا بد منه ولا ايراد مذاهب الا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بعرفه لفظها طلب منى أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبتة الى ما اقترح على • وأسعفته بما أمل لدى • والله سبحانه وتعالى ينفعنا وياياها بالعلم ويرزقنا وياياها سلامة الأذوال والفهم بمنه وكرمه آمين (قال محمد هو ابن مالك • أحد ربي الله خير مالك) (مصليا على الرسول المصطفى • وآله المستكملين الشرفا) (وأستعين الله فى ألقية • مقاصد النعوتها محورية) (تقرب الاقصى بلفظ موجز • وتبسط البذل بوعدمبجز)

مصليا حال مقدرة اذا لا يمكن الحمد والصلاة فى زمن واحد ويحتمل أن يكون حال المقارنة اذا جعلنا الحمد فى كلامه مرادا وتقتضى به الشكر مجازا والشكر يكون بالحنان ويكون قد شكر بحنانه ونطق بالصلاة بلسانه واطلاق الحمد على الشكر مجاز ذكره سيدى محمد السنوسى فى بعض كتبه والحال المقدرة عرفها الشغنى بانها التى يتأخر مضمونها عن مضمون عاملا (قوله على النبي) هذه رواية المشاركة ورواية المغاربة على الرسول قال ابن غازى قال على الرسول ولم يقل على النبي لان ذكر الرسول أمدح كذا بخط شيخنا (قوله المستكملين) السين والتاء للطلب أوزايدان وعلى كل فالشرفا اما مفرد بفتح الشين فالغنى على زيادتهما الكاملين فى الشرف وعلى انهما للطلب الطالبين كمال الشرف واما جمع بضم الشين ففعل المستكملين محذوف أى الكاملين كل الحمد أو الطالبين كمال الحمد لانهم شرفاء بانساجهم له صلى الله عليه وسلم فكمل لهم الشرف باتباعه صلى الله عليه وسلم وبخط شيخنا ليست السين والتاء على باهما من الطلب وانما المراد الذين كمل لهم الشرف (قوله ألقية) منسوبة لالف بيت أو ألف مر دوج أو الفى بيت لان علامة التثنية تحذف للنسب (قوله مقاصد) قيل اسم كتاب جزمته هذه الالفية وقد يطلق القصدي الشئ بمعنى عدم الافراط فيه (قوله محورية) لم يطابق لانه يجوز الامر ان ولانه الافصح لكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الافراد وتظم ذلك بعضهم بقوله وجمع كثرة لما لا يعقل الافصح الافراد فيه يافى وما سواء الافصح المطابقة • نحو هبات واقرات لائقه وأفرد الناظم لفظ واقره فى قوله هبات واقره لانه يجوز الامر ان أولتاو بل هبات بجماعة الهبات فيكون جاريا على الافصح (قوله بلفظ) يحتمل أن الباء بمعنى مع أى تقرب الاقصى مع انها موجزة وهذا غريب فان التقريب فى العادة يكون معه بسط (قوله وتبسط البذل) لاشانها تعطى قارئها العلم الكثير اذا قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح وهى سلم لفهم بنية العلم فكانت تعطى العطايا الكثيرة بسبب ذلك ولما كان يحتمل اعطاؤها المطل قال بوعدمبجز لان المطل يذهب لذة الكرم قال الشاعر
عطاؤا لمطل والمكارم جنة • ونذهب لذات المكارم بالمطل

(قوله وتنفضي رضا الخ) أي في حال كونها فائقة تطلب رضا غير مضط وهذا تواضع من الشيخ وهضم لنفسه أو مقصوده الخ على
الأكاب عليها والنظر فيها لأن من رضى بشئ أحبه ومن أحب شيئا أكثر النظر إليه وهذا أدق وقد قالوا ما من معنى في الالفية إلا
وهو مقصود لنكتة كقوله (ورجل من الكرام عندما) قصده بالامام النووي تلميذه كان عنده تلك اليبسة وقد حكى أن المؤلف
لما وصل الى هنا قال • فائقة منها بالالف بيت • فوقف ولم يستطع الزيادة مدة ثم رأى في المنام شخصاً لم يعرف أنه ابن معطى فقال له
اني أنظم ألفية فقال أمعني فقرأ الأبيات الى أن قال فائقة منها بالالف بيت فقال كمل فقال لم أستطع الزيادة فقال أكله لك قال نعم
فقال (والحق قد يغلب ألف ميت) فاعرف أنه ابن معطى فرجع عن هذا وقال وهو يسبق حائز تفضيلاً الخ وقوله بالالف بيت جعلها فائقة
عليها بكل بيوتها وبخط شيخنا قوله فائقة يريد فائقها في كثرة المسائل فهي أكثر منها إلا أنها فاقته في جميع الأشياء بل ألفية ابن معطى
فاقت ألفية ابن مالك في شئ آخر اه (قوله بسبق) بيان لجهة التفضيل وكونه أفضل منه أولاً مسكوت عنه وأما جعل المعنى وهو
يسبق حائز تفضيلاً من كل وجه حتى في العلم فلا يناسب مدح الالفية (قوله هـ) والظاهر لا ينافي كون تضمين الفعل ظاهراً أيضاً
فاللام في الظاهر للكمال

أي الظاهر الكامل في
الظهور فلا ينافي كون
تضمين الفعل ظاهراً أيضاً
(قوله والظاهر أن في
بمعنى على) هذا مذهب
الكوفيين فانهم يضمون
الحرف ومذهب البصريين
تضمين الفعل كذا بخط شيخنا
والنحو علم بالحكام
مستنبطة من استقراء
كلام العرب أي أحكام
في ذواتها أو فيما يعرض
لها بالتركيب (قوله
وشبهه) كأن قصد فان
قلت لوقال واستقتر الخ لم
يحتل النظم قلت التضمين
أكثر فائدة أي استعين
مستخيراً مع أن الشيخ قد
يقصد تدريب المبتدئ
على المسائل الصعبة
(قوله والباء بمعنى في)
ويحتمل أن تكون
السببية ويراد بقاصد

(وتنفضي رضا غير مضط • فائقة ألفية ابن معطى)
(وهو يسبق حائز تفضيلاً • مستوجب ثنائي الجميلاً)
(والله يقضي جهات وأفره • لي وله في درجات الاستخاره)
قال فعل ماض لفظاً والمراد به الاستقبال ووضع الماضي موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله
عز وجل أتى أمر الله ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن
مالك الطائي النسب الاندلسي الاقليم الجبلي المنشأ الدمشقي الدار وبها توفي لا تفتي عشرة لبسة خلت
من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جلة من
مبتدا وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحد فعل مضارع من حمد وربي مفعول والله بدل منه وخبر
مالك بدل بعد بدل ومصدلاً خال من فاعل أحد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفعول من مفعول
وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشر فامفعول بالمستكملين واستعين جملة معطوفة على
أحد وما بعده محكي يقال الى آخر الجز وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى
على فان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدياً بعلى كقوله تعالى وأعانه عليه قوم آخرون
والله المستعان على ما تصفون إلا أن يجعل استعين مضمناً معنى فعل يتعدى بنى كاستخير وشبهه
ومقاصد التصوأي معظم التصو وجل مهماته والقصد في الشئ عدم الافراط فيه ومحوه أي مجموعة
وهو خبر عن مقاصد ومما يتعلق به والباء بمعنى في وتقرب الاقصى أي تقرب البعيد للفهام
والموجز الكلام الكثير المعاني القليل الالفاظ وتبسط البذل أي توسع العطاء والوعد المنجز
الموفى بسرعة وتنفضي رضا أي تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالخط وفائقة منصوب على
الحال من فاعل تنفضي وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما جائز ومستوجب
وثنائي مفعول بمستوجب والجميلاً صفة والله يقضي أي يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة
والدرجات الطبقات من المراتب
الكلام خبر مبتدأ مظهر وهو على حذف مضاف ومما موصولة واقعة على الكلام والضمير العائد عليها
من الصلة هو المجرور وعن فاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والأشياء
التي يتألف منها الكلام وهي الكلام ولوقال وما يتألف منها امرأه لما وقعت عليه ما لجأ ثم قال

التصو جمعه أي جميع مسائل التصو مجموعة بسببها أي تفهم اذا فهمت (قوله الجميلاً) صفة مخصوصة ان كان الشئ يطلق على الذكر
بشراً وكاشفة ان لم يكن يطلق على الذكر بشر وهو قول الأكثرين أو مخصوصة مطلقاً ان أريد الجميل الكامل (قوله يحكم) والمرد
يعطى بالفعل وبخط شيخنا على نسخته قال المكودي في الترح الكبير ورد علينا عام ٨٦٩ طالب من العراق ذا كرات أهل
العراق يزيدون في خطبة الارجوزة يعني الالفية بيتاً ثامناً وهو فما بعد واجل من ذنبه • غير دعاء ورجاء به (قوله وما يتألف منه)
الضمير فيه يعود الى الكلام فقد جرى على غير من هوله ولم يبرزه لانه انما يجب الابرار مع الوصف لا الفعل نحو زيد عمر وضار به هو
والتألف وقوع الالفه والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذا التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكتر فكل مؤلف مركب
من غير عكس واختلاف في الكلام عند الأصوليين هل هو حقيقة في القلي فقط أو في اللساني فقط ثالثاً فهمهما معا (قوله على حذف
مضاف) أراد الجنس فصد في بعضا في كذا باب شرح الكلام ولا فائدة للتلاف في أنها حدثت دفعة أو تدريجاً إلا أنه في الاول

يكون من فوقه خلفا عن المضاعف الاول وهو باب وعلى الثاني خلفا عن المضاعف الذي يليه وقد غفيل عن هذا من قال انه على الاول مجرور وقد يوجه بان كونه خلفا عن المضاعف الذي يليه أولى لانه مضاعف اليه بلا واسطة بخلاف المضاعف الاول ولانه لا يعد موايلاله وقد قال الباطم وما يلي المضاعف يأتي خلفا الخ والباب يذ كرو يؤث كدار ودائرة وبغل وبغلة وزوج وزوجه وقال وقاله ومنزل ومنزلة ألفاظ ثلاثة عشر ذكرها ابن هشام في شرح الدريدي عند قول ناظمها منزلة لا ختها يرضى بها لنفسه ذوارب ولا حجا وآل في الكلام للعهد أو للجنس وأما الاستغراق فبعيد لانه لم يتعرض الاعتريفة لا لكل فرد منه واضافته لتنفيد أن له معنى آخر في غير النحو وكونه يحسن السكوت عليه من أحدهما يستلزم الحسن من الآخر فلا حاجة للتكاف (قوله فالمثال تقيم الخ) قال شيخنا الخلاف لفظي فمن حل المفيد على المفيد مطاقتا قال تقيم ومن حله على الفائدة التامة جعله تحيلا بعد تمام التعريف (قوله جرف) بخط شيخنا لما كان الحرف قد يحتاج اليه في بعض تأليف الكلام بحيث لا يتم الكلام الا به جعل هذا الاعتبار جوازا وقدم الاسم على قسميه للاخبار به وعنه ولانه ذات أي قد يوضع للذات والفعل صفة أي دائما والذات أولى بالتقديم لان الفعل يستدل بها (قوله الكلام مبتدأ) قال شيخنا أولى الاعراب (٦) ان الكلام مبتدأ أو واحدة كلمة خبره واسم الخ خبر مبتدأ محذوف وأشار اليه

الموضع وتبعه الازهرى والمراد معقول كل واحد من الثلاثة في افراده فلذلك قال الشارح والمراد أسماء وأفعال وحروف وما رتبها الخطاب على المكودي لحفظ وقدم الكلام على الكلام لان الكلام مركب ومعرفة المركب من حيث الجملة سابقة على معرفة البسائط ولان قبوده وجودية والمفردات قبودها عدمية والوجود سابق على العدم ومن قدم الكلام نظر الى انها أجزاء والجزء سابق على الكل في الوجود (قوله وليست على بابها) وجه القول بانها على بابها

(كلامنا لفظ مفيد كاستقيم • واسم وفعل ثم حرف الكلام)

قوله كلامنا يعني الكلام عند التعيين فاكتفى عن ذلك باضافته الى الضمير الدالي على المتكلم ومعه غيره وهو ناووقه لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة ومثل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماء كزيد ولذلك احتاج الى اخراج الثاني بقوله كاستقيم فالمثال تقيم للحدود فالشارح لامثال بعد تمام الحد خلافا للمرادى. وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلام الكلام مبتدأ وخبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف ثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر نسبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال

(واحدة كلمة والقول عم • وكلمة بها كلام قد يؤم)

أي واحد الكلام كلمة والكلام اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنينه فلذلك قال واحدة وقال ابن معطى واحدا وقوله والقول عم يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلام والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماضى في موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديره عم جميع ما ذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك في اللغة لافى الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجازا لا ابتداء بكلمة للتبويب لانه فوعها الى كونها الحدى الكلام والى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعد هاو بها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال

(بالجر والتنوين والتداوأل • ومسند للاسم غير حاصل)

ان الحرف بعد شبهه من الاسم والفعل لانه لا يفيد الاسناد أصلا فالمهلة معنوية ووجه ما ذكره الشيخ انه لا معنى للتراخي يعنى بين الاقسام وجوابه انه تراخي في الشرف لافى كونه قسما (قوله كما قيل) بخط شيخنا القائل الشارح والمرادى (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر) يظهر ان المراد به الشرح الكبير فيفيد تقدمه على هذا الشرح الصغير بخلاف كلامه فيما يأتى فى باب الصفة المشبهة فانه يقتضى تأخر الشرح الكبير كذا بخط شيخنا وقول العلامة الاشعورى قبل الكلام افرادى أى يقال على القليل والكثير فيه نظر لان من قال افرادى ردوا عليه بأنه يلزمه أن يطلق على القليل والكثير فهو الزام فقط ولم يقل هو به واسم الجنس الجمعى ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالبا لا احتراز بقالبا عما فرق بينه وبين واحد بالياء كروم ورومى ثم التاء اما فى المفرد أو الجمع هذا ما ذكره وجعل العلامة الاشعورى غالبا قيدا فى كون الواحديات لا احتراز من كون الجمع بالتاء وقوله وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ادخال فن فى فن وذلك اصطلاح المناطقة وبعضهم وهو العلامة ابن غازى أصح هذا البيت بقوله واحدة كلمة وقد يؤم بها الكلام فى اللغة وانقول عم قال الامام السيوطى فى البهجة يعنى أن القول لا يطلق الا على الثلاثة ويبحث معه القصار بانه لا يفهم من كلام الناظم فقوله وانقول عم يعنى ما ذكره ولم يعنى غيره أولا يبنى ما هو أعم لكن هو كذلك فى نفس الامر اذ يطلق القول على المركب الاضافى كغلام زيد وليس واحدا منهما ويصح كون عم أفعّل تفضيل أى أعم من الجميع (قوله وجازا لا ابتداء بكلمة الخ) الاولى ما قاله الاشعورى من أنها قصيدة لفظها فى معرفة وأجاب العبادى بأن المعنى نوع من الكلمة وهو لفظ كلمة (قوله بالجراح)

الفروق بين العلامة والتعريف ان التعريف يحمل على المعرف حل موافقة بخلاف العلامة وقد ألف بعضهم كتابا في استقصاء تعاريف الاسم والفعل والحرف ولم يعرف سيبويه الا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقال وكفعل وقام والافعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء فثبت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال (قوله بتأفعلت) المراد به الفعل اللغوي وليس المراد به الفعل الاصطلاحي لئلا يلزم أن يكون عرف الفعل الاصطلاحي بقاء الفعل الاصطلاحي فيلزم الدور (قوله آتت) زعم السوادني في شرح الاسمومية تبعا لبعض النحاة انها اسم (٧) والاسم بعدها في نحو قامت هند يدل منها ثم هي للتأنيث دائما وكذا المتحركة كعلامة فهي للمبالغة والتأنيث كحقيقة السمين في اعرابه وفي حاشيته على التسهيل (قوله ويجوز ضبطه) هكذا في خط ابن المؤلف قاله شيئا قال وقال بعض أشياخنا في نسخة ضبطها (قوله الثالث

يعني ان الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الاول الجرح وهو عبارة البصريين وبعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجرح حرف الجر وبالإضافة والتبعية الثاني التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التكمين كرجل وتنوين التنكير كفه وتنوين الغرض كيو مئذ وتنوين المقابلة كسمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع آل وهي الالف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمند فان مسند يطاق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر منه ملق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال (بتأفعلت وآتت وبأفعل) • ونون أقبلن فعل ينجلي

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء الاول تأفعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز ضبطه بالضم على أنها لا تمكلم وبالفعل على أنها للخطاب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل الثاني تاء آتت وهي تاء تأنيث فاعله الثالث يا فاعلي وهي ياء المخاطبة وتلحق الامر والمضارع الرابع نون أقبلن وهي نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الامر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة وينجلي خبره وبتأفعلت متعلق بينجلي ثم قال (سواهما الحرف) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ أو الحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عندنا لما ظم يعني غير فاضاقتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة بين الاسماء والافعال ومختص بالاسماء ومختص بالافعال أي لكل واحد من الاقسام مثال فقال (كهل وفي ولم) فهل مثال للمشترك وفي مثال للمختص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال (فعل مضارع بلي لم كيشم) لما أتت في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الافعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواته أفعال مبتدأ أو مضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم بلي لم لا مثال للمضارع المقترن لم اذ لو كان كذلك لقال كام يشم والماضي شمم بالكسر لانك تقول شمم هذه اللغة الفصحى ويقال شمم بالفصح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم ثم قال (وماضي الافعال بالتاء) يعني ان الفعل الماضي يمتاز عن المضارع والامر بصلاحيته للتاء وآل في التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال (وميم بالنون فعل الامر ان أمر فهم) يعني ان فعل الامر يمتاز بشيئين صلاحيته لنون التوكيد وهو ميم في قوله وميم بالنون وافهام الامر وهو ميم في قوله ان أمر فهم وآل في النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال (والامر ان لم بالنون محل • فيه هو اسم مخصوص وجبيل)

يعني ان اللفظ اذا فهم الامر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بهه ومعناه اسكت وجبيل معناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله الا كون غير

(قوله بلي لم) من ولي الشيء يليه ولاية اذا تبعه على اثره ليس بينهم ما حاجر قاله ابن غازي (قوله بالتاء) قيل صوابه بالتاءين أي تاء التأنيث وتاء الفاعل وأجيب بأن آل للعهد ورد بأنه ان كان المعهود تاء التأنيث خرجت تاء الفاعل وان كان تاء الفاعل خرجت تاء التأنيث وأجيب بان المعهود جنس التاءين المتقدم ذكرهما (قوله وميم بالنون) أي قبولها (قوله ان أمر فهم) أي من غير اداة ليخرج نحو لتضرب (قوله فهو ٢) أي لانه نعت لفعل وحق النعت أن يتصل بالمنعوت وهذا وان كان مع لومها لم يكن المعلوم قديين ناكدا فاقطع ما قبل ان هذا لا حاجة اليه لانه واضح (قوله وليس في هذا البيت زيادة) بل فيه التنبيه على اسهولة زوال ونحوهما

ولولا هذا البيت لتوهمت حرفيتا من قوله سواهما الحرف ويدخل في قوله هو اسم المصدر نحو ضرب زيد أو ان لم يمتل الا باسم الفعل كما ذكره المرادى وان خصص الشارح اسم الفعل (قوله المعرب) مشتق من الاعراب وهو في اللغة لعمان مناسبة للمعنى الاصطلاحي وهو تغيير أو اخر الكلم على انه معنوى واعترض بما اذا كان أول حالته الرفع فيلزم أن لا يكون معربا في حالته الأولى وقد يقال انه تغير من الوقف الى الرفع وقيل الناظم جرى هنا على انه لفظي وليس هنا ما يدل عليه كاسيأتى ايضا ح (قوله من الحروف) يقتضى ان الحروف وضع قبل الاسم المبنى وأجيب بجواز أن (٨) الواضع تصورا للحروف ووضع الاءاء المبدئية قبل وضع الحروف ثم وضع

الحروف فوقه الشبه باعتبار ما في الذهن هذا معنى ما قاله في السبب وقد بينى الاسم لوقوعه موقع المظهر وهو المنادى المفرد العلم والتكررة المقصودة فانه وقع موقع الكاف لان المنادى مخاطب وفي حمل كلام المصنف على البناء الاصلى دون الجائز أو عليهما احتمالا والاول أظهر (قوله وكنيابة) أى وكشبه اسم ذى نيابة عن الفعل بحرف فيكون على حذف مدخول الكاف فلا حاجة الى أنه أطلق الملزوم على اللازم (قوله وكافتقار الخ) قال ابن عباس أحد مشايخ الامام السنوسى احتراز بقوله وكافتقار أصلا من افتقار غير مؤصل اه ولا بد من عدم المعارض واستشكله الفارمى بان كل اسم لا يحاول خاصية من خواص الاسم كالفاعلية والمفعولية فلا يتصور مبنى وأجيب بان عوارض التركيب لا تعتبر لانها ليست في ذوات السكامة بخلاف الاضافة والتنشئة فانها في المفردات

القابل للنون مما أفهم الامر يقال فيه اسم فعل لانه صرح بأنه اسم في قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيل

• (المعرب والمبنى) •

قوله (والاسم منه معرب ومبنى • لشبه من الحروف مدنى)

يعنى ان الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الاصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبنى مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبنى من الاءاء على خلاف الاصل وأنه لا يبنى الا لعله تبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب تبه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ما عارضه معارض كائى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت الحروف فى المعنى لكن عارض شبه الحروف لزومها الاضافة لان الاضافة من خصائص الاءاء فالغنى شبه الحروف ثم قال

(كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا • والمعنوى فى متى وفى هنا)

(وككنيابة عن الفعل بلا • تأثر وكافتقار أصلا)

فنوع شبه الحروف الى أربعة أنواع الاول الشبه الوضعى وهو ما أشبه الحروف فى كونه موضوعا على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار اليه بقوله كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا أى فى الاءاء من قولك جئتنا وهما التاء ونافالتاء مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونامبنى ايضا الشبه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبه الحروف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا أى مامتى فأشبهت همزة الاستفهام اذا كانت استفهاما وان الشرطية اذا كانت شرطا وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لان هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتيبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم يبنى اذا شبه بعض الحروف كاءاء الاءاء اشبهت ان فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله وكنيابة عن الفعل بل تأثر فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لان الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد ان الشبه هو النيابة عن الفعل فكأن الاءاء الاءاء نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بان واحتراز بقوله بل تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذى ناب عنه الرابع الشبه الاقتقارى وهو ان يكون الاسم مفتقرا الى غيره اقتقارا مؤصلا كالموصلات وهو المشار اليه بقوله وكافتقار أصلا واحتراز به من الاقتقار غير المؤصل كافتقار التكررة الموصوفة بالجملة الى ما بعدها فانه غير مؤصل اذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال

(ومعرب الاءاء ما قد سلم • من شبه الحروف كارض وسما)

انما آخر المعرب وان كان الاصل لان المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب وقوله ومعرب الاءاء

فأثر (قوله فاشبهت معنى حرف) أصل العبارة فاشبهت حرفا فى المعنى نازع بعض المحققين بانهم وضعوا للاشارة حرفا وهو اللام ما العهدية فانها للاشارة الذنبية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله عاملة غير معمولة) بحث فيه بقول الشاعر دعوت زال فلم ينزلوا وكانت زال عليهم أهم • فان دعوت عامل فى زال اه ويحاج بان التقدير دعوت فقلت زال فالذى فى محل نصب انما هو الجملة من زال وفاعله لا تزال فقط (قوله لان الفعل) قال الشيخ يحيى مراده اسم الفعل وقوله وما ناب عنه أى عن الفعل وهو الحرف والدليل على هذا قوله فان اسم الفعل هو المنصف بهذا الفعل وكذا يدل عليه قوله فكأن الاءاء الاءاء الخ وقوله ولم يرد ان الشبه هو النيابة (قوله الرابع) جعل الموضع الأنواع ثلاثة ولا يبنى على هذا الاختلاف شئى (قوله الى غيره) أى جملة بخلاف سبجان

(قوله وفعل أمر) قال بعضهم الامر مبني على ما يجوز به مضارعه آيا من يفهم وضربت مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف (قوله والرفع أقيس) للتناسب لان أول الكلام مر فروع ولانه لا كثر في كلامه (قوله أو مقدر) وهذا المقدر في قوة الموجود فهو كالضهير المستكن فاذا علمت هذا سقط ما تشق به العصام وزعم انه فطن لما غفل عنه سيويه من حذف انفا عمل هنا حيث منع حذف الفاعل اه الشيخ يحيى بالمعنى قال الشيخ يحيى رويانا عن شيخنا الشيخ سعيد الجزائري عن شيخه الشيخ سعيد المقرئ عن ابن أبي جلال المايوري انه خطفه الجن ومكث مدة طويلة فجمع بعد طول قراءة أولاد فطمع الخير منهم فعرض فضيته على معلمه فقال اذا سمعت بوجبة عظيمة فاعلم انه سلطان الجن فنادى بالشرع فسمع بعد ذلك (٩) فنادى فاحضر الجن فسل فقال هذا

قتل أخى فقال الانسى ما قتلت الاحبة كالفقه شيخ الجن فاستفتى الشيخ المؤدب المسد كوروكان كبير السن فرفع حاجبيه بيده وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تطور على غير شكله قدمه هدر فالزم الجن بحمله

لا هله فامتثل فوجهه الى أهله وهذا استدعال في هذه الواقعة اه فانت ترى التطوير در الدماء فكذلك الوار والياء صار كصورة حرف ساكن لقي حرفا ساكنا فاهدر بالحذف اه باللفظ الاقولى فكذلك الواو الخ (قوله وكل حرف الخ) وانما لم يخرج عن أصله لانه لا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب واعتراض نحو من فانها المعان واجب بان الحرف انما جى به في الاصل ليدل على

ما قد سلمنا معنى ان ما سلم من شبه الحرف في الواجهة المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدوره أى بمثال ظاهر من الاعراب وهو ارض ومثال من المقدور وهو سما مقصورا وهى لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال (وفعل أمر ومضى بنيا) لما فرغ من مبنى الاسماء ومعربها شرع في مبنى الافعال ومعربها وابدأ بالمبنى منها وهو فعل الامر والماضى فالماضى مبني على الفتح نحو ضرب والامر مبني على السكون ان كان صحيح الا تخر نحو ضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الا تخر نحو غروراءم واخش ويجوز في قوله ونهى الرفع والجر والرفع أقيس لان التقدير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره لانه ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالالف في قوله بنيا للتنبية ثم أشار الى المعرب من الافعال بقوله

(وأعربوا مضارعا ان عربا من فون توكيد مباشر ومن فون اناث كبير عن من فتن) يعنى ان الفعل المضارع يعرب بشرط ان يعرب من فون الاناث نحو الهندات يرعن وفون التوكيد نحو هل تقوم ولما كان فون الاناث لا يكون الا مباشرا للفعل لم يقيد ولما كان فون التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا به على ذلك بقوله مباشر وفهم منه انه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بلفظ نحو هل تقومان أو مقدر نحو هل تقوم يازيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر فون محذوفة لاجتماع الامثال ثم انتقل الى الحرف فقال (وكل حرف مستحق للبناء) يعنى ان الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لانه لا يلزم من استحقاق شئ لشيء وجوده فيه فان الشئ قد يكون مستحقا للشيء وينع منه ثم قال (والاصل في المبنى أن يسكنا) أصل كل مبنى اما كان أو فعلا أو حرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الا لموجب من تعذر أو غيره وقوله

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم • كائن أمس حيث والساكن كم • أى ومن المبنى ما يبنى على الفتح كائن أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فأمس مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كانت استفهاما أو ان الشرطية ان كانت شرطيا وبنيت على حركة تعذر السكون وكانت فتحه اما لحذفها واما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فأمس وبنيت لشبهها بالحرف لتضمن معنى آل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسنا

(٢ - مكدوى) معنى واحد لا غير هذا حاصل كلام المرادى (قوله لانه لا يلزم) جوابه ان الواضع حكيم يعطى الاشياء مستحقها فيلزم من استحقاق الشئ حصوله سلمناه لكن يلزم قبول الحصول من الشبه في قوله مبني اشبه لانه اذا بنى الاسم لشبهه به لزم ان يكون هو مبنيا وسبقول وكل مضمر له البناء يجب فبالاولى المشبه به فان قلت المشبه لا يعطى جميع احكام المشبه به قلت ذلك صحيح في بعض المواضع دون بعض وفائدة ذكر الاستحقاق ان البناء لا بالاصالة للشبه شئ وقال ذلك الشارح لانه كان مستحقا لا وفاق وكتب وقف ومنع منها ظلم كما ذكره شيخنا وأصله ابن غازي بقوله والحرف مبني وأصله البناء (قوله ومنه ذو فتح الخ) هذا الترتيب مقصود بتقديم الخفيف ثم الثقيل ثم الانقل ولا يعترض بتأخر الاخف لانه صرح بأصلية قبل (قوله تضمن معنى آل) أقول ان أمس هذه متضمنة معنى آل الههدية وبها تعين الزمان ليوم سابق يلى يوم التكلم ولا تظهر معها آل لانها مشربة وما أشرب لا يظهر واما أمس غير المنضمة فهى لزمان سابق مجهول ويدخل عليها آل فتعني لزمان معهود يلى وبين مخاطبك وليست مثل الاولى لانها اليوم الموالى ليومك بخلاف هذه والغزفيها العزبن عباد السلام بقوله اذا نسكرت تعرفت أى اذا خلعت من آل واذا تعرفت نسكرت ولم بين غدا لعم تضمنه معنى العهد (قوله ذهب أمسنا) أى من حيث الجملة والافلية هي الاولى لانها لاتضاف كالعلم أو كالحمل بال

(قوله لا تعذر السكون) أي لان العلامة الاولى أقوى ولم يقل ذلك في ابن لانها لا تستعمل معرفة فان قلت لم بين ابن على التكرار لالتقاء الساكنين كما في أمس (١٠) ولم لم بين أمس على الفتح اتباعا للهمزة أوله فقلت قال شيخنا لما سأله عنه هذه تعاليل بعد

الوقوف لا تطرد وقد يقال الساكن في أمس حاجز حصين ففتح الاتباع وأما في ابن فغير حصين فلم يمنع الاتباع (قوله وكانت كسرة الخ) لا يناقض نفي تعليل البناء على الحركة بالتقاء الساكنين لانه لا يلزم من نفي اعتباره في الاول نفي اعتباره في الثاني ويحتمل انه علل ببناءه على حركة الاول لانه لو علل بالثاني فيه وفي كونها كسرة لكان شبه تكرار كذا قبل وما قد مضاه اولى وأضعف من هذا أن قوله وكانت كسرة الخ من تمام كلام البعض المخالف ويعنى به المرادى اذ لا يوجد تعليل للكسرة غيره (قوله ان كانت خبرية الخ) وقيل بنيت كم الخبرية لتشبهها بالحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع ذكره الازهرى رحمه الله (قوله والرفع الخ) اعلم أن الحرف عرض والحركة عرض آخر وكل منهما قائم بمحل متقاربان لا على معنى الالتصاق (قوله على ألقاب الاعراب) كذا عبر غير واحد والاولى التعبير بالافواع لان اللقب يرادف الملقب والرفع لا يرادف الاعراب بل هو أخص منه ويحاج بان على حذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب وقوله اجعلن اعرابا على

لا تعذر السكون خلافا ليهضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة افتقارا لازما وبنيت على حركة تعذر السكون وكانت ضمة تشبهها بقبل وبعد وقوله والساكن كم مثال للمبنى على السكون وهو المنبى عليه قبل بقوله والاصل في المبنى ان يسكن وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين ان كانت خبرية أو بالجل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال (والرفع والنصب اجعلن اعرابا • لاسم وفعل لمحولن اهابا)

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاءاء والافعال وهى على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل ومثل للفعل فقال لمحولن اهابا وهو مضارع هاب من الهبة ومختص بالاسم وهو الجرو واليه أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجرو) ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله (كأقد خصص بالفعل بان يعجزما) وقوله (فارفع بضم وانصب ففتحوا بحر • كسرا كذا كرا لله عبده يسر)

يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً ثم مثل بقوله كذا كرا لله عبده يسر فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول به كذا وهو منصوب بالفتحة وبسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تم علاماته الاعراب الاصول بعلامه الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التى ذكرها هي الاصول فى علامات الاعراب وغيرها من العلامات اغاها بالنيابة والى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر ينوب) ثم أتى بمثال وهو (نحو جأ أخو بنى عمر) فاختار فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع فى مواضع النيابة فقال (فارفع بواو وانصب بالالف • واخرب بياء مامن الاءاء أصف)

يعنى أن الواو تنوب عن الضمة والالف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهو ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله

(من ذاك ذوان محبة أبانا • والفم حيث الميم منه بانا)

فقوله ان محبة أبانا أى ان أظهر محبة نحو جأ فى ذوال مال أى صاحب مال ورأيت ذمالا ومررت بذي مال واحترز به من ذوعبى الذى فى لغة طائى فان الاشهر فيها ذوالواو فى جميع الاحوال وقوله والفم حيث الميم منه بانا أى اذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركة نحو هذا فكن ورأيت فكن ونظرت الى فكن ثم أشار الى الاربعة الباقية من الاءاء الستة فقال (أب أخ حم كذا كذا وهن) فاب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه مجذوفان لعاطف وكذا كذا خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف دلالة خبر أب عليه أى وهن كذا كذا فتقول هذا أولك ورأيت أخاك ومررت بمحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت الى هنيك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقيم كالفرج ثم أشار الى أن هذه الاءاء الاربعة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال

(والنقص فى هذا الاخير أحسن • وفى أب وتالييه يندر • وقصر هامن نقصهن أشهر)

يعنى أن النقص فى هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من اعرابه بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء مجرأ وان النقص فى أب وأخ وحم يقل والنقص فيها أشهر من النقص فى النقص قوله بابه اقتدى عدى فى الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم فى المثل مكره أخاك لا بطل فإخاك مبتدأ ومكره خبر مقدم وقوله وفى أب وتالييه

ظاهره على أن الاعراب لفظى أو علامة اعراب على أنه معنوى وقوله فارفع الخ تفصيل والباء فى قوله بضم على أنه معنوى يندر دلالة أولاه صاحبة وعلى أنه نغضى وأنه عين الضمة للتصوير (قوله غمر) ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث لانه علم لقبيلة (قوله ستة)

وقال الفراء والزجاج خمسة وأسفطا الهن وقال الجوهرى فى كتابه فى النحوسبعة وزاد من فى الحكاية تقول لمن قال جاء رجل منو
ولمن قال رأيت رجلا منا ومن قال مررت برجل منى وردت بوجهه فى المطولات وهذه الاسماء تستعمل مفردة ومضافة الاذولا
تستعمل الامضافة الى اسم جنس ظاهر وقد تقع مضافة الى مضمحل كقوله صلى الله عليه وسلم (١١) اللهم صل على محمد وذويه اه

رمى (قوله بالالف الخ)
أعطوا المثني الالف رفعاً
لانه ثقيل والالف خفيفة
ولذا أعطوه الباء فى الجر
وصديقه فلم يبق للجمع الا
المواو أيضاً الجمع خفيف
لقلته بخلاف المثني لان
كل جمع متضمن لاثنتين ولا
عكس فكان المثني أكثر
قبل المثني أولى من التثنية
لانها مصدر ورتبان التثنية
فى الاصطلاح اسم للمثنى
قال المرادى واختلاف فى
تثنية المركب تركب مزج
يعنى على لغة من أعرب
وأما من يبنى فلا تثنية
اجماعاً نص عليه أبو جبان
اه من ابن غازى (قوله
اذ بمضمحل الخ) انما أعربا
بالحرف مع الاضافة للمضمحل
لان الاضافة للمضمحل فرع
والاعراب بالحرف فرع
فاعطى الفرع للرفع وأعربا
بالحركات مع الاضافة
للتظاهر لان الاضافة
للتأثير أصل والاعراب
بالحركات أصل فاعطى
الأصل للأصل قال الامام
السيوطى فى البهجة
(فرع) المثني اذا معنى به
يبقى على حاله قبل التسمية
وقال البكري فيه لفتان
الاولى هذه والثانية أن
يجعل كعمران فعرب
اعراب ما لا ينصرف للعلية

يندر يعنى أن النقص يقل فى تالي أب وهو ما أخ وحمل فاعل ينذر ضمير يعود على النقص وقصرها
مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على افعال التفضيل وذلك قليل ثم
قال وشرط ذا الاعراب أن يضمن لاء (الباء) الاشارة بهذا الى الاعراب بالحروف يعنى ان هذه الاسماء
بشرط فى اعرابها بالواو والالف نصباً وبالبااء جر أن تكون مضافة الى غير باء المتكلم نحو قام أبو
زيد ورأيت أياه ومررت بحميد فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب
ورأيت أياه ومررت بحميد وان كانت مضافة الى باء المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الاسماء
الظاهرة المضافة الى باء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف
والتقدير أن يضمن لسائر الاسماء لا لبااء ثم مثل بقوله (كنا أنحوأبيلك اذا اعتلا) فاخو مضاف الى أبيلك
وأبى مضاف لكاف الضمير وذامضاف الى اعتلا وهذه الامثلة محتوية على أنواع غير باء المتكلم لان
غير باء المتكلم اما ظاهر أو مضمحل واما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الالف عن
الضمه والبااء عن الكسرة والفحة وذلك فى المثني وما ألحق به وهو كالا وكلا واثنان واثنان والى
هذا أشار بقوله (بالالف ارفع المثني وكلا • اذ بمضمحل مضافا وصلا)

(كلتا كذا) اثنان واثنان • كابنين واثنتين بجران
(وتخلف الباءى جميعها الالف • جرا ونصباً بعد فتح قد ألف)

المثني هو الاسم الدال على اثنتين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فقوله بالالف ارفع
المثني يعنى ان الالف تكون علامة للرفع فى المثني نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعنى
أن كلا يرفع أيضاً بالالف كالمثني لكن بشرط اضافته الى المضمحل والى هذا أشار بقوله اذ بمضمحل مضافا
وصلا وفهم من عطفه كلا على المثني ان كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيد
بإضافته الى المضمحل احترازاً من المضاف الى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركة مقدرة فى الالف ومضافا
حال من الضمير المستتر فى وصل ومضمحل متعلق بوصول والتقدير اذا وصل بمضمحل فى حال كونه مضافا اليه
أى الى المضمحل وقوله كلتا كذا أى كلتا مثل كذا فى أنه يرفع بالالف بشرط اضافته الى المضمحل وفهم
أيضاً من قوله كلتا كذا أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذا خبره
وقوله اثنان واثنان كابنين واثنتين بجران يعنى ان اثنتين واثنتين يرفعان بالالف كالمثني من غير
شرط ولذلك شبههما بالمثني الحقيقى وهما بنان واثنتان وانما حكم على كلا وكلتا واثنتين واثنتين انهما
ليست مشناه حقيقة لانها لا تصلح للتجريد وعطف مثلهما عليها وقوله وتخلف الباءى جميعها الالف
البيت يعنى ان الباء تخلف الالف فى الجر والنصب فى جميع ما ذكر فتكون الباء علامة للجر والنصب
نحو مررت بالزيدين والاثنتين كايهما ورأيت الهنديين والاثنتين كاتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعنى ان
البااء فى الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح المفعول به وقصر الباء ضرورة ونصب جراً ونصباً على اسقاط حرف الجر رأى فى
فاعل تخلف والالف مفعول به وقصر الباء ضرورة ونصب جراً ونصباً على اسقاط حرف الجر رأى فى
جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الاشياء مجرورة
ومنصوبة وفى جميعها و بعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمه والبااء عن
الكسرة والفحة وذلك فى جمع المذكور السالم وما ألحق به والى ذلك أشار بقوله

(وارفع بواو وباء الجر والنصب • سالم جمع عام ومذنب)
(وشبهه ذين وبه عشر ونا • وبابه الحق والاهلونا)

والالف والنون (قوله وعطف مثله عليه) لا يستغنى عنه بما قبله لانه ينفرد بإخراج القمرين وما قبله بخروج اثنتين (قوله مضافا)
أخرج ما اذا وصل بمضمحل ولم يضاف له نحو الزيدان هما كلا الرجلين والهنديان هما كلتا المرأتين كذا نقل الشيخ يحيى عن بعض شيوخ
شيخه (قوله جمع عام) لم يقل جمع عام واعترض به ابن هشام لعدم اللبس وقد ذكر ابن هشام القاعدة فى تذكرته

(قوله عالمون) افتى الشيخ السنومى انه جمع حقيقته فراجعه وعالمون بالفتح جمع لعالم به وبالكسر جمع لعالم به ونقل ان الله لم بالكسر اسم لما سوى الله ايضا (قوله عليونا) اسم لاهلى الجنة أى لمجوع أعلى الجنة وان اتسعت أما كنه (قوله ارضون) جعله بعضهم من غير باب سنين ولم يعتبر تغييره ومن اعتبر تغييره جعله من باب سنين ولم يستوف شروط بابيه ومعنى شذوذ خروجه عن القياس الأول والثانى فخص باسم الشذوذ قال الشاطبى جمع هذا الجمع لانه مما يورد فى مقام التعجب والاستعظام ونقله البكرى (قوله لا يمنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء) هو معنى قولهم ليس من باب افعال فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يتوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وقيل اه وملى ولا يضر كون اللفظ منقولا عن مؤنث فلو سميت رجلا برب وبسعدى وأمعها لقلت فى الجمع يربون وسعدون وأمعون اجماعا كما فى شارح التسهيل ولا يرد فى تعريف الشارح المذكور دى دخول أحرلا لان منع دخوله اذ لا يقال فى جمع حراء حراوات الا ان سمي بمؤنث وأجاز (١٢) ابن كيسان حراوات كأنه لم يسم به مؤنث كما أنه أجاز أحررون

ودخل فى تعريف الشيخ المذكورى افعال التفضيل فانه يجمع وقد أجاب السهلبلى فى الروض عن كونهم اشتراطوا العلية فلما وجدوها أزالوها بالجمعية وأيضاً قد جمع الوصف وهو نكرة فما الفرق بان الواو ندل على جمع المذكر وهى فى الافعال أصل وحل عليها الاوصاف فجمعت بالواو وكان الوصف فرعاً لان واوه حرف وواو الفعل اسم والاسم أصل والنكرة الجمادة لاتشبه الفعل ولا الوصف فنعت وانما اشتراطت العلية لتؤول بمعنى هذا الخاص والنكرة لاسمى لها خاص فان أدات بالسمى الخاص كانت فى قوة وصف فسميت الجمعية والتصغير يسوغ الجمعية ونبه على شروط الجمع بالمثل ولم ينبه على

(أرلواو عالمون عليونا * وأرضون شذوا والسنونا)

(وبابه ومثل حين قد يرد * ذا الباب وهو عند قوم بطرد)

يعنى ان جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجوز نصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط فى مفردة ان يكون علما المذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط فى مفردة ان يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء أى عتال من الاول للاول وهو عامر والثانى للثانى وهو مذنب وقوله وشبه ذين يعنى شبه عامر ومذنب فى كونهما على ما ذكره وواو متعلق برفع ويبا متعلق باجرأ وبانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جازع عند بعضهم وسالم جمع منصوب باحد العالمين فهو أيضاً من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور بالهطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا هذه هى الكام التى ألحقت بجمع المذكر السالم فى الاعراب وذ كر منها سبعة ألفاظ عشرين وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وبابه يعنى ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة واولو وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وعالمون وهو أيضاً اسم جمع لا مفرد له من لفظه وليس جمعا للعالم لان عالمنا اعم وعليون اسم لاهلى الجنة فهو مفرد فى المعنى جمع فى اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذوا جمع لأرضون ووجه شذوذ انه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلى فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها فى التصغير فى قولهم أرضه فشد على هذا جملة فى موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون فى حال كونه شاذاً والسنون وبابه يعنى كل ما حذف من مفردة حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كعزبن وثببن وسنين وثنين وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بهذا الى سنين وبابه يعنى انه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث فى النون ولا تحذف النون للإضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنيين يوسف فى احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم بطرد يعنى ان هذا الاستعمال المذكور يطرده عند قوم من العرب كقوله دعانى من نجد فان سنبه * لعين بن أشيبا وشيدنا مراد

شروط المثني لان مقصوده هناك اعرابه فقط (قوله منصوب باحد العالمين) ثنى باعتبار جعل احرر وانصب شيأ واحداً والا ثم خففه العوامل ثم رأيت نسخة شيخنا العوامل (قوله اسم) أى اسم جمع للعاقل هذا هو الظاهر وأما كونه اسماً لجمع عالم مطلقاً فبرده التعليل بكونه خاصاً بالعلاء انظر السنومى (قوله فيما حذف من مفردة حرف أصلى) صوابه فى كل ثلاثى حذف لاه أو فيما حذف لاهه ويكون مامراً اذا بها الثلاثى (قوله تاء التأنيث) صوابه ها التأنيث (قوله وعدة) صوابه وعضة قال ابن هشام ولا يجوز ذلك فى حق قرعة لعدم الحذف ولا فى نحو وعدة وزنة لان المحذوف الفاء ولا فى نحو يدوم لعدم التعويض (قوله يعنى كل ما خ) فيه مامر (قوله كعدين) صوابه كهذين (قوله هذا الاستعمال يطرده عند قوم من العرب كقوله دعانى من نجد الخ) خص الكلام باب سنين وجعل معنى الاطراد القياس فى باب سنين أى وهو عند قوم بطرد فى جميع باب سنين هذا ظاهر كلامه والحاصل انه يصح كذا كرا الشيخ يحجى تفسير ذا الباب بالجمع والمحققات أو بالمحققات أو بنوع من المحققات وهو باب سنين وهذا الاخير عليه شرحة فعلى تفسير الباب بكل الباب يكون معنى قوله وهو عند قوم بطرد أنه مقياس وعلى تخصيص الباب باب المحققات أو باب سنين فقط فيجتملى أن يفسر الاطراد

بالقياس فما يخص به ويحتمل أن يفسر الاطراد بهومه بقية الاواب ثم قال اعراب المحققات كين أن يقال جاء أولين العلم في أولو العلم وما أنطه سمع وهو بعيد لا فرق في القياس بين لازم الاضافة وغيره وفي تصغيرها كلام حسن في حاشية التسهيل (قوله فافض الخ) هذه حركة حرف من بنية الجمع لا حركة بناء كانوا هم (قوله وقد جاوزت حد الاربعين) لا يراد به يحتمل اعراب حسن لان الائمة صرفوا اللغة من خارج وأنواعها من كلامهم (قوله والملحق به) فيقال اثنين بالفتح (قوله يذرى الشعراء) كذا بخط ابن المؤلف وفي نسخة يبتنى قرره شيخنا (قوله وما بنا) قال السيموطي في النكت فيه أمور الاول أورد عليه أنه لا بد أن يقول مزيدتين كافي التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ليخرج نحو أبيات وقضاة وأجاب ابن هشام وغيره (١٣) بأن ذلك مستفاد من قوله بتا اذا قدرت

الباء للاستعانة أي وما أستعين على جمعه بألف ونا، وانما يتبعه الاعتراف اذا قدرت له صاحبة أي وما جمع مصاحب الالف والتاء قال ابن الصائغ وانما قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا لتوهم أن الباء للمصاحبة وذكر السودي أن الذي يجمع بالالف والتاء قياسا خمسة ما فيه تاء التانيث مطلقا وعلم المؤنث مطلقا أي سواء كان ذاتا أم لا وصفه المذكر الذي لا يعقل كأيام معدودات وأشهر معلومات لا المؤنث كأيام والعاقيل كعالم مصغر المذكر الذي لا يعقل كدرهمات واسم الجنس المؤنث بالالف نحو حبل وبهي وصحراء وتظها أبو اسحق في شرح الالفية فقال وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذامس للناقل

ثم قال (وفون مجموع وما به التحق • فافض وقل من بكسره نطق) يعني ان فون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قبل قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله وماذا يذرى الشعراء منى • وقد جاوزت حد الاربعين (وفون مائتي والملحق به • بعكس ذلك الاستعمال فانتبه) يعني ان فون المئتي وما ألحق به بالعكس من فون الجمع فكسرها كثيرا وقصها قليلا وهو لغة مع الباء وقيل مطلقا ومنه قوله أعرف منها الجيد والعينانا • ومخيرين أشبهنا ظيما نا وقوله فانتبه أي لما استعملته العرب من الفرق بين فون الجمع وفون التثنية ومن مواضع النيباء أيضا نيباء الكسرة عن الفتح وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله (وما بنا وألف قد جمعا • يكسر في الجرو في النصب معا) (كذا أولات والذي اسمها قد جعل • كاذرات فيه ذا أيضا قبل) يعني ان المجموع بالالف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وانما ينصب بالكسرة مع تأتي الفتح لعل على جمع المذكر السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله كذا أولات البيت هذا هو الملحق بجميع المؤنث السالم وهو نوعان الاول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفردة من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجميع المؤنث السالم فيجوز وينصب بالكسرة كقوله تعالى وان كن أولات حمل الثاني ما سمى به من جمع المؤنث السالم فيجوز وينصب بالكسرة واليه أشار بقوله والذي اسمها قد جعل الخ فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرات اسم موضع بان شام وذاته مجمعة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسمها قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائدا على الموصول واسمها فعول ثان يجعل وكاذرات متعلق يجعل أوفى موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذامبتدأ وهو إشارة الى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو رجل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقيل والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والرباط الضمير المجرور وبني وهو متعلق بقيل وتقديره والذي جعل اسمها من جمع المؤنث السالم كاذرات قبل فيه هذا الاستعمال وهو رجل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيباء نيباء الفتح عن الكسرة واليه أشار بقوله (وجر بالفتح ما لا يندرف) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتح ولم يذ كر الرفع والنصب لانه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتح مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله (ما لم يضاف أو يلب بعد أل ردف) فمثل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيًا للفعول

قال الراعي وأورد على الناظم أن الذي جمع بهما هو المفرد وأجاب بعض الشيوخ بان المجموع هو المفرد بقيد ضم غيره اليه لا المفرد قبل ذلك ولو كان الايراد ناهضا لاوردوه في المثنى والمجموع والاولى في تقريره هكذا وجع ما جمع بألف ونا ونقل عن ابن هشام وهذا أظهر من تقرير السيموطي وما أستعين على جمعيته أي الجمعية الواقعة فيه بألف ونا (قوله معا) أي جميعا والمعبية في ثبوت الحكم (قوله كاذرات) جمع أذرة وأذرعته جمع ذراع (قوله أوفى موضع الحال) هو اولى وفي منع أذرات من التنوين مع الفتح والكسر نظر لان منع الصرف لا يحد في تنوين التمكين ووجود الكسر مع عدم التنوين ممتنع في كل ما يوههم اضافة ويمكن

الجواب عن الامرين

(قوله واجعل لتعريفه لان الخ) جعلها بعضهم ثلاثة باعتبار الضمائر وبعضهم خمسة باعتبارها مع حروف المضارعة وبعضهم سبعة لان التاء في تفعلان اما الخطابين أو مخاطبتين (١٤) أو غائبتين تضم هذه الثلاثة الى البقية ويصح جعلها ستة يجعل التاء في تفعلان

اما للخطاب أو الغيبة يضم هذان للاربعة الباقية (قوله على حذف مضاف) أى على أن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فلا يقدّر مضاف الا أن تجعل الاضافة بيانية لكن لا حاجة حينئذ الى تقدير مضاف (قوله لتروى) اللام لام الجود أو اشار به الى الحديث المؤمن لايمن نفسه أى لا يفعل ما يوجب له الهون وله تأويل آخر وهو أنه لا يسلم لمن يمينه بل يمتنع وفيه تأويل ثالث لم استحضره اه شيخنا واعلم انه ليس المراد بقوله وحذفها انها لا بد أن تقدر ثم تحذف بل المراد عدم الاتيان بها (قوله مكارما) الالطف أن يجعل ظرفا للمبالغة وأبلغ منه أن يجعل مفعولا قال البكرى هو على حذف مضاف أى درج أو منازل الكرم والمكارم جمع مكرمة (قوله قصرا) سمي مقصورا لان الحركات قصرت في خيام الحروف وبحث الازهرى في تعليل المنقوص مردود بان علة التسمية لا يجب اطرادها وانما قدر جميع الاعراب في الالف لانه هو الذى لطيف لا يحمل

وما فى موضع رفع نيابة عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب على انه مفعول به وما فى قوله ما لم يصف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال ومن مواضع النيباء نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفحة وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل واليه أشار بقوله (واجعل لتعريفه لان النونا • رفعا وتدعين وتساؤلونا) (وحذفها للجزم والنصب معه • كام تكوفى لتروى مظله)

يعنى أن علامة الرفع فى هذه الامثلة الثلاثة هى النون وهذه الامثلة الثلاثة فى اللفظ وفهم من قوله لتعريفها أكثر وتبلغ بالاستقراء الى ثمانية لان يفعلان شامل لما كان ألفه ضميرا نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكارنى البراغيث وتضمن أيضا تفعلان بالتاء فانه شبهه بيفعلان وتكون ألفه أيضا ضميرا نحو أنما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واو ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لانه شبهه وواو فعلون يكون ضميرا نحو الزيدون بسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه الا ضميرا فلهذه ثمانية أمثلة فى التقدير وان كانت ثلاثة فى اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لتعريفه لان وتدعين وتساؤلون وقوله وحذفها للجزم والنصب معه أى علامة وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول عليه ثم أتى عمال للجزم وهو قوله كلم تكوفى ومثال للنصب وهو قوله لتروى ومظلمة يجوز فى لامه الفتح والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات الاعراب تكون ظاهرة كاتقدم ومقدرة وذلك فى الاسماء والافعال المعتلة وبدأ بالاسماء المعتلة فقال

(ومم معتسلا من الاسماء • كالمصطفى والمرتى مكارما)

(فالاول الاعراب فيه قدرا • جبعه وهو الذى قد قصرا)

(والثان منقوص ونصبه ظهر • ورفعه ينوى كذا أيضا بحر)

يعنى ان ما كان من الاسماء حرف اعرابه ألف قبلها ففتح لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتضى سمي معتلا وليس من الاسماء ما حرف اعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلا مفعول ثان وموصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن الاسماء متعاقب بسم ثم ان القسم الاول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة بقدر فيه جميع الاعراب أعنى الضمة والفحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله فالاول الاعراب فيه قدرا جبعه البيت ثم نبه على القسم الثانى بقوله والثان منقوص البيت يعنى أن القسم الثانى من المعتل سمي منقوصا وتظهر فيه الفحة فى حال النصب لحقتها فى الباء نحو رأيت القاضى وتنوى فيها الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لتقلعها فى الباء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار الى المعتل من الافعال بقوله

(وأى فعل آخر منه ألف • أو واو ياء فعتلا عرف)

(فالالف انوفيه غير الجزم • وأبد نصب ما كيد عوبرى)

(والرفع فيه انوا وحذف جازما • ثلثا نهن نقض حكما لازما)

يعنى أن المعتل من الافعال ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يفسزو وما آخر

شيئا وقد أبدع بعضهم حيث شبه نفسه بالالف فى عدم التحرك فقال سلم على المولى البهاء وصف له • آخر شوقى اليه واننى مملوكه أبدا يحركنى اليه تشوقى • جسمى به مشطوره منهوكه لكن نخلت لبدعه فكانتى • ألف وليس بممكن تحريكه (قوله وأى فعل) لا يصح جعل أى موصولة لان أيا الموصولة لا تضاف الى النسكرة وانما تضاف الى معرفة كما أتى فى قول المصنف واخصص بالمعرفة موصولة بأقارب كونها شرطية (قوله فالالف) أى اقصد الالف انوفيه

(قوله وكان بعده مقدرة) أي لان أيا الشرطية لابد لها من فعل شرط وقد اعترض عليه بأمور الأول ان قوله مفسرة يقتضى انها لا محل لها وجوابه ان اطلاق المفسرة على خبر ضمير الشأن بالمعنى اللغوي فهو اطلاق آخر غير المفسرة المذكورة في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالجمله المفسرة لضمير الشأن لها محل لانها خبر وما يجب التنبيه له معرفة الاصطلاح في كل باب وأما قولهم المفسرة لا محل لها ففي غير هذا الباب الثاني ان قوله ويحتمل أن تكون ناقصة يقتضى أن الثانية (١٥) تامة وليس كذلك وجوابه ان

معنى قوله ويحتمل أن تكون ناقصة أي ناقصة غير شائبة فلا ينافي ان الثانية ناقصة فحاصل معنى كلامه انها تحتمل أن تكون ناقصة شائبة أو ناقصة غير شائبة الثالث انه لم يتعرض لخبر المبتدأ وهو أي وجوابه أنه تركه لانه في مقام التعاميم للمبتدئ فلا يناسب ذكره لخفاؤه وللخلاف فيه (قوله ثلاثهن) من اضافة البعض الى الكل والمراد بالثلاث الا حرف وضميرهن للافعال (قوله وما الموصوفه) هذا أولى من التمثيل بمن وما شرطيتين أو استغفها ميتين فانها يردان على التعريف لان من وما الاستغفها ميتين موضوعتان للطلب أو لحالة يلزمها الطلب كما قيل فلا يكون معناهما انسان وشئ ويحجب بمنع ذلك بل من وما الاستغفها ميمان موضوعتان لانسان وشئ مطلوب تعيينهما وظاهر كلام الناظم ان علم الجنس نكرة كاسامة

آخره بانه مخو برى وجميع ذلك يسمى معتلا وأي فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شائبة وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكن في كان الشائبة المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغز يبعه والفاء جواب الشرط وفي عرف ضمير مستتر نداء على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله فالألف انوفيه غير الجزم يعني ان ما آخره ألف من الافعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف مخو ز يد رضى وان يحشى والالف مفعول بفعل مقدرة من باب الاشتغال تقديره اقصد ويجوز رفعه على الابتداء وقوله وأبد نصب ما كيد عو برى يعني ان ما آخره واكيد عو أو يا كبرى يظهر نصبه بالفتحة تلفظتها نحن لن يدعو ولن برى ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيد عو وبرى معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انوفى يعني ان الرفع ينوى في الواو والياء لثقل النصب في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانوفى وقوله واحذف جازما ثلاثهن الى آخره يعني ان هذا الحرف الثلاثة أعني الالف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازما محذوف تقديره الافعال وتقص مجزوم على جواب الامر وحكاية مفعول به ان جعلت تقض بمعنى تؤد أو مفعول مطلق ان جعلت تقض بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

(النكرة والمعرفة)

النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتداء بالنكرة فقال

(نكرة قابل آل مؤثرا • أو واقع موقع ماقدذ كرا)

يعني ان النكرة هي ما تقبل آل وهي الالف واللام وقوله مؤثرا أي مؤثرة التعريف واحترز بذلك من آل التي لا تؤثر التعريف كالالف واللام الزائدة كاللآتي والتي للصح الصفة كالحرث فان كلا منهما لم يؤثر في ادخل عليه تعريفه وقوله أو واقع موقع ماقدذ كرا يعني ان من النكرات ما لا يقبل آل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان آل لكنهما في معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما معنى شئ وكلاهما يقبل آل ثم قال (وغيره معرفة كههم وذى • وهندوا بنى والغلام والذى) يعني ان غير النكرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل آل ولا واقع موقع ما يقبلها وذو كرم من المعارف ستة الضمير كههم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمضاف الى المعرفة كانبى والمعرف بال كالفلام والموصول كالذى ولم يذ كرا المقصود في النداء مخو بارجل وهو من المعارف لانه داخل كاقيل في المعارف بال أو فى اسم الاشارة ولم يرتبها في المنسل ورتبها في الفصول ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال

(فما الذى غيبة أو حضور • كانت وهو سم بالضمير)

يعنى ان ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضمير أو دخل في قوله أو حضور واسم الاشارة لانه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل منه

لانه وقع موقع أسد الذى يقبل آل ويحجب بالمتن لان أسد لا يقع وقع اسامة في الدلالة على الحقيقة لان لفظ أسد موضوع لفرد منتشر لا للحقيقة وعرف ابن عصفور المعرفة بما علق من أول الامر على ما يخص مسماه والنكرة بما علق من أول الامر على الشيعاء في مدلوله ودخل فيها ديار بمعنى حى وعرب بمعنى ساكن (قوله معرفة) وأعرف المعارف اسم الله ورؤى سيبويه فقيل له بم غفر لك قال بقولى اسم الله أعرف المعارف وهذا لا يدل على انه لم يقبل منه غير هذه بل يكون غير هالرفع الدرجات وقال في الكافية ومضمر أعرفها ثم العلم وذو اشارة وموصول مته وذو أداة ومنادى عينا وذو اضافة بها تينا (قوله فمالذى غيبة أو حضور) عرفه في التسهيل بمادل على تكلم أو خطاب أو غيبة (قوله كانت وهو) أسقط أنا لانه ينبغي له التكلم أن يسقطها لانها سبب زلة ابليس لانها دعوى

(قوله وذواتصال) اختار السبوطي ان المستتر ليس متصلا ولا منفصلا (قوله وكل مضمر له البناء يجب) لشبهه بالحروف في الجود ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر اهـ ابن عقيل وعبارة الامام السبوطي لشبهها بالحروف في المعنى لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف وقيل في الافتقار (١٦) وقيل في الوضع في الكثير وقيل لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغه (قوله ان كل

ضمير الخ) أي للمشابهة التي أثبتتها الناطم بينهما وهي مفاعلة من الطرفين (قوله كاعرف بنا الخ) قدم ضمير الجر على ضمير النصب والرفع من قوله كاعرف بنا فإنا لنألف المص للإشارة إلى أنه ينبغي أولا لكل طالب علم اذا اراد الشروع فيه والشعور بما يوصل اليه أن يخفض جناحه وجناحه لجميع أساتذته وصلحاء طلابهم منتهباً للاشتغال بما يوجه اليه رجاء عود عرف نفعه عليه ليرتفع لذلك في العلم مقامه ويكمل بذلك انجراطه لدى ساسة العلماء العاملين وانتظامه وأيضا آخرنا الذي هو مثال للرفع المذكور أو البيت لان اللف والشر المشوش أولى من المرتب لان الفصل في المرتب أكثر وفي المشوش أقل وأيضا الابتداء بمثال الجر من قبيل رد الجزع على الصدوق وورد الابتداء بالجزع في القرآن العظيم الذي هو أكرم كتاب في قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم الآية اهـ (قوله فجمعوا الضمائر

بقوله (وذواتصال منه مالا يتبدا • ولا يسلي الا اختيارا أبدا) (كالياء والكاف من بنى أ كرمك • والياء والهامن سليه ماملك)

يعني ان الضمير المتصل هو مالا يصح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يسلي الا في الاختيار وفهم منه انه يسلي الا في غير الاختيار كقول الشاعر

وما نيسلي اذا ما كنت جارتنا • أن لا يجاورنا الاك ديار

وقوله كالياء البيت أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من ابني وهي مجرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أ كرمك وهو منصوب بأ كرم وياء المخاطبة وها الفاعل من سليه والياء من سليه مرفوعة بسلي والهاء منصوبة به ثم قال

(وكل مضمر له البناء يجب • ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)

يعني ان الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعني ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لانها مجرورة وان الكاف من أ كرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الهاء من سليه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع ثم قال

(الرفع والنصب وعرضا صلح • كاعرف بنا فإنا لنألف المص)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كاه رفعه ونصبه وجره وقدمه بل به مجرور في قوله كاعرف بنا ومنصوب في قوله فإنا لنألف المص فجمع منعه وهي العطية وفهم منه ان الياء من سليه مرفوعة ومالم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لانه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والياء وما يستعمل في الاعراب كاه وهو ناعلم ان ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا أو والضمير أو الف الاثنين وفون الاناث فجمعوا الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ثم قال (وأنف والواو والنون لما • خاب وغيره كقاما واعلمنا)

يعني ان أف الاثنين وواو الجمع وفون الاناث للغائب والمخاطب فإنا للفاعل الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات فن ومثاله للمخاطب قوما وقوموا وحقن الأن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تسميه بقاموا وهو للغائب واعلموا وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض وغيره وخوطب لكان أنص وقوله وأنف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوق الابتداء بالالف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الا التاء واغما استغنى عنها التقدم ذكرها في قوله بتأقعات ثم قال

(ومن ضمير الرفع ما يستتر • كافعل أو اقف نقببط اذ تشكر)

يعني ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع ان ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وقد كرر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير الاول فعل الامر للواحد المذكور وهو المشار اليه بقوله كافعل الثاني الفعل المضارع المفتوح به مرة المتكلم وهو المشار اليه بقوله أو اقف الثالث الفعل المضارع المفتوح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه

المتصلة تسعة) أي مجموعها بحسب مواقع الاعراب رفعاً ونصباً وجرّاً خمسة خاصة بمحل الرفع وثلاثة مشتركة بقوله بين محلي النصب والجر ونا مشتركة بين الجميع والمراد المتصلة البارزة (قوله وأنف والواو الخ) الانسب تقديم هذا البيت وجعله عقب قوله فالذي غيبة الخ ليفيد التمثيل للمتصلة عقب التمثيل للامتنع (قوله ومن ضمير الرفع ما يستتر) أي وجوباً وتر كذا انكالا على الشرح (قوله المتكلم ومعه غيره) ترك المعظم نفسه لفهمه منه بالمقايسة

بقوله تغبط الرابع الفعل المضارع المفتوح بناءً على المحاطب وهو المشار إليه بقوله اذ تشكر وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور ورواؤا وافق مجزوم على جواب الامر وتغبط معطوف على أو وافق على حذف حرف العطف ولما فرغ من ضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله

(وذوارتفاع وانفصال أنا هو • وأنت والفروع لا تشبهه)

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت أنتما أنتم أنن وللقائب خمسة هو هي هما هم هن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول للمال يدكره ولذلك قال والفروع لا تشبهه فانفرعه نحن لان المفرد أصل للجمع وأنت فروعك أنتما وأنتم وأنن لان أنت لها فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتم وأنن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك هو أيضاً فروعك من جهة الافراد هما هم وهن ومن جهة التذكير هي ثم أشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله

(وذوات تصاب في انفصال جعلها • إياي والتفريع ليس مشكلاً)

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفى بإيائي عما سواه لوضوحه ولذكر ذلك في المرفوع وثبت في بعض النسخ وذوات تصاب يالواو واء عرابه مبتدأ وجعل إلى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإيائي مفعول ثان يجعل وفي بعض النسخ وذات تصاب بالالف واء عرابه مفعول ثان يجعل مقدم وإيائي مفعول للمال يسم فاعله يجعل ثم قال (وفي اختيار لا يجي المنفصل • اذا تأتي أن يجي المتصل)

يعني ان الضمير اذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجي منفصلاً في الاختيار وفهم منه انه يجي في غير الاختيار منفصلاً مع تأتي الاتصال كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت • اياهم الارض في دهر الدهاير

لانه يتأتى الاتصال فنقول قد ضمنتهم لكنه فصل لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بجي ثم قال

(وصل أو افصل هاء سلتيه وماه أشبهه في كنهه الخلف انما)

(كذلك خلتنيه واتصالا • اختار غيري اختار الانفصالا)

يعاني به يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهماء من سلتيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضمير من منصوبين بفعل غير تامخ لا ابتداء مع تقديم الاخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والاختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنهه الخلف انما أي انتسب ويعني به خبر كان أو احدي اخواتها اذا كان اسمها ضمير متصل الاخص من خبرها وقوله كذلك خلتنيه أي مثل كنهه في الخلف المذكور يعني خلتنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضمير من منصوبين بفعل تامخ لا ابتداء من باب ظن الاول منهما اخص وظاهر قوله الخلف انما أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لانه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما المراد الخلف انما في الاختيار ويدل على ان المراد ما ذكر قوله واتصالا اختار غيري اختار الانفصالا وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني وأوفي قوله أو افصل للتخيير وهاه سلتيه مفعول بافصل فهو من باب التنازع وقد عمل الثاني ولو عمل الاول لقال وصل أو افصل واتصالا مفعول مقدم بأختار ثم قال

(وقدم الاخص في اتصال • وقدم ما شئت في انفصال)

الاخص هو الاعرف فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب والقائب وضمير المخاطب اخص من ضمير القائب فاذا أريد اتصال الضمير الثاني قدم الاخص لانه لا يتوصل إلى اتصاله الا بتقديم الاخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الاخص في اتصال واذا أريد انفصاله فقدم ما شئت من الاخص وغيره لانه اذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني وعلى ذلك نبه بقوله وقدم ما شئت

(قوله في المجرور أي بمن)
لأن الكاف كانوا هم (قوله
إيائي) ذكر أصل الأصول
(قوله بفعل) أما اذا كان
العامل اسماً من ياب ظن
أو من باب كان فلم أر من
تعرض له فليبحث عن حكمه
واظهاره انه مقبس على
الفعل (قوله مع تقديم
الاخص) نحو قوله تعالى
فسيكفبكم الله
أنزلكموها ان يسألكموها
(قوله اذا كان اسمها ضميراً
متصلاً اخص) معترض
اذ لا يشترط كونه ضميراً
فضلاً عن كونه متصلاً
فضلاً عن كونه اخص مثال
اظهار الصديق كانه زيد
كمثل به ابن هشام ومثال
المنفصل الصديق كانه
أنا ومثال غير الاخص زيد
الصديق كانه هو ويجاب
عن الشارح بأنه جرى على
القالب (قوله الطراوة)
بفتح الطاء

في انفصال فاذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني واذا تقدم الاخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الامر ان في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم فانفصال الضمير في قوله ملككم اياهم جائز لتقدم الاخص وهو ضمير مخاطب على غير الاخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملككم اياكم واجب لتقدم غير الاخص ثم قال

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا • وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

يعني ان الضميرين اذا اتحدا في الرتبة كان يكونا المتكلم أو المخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتي اباي وحسبتك ابا والدرهم ان جاء زيد فاعطه اياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا يعني ان الضميرين اذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كان يكون أحدهما مفردا والاخر مثني أو مجموعا أو يكون مذكرا والاخر مؤنثا كقوله لوجهك في الاحسان بسط وجهه • أنا لهما قفوا كرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضي ان البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الالفية وهو من آيات الكافية ثم قال

(وقبل بالنفس مع الفعل التزم • فون وقاية وليسى قد تنظم)

(وليتني فشا وليتني ندرا • ومع لعسل اعكس وكن مخيرا)

(في الباقيات واضطرار اخفقا • منى وعنى بعض من قد سلفا)

(وفي لدني لدني قل • قدني وقطني الحذف أيضا قدني)

قد تقدم ان من جملة الضمائر المتكلمة وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى فون الوقاية لانها تاتي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره في نفسه وهو الجرو ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والامر والى ذلك أشار بقوله وقبل بالنفس مع الفعل التزم فون وقاية وقد حذف للضرورة مع ليس كقوله اذهب القوم الكرام ليسى والى ذلك أشار بقوله وليسى قد تنظم يعني ان فون الوقاية حذف مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال بالنفس وهو مخالف لعبارة التحويلين فانهم يسمونها اياه المتكلم وقبل منعق بالتزم ومع الفعل كذلك واذا اتصلت أعني اياه المتكلم بالحروف لم تلحق فون الوقاية الا مع ثمانية أحرف أشار الى ستة منها وهي ان وأخواتها بقوله وليتني فشا وليتني ندرا • ومع لعسل اعكس وكن مخيرا في الباقيات يعني ان لحاق فون الوقاية للبت كثير وعدم لحاقها قليل فليتني أكثر من ليتني ولم يجئ في القرآن الا بالنون كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم ومن حذفها قول الشاعر

كنية جابر اذا قال ليتني • أصادفه وأفقد جل مالي

وقوله ومع لعسل اعكس يعني ان عدم لحاق النون للعسل كثير ولحاقها القليل فهي بالعكس من ليت ولم تأت في القرآن الا بدون فون كقوله تعالى لعلى أبلغ الأسباب ومن لحاق فون الوقاية لها قول الشاعر

فقلت أعيراني القدم لعلى • أخط بها قبر الأبيض ماجد

وقوله وكن مخيرا في الباقيات يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الستة وهي ان وإن وكان ولكن فيجوز أن تلحقها فون الوقاية وإن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل انني أنا الله وانى برى • مما تشركون وانما جاز لحاق فون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا في ليت لونه شبهها بالفعل لانها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل فانها شبهة بحرف الجر في تعاقب ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تغلغ ومخبر اخبر كن

(قوله كان يكون أحدهما مفردا والاخر مثني أو مجموعا) وهل يجب تقديم المثني على المفرد كافي أنا لهما أو لا فيجوز أناله هما وكذا الجمع مع المفرد (قوله وفي لدني) قيل وجه بناء لدن لزوم محل واحد وهو ابتداء الغاية فأشبهت الحروف في لزوم محل واحد وامتناع الاخبار بها عنها وقيل بنيت التثنية لتشبه الحرف والتثنية بالحل عليها اه من خط العلامة أبي عبد الله الصغير اه من ابن غازي (قوله وفي قدني وقطني) قال الراعي في فتوح المدارك ما نصه لم يبين الناظم هل هذا الحكم في قد ووط اذا كانتا معى حسب أو اذا كانتا اسمى فعل ومراده اذا كانتا معى حسب وأما اذا كانتا اسمى فعل فتلزمهما فون الوقاية ويكون معناهما يكني وقد تكون قط طرف زمان فان كانت بمعنى حسب فالإاء مضاف إليها وان كانتا اسمى فصل فإلى مفعول (قوله أعيراني) قال شيخنا وفي نسخة أعيروني والذي بخط ابن المؤلف أعيراني

(قوله وقد فقط اسماء فعل

بمعنى حسب) الصواب كما
في المرادى ونقله عنه ابن
غازي انهما اذا كانا اسمي
فعل كانا بمعنى يكمن وقد
تقدم كلام الراعي (قوله
علمه) ضمير علمه فائد على
المسمى أو عائد على اسم
مراد به المسمى أو يراد به
المسمى ويكون من اضافة
النوع الى جنسه أى علم من
الاسماء (قوله وخرنقا)
سميت المرأة المذكورة
به لشبهها بالارنب في اللين
(قوله وواشق) بتقييد
القافية وفيه نكتة الاشارة
الى عدم اضافة الكلب الى
المتكلم وقولهم أسامة
أجرأ من ثعالة من الجرأة
لأن الجريرى لأن ثعالة
أكثر جرأ والتحقى ان علم
الجنس موضوع للماهية
واسم الجنس موضوع
لفرد مبهم (فائدة) قال
الشيخ يحيى الفسرقين
مررت براهيم من
الابراهيم فانه منصرف
لتذكيره وبين مررت
براهيم الطويل أو العالم
باعتبار الخطاب فاذا لم يسبق
له عهدى ابراهيم أصلا قلت
له الاول وان كان له عهدى
ابراهيم وذكرت خبرا
عن أحدهما فتوضحه
بالنعت (قوله واسما) هوله
ثلاث اطلاقا مقابل
الفعل والحرف ومقابل
الصفة ومقابل الكنية
واللقب كما قدمنا (قوله ان
سواء محبا) ضمير سواء فائد الى الكنية باعتبار تأويلها العلم

ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار الى الحرفين الباقيين من الثمانية
وهما من وعن بقوله واضطرار اخفقا منى وعن البيت معنى الوجه فى من وعن اذا دخل على ياء
المتكلم ان يقال منى وعن بتشديد النون لانهم المالحقهم ما تون الوقاية وقبلها تون ساكنة ادغمت
فيها وأشار بقوله واضطرار اخفقا منى ومعنى الخ الى قول الراعي

أيها السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس منى

وقد تلحق تون الوقاية بعض الاسماء المبينة على السكون والى ذلك أشار بقوله وفى لدنى لدنى قل
البيت معنى ان لحاق تون الوقاية للذن كثير وعدم لحاقها قبل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدنى
بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالضعيف وقوله وفى قدنى وقطنى الحذف أيضا قدنى معنى ان قد فقط مثل
لدى فى ان لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك فهو من قوله قدنى وقد فقط اسماء فعل بمعنى حسب
وقد جمع الراعي بين لحاقها وعدم لحاقها فى قوله قدنى من نصر الخبيبين قدنى ولم يصرح الناظم بلحاظ
تون الوقاية فى الحروف والاسماء التى ذكر وانما صرح بذلك فى الافعال لكنه اكتفى بالنطق بها
مقتربة بالنون فى معرض لحاقها وتجردها منها فى معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك
واضطرابا منصوب على المفعول له وعن مفعول على حذف مضاف تقديره خفف تون ضى

العلم

هذا هو النوع الثانى من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول
بقوله (اسم يعين المسمى مطلقا • علمه كجعفر وخرنقا)

(وقرن وعدن ولاحق • وشذقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة
غير العلم يعين مسماء لكن بقرينة اما القظة كالوالصلة واما معنوية كالظهور والغيبة بخلاف
العلم فانه يعين مسماء بغير قرينة ولما كان العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم
وغيرهم ما يؤلف نوع المتشابه فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم
قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جبل وهيلة وهو اسم شاة وواشق
وهو اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر فى
يعين وعلمه خبر والضمير فى علمه عائد على المسمى ويجوز ان يكون علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى
ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من
الاعراب فلا نزيل بها ثم قال (واسماء أتى وكنية ولقب) معنى ان العلم ينقسم الى اسم ويقال فيه الاسم
الخاص كجعفر والى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كابى زيد وأم كلثوم والى لقب وهو ما دل على رفعة
مسماء كالصديق والقاروق أو وضعه كقفه وأنف الناقة ثم قال (وأخرن ذان سواء محبا) الاشارة بذان
الى اللقب بمعنى ان اللقب اذا صاحب سواء يجب تأخيره وسواء شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قففة
وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال

(وان يكونا مفردين فاضف • حتما والا أتبع الذى ردف)

يعنى ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما فاضف الاسم الى
اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرزولا مدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ ان يكون
اللقب هو المضاف اليه لانه قد ذكر قبل انه يجب تأخيره وقوله والا أتبع الذى ردف أى وان لم يكونا
مفردين أتبع الآخر الاول أى اجعله تابعا له فى الاعراب وتبعيته له اما على البدل أو عطف البيان
وشمل قوله والا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الاول مضافا والثانى
مفردا نحو عبد الله كرزو الاول مفرد والثانى مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع فى جميع ذلك

واجب وحققا منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والتقدير اضافة حتموا تبسج جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة ثم قال (ومنه منقول كفضل وأسد • وذوار تجال كسعاد وأدد) يعني ان العلم ضربان منقول ومر تجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كاسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضي كشهر اسم فرس والمر تجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذوار تجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذوار تجال ثم قال (وجلة وما عجز رجا • ذان بغير وبه تم أعربا)

أي ومن العلم جملة كبرق فخره وقوله وما عجز رجا يعني ان المركب تر كيب هرج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير وبه كعلبك وما ختم بويه كسيبويه فالاول يعرب آخره اعراب ما لا ينصرف والثاني يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله ذان بغير وبه تم أعربا فذا الاسم إشارة للمركب تر كيب هرج واطلق هنا الاعراب ومراده اعراب ما لا ينصرف على ما يذهب عليه في باب ما لا ينصرف وما عجز مبتدأ أخبره محذوف أي من العلم وذامبتدأ أخبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذان ثم قال

(وشاع في الاعلام ذوا لاضافه • كعبد شمس واني خافه)

أي من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو خافه ثم أشار الى النوع الثاني من العلم وهو علم الجنس فقال (ووضعوا البعض الاجناس علم • كعلم الانخاص لفظا وهو علم) يعني ان العرب وضعت لبعض الاجناس اعلاما هي في اللفظ كعلم الانخاص فتأتى منه اطلاق في فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلية من العلة المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الانخاص لفظا ومسدولة مع ذلك شائع كمدلول التكرار وهذا معنى قوله وهو علم أي ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض في موضع خبره ويجوز أن يكون مفردا فقصره بحذف ألفه نحو قولهم بر في بارولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعاني أشار الى الاول بقوله

(من ذاك أم عريط للعقرب • وهكذا ثعالة للثعلب)

يعني من ذاك أي من العلم الجنسي أم عريط وهو علم الجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شبيوة وهكذا ثعالة أي وكذا أيضا ثعالة علم الجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلية وتاء التأنيث الآتية صرفه للضرورة ثم أشار الى النوع الثاني من علم الجنس بقوله

(ومثله برة للمبره • كذا فجار علم للفجرة)

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونها علمي جنس برة وهو علم للمبره بمعنى البر وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلية وتاء التأنيث وفجار بمعنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما في قوله انا قدسنا خطيننا بيننا • فحملت برة واحملت فجار

(اسم الإشارة)

هذا هو النوع الثالث من المعارف واسم الإشارة امام مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار الى الاول بقوله (بذا المفرد مذكر أشر) يعني أن ذا إشارة الى المفرد المذكر وأشار الى الثاني بقوله (بذي وذو في تاء على الاثنى اقصر) يعني أن المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة الفاظ وهي ذي وذو في تاء أو ذوق وتاخذ في العاطف للضرورة الوزن

(قوله ومنه منقول) قبل كل الأسماء منقولة ووجهه ان الاصل في الأسماء التنكير وان جهل الاصل وقيل كلها امر تجلة لان المسمى الثاني غير الاول فكأنه لم يقصد أو هو من باب الاتفاق (قوله وجملة الخ) لا يرد مركب من حرفين أو حرف واسم لان كلامه في المجموع أو لانهما في حكم المركب الاسنادي في كونه يحكى ولا يعرب

(قوله وذان نان للمثنى المرتفع) اما أن يراد بالمثنى اللفظ والمرتفع نعت له يعني ذان وتان ثابتان للمثنى ثبوت الجزئي لكلبه أو يراد بالمثنى الاثنان والمعنى وذان نان للمثنى المرتفع داله أو على حذف مضاف أي لمدلول المثنى المرتفع (قوله وبأولى) يكتب بالواو وأما الالى الموصول فيكتب بغير واو (قوله ولدى البعد انطقا بالكاف الخ) أي فيما يقبل الكاف أو اللام والكاف فلا يرد ثم فانها لا تقبل شيئا منهما ولا المثنى فانه لا يقبل اللام ولا الجمع الممدود فانه لا يقبل اللام وهذا أولى من حمل كلامه على المفرد لانه يكون حينئذ قاصرا ومن القول بان قوله دون لام أي في التثنية والجمع والافراد أومعه في الافراد لانه ان قصد التخيير كان ذلك باطلا بالنسبة للتثنية وأولاء الممدود وان قصد التقسيم فالتخيير في الافراد أولى المقصود (قوله وحرفا حال) ان قلت الحال لا يأتي جامدا الا مؤولا بالمشق قلت يؤول حرفا بمحكوم بحرفيته (قوله بني غيراء) هم الفقراء لا اللصوص والطراف بيت مصنوع من الجلد على هيئة الخيمة أو الخباء (قوله سبعة ألفاظ) بل ذكر غمانية بعدها

واقصر فعل أمر وبذى متعلق به أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشرها إلى غيره وليس المراد انه لا يشار إلى المفرد المؤنث الا بما فانه يشار اليه بغيرها فنحو هذه وتته وهذه ويجوز ضبط اقصر على هذا بضم التاء مبينا للمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله (وذان نان للمثنى المرتفع • وفي سواء ذين تين اذ كر طع)

فقوله ذان راجع لتثنية الأول وهو ذان نان راجع لتثنية الثاني وهو تان ولا يثنى من ألفاظ المؤنث الا تان وقوله المرتفع يعني ان هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالالف اغمايكونان للمرتفع من التثنية لان الالف فيهما علامه للرفع وقوله وفي سواء أي في سوى المرتفع أو في سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجرف فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لان الياء علامه الجر والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبرا المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذ كر وطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار إلى الخامس بقوله (وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى) يعني أن لفظ أولى يشار به إلى الجمع مطلقا أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعني زيادة الهمة بعد ألف مكسورة وانما كان أولى لانه لغة أهل الحجاز ولم يحج في القرآن الامدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء ثم اعلم أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناطم على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار إلى البعيدة بقوله (ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أومعه) يعني أنك اذا أردت الإشارة إلى البعيدة فانت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بالكاف الخطاب دون لام فتقول ذال وأولاء وبين أن تأتي به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن القريب مالا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معا وهي المثل التي أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عنده وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من فون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف واغمايها على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما هي في نحو غلامك ودون لام في موضع نصب على الحال من الكاف وأومعه معطوف على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطق في البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال (واللام ان قدمت هامتعه) يعني انك اذا قدمت هالتى للتثنية على اسم الإشارة بمنع اقترانه باللام فلا يقال هذا لك وفهم منه انه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذا وهؤلاء لان الأول أكثر وهي لغة القرآن ومن الثاني قوله طرفه

رأيت بنى غيراء لا ينكروننى • ولا أهل هذا الطرف الممدد

وقوله واللام مبتدأ وخبره ممنعه وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط في التقدير والتقدير واللام ممنعه ان قدمت هافهى ممنعه ثم قال

(وبهنا أو ههنا أشر إلى • داني المكان وبه الكاف صلا)

(في البعد أو بنم فه أو هنا • أو ههنا لك انطقن أو هنا)

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما ههنا وههنا واليهما أشار بقوله وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان أي إلى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة إلى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيدوا إليها أشار بقوله وبه الكاف صلا إلى آخرها يعني أنك اذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فانت مخير بين أن تلحق ههنا كافي الخطاب فتقول ههنا أو تأتي بنم كقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نهما أو تأتي بهما مفتوح الهاء مشددا لتون فتقول ههنا أو تلحق ههنا الكاف واللام معا فتقول ههنا لك أو تأتي بهما مكسورا الهاء مشددا لتون والكاف مفعول بهصل والالف في صلا مبدلة من فون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بهلاو بنم متعلق به وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للتخيير

هناك وكانه أسقط هاهنا وكانه أعاد ضمير به الى هنا وأنه أعاده اليهما وعدهما مقرونين بالكاف واحدا وسوغ عود الضمير مفردا العطف بأو (فائدة) قال الشيخ (٢٢) يحكي المذكر لما كان المقصود بالخطاب كان ليس له اللفظ واحد ولا يتنوع ولا يتطور

الموصول

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول اما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار الى الاول بقوله (موصول الاسماء الذي) انما قال موصول الاسماء احترازاً من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الاسماء مبتدأ أو الذي مبتدأ أو خبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذي ثم أشار الى الثاني بقوله (الاتى التى) يعنى ان التى للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذى للمذكر والاتى مبتدأ أو التى خبره والتقدير والاتى منه التى أى من الموصول ويجوز أن يكون آل فى الاتى عوضاً من الضمير والتقدير وانشاء أى وأنشئ الذى ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله (والبا اذا ما ثانيا لا تثبت بل ما تلييه أوله العلامة) يعنى أن الذى والتى اذا ثانيا لا تثبت يا وهما السكون أو سكون علامة التثنية والياء مفعول مقدم تثبت ولا ناهية وقوله بل ما تلييه أوله العلامة ما تلييه هو الذال من الذى والياء من التى وآل فى العلامة لتقدم علامة التثنية وهى الالف رفعا والياء مجرا ونصباً فى قوله بالالف ارفع المثنى وقوله وتختلف الياء فى جميعها الالف فتقول اللذان واللذان رفعا واللتين جراً والتين جراً ونصباً وما موصولة وصاتها تلييه وموضعها نصب بفعل مقدم من باب الاشتغال بفسره أوله ويجوز أن تكون فى موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء فى أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال (والنون ان تشدد فلا ملامه) يعنى أنه يجوز فى نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين انها لا تشدد الا بعد الالف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الالف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق فى قوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون مبتدأ والخبر جملة الشرط والجواب والضمير المستتر فى تشدد هو رابط قوله (والنون من ذين وتين شدد) أيضاً وتعويض بذلك قصداً يعنى أنه يجوز أيضاً تشديد النون من ذين وتين وانما ذكر هذين وتين وليس من الموصولان لاشتراكهما مع اللذين واللتين فى جواز تشديدهن ما وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الالف واذا جاز التشديد مع الياء كما فى المثالين فيكون التشديد مع الالف أخرى لان التشديد مع الالف متفق عليه ومع الياء يختلف فيه وقوله وتعويض بذلك قصداً يعنى ان تشديد النون قصده التعويض من المحذوف فى جميع ما ذكره فالمعوض منه فى اللذين واللتين الياء من الذى والتى ومن ذين وتين الالف من ذا وتا فان ذلك كله حذف فى التثنية ومعوض منه التشديد فلاشارة من قوله بذلك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ أو قصده خبره بذلك متعلق بقصده وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذلك متعلقاً بقصده وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لان المراد ما قصده بذلك الاتعويض فهو كقوله شئ جاء يلو شراً هذا ناب وقصده تعريض بإبطال قول من جعل التشديد من ذين وتين دال على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذى فقال (جمع الذى الى الذين مطلقاً) وبعضهم بالواو رفعا نطقاً

فذكر الذى جمعين أحدهما الى فتقول جاء فى الى قاموا أى الذين قاموا والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجرو على ذلك نبيه بقوله مطلقاً أى فى جميع الاحوال وقوله وبعضهم بالواو رفعا نطقاً يعنى ان من العرب من يجرى الذى مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر اللذين آمنوا على اللذين كفروا وهى لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذى مبتدأ أو الى خبره والذين معطوف على الى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ أو نطق خبره بالواو متعلق بنطق ورفعا

والاتى لتطورها فى ملابس الشهوة تطورت فى ملابسها اللفظية فكان لها عشرة ألفاظ (قوله موصول الحروف) هو مجموع فى قولى

موصولة الحروف أن كى لو وما

ان وعائد وجواب عدا وأحسن منه قولى أيضاً موصول حرف أن أن كى لو وما فقط وعائد وجواب عدا ما وظمه بعضهم بقوله وهاك موصول الحروف محكما

أن وأن وكى ولو وحرف ما (قوله والاتى مبتدأ الخ) فيه نساح فى وصف اللفظ باتى قبل والاولى أن الاتى مبتدأ أول والتى خبر مبتدأ محذوف والتقدير والاتى دالها التى أو انه على حذف مضاف والتقدير والاتى مدلول التى وهو اقل حدفا أو بقدر مضاف فى الاتى والتقدير دال الاتى التى (قوله والياء مفعول مقدم بتثيت) ولا يلزمه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يدل على ان اذا شرطية ولو سلم ففعل الياء مفعولا لفعل محذوف يدل عليه لا تثبت ويجوز كون الياء مبتدأ أو لا تثبت خبره من

ثبت أو أثبت وكسرت التاء للروى على الوجهين ويكون العائد محذوفاً على أنه من أثبت والتقدير لا تثبتها لكن فيه ضعف منصوب لان فيه الخلاف (قوله وبعضهم بالواو رفعا نطقاً) أى ويكون معرباً حيث شذو جمع الذى ٢ ويخص العقلا بالواو والياء والاولى ٣ قوله وجمع الذى الخ هكذا بالاصل ولعل فى العبارة سقطاً اه معصمه

منصوب على اسقاط حرف الجر أو في رفع ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي فقال (باللات واللائي التي قد جمعها) فذكر أيضا للتي جمعين الأول اللاتي والثاني واللائي فتقول جاء في اللاتي فن واللائي خرجن فالتى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التي قد جمع باللاتي واللائي ثم قال (واللائي كالذين زرا وفعلا) يعني أن اللاتي الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذي على وجه الندور والقله ومنه قوله فما آباؤنا بأمن منه • علينا اللاء قدمه والطورا

يعني الذين قدمه واللاء مبتدأ ووقع خبره والذين متعلق بوقع وزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من زرا أي قل ولما فرغ من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال

(ومن وماوأل تساوي ما ذكر) يعني أن من وماوأل تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاء في من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قن وكذلك مع ماوأل فن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معا ثم قال (وهكذا ذو عند طي شهر) يعني أن ذو في لغة طي تستعمل موصولة وهي أيضا مساوية للذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله وهكذا ذو أي هي مثل من وماوأل في مساواتها الماذ كفتقول جاء في ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قن وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة وفهم ذلك من تخيله لها بالواو وذو مبتدأ وشهر خبره وعند طي متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أرفي موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طي مثل من وماوأل ثم قال

(وكالتي أيضا لديهم ذات • وموضع اللاتي أي ذوات)

يعني أن من طي من إذا أراد معنى التي قال ذات وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم يا أفضل ذو فضلكم الله بهو الكرامة ذات أكرمكم الله بهو يريدها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر

جمعها من أينق سوابق • ذوات ينهضن بغير سائق

فذا ذات مبتدأ وكالتي خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار إلى الهام في الخبر وموضع اللاتي طرف متعلق بآتي وذوات فاعل بآتي والتقدير وذات مساوية للتي عندهم أي عند طي وآتي ذوات في موضع اللاتي ثم قال (ومثل ما ذا بعدما استفهام • أو من إذا لم تبلغ في الكلام)

يعني أن ذا إذا وقعت بعدما أو من الاستفهام مبتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما يعني ما الموصولة وفهم من تشبيهها أنها تساوي أيضا الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله إذا لم تبلغ في الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يغاب الاستفهام فبصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمر وإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وخبره وهو اسم موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيد أم عمرا فعلم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضميت وذات ملغاة وذات مبتدأ وخبره مثل ماو بعد في موضع الحال من ذا وإذا متعلق بعثلى ومن مضاف في التقدير لاستفهام أي بعدما استفهام أو من استفهام والتقدير وذات في حال كونه نائبا لمن أو ما الاستفهام مبتين مساوية لما إذا لم تبلغ • ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال

(وكلاهما يلزم بعده صلة • على ضمير لائق مشغله)

(قوله باللات) الباء بمعنى
على (قوله تساوي) أي في
الاطلاق على المفرد والمثنى
والجمع لا من كل وجه (قوله
سوابق) هذه نسخة الشيخ
وفي نسخة الأزهرى
موارد (قوله ومثل ما ذا
بعدهما استفهام الخ) وبقى
شرط وهو أن لا يكون ذا
إشارة

(قوله يعني ان الموصولات كلها) (٢٤) أى الامة اذ لم يتقدم ذكر الحرفية وأيضاً قوله على ضمير لائق مشغله يدل عليه وتظم بعضهم

شروط الموصول بها بقوله
شروط جملة بها قد وصل
أن لا تكن نذرى لكل العقلا
عهد وأخبار وان لا تكن
تجها ولا كلاما بتي
(قوله ما أنت بالحكم الترضى
الح) ونظيره قول الاسخ
• صوت الحمار الجديع •
وذهب ابن السراج الى انه
من ضرورات الشعر لان
القصيدة كلها مرفوعة
فلقول المجدع لزم أن
يكون مخفوضا لانه تابع
المخفوض وفيه نظر لانه
لا يصح في الترضى لان
الشاعر لو أتى بالمرضى
لصح (قوله أى) قال شيخنا
ما رأيت مسئلة في النحو
تعالى بها كلها مخدوشة الا
أى قال الدماميني في شرح
التسهيل بنيت أى على
الضم تشديها قبل وبعد
لانه حذف منه بعض ما
يوضحه ويبينه من الصلة
لانها المبينة للموصول كما
حذف من قبل وبعد
المضاف اليه المبين
للمضاف (قوله جاء في أيهم
قام) انظر مع قول ابن
هشام سئل الكسائي لم
لا يجوز يهجنى أيهم قام
فقال أى كذا خلقت قال
الازهرى قال ابن السراج
موجها قول الكسائي ما
معناه ان أبا وضعت على
العموم والابهام فاذا قلت
يهجنى أيهم يقوم فكأن
قلت يهجنى الشخص الذى

يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها وربط بينها وبين الموصول ولذلك
سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشغله أى مطابق للموصول في
الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءنى الذى قام أبوه والذى قامت أمه والذى قاما وما أشبه ذلك
وكما مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير في بعده فائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ
والخبر وصله فاعل يلزم ومشتغله صفة الصلة وعلى ضمير متعلق بمشتغله ثم ان الموصولات بالنظر الى
ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله
(وجملة أو شبهها الذى وصل • به كمن عندى الذى ابنه كفل)

فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والمجرور وأتى بمثال للموصول
بشبه الجملة وهو قوله كمن عندى ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذى ابنه كفل ويشترط في الجملة
الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تشبيهه بالذى ابنه كفل يرشد اليه وجمله مبتدأ
وأوشبهها معطوف عليه وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة والذى خبر ويجوز العكس وهو أظهر
ووصل صلة الذى وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين
الصلة والموصول والتقدير والذى وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائب عن
الفاعل ولا ضمير حينئذ فى وصل والتقدير والذى وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثانى
من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال

(وصفة صريحة صلة آل • وكونها معرب الافعال قل)

الصفة الصريحة هى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفي وصل آل
بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءنى القائم أبوه والصار به زيد أى الذى قام أبوه والذى ضرب به زيد
وقام المكرم والمضروب أبوه أى الذى أكرم والذى ضرب أبوه وقام الضارب به زيد أى الذى يضربه
زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحتزبها من الصفة غير
الصريحة وهى الصفات التى أجريت مجرى الاسماء نحو أبطع وأجرع وصاحب فلا يوصل بها آل
وقوله وكونها معرب الافعال قل يعنى أنه جاءت صلة آل بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا
ومنه قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولاذى الرأى والجلد

أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفه صريحة خبر مقدم وصلة آل مبتدأ أو كونها مبتدأ ومعرب
الافعال متعلق به وقل خبر المبتدأ والظاهر ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة آل
صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل وقوله

• (أى كما وأعربت ما لم تضاف • وصدر وصلها ضهير المحذف • وبهضم أعرب مطلقا) •

من الموصولات أى وانما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها في بعض
المواضع ولزوم اضافتها لفظا أو معنى وجواز حذف صدر صلتها وقوله أى كما يعنى ان أيا مثل ما فيها
تقدم من كونها تطلق على المذكور والمؤنث وفروعهما فتقول جاءنى أيهم قام وأيهم قاما وأيهم قاموا
وأيهم فن وقوله وأعربت ما لم تضاف مصدر وصلها ضمير المحذف أى بالنظر الى التصريح بالمضاف
اليه وتقديره وثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت
صدر صلتها نحو جاءنى أيهم هو قائم الثانى أن يحذف قائمها نحو جاءنى أى قائم الثالث أن يثبت صدر
صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءنى أى هو قائم فأى في هذه الصور الثلاث معرفة واليه أشار
بقوله وأعربت الرابع ان يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءنى أيهم قائم فأى في هذه
الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله ما لم تضاف وصدر وصلها ضهير المحذف ومن ذلك قوله
عز وجل ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد فأى مبتدأ أو كما خبره وأعربت مبنى للمفعول والنائب

يقع منه القيام كأنما كان ولو قلت يهجنى أيهم قام لم يقع الاعلى الشخص الذى قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم

عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف في موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ والحوال والتقدير أى مثل ما في جميع أحوالها وأعربت مئة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً وقوله وبعضهم أعرب مطلقاً يعني ان بعض العرب يعرب أياً الموصولة في جميع الصور الأربعة المذكورة وقرأ بعضهم ثم لنزاع من كل شيعة أيهم أشد بنصب أى ثم قال (وفي حذف أى غير أى يقتنى) يعني ان غير أى من الموصولات يتبع أى في جواز حذف صدر صلتها فالإشارة بذلك إلى حذف صدر صلة أى لكن بشرط في جواز حذف صدر صلة غير أى ان تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله (ان يستطلى وصل) أى ان تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قوله -م ما أنا بالذي قاتل لك- والتقدير بالذي هو قاتل لك سواء الصلة طال بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل وهو الذي في السماء اله التقدير وهو الذي هو اله في السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال (وان لم يستطلى * فالحذف نزل) يعني ان حذف صدر صلة غير أى ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن أى على الذي هو أحسن وقوله

من يمن بالحد لم ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل الهدى والكرام

أى بما هو سفه وغير أى مبتدأ أو يقتنى خبره وأيام مفعول مقدم يقتنى وفي متعلق يقتنى وان يستطلى شرط ووصل مفعول ما لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستطلى معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزل ثم قال

(وابوا أن يحتزل * ان صلح الباقي لوصول مكمل)

(قوله التقدير وهو الذي هو اله في السماء) وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (قوله ان يحتزل) أى يقطع أى فهو واستعارة والعلاقة الازالة وإلى ذلك الإشارة بقوله عبر به عن الحذف (قوله جاء في الذي أياه ضربت) لان تقديم المفعول يؤذن بالخصر فلو حذف لم يكن خسر

يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة اذا كان صالحاً لان يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاء في الذي هو جار يته قائمة أو فعلاً أو فاعلاً نحو جاء في الذي هو قام أبوه أو ظرفاً نحو جاء في الذي هو عندك أو مجروراً نحو جاء في الذي هو في الدار لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لان ما بقي بعد حذفه صالح لان يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير في قوله وأبو عائد على العرب وان يحتزل في موضع المفعول بأبو والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله ان صلح شرط والباقي فاعل يصلح ولوصل متعلق يصلح ومكمل صفة لوصول وهو امم فاعل من أكمل لانه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال

(والحذف عندهم كثير منجلى * في عائد متصل ان انتصب * بفعل أو وصف كن ترجو به)

يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول اذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كن ترجو به فن مبتدأ أو هو منصوب بمعنى الذي وترجو صلتها وجب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من ترجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر

ما لله موليك فضل فاحذنه به * فما لى غيره نفع ولا ضرر

الا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه واختز بقوله متصل من المنفصل نحو جاء في الذي أياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله ان انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالحرف نحو جاء في الذي انه قائم فلا يجوز حذفه أيضاً والحذف مبتدأ أو خبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنازع وان انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول اذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب ثم قال

(كذا حذف ما يوصف خفضا • كأنت قاض بعد أمر من قضا)
 يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب
 في جواز حذفه بكثرة الإشارة بقوله كذا كائدة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله
 كأنت قاض وأشار به إلى قوله عز وجل فاقض ما أنت قاض أي ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما يوصف
 من الضمير المجرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه بخوجه في الذي أبوه ذاهب حذف مبتدأ أو مضاف
 إليه موصول صلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل
 حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة ثم قال

(كذا الذي جر بما الموصول جر • كمر بالذي مررت فهو جر)

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجرورا بحرف الجر ككثير لكن بثلاثة
 شروط الأول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظا ومعنى الثاني أن
 يكون العامل في المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن يكون في الصلة ضمير غيره وقد نبه على
 الأول بقوله كذا الذي جر بما الموصول جر وعلى الثاني والثالث بالمثال فالذي في المثال مجرور بمثل
 الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء والعامل في بالذي مر وفي به مررت ولفظهما ومعناها واحد
 وليس في الصلة ضمير غيره فالذي جر مبتدأ أو خبره كذا وصلة الذي جر وما متعلق به وصلة ما جر الأخيرة
 والموصول مفعول مقدم يجر والتقدير الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالوصف
 في جواز الحذف بكثرة وفي بعض النسخ كذا الذي جر بما الموصول جر رفع الموصول وضم الجيم من جر
 بعده فالموصول على هذا مبتدأ أو حرفي موضع خبره والضمير المستتر في جر ما ند على الموصول والضمير
 العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذي جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تنبيه للبيت

(المعروف بأداة التعريف)

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الالف واللام واعلم أن الالف واللام
 على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللجمع والصفة وللغلبة وقد أشار إلى الأول بقوله
 (أل حرف تعريف أو اللام فقط • فمط عرفت قل فيه الخط)

اختلف في أل فصيل هي يجملتها للتعريف وهو زتم أهمة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال
 وهو مذهب الخليل وكان يسميها أل فهي عنده مثل هل وقد روي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل
 هي أيضا يجملتها للتعريف إلا أن همز زتم أهمة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة
 فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذا ان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف
 يفهم الأول والثاني أي هي حرف تعريف يجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط
 هذا هو القول الثالث وقوله فقط عرفت قل فيه الخط أي إذا أردت تعريف فمط أدخلت عليه أل
 فقلت الخط والخط طهارة الفراش والخط جماعة من الناس أمرهم واحد والخط الطريق ولم يذكر
 المعروف بالأداة إلا في قوله فقط عرفت وانما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط ولكن يفهم من
 معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره وأوال اللام معطوف على المبتدأ أو
 للتخيير فقط اسم فعل بمعنى حسب وخط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة للخط وحذف الضمير العائد
 من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفتته وقل فيه الخط خبر المبتدأ وتصح المعنى فيه أنه على حذف
 الأداة والتقدير فقط ان أردت تعريفه فقل فيه الخط والخط فقط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر ثم
 أشار إلى القسم الثاني وهي الزائدة بقوله

(وقد تراد لازما كاللاني • والآن والذين ثم اللاني)

(ولا ضطرار كبنات الاوير • كذا وطبت النفس يا قيس السري)

(قوله ما يوصف خفضا)
 يؤخذ منه أن العامل في
 المضاف إليه هو المضاف
 (قوله الثالث الخ) فلا يجوز
 الحذف في مررت بالذي
 مررت به في داره (قوله
 وللغلبة) ليس المراد أنها
 تدل على الغلبة بل أنها
 في علم بالغلبة (قوله مع كون
 الهمزة أصلية أو زائدة)
 متى في باب همز الوصل
 على مذهب سيبويه حيث
 قال وابن همز آل الخ وأو
 للتخيير أي لأن المعنى هل
 أل حرف تعريف الخ فسقط
 الاعتراض بأن التخيير إنما
 يكون في الطلب

فذكر ان زيادة آل على قسمين الاول زيادة لازمة وذ كرم من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وآل فيه زائدة لازمة لانه علم والآسن وهو اسم الزمان الحاضر وآل فيه زائدة لازمة لم يستعمل في كلام العرب مجرد اسمها وهو مبنى لتضمنه معنى آل التي تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمنا معنى آل وجعلوا آل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وآل فيه أيضا زائدة لازمة لانه تعرف بالصلة وقيل آل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء والملاقى جمع التي وهي مثل الذين في ان آل فيه زائدة لازمة الثاني زائدة لضرورة الشعر وذ كرم من ذلك لفظين الاول بنات الاوبرو وأشار بذلك الى قول الشاعر

ولقد جنيتكأ كما وعسا قلا • ولقد نبتك عن بنات الاوبر

أراد بنات أوبرو وهو علم على نوع من الكمامة والثاني طببت النفس وأشار بذلك الى قول الشاعر

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا • صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد وطبت نفسا فدخل آل على التمييز ضرورة لان التمييز لا يكون الا نكرة وقوله وقد ترادى يقتضى التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولا زما اسم فاعل من لزوم وهو نعت المصدر محذوف أى زيدا لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في ترادى عائد على آل التي للتعريف كانه قال آل حرف تعريف ثم قال وقد ترادى وليس الامر كذلك لان التي للتعريف لا ترادى وانما يعنى لفظ آل دون تقييد بالتعريف وقوله ولا ضطرار مفعول له وجره باللام مع توفر شرط النصب وهو جائز وطبت النفس الى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو في وطبت لقصد الحكاية اذ هو كذلك في البيت ونعمه بالسرى وهو الشريف ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام آل وهي التي للجمع الصفة بقوله (وبعض الاعلام عليه دخلا • للجمع ما قد كان عنه نقلا)

(كالفضل والحارث والنعمان • فذكر ذوا وحذفه سيبان)

يعنى ان آل دخلت على بعض الاعلام للجمع الاصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلية وذ كرم ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله فذكر ذوا وحذفه سيبان يعنى انه يجوز أن يؤتى بهذه الاسماء التي ذكرت مستترنة بال ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الاعلام ان ذلك لا يكون في جميع الاعلام وفهم من قوله نقلا ان ذلك لا يكون في الاعلام المرتجلة وقوله وبعض الاعلام مبتدأ ودخل خبره وعليه متعاق به والضهير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخل ضمير مستتر يعود على آل واللام في قوله للجمع لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الاسماء عليه قبل النقل وقد كان الى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة الى الموصول الضهير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الاعلام دخل عليه آل للجمع الشيء الذى كان عليه قبل النقل من قبول آل وقوله فذكر ذوا مبتدأ وحذفه مفعول عليه وسببان خبرهما ومعناه مثلال ومفردة مى ثم انتقل الى القسم الرابع من أقسام آل وهي التي للعلية فقال

(وقد يصير علما بالعلية • مضاف أو محبوب آل كالعقبه)

ذوالعلية كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمرو وابن الزبير وذو أداة كالنابغة والاعشى والعقبه وهذا النوع تعرف قبل العلية بالاضافة أو بال ثم غلبت عليه الشهرة فصار علما والى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمرو بن الخطاب وابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم وانما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من الباب لاشتراكه في العلية مع فئ الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلية طرأت عليه وأن التعريف

(قوله والآسن) عبارة عما بين الماضى والمستقبل
قاله ابن عطية (قوله من الغرائب) فيه نظر لانهم انما حكموا على الموجودة بانها زائدة لكونها لازمة اذ المعرفة لا تكون لازمة فتعين انه معرفة بال التي تضمنها ويدل على كون المعرفة غير لازمة قوله فطعرت اذ معناه أردت تعريفه (قوله رأيتك لما الخ) هو مدح خيل فالمن توههم الذم وذلك ان عمرا قتل قريب الممدوح وكانه أخوه فساق عليه جماعة فلما رأهم وعرف وجوههم صدد عن عمرو أى عفا عنه وطاب نفسا (قوله النابغة) قال الزبيدي هو من قولهم نبغ الرجل ينبغ اذا قال الشعر بعد كبر السن

(قوله وحذف ال ذي الخ) أقول اذا أضيف زالت الغلبة لانه حينئذ قد رتبوه كإقراره سراح السهل عند قوله ويلزم ذا الغلبة الخ فليس حينئذ علما بالغلبة على ان الرضى جوز اضافة العلم باقيا على علميته ويرد أن ال جزء من العلم بالغلبة فكيف حذف وبجواب بانهم جوزوا حذف ال من العلم بالغلبة نظرا لاصل ال من كونه غير جزء (قوله الابتداء) ترجم له مع انه ما تكلم الا على المبتدأ تعبيراً بالاصل عن الفرع فيكون المراد المبتدأ أو التحقيق ان الابتداء كون الكلمة أولاً لا جعل الاسم أولاً ليضرب عنه لان الجعل وصف للجعل والابتداء وصف للكلمة وأيضا التعريف الثاني لا يشمل الوصف المكتنى برفوعه اللهم الا أن يكون قوله ليضرب عنه حقيقة أو تنزيلا والتعريف الاول يدخل فيه الفعل المضارع فهو مرفوع بالابتداء أى بكونه أولاً لكنهم اصطلموا على أن يعبروا في جانب المضارع بالتعريف أو التجرد وان شئت قلت لما كان المبتدأ مشتقاً من الابتداء الذى هو المصدر عبر في الترجمة بالابتداء وتكلم بعد ذلك في أحكام المبتدأ لان معنى الابتداء موجود في المبتدأ (قوله أو وصف) معطوف على الاسم هذا على كون وصف مرفوعاً كفاي بعض النسخ وفي بعضها أو وصفا بالنصب فيكون معطوفاً على قوله مخبراً عنه قال في الكافية مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر (قوله مبتدأ زيد) (٢٨) ألفربعضهم يأثم الشيخ المنير عقله الجامع النحو والفقه المعبر الكاشف

بالإضافة والاداة سابق للعلية وعلماً خبر بصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو معصوب ال ثم قال (وحذف ال ذي ان تناد أو تضاف • أوجب وفي غيرهما قد تنحذف) يعنى ان ال التى للغلبة اذا نودى ما هى فيه أو أضيف الى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا نابتة ويا أعشى ومثال المضاف نابتة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفي غيرهما قد تنحذف يعنى ان ال المذكورة قد تنحذف في غير النداء والإضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرهما قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وقول الشاعر

اذا دبر ان منك يوم القيمة • أو مل ان القاك عدوا باسعد

وحذف ال مفعول مقدم بأوجب وفي غيرهما متعلق بتتحذف والضمير في غيرهما عائداً على النداء والإضافة المفهومين من قوله ان تناد أو تضاف

الابتداء

المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا بمجرد ادع العرامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصف رافعا لمكتنى به وقد فهم من هذا الحسد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يعنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر • ان قلت زيد عاذر من اعتذر)

فاكتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر ومن اعتذر تقيم للبيت ومبتدأ أخبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه ولو قال

ان قلت زيد عاذر من اعتذر • فالمبتدأ زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار الى النوع الثانى من المبتدأ بقوله

(وأول مبتدأ أو الثانى • فاعل أغنى في أسارذان)

القانع عن الغلبة • عذرا
فأبدت وجهها مثل القمر
في أى بيت قد أتى ابن
ملاك باسم يرى مبتدأ
وهو خبر وصير العكس بعينه
أما • وجود ذابرى من
أعظم العبر وأض أيضا
بعده بالعكس • فهذه أحجية
لمن حضر (جوابه) أكرمك
الله وحزت المنتظر • من
الامانى في ورود وصدر
أحسن فتفما قد نظمت
والذى • أبدت من فكر
سديد وتظر في باب الابتداء
مبتدأ وفي • أول بيت منه
لاح وظهور والعكس قد
أتى بعينه وفي • سادس
الايات كذلك منتظر
(قوله اذا كان مطابقا
لمرفوعه) صوابه اذا كان

مطابقا لما بعده لان ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف (قوله الذى كان مرفوعا بالوصف) تقرىب للمبتدأ (قوله وهذا وقس الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع) الإشارة الى الوصف الذى يكون مبتدأ أى له فاعل ظاهر يعنى عن الخبر أو الى الوصف الذى كان رافعا لما بعده أو الى الوصف من قوله أسارذان فهذا هو الذى يجرى مجرى الفعل لان له فاعلا ظاهرا وأما اذا كان الوصف خبرا فليس جاريا مجرى الفعل لانه ليس له فاعل ظاهر فيجوز أن تلحقه علامة التثنية والجمع نحو أقامان الزيدان وجدت مقيدا على بعض الطرر وقوله فلا يثنى ولا يجمع صوابه فيجوز من علامة التثنية والجمع اه قلت وهذا ساقط أما أولا فلان الوصف اذا لم يثنى ولم يجمع مجرد من علامة التثنية فالمؤدى واحد أى كان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فكذا ما جرى مجراه وأما ثانيا فلوسلنا أن مؤداهما ليس واحدا من جهة أن عبارة المصوب يصح معها الاحتراز من لغة كلونى البراغيث فان الوصف على هذه اللغة يثنى ويجمع لكون الفعل عندهم لحقة العلامة لاجنبابان معنى كلامه كان الفعل لا يلحقه علامة كذلك ما جرى مجراه لا يثنى ولا يجمع أو انه أراد بالتثنية الطاق العلامة تقرىبا (قوله أسارذان) لافرق بين أن يكون الاسمة فهم بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذا الذى يكون بالفعل كليس أو الاسم كغير

(وقس وكاستفهام النسبي وقد • يجوز نحو فائز أولو الرشد)

(والثاني مبتدأ إذا الوصف خبر • ان في سوى الافراد طبعا سقر)

يعني انك اذا قلت أسارذان فالاول الذي هو أسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسا رام فاعل من سري وذان تشبيه ذان انما لم يخرج هذا النوع من المبتدأ الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فاكثي بمر فوعه وقوله وقس أي قس على المثالين وهما زيد عاذر وأسارذان وقس أيضا على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النسبي يعني ان النسبي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر

أقاطن قوم سلمى أم فواظعنا • ان يظعنوا فحبيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النسبي قوله خليلي ما وافي بعهدى أنما • اذ لم تنكوا نالي على من أقاطع وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعني ان هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك ومنه قوله

خبير بنو لهب فلا تلک ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت

فقائز أولو الرشد في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت وقوله والثاني مبتدأ إذا الوصف خبر الخ يعني ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الافراد هو التشبيه والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مة قد ما وذلك نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون فالزيدان مبتدأ وخبره قائمان ولا يجوز ان يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحملة ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الافراد ان المطابق في الافراد لا ينعين فيه كون الثاني مبتدأ أو الوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقديما وان يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر وقوله وأول مبتدأ أو مبتدأ خبره والثاني مبتدأ أو فاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسارذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضا وتقديره وقس على ما ذكر والنسبي مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ أو أولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وذام مبتدأ أو الوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقروا في سوى متعلق باستقروا طبقا حال من فاعل استقروا المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الافراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقروا وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال (ورفعوا مبتدأ بالابتداء • كذلك رفع خبر بالمبتدأ)

يعني ان الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرافع الخبر هو المبتدأ أو الابتداء هو جعل الاسم أو الخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو معنى فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعه عائد على العرب ورفع خبر مبتدأ وخبره بالمبتدأ او العامل في كذا الالاستقرار الذي تعلق به البناء في قوله بالمبتدأ ثم قال (والخبر الجزاء المتم الفائدة • كانه بر والايادي شاهده)

يعني ان الخبر هو الجزاء الذي تتم به فائدة الجملة الامة وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزئين لان الخبر هو الجزء الاخير من الجزئين فبسه تتم الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لان الله تعالى بر عباده والايادي شاهدة والايادي النعم وهو جمع أيدي وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال

(قوله وفي سوى متعلق باستقروا طبقا) ولا يمنع من ذلك كونه مصدرا والمصدر لا يتقدم معموله عليه لانه بمعنى اسم الفاعل أو لان المعمول جار ومجرور (قوله فاما الذي يبنى عليه تني الخ) الذي واقع على المبتدأ وضمير عليه راجع على الذي الواقع على المبتدأ وشئ واقع على الخبر وهو الاول واقع على الخبر وهو الثاني واقع على المبتدأ والمبنى واقع على الخبر وهما عليه واقعة على المبتدأ ويرتفع راجع للخبر وبه أي بالمبتدأ كما ارتفع هو أي المبتدأ بالابتداء (قوله ولذلك كان أصله أن يكون نكرة) أي لانه مجهول فيناسبه التنكير وهل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كان بعض الحذاق من أشياخنا يقول ان نظير الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظير الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لانه انما أتى بالخبر لاجله

(قوله وهو اسم الإشارة الخ) انظر هل (٣٠) يقتضى كلامه الحصر لان الجملة معرفة الطرفين أولا (قوله كقوله تعالى الحاقه ما الحاقه)

(ومفرد يأتي ويأتي جملة • جاوية معنى الذي سيقف له)

يعنى ان خبر المبتدا يأتي مفردا وهو الاصل ويأتي جملة والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعليه نحو زيد قائم أبوه وقوله جاوية معنى الذي سيقف له يعنى ان الجملة تكون مشتقة على رابط يربطها بالمبتدا وانما قال جاوية معنى ولم يقل جاوية ضمير اليشمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الإشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير في قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى الحاقه ما الحاقه ومفردا حال من فاعل يأتي الاول المستتر وجملة حال من الضمير يأتي الثاني والضمير ان معاين ان على الخبر وحاوية وصف الجملة ومعنى مفعول بحاوية والذي واقع على المبتدا وصاته سيقف له والضمير العائد من الصلة الى الموصول المجرور باللام وفي سبقت ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتي الخبر مفردا يأتي جملة مشتقة على رابط يعود على الاسم الذي سيقف له الجملة وهو المبتدا ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله

(وان تكن اياه معنى اكنفى • بها كنطقى الله حسبي وكفى)

يعنى أن الجملة الخبر بها اذا كانت هي المبتدا فى المعنى اكنفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كنطقى الله حسبي فنطقى مبتدا والله حسبي جملة فى موضع الخبر وائس فيها ضمير لان الله حسبي هو نطقى ونطقى هو الله حسبي ومثل ذلك هجير ابي بكر لا اله الا الله واياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر اى فى المعنى واكنفى جواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدا والضمير فى بها عائد على الجملة ثم قال

• (المفرد الجامد فارغ وان • يشتق فهو ذو ضمير مستكن)

قسم الخبر المفرد الى جامد والى مشتق وذكر أن الجامد فارغ يعنى من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وأن المشتق يحمل ضميرا مستكنا أى لا يظهر نحو زيد قائم فى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل فى قوله ان يشتق ما هو مؤول بالمشتق فانه يحمل الضمير نحو زيد عيسى وزيد أسد فان قلت ظاهرا كلامه ان الضمير فى يشتق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجود وهو غير صحيح لان الجامد لا يشتق قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجود وتظهر فيما تقدم فى قوله وقد ترادوا ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو فى الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدا وأما السبب فلا يستتر فيه الضمير بل يجب روزه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا)

يعنى أن الخبر المفرد المشتق اذا تلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدا وشمل صورتين احدهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف اليه أب عائد على المبتدا وهو بارز والاخرى أن يكون المرفوع ضميرا او قوله مطلقا يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين احدهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمر وضاربه هو اذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والاخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند وضاربها هو وهذه تختلف فيها فذهب البصريين أنه يجب ابراز فيها كالتى قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها ابراز والاستار ومذهب الناطم فى هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله وأبرزنه أى أبرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب فى أبرزنه وفى تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدا وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير فى معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير فى له عائد على المبتدا وفى قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدا مطلقا اذا تلا الخبر مبتدا

ونحو زيد ما زيد وأكثما يكون ذلك اذا أريد معنى التحويل والتعظيم (قوله هجير) أى ما يقوله فى وقت الهاجرة (قوله والمفرد الجامد) انظر تعريفه فى شارح التوضيح (قوله زيد أسد) فانه يشعر بمعنى شجاع وجار يشجر بمعنى يلبس (قوله عائد على الخبر المفرد) أى من حيث هو لا على المتقدم ذكره الذى وصف بالجمود فاندفع الاعتراض عليه بان الصفة والموصوف كشئ واحد كما نقل عن سيبويه فلا يعود الضمير للموصوف وحده ووجه الدفع أنه ليس عائدا على الموصوف وحده بل على المفرد من حيث هو وليس مذكورا ونظيره عندى درهم ونصفه وان لم يكن مثله من كل وجه (قوله زيد عمر وضاربه هو) قال شيخنا فيه مع تفسيره بالمبتدا ايهام ان الكلام خاص بما اذا كان الخبر جملة فالاولى التمثيل بقولك غلام زيد ضاربه هو ويجاب بانه تسامح تقريبا لفهم المبتدئ قال الامام السيوطى صرح فى شرح التسهيل بان الفعل فى ذلك كالوصف ببرز فيه الضمير اذا خيف اللبس وعبرة المتن تشمله لان الفعل مع قطع النظر عن فاعله يصدق عليه انه مفرد (قوله والضمير فى معناه الخ) سبق قلم صوابه على الخبر ويوافقه سبكه للبيت وقد ذكر ذلك للشارح فوافق على انه عائد على الخبر ليس

(قوله وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى) انما قال معنى ولم يقل لفظ لئلا يتوهم انه لا يقدر الا اللفظان المذكوران وذلك ليس بصحيح بل يقدر كل ما يعطى معناهما نحو ثابت وحاصل وقيل الخبر كائن (٣١) وقيل مجموع كائن ومنعطفه وكان المقدرة في الظروف والمجرورات تامة

ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ثم قال

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر)

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وهو راجع بالتقدير الى المفرد والجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فاذا قلت زيد عندك أو زيدا في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك وانما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه أن أصل الخبر الافراد واختارا أكثر البصر بين تقديره بالفعل لانه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منسه ومعنى مفعول بناوين ثم قال (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاجبرا) يعني أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أما ملئ وان اسم الزمان لا يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فاجبرا أى وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فاجزا الاخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو في المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فاجبرا أراد فاجبرا فوقف على فون التأكيد الخفيفة بالالف وفاعل يفد ضمير عائد على الاخبار المفهوم من قوله خبرا ثم قال (ولا يجوز الابتداء بالنكرة * مالم تفد كعند زيد غيره)

(وهل فتي فيكم فاخل لنا * ورجل من الكرام عندنا)

(ورغبة في الخير خير وعمل * بريزني وليقس مالم يقل)

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر الخويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الاول أن يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله كعند زيد غيره الثاني أن يتقدم عليها أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله وهل فتي فيكم الثالث أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار اليه بقوله فاخل لنا الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار اليه بقوله ورجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار اليه بقوله ورغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة الى نكرة وهو المشار اليه بقوله وعمل بريزني ثم قال وليقس مالم يقل ففهم منه انه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيويوه في الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة وحكى من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها الخويون وما في قوله مالم تفد ظرفية مصدرية أى مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله وليقس لام الامر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على التباينة عن الفاعل ثم قال

(والاصل في الاخبار أن تؤخر * وجوزوا التقديم اذا ضررا)

(فامنع حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عاذا بي بيان)

(كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * أو قصدا سنعمله منه مصرا)

(أو كان مسندا الذي لام ابتداء * أو لازم المصدر كمن لي منجدا)

انما كان الاصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لانه وصف له في المعنى وحق الوصف ان يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة الى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام الاول جواز تقديمه وهو المشار اليه بقوله وجوزوا التقديم وقوله اذا ضررا أى ان لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سياتى ومن تقديم الخبر على المبتدأ اجواز اقوله لم يعمى أو ما مشنوه من يشنوك الثاني وجوب تأخيره

لا ناقصة والا لزم التسلسل كما في السبوطى وقيل الخبر هو الضمير فالأقوال أربعة (قوله القتال يوم الجمعة) أى قتال الكفار أو قتال النفس (قوله الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة) لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة وكان الاخبار عن غير معين لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف ولذلك اذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الافادة على زيادة بخلاف النكرة فان حصول الفائدة بالاخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية فان قلت أى فرق بين المبتدأ والفاعل فانه يكون نكرة بغير مسوغ أجيب بان الفرق تقدم الحكم وعدم تقدمه (قوله لم يستوف المسوغات) قال شيخنا وهى ترجع الى ما ذكره (قوله أمت) أى لين أو رطوبة والمقصود الذم وفي بعض التقايد انه دعاء عليه (قوله وليس فيه شيء من المسوغات) قد يقال المسوغ كون الخبر جارا أو مجرورا وأما التقديم فليس شرطا في التسويغ (قوله والاصل في الاخبار) جمع لان الخبر يكون مفردا وجملة وظرفا

ومجرورا (قوله اذا ما الفعل كان الخبرا) عبر بالفعل عن الجملة الفعلية اطلاقا للجزء على الكل ويجب تأخير الخبر في باب الاخبار بالذي أنظر التكملة للسبوطى (قوله كمن لي منجدا) مبتدأ وخبر ومنجدا حال من الضمير في الجار والمجرور والمنجدا الناصر اه بسكري (قوله مشنوه من يشنوك) أى مبغوض من يبغضك

(قوله أبو حنيفة أبو يوسف) وقربته معنوية ونحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة
 بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (قوله مع كون المبتدأ مفردا) أي غير مثنى ولا مجموع وانما فسرناه لان القاعدة أن المفرد في باب
 المبتدأ ما ليس جملة فربما يستشكله المبتدئ والقرينة على ذلك أن المبتدأ لا يكون جملة (قوله فاطلق الخ) فان قلت هذا القيد يفهم
 من التشبيه أي كما يمنع التقديم فيأخذ كـ للبس (٣٢) كذا يمنع هنا اللبس قلت هذا القيد لا يفهم من الكلام انظر ابن غازي (قوله

مختصرا) أي فيه لانه اسم
 مفعول أي محصورا كما
 أشار اليه الشارح ففيه
 نائب الفاعل فهو يفتح
 الصاد فيكون من باب
 الحذف والايصال لانه
 حذف حرف الجر وهو لفظ
 في فاستر الضمير في الوصف
 توسعا أو المراد المحصور
 الخبر الكلي في الخبر
 الجزئي فتكسر الصاد وتقدم
 الكلي بتقديم جزئيه ولا
 يصح الجواب بان المصنف
 يسمى المحصور فيه محصورا
 اذ لا معنى له الا بملاحظة
 الحذف والايصال (قوله
 من أدوات المصدر) قال
 شيخنا أنشد شيخنا المراتب
 مما استدله به بعضهم على
 تأخر الخبر مع كونه من
 أدوات المصدر قوله
 حالي وحالك واحد

وأنا القليل بغير سيف
 أما أنا فقيم
 مضى الفؤاد وأنت كيف
 وهو مؤول (قوله كذا اذا
 عاد عليه) أي على ملاسه
 سواء قلنا ان الخبر المحذوف
 أو الضمير وهو ظاهر أو
 مجموع المحذوف والجار
 والمجرور لان الخبر يلبس
 الكل وكذا ان قلنا مجموع

وذلك في خمسة مواضع الاول أن يستوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير وهو المشار اليه بقوله
 فامنع حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في
 التنكير أفضل مني أفضل منك وقوله عادى يعني أنه لا يمنع تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا
 متساويين في التعريف أو التنكير الامع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه اذا كان في
 الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فالو حنيفة خبر
 مقدم وأبو يوسف مبتدأ ومؤخر وعلم ذلك من أن أبا يوسف هو المشبه بابي حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك
 قول الشاعر بنو ابنو أبنائنا وبنائنا • بنو هن أبناء الرجال الا बाद

فبنونا خبر مقدم لان المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثاني أن يكون فعلا مسندا الى ضمير
 المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يعني أنه يمنع أيضا
 تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان فعلا فاطلق وهو مقيد بما تقدم فانه لا يمنع تقديمه في نحو الزيد ان قاما
 وزيد قام أبوه وانما يمنع تقديمه في نحو زيد قام وهند قامت الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورا بالا
 أو بانما هو المشار اليه بقوله أو قصد استعماله محصورا مثاله ما زيد الا قائم وانما زيد قائم الموضع الرابع
 أن يكون الخبر مسندا للمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله أو كان مسندا الذي لام
 ابتداء يعني أنه يمنع تقديم الخبر اذا كان مسندا للمبتدأ الذي لام ابتداء ونحو زيد قائم الموضع الخامس
 أن يكون مسندا للمبتدأ من أدوات المصدر وهو المشار اليه بقوله أو لازم المصدر يعني أو كان مسندا
 للآزم المصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله كمن لي منجدا
 ومثال الشرط من يقيم أقم معه الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضع
 الاول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار اليه بقوله

(ونحو عندي درهم ولي وطير • ملتزم فيه تقدم الخبر)

الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار اليه بقوله

(كذا اذا عاد عليه مضمير • مما به عنه مبينا يخبر)

هذا على حذف مصاف أي على ملاسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملاسه ضمير من
 المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زيد افلا يجوز مثلها على التمرة لئلا يعود الضمير من
 مثلها على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات المصدر وهو المشار
 اليه بقوله (كذا اذا استوجب التصديرا • كآين من علمته نصيرا)

يعني انه يلزم تقديمه اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كآين من علمته نصير أي آين من علمته نصير أي آين من علمته نصير
 معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصير مفعول ثان أو حال من الهاء في
 علمته اذا جعلت علم معنى عرف الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه
 بقوله (وخبر المحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كآلنا الا اتباع أحدا) فلذا خبر واجب التقديم لان
 المبتدأ أهو اتباع أحدا وهو محصور بالا ومثاله محصورا بانما انما في الدار زيد وقوله والاصل مبتدأ وفي
 الاخبار متعلق به وان تؤخر اخبر المبتدأ والضمير في وجوز واعاذه على العرب وضروا مع لا والخبر

الجار والمجرور فقط وفي البيت تعقيد وأصله ابن غازي فقال • من مبتدأ وما له تصدر • ولو قال الناظم كذلك لكان محذوف
 كافيا عن البيت بعده (قوله كذا اذا استوجب التصديرا) ان قلت هل يدخل في كلامه نحو عندي أنك فاضل والافان يدخل قلت قال
 شيخنا يدخل في قوله ونحو عندي درهم ولي وطير من حيث ان الخبر في كل منهما متأخيره فيه لابس اه قلت فكان على الاشهر أن
 يذكره عند قول المتن ونحو عندي درهم وأن يدخل في كلامه (قوله وخبر المحصور) أي وخبر المبتدأ المحصور فيه قال ابن غازي لو

قال والخبر المحصور قدّم أبداً لكان أولى (قوله وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله) ليس المراد أنه متعلق بمتنع الذي تعلق به كذا إذا ما الفعل وإنما التشبيه في مطلق أنه متعلق بمحذوف أي كذا يلزم تقدم الخبر (قوله وحذف ما يعلم جائز) الجواز هنا أعم من الوجوب وقوله وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم من ذكر الخالص بعد العام وإنما قلنا ذلك ليشمل حذف المبتدأ وجواباً وهو أربعة مواضع قال أبو إسحق أتى بما التي تقتضي العموم فيجوز أن يكون في سائر الأبواب ويحتمل أن يكون مقصوراً على هذا الباب لأن السياق يدل على ذلك (قوله دنف) هو المريض من العشق سواء كان في ذات الله أو لا والمحققون على أنه (٣٣) يجوز أن يقال يعشق الله

ويقال دنف المريض
ثقل (قوله أي فعدهن
ثلاثة أشهر) اعترضه
ابن عقيل بأن التقدير
واللائي لم يحضن كذلك أي
فالمحذوف مفرد ولعل من
لم يقدر اسم الإشارة لاحظ
أن ذا المفرد المذكور وليس
قبله مفرد مذكر يرجع
إليه يصلح لأن يكون مشبهاً
به (قوله على نفس المبتدأ)
أي على صفة نفسية له
وهي الوجود والتحقيق أنه
صفة زائدة اعتبارية

محذوف تقديره في التقديم والضمير في المنع عائد على التقديم وعرفاً ونكران منصوبان على اسقاط
الجار والتقدير في عرف ونكران عادي منصوب على الحال من الجزأين والعامل في كذا المحذوف تقديره
ويمنع والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأوقصد
استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعدها والها في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا إذا
كان العمل خبراً أو قصد استعمال الخبر مخصصاً وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر
فاعل بعاد والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله بما واقعة على المبتدأ وهي موصولة وصلتها بخبر
وبه وعنه متعلقان بخبر والضمير العائد على الموصول الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر
ومبيناً حال من الضمير في به وهذا البيت من الآيات المعتمدة في هذا الرجز وكذا متعلق أيضاً بمحذوف
كما سبق والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدر مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول
مقدم يقدم وأبداً منصوب على الظرف ثم قال (وحذف ما يعلم جائز) يعني أنه يجوز حذف كل واحد
من المبتدأ والخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله (كما • تقول زيد بعد من عندك) فزيد
مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله
(وفي جواب كيف زيد قل دنف • فزيد استغنى عنه اذ عرف)

وبيان ذلك محله علم الكلام
والنحاة لا يلتفتون إلى
هذه التحقيقات (قوله على
صفة في المبتدأ) أي صفة
غير الوجود وترك لوما ولعله
من باب الاستغناء بأحد
النظيرين عن نظيره لانه
يقاس عليه ولانه مفعول
لولا ولوما يلزمان الابتداء
ولحن المعرى في قوله

فدنف خبر المبتدأ المحذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز أنه يجوز حذف
المبتدأ والخبر معاً إذا علماً ومنه قوله تعالى واللائي لم يحضن أي فعدهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ
والخبر لانه ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله فزيد استغنى عنه اذ عرف تقيم البيت
ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم إن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع الأول بعد لولا الامتناعية
واليه أشار بقوله (وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم) وفهم من قوله غالباً أن اللولا استعمالين غالباً وغير
غالب وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على
نفس المبتدأ نحو لولا زيد لا كرمك في مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسدود وغير الغالب
أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو لولا زيد بالالفصحت فالامتناع في هذه الصورة متعلق
على بكا زيد لا على زيد في مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالباً حال من
لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر به متعلق بحذف أو يحتمل والتقدير وحذف الخبر مختم بعد
لولا في غالب الأمر وهو تعلق الامتناع على نفس المبتدأ الثاني بعد مبتدأ هو نص في القسم واليه
أشار بقوله (وفي نص عين الاستقراء) وذلك نحو قولك لعمرك لا فعلن فالخبر واجب الحذف تقديره
قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسدود وذا الإشارة لتعمد حذف الخبر الثالث بعد واو المعية وهو المشار
إليه بقوله (وبعد واو عين مفهوم مع) أي يجب حذف الخبر بعد واو التي بمعنى مع ومثل ذلك
بقوله (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو
أظهر والخبر محذوف وجوباً بتقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف الرابع أن

• فلولاً الغمد عسكه لسالاه
وقيل الأولى التأويل
والتقدير فلولاً امسالك الغمد
وكذا يؤول الحديث ولا
حاجة إلى ادعاء أنه مروي
بالمعنى وإن كان محتملاً
هذا على مذهب غير الناطم

(هـ - مكدوى) وأما على ما ذهب إليه من أنه انما يمنع ذكر الخبر في الاستعمال الغالب وفي غيره جائز فلا حاجة للتأويل والضمير
في عسكه عائد على كل غضب أي أن كل غضب يحذف من هذا السبب فلولاً أن الغمد عسكه لسال (قوله فغالباً حال من لولا) صوابه
منصوب على زرع الخلاف لأن المضاف إليه هنا ليس مما يأتي منه الحال وسببه موافق لما ذكر (قوله لعمرك) من عمر أي طال عمره
أي بأن عاش زماناً طويلاً ولا اللام فيه للقسم ومعناه وجبات قسمي (قوله والخبر محذوف وجوباً) لأن الواو التي بمعنى مع تعطيه فهو
كالنائب عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذا كل رجل وضعته والمراد بالضبعة هنا الصنعة فلو كانت الواو تفهم الجمع
ولا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم في وجوب الحذف كقولك زيد وعمرهما ثمان (قوله تقديره مقرونان) ومعنى الاقتران هنا أن الصنعة

إذا كانت رفيعه فصاحبها كذلك وان كانت دنيئه فصاحبها كذلك أيضا الصنعة على هذا مقرونة مع صاحبها (قوله لا يكون خبرا) الرواية بالتاء (قوله مضافا الى المصدر) فمثل الصريح كما مثل والمزول نحو أخطب ما يكون الامير قائما وهو مشكلى بعد السبيل اللهم الا أن يكون المعنى أخطب أ كوان الامير أى أحواله والاسناد مجازى ثم رأيت الدماميني أوله بذلك (قوله وكان المحذوفه تامه) لا يتعين والاستدلال بأن العرب لم تستعمل خبرها الا اسما منكر الا يفيد القطع بقوله وشري بعدى عنه وهو غضبان لم يصادف محلا لان الحال فيه ليس مفسرا صاحبها بمعمول للمصدر ويجاب عن الاول بأنه يكفى الظن وعن الثانى بأن المحرور المتعلق بالمصدر يصدق عليه انه معمول (٣٤) للمصدر والمراد أن يكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال أو ما هو بمنزلة المفسر وذهب الفراء

الى أن فاعل المصدر المذكور يغنى عن الخبر كما يغنى عنه فاعل الوصف فى نحو أقام الزيدان وذهب ابن كيسان الى أن الحال تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف كما يغنى الظرف عنه وخالفهما الناظم فى كتبه وانما اشترط أن يكون المبتدأ مصدرا لانه لا يخبر باسم الزمان عن الحثه ويقدر أن اريد الماضى وإذا ان اريد الاستقبال (قوله من) هو ذو طعم بين الحلاوة والجوضه (قوله قال الجوهري) قال شيخنا كلام الجوهري هذا ليس فى أصل المكودى وانما هو طرة مدخلة فاعلمه (قوله كان) خصها بالذكر أولما اختصت به من زيادتها دون غيرها وحذفها وإبقاء عملها فكان لها منزلة قال الرازى كان فى القرآن على خمسة أوجه بمعنى الازل والابد نحو

يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدأ وهو المشار اليه بقوله (وقبل حال لا يكون خبرا) عن الذى خبره قد أضرها

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جملة فى موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبره والذى نعت للمحذوف تقديره عن المبتدأ الذى وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعال التفضيل مضافا الى المصدر المذكور وقد مثل للاول بقوله (كضربى البعد مسيا) والتقدير ضربى العمد اذا كان مسيا فضربى مبتدأ وهو مصدر عامل فى العبد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفه وكان المحذوفه تامه ومسيا مهم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى اذا المحذوفه أى ضربى كائن اذا ثم مثل للثانى أيضا بقوله (واثم) تبينى الحق منوطا بالحق فاتم أفعال تفضيل وهو مبتدأ مضاف الى تبينى والحق مفعول بتبينى ومنوطا حال من الضمير المستتر فى كان المقدره ومعنى منوطا متعلق بالحقكم متعلق به ثم قال (وأخبروا بآتين أو بأكثر) عن واحدكم سره شعرا

يعنى أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحو الرمان حلوا حامض لان معنى الخبرين راجع الى شئ واحد ومعناهما من فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لانهم بمنزلة اسم واحد والثانى أن يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الاول وان لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله كهم سره شعرا فهم مبتدأ وسره خبر أول وشعرا خبر بعده خبر وسره جمع سرى على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيزان يجمع فعل أصلا على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السرة سروان (كان وأخواتها)

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى فواضع الابتداء ومجيت فواضع الابتداء لان الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه التواضع نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى

(ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر تنصبه ككان سيدا عمر)

يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدا عمر وفهم من تمثله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل يرفع والمبتدأ مفعول واسمها حال من المبتدأ والخبر منصوب بأخبار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ أو الجملة بعده خبر والاول أجود لفظه على الجملة الفعلية ثم قال

وكان الله عليا حكما ومعنى المضى المنقطع وهو الاصل فى معناها نحو وكان فى المدينة تسعة رهط ومعنى الحال (ككان) نحو كنتم خير أمة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومعنى الاستقبال نحو يخافون يوما كان شره مستطيرا ومعنى صار نحو وكان من الكافرين ومعنى كان فى أصل الوضع وجد أو حدث ومعنى ظل أقام بالنهار ومعنى بات أقام بالليل ومعنى اضى دخل فى الضى وأصبح دخل فى الصباح وأمسى دخل فى المساء وصار يتجدد ومعنى ليس نفي الحال فاذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت عنه القيام فى الحال ولا ينفى غير الحال الا بقرينة تدل عليه كقول الشاعر ومما مثله فهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل فنفت ليس هنا المستقبل للقرينة الدالة عليه لانه قد نفي الحال والماضى فلم يبق الا المستقبل ويذبل بذا لمجهه جبل معروف ومعنى زال انفصل وكذلك برح وكذلك فتي وانفل ومعنى دام استمر

(قوله كاعط مادمت الخ) أي أعط درهما مادمت مصيباله وقول الشاعر (٣٥) ليس ينفلذ اغني واعترازه كل ذي عفة مقل قنوع

بمجر مقل لا برفعه كما قنوعهم
ومثال الامر من كان قوله
تعالى قل كونوا حجارة
وقد أراد بعض الناس
التأدب مع الخلق فغير
الاية فوق في الكفر
ومادري ان التأدب انما
هو في ابقاء الاية كما انزلت
ولا ينبغي العدول عنها الى
التمثيل بغيرها لئلا
يخطب الناس بالكون
حجارة لان العدول عنها
سوء أدب عظيم اه ولا
يكفر الا أن قصد
الاستحقاق قوله وظاهر
كلامه الخ) وأما قول
الاشموني الصورة الاولى
أقرب الى كلامه أشعر
بذلك قوله كذا السبق خبر
الخ فغير مسلم اذ لا اشعار
مع احتمال أن يكون
التشبيه في مجرد منع سبق
الخبر الا أن يقال لما كان
المشبه به تقدم الخبر على
ما كان المناسب أن يكون
المشبه به تقدم الخبر على
ما أيضا وان كانت ما الاولى
ناحية وما الثانية مصدرية
لكن حكايته الاتفاق
بقوله وكل يتعين حملها على
الصورة الاولى وهي تقدم
الخبر على مجموع مادام
فيكون موافقا للواقع
(قوله انه لا يمنع اذا كان
النفي بغيرها) فعلم ان لافي
هذا المحل لا يجب لها
الصدرية وأما في التعليق
فيجب لها الصدرية كما

(كيكان ظل بات أضعى أصبا • أمسى وصار ليس زال برحا • فتى وانفل)
يعني أن ظل وما بعدهما مثل كان في رفعها الاسم ونصب الخبر ثم ان هذه الافعال على ثلاثة أقسام
قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما اوقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي
وذلك زال وانفل وما بينهما اوقسم يعمل بشرط تقدم المصدرية وهو دامت والى هذا القسم أشار
بقوله (وهذه الاربعة • اشبه نفي أولنفي متبعه)
(ومثل كان دامت مسبوقا بما • كاعط مادمت مصيادرها)

يعني ان زال وروح فتى وانفل لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه
وشمل قوله أولنفي جميع أدوات النفي والمراد بشبهه النهي كقوله صاح شعرو لا تزل ذا كرامو
تفسيما نه ضلال مبين وقوله ومثل كان دامت مسبوقا بما يعني ان دامت مثل كان في عملها ويشترط في
عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما تم مثل بقوله كاعط مادمت مصيادرها وفهم من المثال
ان ما المذكور كورة ظرفية مصدرية اذ التقدير أعط درهما مدة دامت مصيادرها وفهم من اشتراط تقدم
النفي أو شبهه في زال واخواتها وتقدم ما في دامت ان ما بقى من الافعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ولما
ذكر هذه الافعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل
الماضي أشار الى ذلك بقوله (وغير ماض مثله قد عملا • ان كان غير الماضي منه استعمالا)
وفهم من قوله ان كان غير الماضي منه استعمالا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك
ليس ودام فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين
مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم
اعلم ان خبر هذه الافعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فاما تقديمه على اسمها فجائز في
جميعها والى ذلك أشار بقوله

(وفي جميعها توسط الخبر • أجز) أي في جميع هذه الافعال ومنه قوله عز وجل وكان حقا علينا نصر
المؤمنين وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمنع
تقديمه عليه باتفاق وهو مادامت وما اقترن منها بما النافية والى ذلك أشار بقوله

(وكل سبقه دامت حظر • كذا السبق خبر ما النافية • فحى بها متلوة لا تاليه)
يعني أن النورين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دامت ولذلك صورتان احدهما أن يسبق ما المقرونة
بدام نحو قائما مادامت زيد فهذا يمنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على
الموصول والاخرى أن يسبق دامت وتأخر عن ما نحو قائما مادامت زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه ان
منع هذا الجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فعمل الصورتين وبما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب
ما النافية الداخلة على هذه الافعال والى ذلك أشار بقوله كذا السبق خبر ما النافية أي كذلك أيضا
يمنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الافعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما كان
زيد ولا مقبلا ما صار عمر وفعل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف
الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النورين منعوا ان يسبق الخبر دامت وسبق خبر مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذا السبق والتقدير ان يسبق
الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دامت في المنع وقوله فحى بها متلوة لا تاليه تصريح بمافهم من وجوب
تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها انه لا يمنع التقديم اذا كان النفي بغيرها
وفهم من قوله فحى بها متلوة لا تاليه انه يجوز ان يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو قائما كان زيد
وفهم من اطلاقه ان ذلك في جميع الافعال فعمل نحو ما كان زيد قائما وما زال عمر ومقبلا وفي هذا
الاخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ جاء وهو ما ندعى ما متلوة حال منها
وتاليه معطوف فهو تميم للبيت لعمرك الاستغناء عنه القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى

سيقول والتزم التعليق الخ ولا تناقض لاختلاف المحلين

(قوله قنأف) بالذال المجهة
والهـ داج فعال من
الهدجان وهي مشية
الشيخ المرتضى (قوله أو
مصدرية) والتقدير على
هذا ان وقع موهم استبانة
الامتناع وهو على حذف
مضاف أى ذى الامتناع
وبقدر مضاف آخر أى
موهم استبانة جواز ذى
الامتناع وبشكل حينئذ
عليه مرجع ضمير انه
امتنع (قوله بلفظ الماضى)
ان قلت لم جعل لفظها هنا
مقصودا فخرج المضارع
ولم يجعل كذلك فى اعراب
الفعل حيث قال وبعدنى
كان حتما ضمير اقلت لان
المراد هناك نفي الكون
فى الماضى سواء كان بلفظ
ما كان أو بلفظ لم يكن
قالننى فى الحالين ماض فصم
أن يعبر عنه بلفظ كان
بخلاف ما هنا وأيضاً حيث
لم يحسن هنا أن يرد
المضارع لم يحمل على
ما يشمله وحيث حسن هناك
حمل اللفظ على ما يشمله
حمل على ذلك لان الماتن
ينكسر على الشرح فسقط
الاشكال وهو اشكال
سيدي يحيى الشاوى
والمشهور انه لضمير فى
كان الزائدة والقاتل بأن
فيها ضمير اقال هو ضمير
المصدر الذى هو الكون

ذلك أشار بقوله (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) يعنى ان فى تقديم خبر ليس عليها خلافاً واختار هذا
الناظم المنع لعدم تصرفها فى ذلك خلاف مشهور ومنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف
الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفى خبر المبتدأ او التقدير منع ان يسبق الخبر ليس
مصطفى القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقى منها فان قلت من أين يفهم
من كلامه هذا القسم قلت من سكوتة عنه فانه لما ذكر ما يمنع تقديمه وما فى تقديمه خلاف علم ان
ما بقى يجوز تقديمه ثم قال

(وذو تمام ما رفع يكتفى • وما سواه ناقص) يعنى ان ما اكتفى من هذه الافعال بالمرفوع عن
المقصود يسمى تاما كقوله تعالى وان كان ذو عسرة أى وان حضر وما لم يكتفى بالمرفوع يسمى ناقصا
نحو وكان الله بكل شئ عليماً ولكونه لا يكتفى بالمرفوع يسمى ناقصاً وقيل صحت ناقصة لانها نقصت
عن الاتعال لانها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر انها مبتدأ وخبرها ذو تمام ورفوع متعلق
بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أى بمرفوع وما الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه وهى مبتدأ
وخبرها ناقص ثم قال

(والنقص فى • قتي ليس زال دائماً فى)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى قتي وليس وزال لا تستعمل الا ناقصة أى غير مكتملة بالمرفوع
فالنقص مبتدأ وخبره قتي أى تبع ودائم الحال من الضمير المستتر فى قتي وفى قتي متعلق بقى أو بالنقص
وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف ثم قال

(ولا يل العامل معمول الخبر • الا اذا ظرفاً أو حرف جر)

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى ان معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طعماً
زيداً كذا فاذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جازان يلها نحو كان عندك زيد مقبلاً وكان فى الدار
عمر جالساً والعامل مفعول يلى وفاعله معمول الخبر و ظرفاً أو حرف جر حالان من الضمير المستتر فى
أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز السكوفيون أن يلبها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستلزم
بقول الشاعر

قنأف هذا جون حول بيوتهم • بما كان اياهم عطية عودا
وهو عند البصر بين مؤول بتقدير ضمير الشأن واليه أشار بقوله

(ومضمر الشأن اسمان وان وقع • موهم ما استبان انه امتنع)

يعنى انه اذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور
يؤول على ان ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها فى كان من قوله بما
كان اياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره واياهم مفعول يعود مقدم
على المبتدأ وقوله ومضمر الشأن مفعول بانو وامما منصوب على الحال من مضمر الشأن وان وقع
شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخزان وما
بعدها موصولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير فى أنه ثم قال

(وقد تراد كان فى حشو كما • كان أصح علم من تقدما)

وفهم من قوله وقد تراد قلة زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان انها تراد بلفظ الماضى
وانه لا يراد غيرهما من اخواتها وفهم من قوله فى حشوا انها لا تراد أولاً ولا آخر ما فى قوله كأنه جيبية
وهى تامة فى موضع رفع بالابتداء أو أصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح
فكان على هذا زائدة بين ما أو أصح ثم قال (و يحد قوناً أو يبقون الخبر) يعنى أن العرب يحد قون
كان وفهم من قوله ويبقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويترد حذفتها فى ثلاثة مواضع الاول بعد ان
الشرطية الثانى بعد لوالثالث بعد ان المصدرية وقد أشار الى الاول والثانى بقوله (وبعد ان

ولو كثير اذا اشهر) فقال حذفها بعد ان قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا سيف وان خنبرا
فخنبرا أى ان كان المقتول به سيفاً ومثاله بعد لقوله صلى الله عليه وسلم احفظوا عني ولو آية أى
ولو كان المحفوظ آية وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذوبى ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والوعر

وفهم من قوله اشهر ان حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه

من لدشولا قال ان لا تخاف • أى من لدن أن كانت شولا فذا الإشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره
وبعد متعلق باشتهر وكثيرا نعت مصدر محذوف أى اشتهرا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير
المستتر في اشتهر ثم أشار الى الثالث بقوله

(وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب • كمثل أما أنت برا فاقرب)

يعنى ان كان محذوف بعد ان ويعوض عنها ما فهم من قوله تعويض ما عنها انها لا يحذف اسمها معها
وتعويض مبتدأ وهو مضاف الى ما وار تكب خبره وبعد عنها متعلقان بتعويض ومثله بقوله أما
أنت برا فاقرب والتقدير اقرب لان كنت برا فحذفت كان وعوض عنها ما فافصل الضمير الذى كان
متصلا بها وحذفت لام الجر لان حذفها مع أن مطرد فأنت في قوله أما أنت اسم كان المحذوفه وبر
خبرها ثم قال (ومن مضارع لكان منجزم • فحذف نون وهو حذف ما التزم)

اذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت فونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم
يكن ويجوز بعد ذلك ان تحذف فونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول لم يكن زيد قائما
ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقوله

لم يكن الحق سوى أن حاجها • رسم دار قد تعنى بالسرا

ومذهب سيبويه انه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق النظم انه موافق لمذهب يونس
وقوله وهو حذف ما التزم أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتعريف ولكن كان متعلق
بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبره وما نافية وهى وما بعد هاء صفة لحذف

فصل فى ما ولا ولا وان المشبهات بليس

اغنا فصل هذه الحروف من باب كان وان كان عملها كلها واحدا لان هذه أحرف وتلك أفعال ثم قال
(أعمال ليس أعلمت مادون ان • مع بقا النفي وترتيب زكن)

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فاصلها ان لا تعمل ولذلك أهملها بنو عجم على
الأصل وأما أهل الجواز فعملوها عمل ليس لشبهها بها فى نفي الحال ولما كان عملها على خلاف الأصل
شرطوا فى عملها أربعة شروط الأول أن لا يراى بعدها ان وهو المشار اليه بقوله دون ان نحو ما ان
زيد قائم لان ان لا يراى بعده ليس فبعدت عن الشبه الثانى بقاء النفي فلو بطل النفي لم يعمل نحو ما زيد الا
قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفي الثالث ان لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما
قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أى علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع ان
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور ولو كان ظرفا أو مجرورا جاز التقديم وهو
المنبه عليه بقوله (وسبق حرف جر أو ظرف كما • بى أنت معنيا أجاز العلماء)

يعنى ان معمول الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على اسمها لتوسعه فى الظروف والمجرورات
نحو ما فى الدار زيد جالساً وما عندك عمر ومقبى وفهم منه انه اذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع
تقديمه فلا يجوز ان نصب بعد تقديمه نحو ما طعمت زيدا كذا وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت
فيه الشروط ما زيد قائما بهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم فقوله أعمال
منصوب على المصدر بأعمال وتدون متعلق بأعمال وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبى فى المثال

(قوله وبعد ان تعويض ما
عنهار ارتكب) والمشهور
ان العمل لكان وذوب
أبو على وابن جنى الى أن
ماهى العامة (قوله
بالسرار) بكسر السين وهو
ما يكون فى آخر الشهر من
الطلة المشوبة بالضوء ثم
قال شيخنا فى اليوم الثانى
ان الرواية بالسدر بالذال
المهـ جملة وان معناه غير
معنى الاول قال ولم
يحضرنى الاثن معناه
(قوله المشبهات) بالجر
رواية ويجوز الرفع على
القطع (قوله ولذلك أهملها
بنو عجم على الأصل) ظاهره
ان بنى عجم لاحظوا ذلك
وهو صحيح اذ هم أولى
بعرفة أسرار كلامهم قال
بعضهم والله درهم ومهفف
الاطراف قلت له انتسب
فأجاب ما قتل الحب محرم •
رفع محرم يعنى برفعه انه
تممى لا يجازى ولو كان
جوازيا لقال محرم بالنصب
وفى رواية ومهفف
الاعطاف وفى رواية ما قتل
الحبسرام (قوله أن لا يراى
بعدها أن) واذا زيدت
كانت لامعنى لها فافترقت
من ان المؤكدة للنفي زاد
الامام السيوطى فى شرحه
على ألفيته عدم زيادة ما
فان زيدت ما بعدها بطل
عملها نحو ما زيد قائم قال
فى الفرة

متعلق بمعنى فهو مجرور ومعمول الخبر ثم قال

(ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بما ألزم حيث حل)

يعني ان المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لان المعطوف به ما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائما لكن قاعد وما مجرور ومنطلقا بل مقيم وتجاوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وانما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن وببل ان العطف اذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف ورفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف الى المفعول والباء في بلكن وبل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز ان يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال (وبعد ما وليس جريا بالخبر • وبعد لا ونفي كان في يجز)

يعني ان باء الجبر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى وما ذلك على الله بعزيز أليس الله بكاف عبده وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمن قبيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر كان المنفية كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن • باعجلهم اذا جشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجران زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل يجز وقصرها ضرورة والخبر مفعول يجز وفي مجز آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم فان قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم خبر ما وليس والضمير في مجز عائد في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتعدا معنى قلت هو بما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه ثم قال (في النكرات أعملت كليس لا • وقد تلى لات وان ذا العمل)

يعني أن لا النافية أعملت أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لارجل قائما ومنه قوله

تعر فلا شيء على الأرض باقيا • ولا رزقما قضى الله واقيا

وقوله وقد تلى لات وان ذا العمل لا يعني ان لات وان النافية مثل ليس برفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلى أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا انها لا يختصان بالعمل في النكرة كلافن أعمال ان في النكرة قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعاقبة ومن أعمالها في المعرفة قوله

ان هو مستويا على أحد • الاعلى أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل الا في الحين على ما سيأتي فلا مفعول مالم يسم فاعله بأعملت وفي النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت مصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت لا في النكرات أعمالا كإعمال ليس ولات فاعل تلى وان معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا الإشارة الى عمل ليس والعمل نعت لذا ثم قال (ومالات في سوى حين عمل • وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل)

يعني ان لات لا تعمل الا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج لات وقت قتال ومنه قوله تعالى ولات حين مناص وقوله وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل يعني ان حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتها معا فن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين يرفع حين وهي قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفي سوى في موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل

﴿أفعال المقاربة﴾

وتسمى ما هذه كافة (قوله متعلقان) نفي الخبر على تقدير معطوف والتقدير والباء في بلكن والباء في ببل متعلقان (قوله أجمع) الجمع شدة الحرص في الاكل (قوله مما يفسره) أي الخبر مما يفسر الضمير لانه يفسر بالخبير وبغيره (قوله أن يكون اسمها اسما نكرة) وأما خبرها فظاهره انه لا يشترط فيه ذلك فيقتضى جواز نفيها قائم زيدا الا أن يقال اكنني الشارح باشتراط تنكير الاسم عن اشتراط تنكير الخبر لان الاصل أن الاسم اذا كان نكرة كان الخبر نكرة ويؤيده اطلاق المتن بقوله في النكرات أعملت ولم يقيد به بالاسم (قوله ومالات في سوى حين عمل) أصله بعضهم بقوله ومالات في سوى وقت عمل (قوله لهم) صوابه والله أعلم حيناهم لان لات لا تعمل الا في الحين كذا كره (قوله أفعال المقاربة) من تسمية المجموع باسم بعض أفراده تغليباً كذا كره الشارح ونظريه بعضهم بأن ذا الغلبة هو اسم أشهر

بعض أفراد معناه به وما هنا ليس كذلك اه وجوابه ان ذلك انما هو تعريف للعلم بالغلبة وقطم بعضهم أفعال هذا الباب بقوله وللمقاربة من أفعالها كاد وأوشك كرب تمامها • عسى حرى اخلوق للرجاء • وما سوى المذكور دلالة نشاء (قوله الى القسم الاول والثاني) هو على حذف مضاف أى الى بعض القسم الاول والثاني لانه لم يستوف القسمين في البيت الذي ذكر وحده بل فيه وفي غيره وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى في هذه الأفعال وقال انها وهم وقال لم أجد (٣٩) أحدا من التحوين نقلها ولا اللغويين وأن الموجود في كتب اللغة

حرى لغیر هذا المعنى تقول هو حرى بالامر أى حقيق وهو مصدر وضع موضع الصفة وقد ذكره صاحب الفصحى في باب ما جاء وصفه من المصادر ويقال فيه حرى بكسر الراء فيكون وصفا لا مصدرا وذلك هو حرى بتشديد الباء والشيخ الامام ابن مالك (٢) في هذا الشأن ولعل له مستند الم نطلع عليه وقد ذكر الشيخ أبو حيان حرى وعداها من أفعال هذا الباب في المحلة فاما أن يكون اعتمد على المؤلف واما أن يكون اطلع على شئ بعد ذلك وهو الظاهر (قوله الى فهم) اسم قبيلة (قوله عسى الغوير أبوسا) أصله ان قوما بعثوا رجلا الى غار لطلب شئ من الماء فقال عسى الغوير أبوسا أى فيه رأس قضر مثلا (قوله أمسيت فيه) بفتح التاء والناس يخطون فيصمونها وذلك لان البيت خوطب به شخص (قوله ان يمحما) بتقدم الميم على الصاد وهي على الحاء من

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها أفعال المقاربة تغليباً فالذي لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذي للرجاء عسى واخلاق وحرى والذي للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأنشأ وقد أشار الى القسم الاول والثاني بقوله (ككان كاد وعسى) يعنى ان كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعاً وقد نبه على ذلك بقوله (لكن ندر • غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور وقوله فأتيت الى فهم وما كدت آيها وقولهم في المثل • عسى الغوير أبوسا وكاد مبدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغيره مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبره هو الفاعل بندر الا ان في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال (وكونه بدون أن بعد عسى • نذر) يعنى ان اقتران المضارع الواقع خبر العسى بأن كثير كقوله تعالى عسى الله أن يتوب عليهم وخلوه منها نذر قليل كقول الشاعر عسى الكرب الذي أمسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب ثم قال (وكاد الامر فيه عكسا) يعنى أن القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل وما كادوا يفعلون والكثير في عسى وهو اقترانه بان هو القليل في كاد نحو قوله • قد كاد من طول البلى أن يمعا • وكونه مبتدأ أو بدون متعلق به وكذلك بعد نذر خبر المبتدأ أو كاد مبتدأ أو الامر مبتدأ أنان وخبره عكس والجملة خبر المبتدأ الاول ثم قال (وكعسى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى في المعنى الذي هو الرجاء قبل ولم يذ كر حرى في هذا الباب غيره ثم قال

(ولكن جملا • خبرها حتماً بان متصلا) يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهي مخالفة له في الاستعمال بلزوم خبرها ان حرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مفعول يجر مجعلا ومتصلا بمفعول ثان يمحلا وحتمال من الضمير المستتر في متصلا أو نعت المصدر محذوف والتقدير اتصالا حتماً أى واجبا ثم قال وجه الله (والزموا اخلوق أن مثل حرى) يعنى ان اخلوق لا يستعمل خبرها الا مقرونا بان فهي اذا مثل حرى الا أنه لم ينفه على انها شبيهة في المعنى بعسى كانه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول اخلوق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله وألزموا يعنى العرب واخلاق مفعول أول بالزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلوق ثم قال (وبعد أوشك انتفا أن نرا) يعنى أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال لافي المعنى فان عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم وانتفا أن مبتدأ خبره نرا وبعد متعلق بنرا أو بانتفا ثم قال (ومثل كاد في الاصح كريا) يعنى أن الاكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يفترون بها قليلا كقوله • وقد كربت أعناقها أن نقطعا وأشار بقوله في الاصح الى مخالفة سيبويه فانه لم يذ كر فيها غير التجرد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والاول أفصح ومثل كاد مبتدأ أو كرب خبره ويجوز العكس

مصغ الشيء اذا فني والتحق بالتراب قاله شيخنا وفي الصحاح مصغ الشيء مصوغا ذهب وانقطع وفي بعض النسخ يحصا بتقديم الحاء على الصاد وله تحجيف (قوله حتما) حال من الضمير المستتر في متصلا أى باعتبار ضعفه وهي الاتصال أو على حذف مضاف والتقدير حال كون اتصاله باذات حتما والا فلا معنى لكون الخبر حتما لانه ليس المقصود بل المقصود هو كون الاتصال حتما (قوله ويجوز العكس) أى ويراد بأن ان الموجودة مع اخلوق فلا اعتراض بان ان توجد بدون اخلوق في مثل أعجبنى أن تقوم وكيف يوجد المزوم بدون اللازم وحاصل الجواب عنه ان المراد التي في خبر اخلوق على ان المزوم الجزئي كاف في مثل هذا المقام نحو ألزمت زيد ادراهما (قوله كريا) الرواية بكسر الراء (قوله ان نقطعا) بفتح التاء على حذف احدي التاءين

وفي الاصح متعلق بمثل ثم قال (وترك ان مع ذى الشروع وجبا) يعني ان الافعال الدالة على الشروع لا يفتر خبرها بان لانها دالة على الحال وأن للاستقبال فتنا فيا وترك أن مبتداً وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجبها بمعنى واحد فقال (كانش السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق)

فانشأ فعل ماض دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الابل أى يقدمها ويحدو في موضع خبرها وطفق معطوف على انشاء ويقال طفق بفتح الفاء وطفق بالفاء المنكسورة وطبق بالياء وهى مكسورة وفهم من اتيانه بكاف التشبيه مع انشاء عدم الحصر فانه زاد في التسهيل عليها هب وقام ثم قال (واستعملوا مضارعاً لا رشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا)

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها الناظم الا كاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكاد سنابرقه يذهب بالابصار وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله يوشك من فر من منيته * في بعض غرانه بوافقها ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل واليه أشار بقوله وزادوا موشكا ومنه قوله فوشكة أرضنا أن تعود * خلاف الانيس وحوشا يابا

وقوله واستعملوا بمعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير هلى أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لا ووشك وكاد لا غير هلى ثم قال (بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى عسى واخولق وأوشك تسند لان يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكتفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وقد فى قوله قد رد للتحقيق لا التقليل لكثرة ور وذلك واخولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد قلبه قافا لاجل استقامة الوزن وغنى فاعل يرد وبان متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد فى أول البيت متعلق بيرد ثم قال (وجردن عسى أوارفع مضمر * بها اذا اسم قبلها قد ذكر)

يعنى ان عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجردن المضمر ونسند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتنبيه والجمع فتقول على الاستعمال الاول هند عسى أن تفعل والزيد ان عسى أن يفعل والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى الافعال الثلاثة المذكورة اذ لافرق وعليه شرح المرادى وقوله وجردن عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول يجردن وأوللتخير وبها متعلق بارفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر ثم قال

(والفتح والكسر أجر فى السين من * نحو عسيت وانتقا الفعز كن)

يعنى ان عسى اذا أسند الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيت وعسيت يجوز فى سينه الفعز والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفعز زكن أى واختيار الفعز علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم باجر والكسر معطوف عليه وانتقا الفعز زكن جملة من مبتدا وخبر

(قوله تكتفى بالفاعل) هذا هو التحقيق من ان ان تفعل فى محل رفع فاعل وليس هو فى محل اسم وخبر ولا فى محل أحدهما ومعنى كونها تستغنى عن ثانى الجزأين انها تكتفى بمرفوع والتقدير فى عسى أن يقوم زيد رجاء قيام زيد ولا يصح سبب أن والفعل مع لفظ عسى (قوله وقد فى قوله قد رد للتحقيق) هذا مجاز لأن المحققين على ان قد الداخلة على المضارع لا تكون الا للتقليل (قوله ان تجرد) فى نسخة بالياء المثناة تحت وهماء بمعنى وكذا ترفع (قوله ان وأخواتها) قدم كان وكاد عليها لان هذه حروف وتلك أفعال وقدمها على ظن لانها تعمل الرفع وبعضهم أسقط أن المفتوحة يعنى عداها مفتوحة ومكسورة واحدا ولا اختلاف فى الفتح والكسر

(قوله هذا هو الباب الثاني) كذا في نسخة محممة وكتب عليه شيخنا فيه سهولاً لأنه ان اعتبر العمل فيكون الثاني وان اعتبر التراجيح فيكون الرابع ويجاب عنه بأنه جعل ما ولا ولا وان المشبهات بليس مع كان وأخواتها قسمها واحد الانها بمعنى ليس وكادوا أخواتها قسمها ثانياً وان وأخواتها قسمها ثالثاً ويجوز حذف خبر ان اذا دل عليه دليل كقوله سلوه برفق هل جنيت جنابة فان قال اني فاسألوه عسى يعفو التقدير اني جنيت (قوله لكن) قد يقع بين ما هو كالعدم والمملكة نحو زيد ذولحية لكن هذا ليس ذالحية أو كالتضاييق نحو عمر وأب زيد لكن ليس أب الخالد (قوله الترجي) أى في المحبوب سواء كان محبوباً في نفسه كالخير أم لا مراعض كهلاك العدو ومثل ذلك يقال في المكروه (قوله افتح) الامر للاباحة ليشمل الواجب والجازز والمراد بالباحة الاعم من (٤١) الوجوب أى ما لا يمنع (قوله وهو أشهر القولين) بل الاقوال لان الاقوال ثلاثة نالهاهما معاً أصل أى لا اصابة لاحدهما على الاخر كما في الاشعري (قوله والاخرى أن يتقدمها الخ) وكذلك اذا تقدمها حيث فتكسر على القول بانها لا تنضاف الى الجملة أما على الاخر فيجوز الفتح (قوله والمجرد منها الخ) ان قلت ينافي هذا قول الناظم بعد اذا جَاءه أو قسم لا لام بعده بوجهين فالجواب ان الناظم مشى هنا على غير مذهب الكوفيين على قول المكودي ان كلامه شامل للمجرد وفي البيت الاتي على مذهبه لأنه مجتهد اذا قد عزا في التسهيل الفتح بعد القسم ما لم توجد اللام للكوفيين ونصه وقد نفخ عند المكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام فقال ابن عقيل ذكر ابن كيسان في نحو والله ان زيداً كريم بلا لام ان الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عند

هذا هو الباب الثاني من التوامخ ثم قال

(لان أن ليت لكن لعل • كأن عكس ما للكان من عمل)

تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله عكس ما للكان من عمل ومعنى ان وأن التوكيد وليت التقى ولكن الاستدراك ولعل الترجي والاشفاق وكأن التشبيه وما بعد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره في المحرور قبله وما موصولة وصلتها للكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال (كان زيداً عالم بأني • كفؤ وليكن ابنه ذو ضغن)

الكفؤ المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال

(وراع هذا الترتيب الا في الذي • كليت فيها أو هنا غير البدي)

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله من تبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الاصل منه على ان الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه الا اذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنسب عليه بقوله كليت فيها أو هنا غير البدي والبدي الفاحش النطق وذام مفعول براع والترتيب نمت لذا والاسستثناء ولا بد من تقدير حذف كلام يستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كليت فيها فالذي على هذا نعت المحذوف وهو المثال ثم قال

(وهمز ان افخ لسد مصدر • مسدها وفي سوى ذلك اكسر)

بعض ان همزة ان المكسورة تفتح اذا سد المصدر مسدها أى اذا أولت هي وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله وهمز ان افخ ان الاصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفي سوى ذلك اكسر أى اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه كسرها وفخها وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع الاول أن تقع في الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر في الابتداء) أى في ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر والاخرى ان يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى ألان أولياء الله الثاني ان تقع في بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله (وفي بدء صله) أى في أول الصلة نحو قوله عز وجل وآتيانه من الكنوز ما ان مضاجحه واحترز بقوله في بدء صله من الواقعة في حشو الصلة فانها يجب فتحها فحوا جاء الذي في ظني أنه قائم الثالث أن تقع جواباً للقسم وهو المشار اليه بقوله (وجبت ان ليعين مكمله) أى وجبت تكون ان جواباً للقسم فانها حيث تكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل والعصر ان الانسان لفي خسر والمجرد

(٦ - مكودي) بعضهم أكثر اه وهذا الجواب بعيد متكلف وهو كونه يمشى في بيت على مذهب وفي بيت بعده على مذهب ينافيه في كتاب واحد ثم رأيت بعضهم قد قوله وحيث ان لمين بما اذا لم يصرح بفعل القسم فيكون قوله بعد اذا جَاءه أو قسم أى فعل قسم ظاهر وسبب العلامة الاشعري بذلك هذا الشطر ولم يذ كر ذلك في التسهيل على أن هذا القيد لا حاجة اليه لانه حيث صرح بفعل القسم فان جعلت ان جوابه وجب الكسر وان جعلت مجرورة بالجار المحذوف وجب الفتح بل التقييد مضر لا نراجه لتلك الصورة أى اذا صرح بفعل القسم وجعلت ان ومعمولاها جواب انقدم مع انها داخله وأما قوله بوجهين غي فباعبار جواز الاعتبارين السابقين على التعاقب أما حيث قصدوا احد معين منهما فيجب مقتضاه

البلافة واللاهزم جمع
لهزيمة بكسر اللام وهو
طرف الخلقوم وقيل هو
مضغة تحت الاذن (قوله أو
تخلفي بربك العلي * اني
أبو ذيلك الصبي) قبله
لتقع عدن مقعد القصي *
مني ذي القاذورة المقلبي *
أو تخلفني بربك العلي * اني
أبو ذيلك الصبي * فقالت
مامسى بعدل من انسى *
غير امر أين من بنى لوى *
وأخرين من بنى عدى
وغير تركى نصراني * وخسة
جرائم العشي * وستة
كأنواع على الطوى ثم قال
لولا انى سددت فاهالذ كرت
جميع الانس والجن (قوله
مع تلوف الجزا) جواز الوجهين
بعدفاء الجزاء مقيد بما اذا
كان الشرط بالاسم وأما اذا
كان بالحرف فليس الا
الكسر كقوله تعالى وان
تعفوا وتصفحوا فان الله
غفور رحيم كما في شرح
كافية ابن الحاجب (قوله
وبعدذات الكسر تعجب
الخبر لاسم ابتداء) أى جواز
لا وجوبا وبأنه كذلك مما
تقدم فى قوله كان زيدا عالم
بأنى (قوله وانما أخرت الخ)
والاصل تقديمها على ان
لانها من أدوات الصدور
ودخلت على الخبر لاشبهها
بالمبتدأ وكذا فى البسواقي
من معمول الخبر والفصل
الخ (قوله وزر) هو والحسن
والمهمل بمعنى وسافر بعضهم
لاجل معنى وزر من قوله تعالى كلا لا وزر فرأى اعرابيا يحاول شيئا وهو

منها نحو قوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله (أو
حكيت بالقول) * ومثاله قوله تعالى وقال الله انى معكم الخامس أن تحل محل حال وهو المشار اليه بقوله
(أو حلت محل حال) وشمل صورتين الاولى أن تكون بعدوا والحال وقد مثله بقوله (كثرة وانى ذو
أمل) ومثله قوله عز وجل كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الثانية
أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى الا انهم لياكلون الطعام السادس أن يقتصر خبرها باللام
وهو المشار اليه بقوله (وكسر وامن بعد فعل علقا باللام) ثم مثل ذلك بقوله (كاعلم انه لذوتى) ومنه
قوله عز وجل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت
اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله فى الابتداء متعلق بأ كسر وفى بد صله معطوف على فى الابتداء
وحيت معطوف أيضا وان مبتدأ خبره مكمله وحيت مضافة الى الجملة ولين متعلق بمكمله القسم
الثانى وهو ما يجوز فيها كسر ها وفتحها واذكر ان لذلك أربعة مواضع أشار الى اثنين منها بقوله
(بعد اذا فجاءة أو قسم * لالام بعده بوجهين غنى)

يعنى ان كسر ان وفتحها جائز بعد اذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يقتصر خبره فيه باللام فمثال ذلك
بعد اذا قول الشاعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيدي * اذا انه عبد القفا واللاهزم
يرى بكسر ان على القياس لان اذا الفجائية لا يليها الا جملة اسمية وبالفتح على تأويل ان وصلتها
بمصدر محكوم عليه بانه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصله ومثال ذلك بعد القسم
قوله أو تخلفني بربك العلي * انى أبو ذيلك الصبي

فن كسر جعلها جوابا للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أنى وفى غنى ضمير مستتر يعود على
أن وبعد اذا بوجهين متعلقان بنفى فاذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على اذا ولا لام لا واسمها
وبعده خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير غنى ان بعد اذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين
وفهم ان المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل ثم أشار الى الموضع الثالث بقوله (مع تلوف
الجزا) يعنى انه يجوز أيضا الفتح والكسر فى ان الواقعة بعدفاء الجزاء كقوله تعالى من عمل مثكم سوءا
بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر على الاصل لان الاصل فى جواب الشرط
أن يكون بجهالة وبالفتح على تأويل أن بمصدر محمول خبرا والمبتدأ محذوف تقديره بخراؤه الغفران
أو العكس والتقدير فبالغفران بخراؤه ومع متعلق بنفى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف
والتقدير غنى جواز الوجهين بعد اذا وبعد القسم وبعدفاء الجزاء ثم أشار الى الموضع الرابع بقوله
(وذا يطرد) فى نحو خير القول انى أحمد) يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر
على معنى خير القول انى أحمد أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بالجملة عن
مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يحتاج الى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خير القول حمد الله ويحتمل
أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لان ان وما بعده مؤولة
بمفرد فذا مبتدأ وهو إشارة الى جواز الوجهين وخبره يطرد وفى متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول
مقدر انى فى نحو قولك خير القول ثم قال

(وبعدذات الكسر تعجب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر)

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تتراد بعد غيرها من اخواتها
خلاف ما نجاز زيادتها بعد ان المفتوحة وليكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على
المبتدأ فى نحو لزيد قائم خلاف ما ن قال انها غيرها وانما أخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأكيد
والخبر فاعل تعجب ولا م ابتداء مفهول ويجوز العكس وهو أظهر وانى لوزر محكى بقول محذوف
والتقدير نحو قولك انى لوزر والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر والمعمول الخبر

والفصل والاسم وأشار إلى الأول بقوله

(ولا يلي ذى اللام ما قد نفيًا • ولا من الأفعال ما كرضيا)
(وقد يليها مع قد كان ذا • لقد سما على العدا مستحوذا)
(وتعصب الواسط معمول الخبر • والفصل واسما حل قبله الخبر)

يقول لا وزر ففهم ان معناه
حصن (قوله وتعصب
الواسط) بخلاف ان زيدا
جالس في الدار لتأخر
المعمول وبشـ. ترط كون
الخبر صالحا لدخول اللام
نخرج ان زيدا عمرا ضرب
لان الخبر غير صالح للام
لكونه فعلا ماضيا ويستثنى
الحال نحو ان زيدا راكبا
منطلق لانه لم يسمع دخول
اللام على الحال (قوله فهو
مفعول بفعل محذوف)
مقتضاه ان يقال في نحو
صعبت زيدا وعمرا ان عمرا
مفعول بفعل محذوف
(قوله وفهم مما تقدم الخ)
أي لان الخبر في باب ان
لا يتقدم الا ظرفا أو
محجورا (قوله وفيه ضعف
لعدم الفصل) من يقول
بالعطف من غير ضعف
يشترط الفصل كما يفهم من
الاشعوفى فلا يكون فيه
ضعف لكنه راعى المثال
المذكور وانه فيه فصل

يعني أن هذه اللام لا تعصب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقيم ولا الفعل الماضي والمتصرف
الحالي من قد نحو ان زيدا الرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيلة برضى في كونه ماضيا متصرفا خاليا من
قد وفهم منه أيضا انها تعصب المفرد نحو ان زيدا القائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا ابوه قائم والفعل
المضارع نحو قوله عز وجل ان ربك ليهكم بينهم والماضى الغير المتصرف نحو ان زيدا انعم الرجل وبقي
من الشرط والمفهومة من تمثيلة برضى أن لا يلي الماضى قد قبله عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من
قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا ومعنى مستحوذا غابا لما
أشار إلى الثاني بقوله وتعصب الواسط معمول الخبر أى تعصب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل
الطرف والمجور وغيرهما نحو ان زيدا العندك قاعد وان عمرا الفيل راغب وان زيدا الطعام أكل
والواسط مفعول بتعصب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر
والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار إلى
الثالث فقال والفصل أى تعصب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج
إلى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى وان ربك لاهو العزيز الرحيم ولم يقيد الفصل بشئ لانه معلوم أنه
لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار إلى الرابع بقوله واسما حل قبله الخبر يعني ان لام
الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي توكيد مثاله قوله تعالى
وان لنا لاسخرة والاولى وفهم مما تقدم ان الخبر في ذلك لا يكون الا ظرفا أو محجورا وفهم من اشتراط
الفصل في الاسم ان ذلك مشروط في الخبر أيضا لا اتحاد العلة ونصب اسمها بالعطف على الفصل أو
بفعل محذوف والاول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم ثم قال

(ووصل ما بذى الحروف مبطل • اعمالها وقد يبنى العمل)

اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها زال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى انما الله
الواحد وقد سمع الاعمال في لبث في قول النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا • إلى جامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليتما ساثرها وهو مذهب النحاة لاطلاقه في قوله وقد يبنى العمل
ووصل مبتدأ ومبطل خبره واعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبنى العمل جملة
مستأنفة ثم قال (وجازر فعل معطوف على • منصوب ان بعد أن تستكملا)

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرا وفهم
من قوله وجازر أن النصب أيضا جائز وهو الاصل وفهم من قوله بعد ان تستكمل لانه لا يجوز الرفع
في المعطوف على اسم ان قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرا قائمان ورفع المعطوف على اسم ان
بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لالة ما تقدم عليه
والتقدير ان زيدا قائم وعمرا قائم فيكون من عطف الجملة واما معطوف على الضمير المستتر في الخبر
وفيه ضعف لعدم الفصل ورفع مبتدأ وخبره جائز ومعطوف منصوب بفعل وعلى متعلق بمعطوفا
وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا بفعل والتقدير ورفع معطوفا على منصوب ان بعد
استكمالها الخبر جائز ثم قال

(والحق بان لكن وان • من دون لبث ولعل وكان)

(قوله نحو لكن زيد الخ) هذه النسخة الصحيحة والمستدرك عليه محذوف وما يوجد في بعض النسخ من ذكر المستدرك عليه تغيير للنسخة الشيخ من زيادة الزائدين (قوله ولواستغنى عن ذلك الخ) أي انكالا على الشارح والا فليس في اقتصاره على لكن وان في غيرهما اذ قوله لكن وأن مفهومه مفهوم لقب وهو ضعيف تخاف المصنف ان لا يعتبره أحد اضعفه فصرح به قالوا الفرق ان لبت ولعل وكان للنساء ويشكل بان كان زيد البدر مثل قولك زيد كاليد والجواب أن زيدا كاليدراخبارا بالتشبيه وكان الخ انشاءا للتشبيه لانها موضوعه لذلك (فائدة) ينبغي للمدرس (٤٤) أن يذ كر شيئا من الادبيات على قدر الحاجة ومن التكاثر اللطيفة والامور التي

ليست في بطون الدفاتر
تهذيب الاذهان وبذلك
يقوح صبر العلم ومن هنا
تري الشخص عنده قليل
من العلم لكنه يتصرف به
كيف شاء ويغلب من عنده
كثير من العلم الفاقد مثل
ذلك لكن يجب أن لا
يطول بذلك لئلا يخرجهم
عما هو بصده وقد قيل
* لا تألف النفس اذا كانت
مغيرة * الا التقل من حال
الى حال وبالجملة فليكن على
قدر ما يعطى الطعام من
الملح (قوله نحو قوله تعالى
وان كلالا) اللام لام
الابتداء وما موصولة خبر
ان والتقدير وان كلالا
للذين والله ليفينهم (قوله
يلزم في خبرها اللام)
لا خصوصية للخبر بل
يدخل فيما بعدها سواء
كان خبرا أو فاعلا كفي ان
يزينك لنفسك أو غيره نحو
ان قتلت مسلما وانظر قوله
خبرها مع انها اذا أهملت
لا خبر لها وقد يجاب بان
المراد خبرها لولم تمهل
والعجب ان هذه اللام لام

يعني أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولكن بالشرط المذكور فثاله بعد أن قوله تعالى أن الله يرى من المشركين ورسوله وبعد لكن نحو لكن زيد قائم وعمر و وانما ألحقت أن ولكن بان لانهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواق ثم غم البيت بقوله من دون لبت ولعل وكان ولواستغنى عن قوله من دون لبت الخ لم يحل بالمعنى ثم قال (وخفت ان فقل العمل) يعني أن ان المكسورة اذا خففت قل عملها وذلك لان وال اختصاصها بنحو قوله عز وجل وان كلالا ليفينهم ريك أعمالهم وفهم منه ان أهملها هو الكثير كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وأل في العمل اما للعهد أي العمل المذكور واما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها ثم قال (وتلزم اللام اذا ماتهم) يعني ان اذا خففت يلزم خبرها اللام وانما لم تلزم اللام للفرق بينها وبين ان النافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهد وهي التي تعصب ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه انها ليست غيرها خلافا للشاربي ثم قال

(وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أرادته معتمدا)

يعني انه قد يستغنى عن اللام بعد ان الخففة اذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر أنا بن أباة الضمير من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن فان صدر البيت مدح فعلم ان ان في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه فلم يحتاج الى اللام الفارقة وعنها في موضع رفع باستغنى على انه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدأ و ناطق مبتدأ أو أرادته خبره والجملة صلة لما والضمير في ارادته عائدا على ما معتمدا بكسر الميم حال من فاعل ارادته ويجوز فتح الميم على انه حال من مفعول ارادته والتقدير ان ظهر المعنى الذي ارادته الناطق معتمدا عليه ثم قال (والفعل ان لم يكن ناخفا * نافية غالبا بان ذي موصلا)

يعني ان الفعل اذا وقع بعد ان الخففة لا يكون الا من فواضع الابتداء في الغالب كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وفهم من قوله غالبا انه قد يكون غير ناخف كقوله شات يمينك ان قتلت مسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشعلن لهيه والفعل مبتدأ وان لم يكن ناخفا شرط والجواب فلا تلقبه أي لا تجده وغالبا حال من الهاء في تلقبه وموصلا مفعول ثان لتلقيه وبان متعلق بموصلا وذي بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر الى المبتدأ مستتر في يك ثم قال (وان تخفف أن فامها استكن) يعني ان أن المفتوحة اذا خففت لم تمهل كما أهملت ان بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم أهملها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها الا وهي عاملة فيه ونحو في قوله استكن وانما هو محذوف اذا لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما أجرى

الابتداء وفاقا لسيويه وقيل غيرها اجتلبت للفرق وانظر دليل كل في المطولات فان تقدم عليها فعمل من مجراه

أفعال القلوب نحو علمنا ان كنت لمؤمننا فلنا اللام لام الابتداء كسرت وان قلنا هي غيرها اجتلبت للفرق ففحت وهذا الخلاف في كل لام دخلت بعد ان الخففة (قوله استكن) من اطلاق الملزوم على اللازم لان الاستكان مستلزم للاضمار وعدم الذكر في اللفظ والمستكن ملزوم للضمير الغير الملقوظ لان كل مستكن مضمير كذلك ولا عكس كالنصب فادبا استكن أضر أي جعل ضمير غير ملقوظ به لان الاضمار يستعمل أيضا بمعنى الحدف فاستعمل المشترك في معنييه أو من عموم المجاز وعدل عن الحدف الى الاستكان ليشعر بان اسمها لا يكون الا ضمير فاندفع قول بعضهم الاولي أن يقول وان تخفف ان فامها حذف والخبر اجعل جملة كما ألف وقد ذ كر اسمها ضميرا كقوله بانلربيع وغيث مربعه وأنك هناك تكون الثمالا وهو ضرورة

(قوله وان يكن فعلا) أى جملة فعل فهو على حذف مضاف لان الخبر ليس هو الفعل وحده (٤٥) (قوله فالاحسن) قال بعضهم

فالواجب فليس المراد
ظاهرا العبارة اه وقد
يكون المصنف مشى على
جواز عدم الفصل (قوله
بلا وان) وكذلك لم يخوان
لمره أحد (قوله وأما

فيفصل بها بين ان والماضى)

وكذا بين ان والمضارع
ومنه أن لو نشاء أصبناهم
انظر الازهرى (قوله أى
قليل من يذكرها) ولو
أراد أنه قليل فى الاستعمال
لقال وقليل فصل لوقاله

أو اسحق (قوله ووجه)
بالجر على تقدير رب أو
بالرفع مبتدأ والخبر كان
ثدياه الخ والضمير فى ثدياه
للخبر وأضاف الشديين
للخبر لانهما اعظمهما
وامتلاهما كما هما قريبا
من الصدر ومشرق بالجر

والرفع نعت لوجه على
الوجهين المتقدمين (قوله
الاسلم) بفتح اللام (قوله
التي لتنى الجنس) أى
تنصيصا ليجزى الناقبة
للوعدة والمهمة والتحقيق
ذلك يطلب من محله (قوله
تظيرة ان) فيه نظرو صوابه
ضد (قوله ولا نوكيد

للتنى) معنى نوكيدها
التي انها كانت أولا من
أخوات ليس فلما أريد
الاستغراق أتى بلا هذه

من أخوات ان اه
ويجاب عن الاعتراض
السابق بان المراد أن

مجره ثم قال (والخبر اجعل جملة من بعد ان) يعنى أن خبر ان بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون
الاجلة فتعمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه انه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول با جعل وجملة
هو المفعول الثانى ومن متعلق با جعل بعد ثم قال

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا • ولم يكن نصريه ممتنعا)

(فالاحسن الفصل بقدر أو نى او • تنفيس اولو وقليل ذكر لو)

يعنى أن الخبر الذى ذكر انه يكون جملة اذا كان مصدرا بفعل غير دعاه متصرف فالاحسن أن يفصل
بينه وبين ان بقدر أو باداة نى أو بالسين أو بسوف أو لو أما قد يفصل بها بينا وبين الماضى كقوله
تعالى ونعلم أن قد صدقتنا وأما التنى فيكون بلا وبلن ويفصل بها بين ان وبين المضارع كقوله تعالى
أفلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه وأما السين وسوف فيفصل
بهما بينا وبين المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله قولك علت ان سوف يقوم
زيد وأما لو فيفصل بها بين ان وبين الماضى كقوله تعالى وأن لو استقاموا وقوله وقليل ذكر لو أى
قليل من يذكرها من التحوين لأن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز أن يأتى بغير
فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا • قبل أن يستلوا باعظم سؤل

وفهم من سكوتها على الجملة الاسمية انها لا يفصل بينها وبين ان وذلك على نوعين الاول أن يتقدم
المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى وآخردعواهم ان الحمد لله رب العالمين والاخر أن يتقدم الخبر كقول
الشاعر فى فتيحة كسيوف الهند قد علموا • ان هالك كل من يحفى ويتعل

وفهم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة انه لا يفصل بينهما اذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى
والخامسة أن غضب الله عليها أو غير منصرف كقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى واسم يكن
ضمير ما تدعى الخبر وفعل لا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها وانفاء جواب الشرط
والاحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لانه مصدر وذكروا مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم
قال (وخفت كأن أيضا فنوى • منصوبها وثابتا أيضا روى)

يعنى ان كان تخفف أيضا ولا تمهل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهى اذا كان
المفتوحة المخففة الا أن اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا
روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط فى خبرها ان يكون جملة كما ذكر فى ان أن خبرها يكون جملة ويكون
مفردا فقال الجملة قوله

وجه مشرق النهر • كان ثدياه حقان

فاسمها فى هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه وحقان فى موضع الخبر ومثاله
مفردا قوله ويوما نوافينا بوجه مقسم • كان طيبة تعطوا لى وارق السلم
وكان ثدييه حقان فى رواية النصب وفهم من اقتصاره على ان وأن وكان أن باقيا لا يكون فيه
هذا الحكم أما لعل وليت فلا يخففان وأما لكن فانها تخفف لكنها لا تعمل مخففة ثم قال

• (لا التي لتنى الجنس) •

قوله لا التي لتنى الجنس أى التى يقصد بها نى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص
فاذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالاسماء فعملت ثم قال

(عمل ان اجعل للا فى نكرة • مفردة جاء تذكرا أو مكرره)

وانما عملت عمل ان لانها فى النفى نظيرة ان فى الايجاب اذ ان نوكيد لا يجاب ولا نوكيد للتنى ولما
كان عملها بالجل على ان ضعفت فلم تعمل الا فى النكرة ولذلك قال فى نكرة وقوله مفردة جاء تذكرا نحو
لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز

لانظيرة ان فى مطلق التاكيد وان كان الاثبات والتنى لا يجتمعان كما يقال البياض نظير السواد فى مطلق العريضة وان كانا ضدين
(قوله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز) قال شيخنا كان بعض أشيا خنا يستشكله بانها اذا استوفت الشروط وجب

لو كانت لامد كورة مع البدل أما حيث كانت مقدرة فقط فلا لان التركيب انما يكون بين مد كورين (قوله جازي المعطوف) أي ان لم يكن معرفة فان كان معرفة لم يجز فيه الالرفع ويكون حينئذ من عطف الجمل (قوله والعطف مبتدأ وخبره احكامه) أي وجواب الشرط محذوف (قوله اذا دخلت عليها همزة الاستفهام) قال في شرح الكافية ان دخلت همزة على لا حكمها مع ما عليها حكمها معه عارية من الهمزة نحو قولك الاجسم لك والاصديق لزيد وان عطف على ما عليها جازي المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز مع التجريد هذا اذا لم يقصد العرض فان قصد اخصت بالفعل ووجب اضمار ان لم يظهر كافي فلا نحو لا تفعل خيرا ولا اخيرا تفعله وقد يضر الفعل لقرينه منوية كقوله الارجاجزاء الله خيرا أي ألا تروني رجلا (٤٧) ويروي على غير الرواية المشهورة ألا

رجل بالجر على تقدير الا من رجل ويجوز ان يكون الشاعر لم يقصد العرض لكنه فون اضطرارا (قوله وفيه نظر) ووجهه انه أطلق فتشمل ما اذا حدث لها معنى كالتمني والتوبيخ وكلام النظم مسلم في ألا التوبيخية دون التي للتمني فان سيبويه والتحليل على أنها لا خبر لها لانها بمنزلة أتمنى وانها لا يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع لانها بمنزلة ليت وتحقيق ذلك في ألا التوبيخية ان لا فيها نافية فلم تخرج لا عن التي حتى يبطل عملها بخلاف التي للتمني فان لا فيها ليست للتمني واما اعمالها عند من عملها فلانظر الى الاصل في لا وهمزة الاستفهام مضمنة معنى التوبيخ في التوبيخية مضمنة معنى التمني في التي التي ان الكلام اذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه وهذا ان كان مشى على

(وغير ما يلي وغير المفرد • لاتبن وانصبه أو الرفع اقصد)
أشار في هذا البيت الى مسئلتين الاولى أن يكون اسم لا مبنيا على الفتح والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلي المنعوت الا انه غير مفرد أي مضاف فتال الاولى لا رجل في الدار طرية أو ظرف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا متنع لكان الاضافة ووجه النصب فيهما على اللفظ لان المبنى هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لامع اسمها وغير ما يلي مفعول مقدم تبين والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال (والعطف ان لم تنكر ولا احكام • له بالنعت ذي الفصل انتهى)
يعني انه اذا عطف على اسم لا المبني ولم تنكر ولا جازي المعطوف ما جازي النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر فلا أب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر

هذا وجدكم الصغار بعينه • لأأملى ان كان ذاك ولا أب

لجعل لازائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكامه وما موصولة وصلتها انتهى وللنعت متعلق بانتهى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكامه كذلك بما والضمير في قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكامه وهو وجوده على هذا الجواب الشرط الذي هو ان لم تنكر ومحذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول ان لم تنكر ولا فاحكم له بذلك ويجوز ان يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا الا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال

(وأعط لامع همزة استفهام • ما تستحق دون الاستفهام)

يعني ان حكمه اذا دخلت عليها همزة الاستفهام حكمها اذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لانه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والتوبيخ وقد يبي كل واحد منهما على معناه وظاهره انه موافق في ذلك للماضي والمبرد فانها عندهما تجري مجرا قبل الهمزة مطلقا وأما ألا التي للعرض فلا تدخل لها في هذا الباب لانها لا تدخل الاعلى الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الاول تنكرة والثاني معرفة ثم قال

(وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر • اذا المراد مع سقوطه ظاهر)

يعني اذا لم يعلم خبر فلا يجوز حذفه كقوله

كلام سيبويه والتحليل ويحتمل أنه مشى على كلام المازني والمبرد في عدم التفصيل وهو ظاهر اطلاقه فانه ما ذهب الى أن الا التي للتمني لها خبر وانها يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع واستدل بقوله ألا عمر ولي مستطاع رجوعه • فستطاع خبره وولي صفة عمر ورجوعه نائب فاعل مستطاع على كلا الوجهين ويبحث فيه بأنه يجوز أن يكون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخر فاجملة صفة ثانية لعمر وولي صفة أولى فان قيل اذا لم يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة فقلتم انها لا خبر لها فلم يبي عمر فالجواب انه روي الاصل سواء قلنا ان الابعزلة أتمنى أوليت (قوله في ذا الباب) الاولى حمله على باب ان ولا من أخواته وقد قال الموضع باب الاحرف الثمانية فادخل لا فيها فكان ينبغي أن يترجم للابفصل لما ذكر

(قوله كثر حذفه) نحو فلا فوت أي لهم (٢٨) قالوا لا ضير أي علينا **ظن وأخواتها** (قوله أعني) مضارع عنى يعنى إذا أراد

(قوله رأى) تكون للظن وللعلم وقد اجتماعي قوله أنهم يرونه بعيدا وزاه قريبا أي يظنونه ويعلمه (قوله وجعل كذلك) الإشارة للبعد وهي زعم أي وجعل كزعم في كونها للظن وقوله وفيها زيادة وهي الاعتقاد أي لان الاعتقاد جزم والجزم فيه الزيادة على الظن لان الرجحان أعسم من أن يكون مع الاحتمال أو مع القطع بما هو راجح وهذا اقرب للمبتدئ والافعال اعتقاد والرجحان بينهما تباين ضرورة مباينة الظن للاعتقاد والظاهر انه لا حاجة الى جعل الإشارة لزعم فالإشارة لدري أي ان جعل كدري في الدلالة على العلم وأما قوله وفيها زيادة فهو كالنتيجة لما قبله أي فإذا كانت جعل دالة على العلم ففيها زيادة على الظن والرجحان بالمعنى السابق على ما فيه من البحث والمراد بالعلم هنا ما كان عن دليل أو ضرورة وما كان عن غير دليل ولا ضرورة بل كان اعتقادا من غير دليل ولا ضرورة (قوله لغیر موجب) قلت للشيخ يعني ان ترك العمل يجوز لان التأخير والتوسط مجوزان لا موجبان فلم يرتضه بل قال المراد لغیر

ورجاء زهم حرقا مصرفة • ولا كريم من الولدان مصبوح وان علم كثر حذفه عند الجازين ووجب عند بني تميم وطبي وفهم من اطلاقه في الخبر انه لافرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل وفهم من قوله في ذا الباب ان حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهور وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه **ظن وأخواتها** من فواضع الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتصحب ما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه باعطيت وهي على قسمين قلبية وتصويرية وقد أشار الى الاول بقوله **انصب بفعل القلب جزأى ابتداء** وجزأى الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو يتقن وتفكر ونحوهما أشار الى الاول بقوله (أعني رأى خال علمت وجدا • ظن حسبت وزعمت مع عد • مجادري وجعل اللذ كاعتقد • وهب تعلم) ثم ان هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تردد مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها أما رأى فهي بمعنى علم تقول رأيت زيدا علما أي علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائر ما وجد بمعنى علم وظن هي أيضا أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائر ما وجد بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وبها كذلك أيضا ودري بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهي الاعتقاد ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى علم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف فهي كلها مفعولة باعني الى زعمت وعد محفوضة بجمع ومع متعلق باعني ومجادري وجعل معطوفات على عد والذنب لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على ما بعد مع ولهذا الأفعال معان أخرى ولم أنبه عليها لانها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصويرية بقوله (والتي كصبرا • أيضا بها انصب مبتدأ وخبر) يعني انصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي مادل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصويرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار وجعل وردوا اتخذوا وتخذوا وترك وهب في نحو وهبني الله فذلك أي جعلني والتي مبتدأ أخبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجد ثم قال (وخص بالتعليق والالغاء ما • من قبل هب) يعني أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغیر موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضيا مبنيًا لمفعول وما في موضع رفع به وان يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بمحس ثم قال (والامر هب قد أزمنا • كذا نفعل) يعني ان هذين الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز اسنادهما الى الضمير المفرد المذكور والمؤنث والى المشي والمجموع فتقول يا زيد ان هباني قائما يا زيدون هبوني قائما فان فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ أو خبره قد أزمنا في أن ماضيا يعود على هب والامر مفعول ثان بالزم وتعلم مبتدأ أخبره كذا أي مثل هب في لزومه الامر ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار الى ذلك بقوله (ولغير الماض من • سواهما اجعل كل ماله زكن) قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر وزكن أي علم وكل مفعول باجعل

موجب لفظي والافعال تأخير موجب ولعل مراده موجب للجواز (قوله ولغير الماض من سواهما) ذكر من سواهما تأكيذا لانه قدم ان هب وتعلم يلزمان الامر في قوله والامر هب قد أزمنا كذا نفعل وما

(قوله زيد قائم ظننت)

والفعل جيتند كاللازم اذ
لا جائز ان يتعدى في هذه
الحالة الى اسم آخر (قوله
وجدت ملاك) قال شيخنا
هكذا بخط ولد المؤلف وفي
بعض النسخ رأيت
وأخسداها عن بعض
المشايع (قوله ان يفصل
بين الخ) فغريب لانه لا يشمل
علت أيهم قائم (قوله كقوله
تعالى وتظنون ان لبنتم
الاقليلا) اعترض التمثيل
بالآية بانه يشترط في المعلق
عنه أن يكون صالحا للعمل
الفعل فيه وتسليطه وهذا
لا يصح هنا لان ظن لا تعمل
في الفعل وجوابه ان النبي
بان معلق ومهيئ لادخال
ظن على الجملة الفعلية كما
ان ما المتصلة بان كافة
ومهيئة لادخال ان على
الجملة الفعلية (قوله أرى
الموت لا ينجم من الموت
هاريه) يجوز في الموت
النصب وهو أجدود الرفع
على التعليق وبه يصح
الاستشهاد (قوله الله
يعلمهم) فعمل هنا بمعنى عرف
ولا يلزم من ذلك جواز
اطلاق عارف على الله تعالى
ولسبدي أحد زروق في
بعض تأليفه المحققون
على جواز اطلاق لا يعرف
الله الا الله لا عارف فان فيه
خلافا (قوله الحلية) بالضم
في اللام والحاء قال في
المصباح وحلم يحلم من باب
قتل حلما بضمين واسكان

وملم وصوله وزكن صلتها وله متعلق بركن وغير متعلق باجمل ومن في موضع الحال من غير والتقدير
اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وأعلم ثم قال (وجوز الالغاء
لا في الابتدا) تقدم أن الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب وفهم
من قوله لا في الابتدا ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت
فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز الالغاء في هذه
الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم الى
الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا في الابتدا
ان اعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول يجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز
الالغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقدم واستدلوا بقوله

كذلك أدبت حتى صار من خلقي • اني وجدت ملاك الشبهة الادب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين اما على نية ضمير الامر والشأن فيكون الفعل باقيا على عمله
والجملة في موضع المفعول الثاني واما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله (وافوضمير الشأن
أولام ابتداء في موهوم الغاء ما تقدم) أي اذا ورد من كلام العرب ما يوهوم الغاء الفعل المتقدم
فلك في تأويله وجهان أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير اني رأيت ملاك الشبهة
الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدير لام
الابتداء فيكون التقدير اني رأيت ملاك الشبهة فيكون الفعل معلقا وفي موهوم متعلق بانف والغاء
مفعول بموهوم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال

(والترزم التعليق قبل نفي ما • وان ولا لام ابتداء أو قسم • كذا والاستفهام ذاله انتم)

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوله باحد الستة الاشياء
التي ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل وظنوا ما لهم من محيص الثاني ان النافية كقوله
تعالى وتظنون ان لبنتم الا قليلا الثالث لا قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب
لا يقوم زيد قال ابن هاني يظهر أنه لم يحفظ له مثالا عن العرب نثريا ولا شعريا وقد أنشدت عليه

فحش معدما أو مت كرمي هاني • أرى الموت لا ينجم من الموت هاريه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا ان اشتراء الخامس لام القسم كقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي • ان المنايا لا تطيش سهامها

السادس الاستفهام كقوله عز وجل وان أدري أقرب أم بعيد ما توقعدون وعلم من قوله والترزم أن
التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالترزم وقبل متعلق به ولا مابتداء مبتدأ وكذا خبره
وأقسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أولام قسم كذا والاستفهام مبتدأ
وذا مبتدأ ثان وخبره انتم وله متعلق بالتحتم والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد على ذا الفاعل
بالتحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له ثم قال (اعلم عرفان وطن ثمه • تعدية لواحد ملتزمه)
يعني أن علم اذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى الى مفعول واحد
كقوله تعالى لا تعلمون الله يعلمهم وأن ظن اذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضا الى مفعول واحد
كقولك ظننت زيدا على المال أي اتهمته وليس احيد من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في
المجرور قبله ولو واحد متعلق بتعدية وملتزمه صفت لتعدية وأضاف علم الى العرفان وهو مصدر عرف
وأضاف ظن الى ثمه وهو مصدر اتهم ثم قال

(ولرأى الرؤيا انهم ما لعلم • طالب مفعولين من قبل انتم)

يعني ان رأى الحلية ينسب لها من العمل ما تنسب لعلم الطالب للمفعولين السابقة لانه اشبه بها

(قوله وأضاف الخ) أي ان المعنى ولرأى التي لا ياتي مصدرها الا على رؤيا تخرج البصرية فان مصدرها يأتي على رؤيا ورؤية وكلام الشارح قابل للتأويل بما ذكرناه (٥٠) (قوله فن حذفهما مع الخ) ومنه أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم

شركاء (قوله ومن حذف الاول قوله تعالى ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اللهم قال البيضاوي من قرأ بالآاء قدره مضافا ليتطابق مفعولاه أي ولا يحسن بنجل الذين يخلون هو خيرا لهم وكذلك من قرأ بالياء ان جعل الفاعل ضمير الرسول أو من يحسب وان جعله الموصول كان المفعول الاول محذوفا لانه يخلون عليه أي ولا يحسن الجلاء بخلمهم هو خير اللهم اه يلفظه (قوله المحب المكرم) الرواية بكسر حاء محب وقض راء مكرم (قوله فلا تظني ذلك) اعترض بان الاول لا تظني غير ذلك وأجيب بان الإشارة راجعة للغير ومن لم يفهم هذا أصل العبارة بزيادة غير (قوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل) أي يفتر أو يعمل ويجوز الفصل بهذه الثلاثة الظرف والمجرور والمفعول وقال الامام ابن غازي بغير ظرف أو كظرف أو عمل • ومن حكى مع الشروط يحتمل نعم ولا تلغ ولا تعلقا • وكل فيه عن سليم أطلاقا (قوله القاص) جمع فلوصل وهي النافذة الشاية (قوله متجاهلين) المتجاهل هو الذي يرى من نفسه الجهل وليس بجاهل (قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتها للاختلاف الذي فيها بين النعاه

في كونها فيها ادراك بالحس الباطني ومنه قوله أراهم رفقتي حتى اذا ما • نولي الليل وانخزل وانخزلا وأضاف رأى للرؤيا ليعلم انها الحسية لان مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية وانهم معنى انسب وانتمى بمعنى انسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية الى مفعولين وهي مفعولة بانتم وصلتها انتهى ولرأى متعلق بانتم ولعلم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذي انسب من قبل لعلم في حال كونه طالب مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال (ولا تجزئنا بالدليل • سقوط مفعولين أو مفعول)

يعني ان المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لانهما في الاصل مبتدأ وخبر وفهم منه انه يجوز حذفهما وحذف أحدهما اذا دل على الحذف دليل وهو الحذف على جهة الاختصار فن حذفهما معا قوله بأى كتاب أم بأية سنة • ترى حبهما عار على وتحسب

أي وتحسب حبهما عار على ومن حذف الاول ولا يحسن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اللهم أي بخلمهم ومن حذف الثاني قول عنتره • ولقد زلت فلا تظني غيره • مني بمنزلة المحب المكرم أي فلا تظني ذلك واقعا وسقوط مفعول تجزئنا وهنا بالدليل متعلقان بتجزئنا قال (وكتظن اجعل تقول ان ولي • مستفهما به ولم ينقص -) (بغير ظرف أو كظرف أو عمل • وان ببعض ذي فصلت يحتمل) (وأجرى القول كظن مطلقا • عند سليم نحو قل ذامشقا)

يعني أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتعدي به وقد ينصب المفرد اذا كان في معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يفهم معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشرط الاول أن يكون مضارعا الثاني أن يكون مفتتحا ببناء المخاطب وهذا ان الشرطان مفهومان من قوله تقول الثالث أن تدخل عليه اداة الاستفهام وهو المنبئ عليه بقوله ان ولي مستفهما به الرابع أن لا يفصل بينهما بغير ظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبئ عليه بقوله ولم ينقص بغير ظرف أو كظرف أو عمل فتال ما لا فصل فيه أن تقول زيدا منطلقا ومنه قوله متى تقول القاص الرواسما • يدين أم قام وقاسما ومثال الفصل بالظرف كقولك أعندك تقول عمر اقميا والمجرور في الدار تقول زيدا جالس ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومنه قوله

أجها لا تقول بني لؤي • لعمر أيلك أم متجاهلينا ويعني بقوله عمل أحد المفعولين لانه معنى معمول وفي تنكير عمل اشعار بأنه لا يفصل الا بأحد المفعولين لا بما لان التنكير يشعر بالتقبل وقوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بمخالفهم من الشطر الذي قبله وذى إشارة الى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين فان لم تستوف الشروط بطل العمل وتعين الحكاية وان استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله وأجرى القول كظن مطلقا البيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقا أي بلا شرط يريد على جهة الجواز لان الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الاول قلت عمر اقميا منطلقا قل ذامشقا ومنه قول بعضهم قالت وكنتم رجلا فطينا • هذا العمر الله اسرا بينا والقول مرفوع باجرى ومطلقا حال من القول وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذامشقا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان (أعلم وأرى) •

إذا

(قوله وقل ذامشقا) ومنه قوله اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

• نقول هدير الريح مررت باناب (قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتها للاختلاف الذي فيها بين النعاه

(قوله أدخل) هو من الدخول في الامر تقول دخل في الامر أي أخذه ومنه دخل بامر أنه دخولا كناية عن الجماع فسقط الاعتراض بان دخل متعد تقول دخلت الدار على القول بان الدار مفعول به (قوله للثان والثالث) وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الفاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز اه مرادى (قوله والثان منهما الخ) قال الامام ابن غازي لو قال والثان فيها ما كف على كسا (٥١) ومن يعلق هاهنا فاعلم ان كان أولى بيانه

والله أعلم ان التعليق عن الثاني جائز هنا وهو ليس كذلك في باب كسا فن تعليق أرى عن الثاني رب أرى كيف تحجي الموتى اه وفي المرادى ما يوافقه لكن في التوضيح وشرحه أجاب بادعاء ان الرؤية في أرى كيف تحجي الموتى علية لا بصرية وهو موافق لكلام الامام المكي في فراجع بقية كلام الازهرى في شرح التوضيح (قوله فالضمير في تعديا الخ) هذا باعتبار الماصدق والا فالضمير عائد الى رأى وعلم من غير كونهما متعديان الى واحد أو أكثر ليكون لفعل الشرط من قوله وان تعديا الخ فائدة فهو كالاستخدام (قوله وكأرى السابق) انما قال السابق لانه ذكر المتعدية الى اثنين فنبه على ان هذه الافعال مثل أرى السابقة المتعدية الى ثلاثة لا مثل المتأخرة المتعدية الى اثنين

• (الفاعل) • (قوله أو ما جرى مجراه) راجع للاسم

والفعل أي ماجرى مجرى الاسم أو ماجرى مجرى الفعل فسقط الاعتراض بأنه لا يشمل الفاعل الذي في تأويل الاسم نحو سمرني أن تقوم ووجه سقوطه أن والفعل جار مجرى الاسم (قوله على طريقة فعل) المراد به الفعل الاصلى الصيغة فشمع الماضي والمضارع والامر ثلاثيات كانت أولا (قوله أو فاعل) مراده به الوصف غير اسم المفعول فشمع اسم الفاعل وغيره وأما المبتدأ في نحو زيد قام فظاهر كلامه انه أخرجه بقوله مقدما عليه وكذا قائم زيد لان الخبر فيه مؤخر تقديره اوتدعيه كالا تقديم والتصديق ان زيدا قام لم يسند اليه فعل لان المسند جملة

اذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى الى واحد نحو أدخل زيدا فان دخلت على متعد الى واحد تعدى بها الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وان دخلت على متعد الى اثنين تعدى بها الى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى واليهما أشار بقوله

(الى ثلاثة رأى وعلم) • عدوا اذا صار أرى وأعلم

يعنى ان علم ورأى المتعديين الى اثنين اذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياهما الى ثلاثة فالمفعول الاول هو الذي كان فاعلاهما فقبل دخول همزة والثاني والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم وعدوا الى ثلاثة واذا متعلقان بعدوا والضمير في صار عائد على علم ورأى ورأى وعلم خبر صار ثم قال

(وما المفعول على مطلقا • للثان والثالث أيضا حقا)

يعنى ان جميع ما استقر من الحكم لاه فاعولين في رأى وعلم قبل دخول همزة من الفاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فاموصولة وهى مبتدأ وصلتها المفعول ومطلقا حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على ما أخبر ما حقق وللثان متعلق بحق ثم قال

(وان تعديا لواحد بلا • همزة فلاثين به توصلا)

يعنى ان علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين الى واحد اذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدياهما الى اثنين وليس احينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله لان المفعول الثاني غير الاول فهو من باب كسا وأعطى ولذلك أشار بقوله

(والثان منهما كثنائى اثنى كسا • فهو به في كل حكم ذواتسا)

يعنى ان المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارا واقتصارا ويمنع فيه مجاز في مفعول المتعدية الى اثنين من الفاء وتعليق وغير ذلك من الاحكام الجائرة فيه وفهم من تشبيه باب كسا أن المفعول الاول والثاني أيضا كالمفعول الاول من باب كسا اذ لا وجه تخصيصه المفعول الثاني بالذ كرف الضمير في تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همزة متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاتين به متعلقان بتوصلا والضمير في به عائد على الهمز والثان مبتدأ وخبره كثنائى وفي كل حكم متعلق بالثان وكذا كسا به ثم قال

(وكأرى السابق نبأ خبرا • حدث أنبا كذا خبرا)

ذكر ان أفعال هذا الباب سبعة والذي أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على أنبا وألحق بها السير في حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ أو أخبر وحدث وأنبا معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله وخبر مبتدأ خبره كذا

• (الفاعل) •

هو الاسم المسند اليه فعل أو ماجرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التهريف بالمثال فقال

(قوله فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو (٥٢) الفاعل في الاصطلاح) جواب عن سؤال وهو ان شرط الجواب والشرط حصول

(الفاعل الذي كرفوعى أتى • زيد منبر اوجهه نعم الفتى)

فأتى بمثالين الاول أتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثاني منبر اوجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منبر ثم نعم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على ان فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصول صلتته كرفوعى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كرفوعى قولك أتى زيد منبر اوجهه ثم قال

(وبعد فعل فاعل فان ظهر • فهو والافصح استتر)

يعنى ان الفعل لا بد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون الا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح والمراد بظهور برز فشكل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو فت وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قوم في قوم ضمير مستتر اذا لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره في الطرف قبله وفان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ ضمير تقديره والافصح ضمير واستتر في موضع الصفة لضمير ثم قال

(وجرد الفعل اذا ما أسندا • لاثنين أوجع كما از اشهدا)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التنثية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هي اللغة الفصحى وفهم من المثال ان شرط الفاعل المذكور ان يكون ظاهرا فالفعل مفعول مجرود بعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق بأسند ثم أشار الى اللغة الاخرى بقوله

(وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث وهي أن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكور او والمسند الى الجمع المؤنث فون فتقول سعدا أخوال وسعدوا اخواتك وسعدن بناتك وهذه الاحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند ويكون المسند اليه بالفظ التنثية والجمع كما ذكره بعطف آخر الامهين على الاول كقوله

(تولى قتال المارقين بنفسه • وقد أسماه مبعود حيم)

وفهم من قوله قد يقال قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمار وسعدا في موضع رفع يقال والواو في قوله والفعل واو الحال أى والحالة هذه ثم قال

(ويرفع الفاعل فعل اضمرا • كمثل زيد في جواب من قرا)

يعنى أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل ويجوز في قوله اضمرا والمراد حذف ومثل اطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذي ذكره المحذف وجوبا كقوله عز وجل وان أحد من المشركين استجارك ويجوز في زيد في المثال ان يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وان يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جواز اقوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالقدر والاصال رجال أى يسبح له رجال ثم قال

(وتاء تأتي تلي الماضي اذا • كان لا تلي كأت هندا لا ذى)

يعنى أن الفعل الماضي اذا أسند الى مؤنث طفته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي في ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار الى اللازمة بقوله

المغايرة ولا مغايرة في كلام المؤلف فاجاب بمجاز كرفال ابن هشام ويمكن تخريجه على ما أجازوه من نحو ان قلت زيد قائم أى فاقالته حق اه ونؤول هنا بقولنا فالامر واضح أو فلا اضمار وقدر الاشهرى فان ظهر في اللفظ فهو ذلك ونوقش جواب الشيخ المكودي بأن الكلام في الفاعل في الاصطلاح اه ويناقش فيه أيضا بأنه يشمل المبتدأ فى نحو زيد قائم فانه فاعل في المعنى وكذا البديل في نحو قاموا الزيدون الا أن يجاب بان المعنى فان ظهر الفاعل في المعنى بما يصدق عليه التعريف من كونه كرفوعى أتى زيد منبر اوجهه فخرج المبتدأ والبديل (قوله بعد) تؤكد لم يجتز به عن شئ لا يقال يجتز به عن نحو الزيدون قاموا الا نأقول هو خارج بقوله والفعل للظاهر بعد مسند وذا انما هو مسند الى الضمير والوصف كالفعل في اللتين (قوله) وانما هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند) أى تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع كالتاء في قامت على أن الفاعل مؤنث (قوله وحيم) هو الذى يهتم لمرض صاحبه (قوله تلي الماضي) قد در

وانما

فيه الفتح على لغة قليلة والماضى كالمضارع قال بعضهم • والتاء في مضارع كالتاء • في الماضي
الا الوضع في ابتداء

(قوله فعل مضمر) أي غائب لا يدخل خبره، فإنه فعل فاعل مضمر والحرأصله حرج بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراج في قوله أني أقود جلامر حاجا * ذاقه بملاوة أحراجا فأبدلوا الحاء را، وأدغموها في الأخرى والناظم خففه وبعضهم صرح به كالشيخ وبعض المدرسين لا يصرح به استهجانا له فيقول أو مفهم ذات كذا والتصريح به أولى إذ لو كان التصريح به قبيحا ما صرح به هذا الإمام وغيره من الأعلام وقد ذكر في الفقه القبل والدبر تصرحاً وقال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاه الجاهلية الحديث (قوله ومضمر على حذف مضاف) قال شيخنا لعل مراده الإضافة اللغوية لأنه إنما (٥٣) هو على حذف مضاف إليه موصوف لا

على حذف مضاف (فائدة)

قال شيخنا عن شيخه المراهب كان سبدي المكودي أنجي أهل زمانه وهو آخر من قرأ كتاب سبديويه لكن بسبب التقريب للمبتدئ والتسهيل له تقع منه أمور سهلة لأن الشخص إذا تنازل

مع المبتدئ لابد أن يترك التحقيق في بعض المسائل (قوله وقد يبيح إلى قوله ومع ضمير ذي الجاز) في معنى الاستثناء من قوله أو مفهم ذات حر وقوله ومع ضمير ذي الجاز الخ كالاستثناء من قوله تلزم فعل مضمر متصل وتقديره ووقع في الشعر مع ضمير المؤنث ذي الجاز (قوله والتاء مع جمع الخ) الشيخ هنا ليس بصري لأنه يجوز الوجهين في جمع المؤنث السالم وهم يوجبون التأنيث ولا يكتفى بالاستثناء جمع المذكر السالم وهم لا يستثنونه بل يجوز الوجهين قلت أي ليس بصري في المثلتين ولا يكتفى فيهما بل هو

(واغما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر)

فذكر أنها تلزم في موضعين الأول أن يكون المسند إليه ضميراً متصلاً وشمل الحقيقي التأنيث نحو هند قامت والمجازي التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام إلا أنت الثاني أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقياً التأنيث وهو المشار إليه بقوله ذات حر والحر القرج وفعل مضمر بتلزم وفي تلزم ضمير مستتر يعود على التاء، ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومنصل نعت لمضمر فالفصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فاما أن يكون الفاصل غير الأول أو الاثنان كان الفاصل غير الأول فقد أشار إليه بقوله

(وقد يبيح انفصل ترك التاء في * نحو أني القاضي بنت الواقف)

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير الإجازة وجهان إثبات التاء وتر كها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها بالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفي متعلق يبيح ونحو مضاف إلى قول محذوف والتقدير في نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وإن كان الفاصل الإفقد أشار إليه بقوله

(والحذف مع فصل بالافضلا * كما ذكر كالافتاء ابن العلاء)

فلما ذكر كذا الافتاء أحسن مما ذكر كذا الافتاء واغما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير ماز كما أحد الافتاء ابن العلاء الحذف مبتدأ وخبره فضلاً ومع متعلق بالحذف وبالأمتعلق بفصل ثم قال (والحذف قد يأتي بالفصل) أشار بذلك إلى ما حكاه سيديويه من بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله (ومع * ضمير ذي الجاز في شعرو) إلى قول الشاعر فلا منة وقد ودقها * ولا أرض أبقل أبقالها

فأيسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبالفصل متعلق بيأتي ومع متعلق بوقع وذو الجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذي الجاز ثم قال

(والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع إحدى اللين)

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه حكمه مع المجازي التأنيث كإحدى اللين وهي لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقطت اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر جمع المؤنث السالم فتقول على هذا أقام الهندات وقامت الهندات وفي هذا خلاف والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي ومذهب جمهور البصريين أنه كواحده يلزم فيه التاء فالتاء مبتدأ ومع جمع في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللين جمع لبنة وهي الآجرة ثم قال

(والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * لأن قصد الجنس فيه بين)

كوفي في الأولى بصري في الثانية وهي مسألة الاستثناء (قوله ومع جمع في موضع الحال منه) فيه إتيان الحال من المبتدأ ولا يخفى ما فيه لأن العامل في المبتدأ هو الابتداء وهو عامل معنوي والعامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء بالحال والأولى أن يكون مع جمع متعلقاً بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا في قول التلخيص والفصاحة في المفردان التقدير والفصاحة الكائنة في المفرد (قوله وهي الآجرة) أي الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لأن قصد الجنس فيه بين) إنما قصدوا الجنس لأن العرب إذا استحسنن شيئاً عظموا جنسه كما أنهم يعظمون سيده أي منشأه كما في قولهم لله دره فارساني التجب من فروسيته فعظموا الدر الذي هو منشأ هذا الفارس

(قوله والاصل في الفاعل الخ) في هذا البيت ما لا يخفى من البراعة لمقابلة الاتصال بالافعال والمفعول والظاهر ان كلام ابن الحاج غير وارد وهو قوله ان العرب تختار تصغير عمر وعمر ووبان الاجال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرا وبانه نقل الزجاج انه لا خلاف في أنه يجوز في نحو فإزالت تلك دعواهم أن يكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس اهـ أما تصغير عمر وعمر ووبان الاجال لا اللبس وهذا نحوه على خلاف الاصل وأيضاً فلا يمكنهم في التصغير رفع اللبس بينهم أو أيضاً تصغير عمر وعمر ومن باب الاجال لا اللبس فاللبس ايها غير المراد والاجال ليس فيه ايها غير المراد بل يتوقف العقل فيه وبالأول يسقط باقي الاعتراضات وأيضاً قوله الاجال الخ ليس مما نحن فيه لان ما هنا ليس لا اجال وأيضاً قوله انه يجوز ضرب أحدهما الآخر مسلم ونقول بموجبه فانه اجال لا لبس وليس مما نحن فيه وسقط هذا أيضاً الاعتراض الثاني وهو قوله الاجال (٥٤) الخ والرابع أيضاً وهو قوله تأخير البيان الخ وأما غزالت تلك دعواهم فتجوز بالوجهين فيه ليس

موجباً للبس لان خبر زال عين اعمها معنى بخلاف الفاعل والمفعول (قوله) وظاهر قد هنا أنها للتقليل بل الظاهر انها كقيد الاولى فيحتمل ان تكون للتقليل بالنسبة الى تأخيرها وان تكون للتحقيق بالنسبة الى التقديم في نفسه لكثرة مجيء المفعول مقدماً على فعله (قوله نحو ضربت زيدا) الصواب أن يقول نحو ضربته وأكرمه وبه يعترض على المصنف في اطلاقه وعدم تقييده بما اذا كان المفعول ضميراً لانه اذا كان ظاهراً لا يجب تأخيرها بل يجوز تقديمه على الفعل فتقول زيدا ضربت ولذا قال في التوضيح اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته واذا

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف في نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بس مثلها اذا لفرق فتقول بس المرأة هند وانما استحسن في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كانه في معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن فالحذف مفعول باستحسنوا وفي نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ولان متعلق باستحسنوا ثم قال (والاصل في الفاعل أن يتصلا • والاصل في المفعول أن يتفصلا)

يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وأن يتصل لا خبره واعراب بحر البيت مثل صدره ثم قال (وقد يجاء بخلاف الاصل) خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمر ازيد وبخلاف في موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله قد يجاء للتحقيق للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير الا أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال (وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى ان المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل وشمل ما تقدمه جائز نحو فريقا هدى وما تقدمه واجب نحو اياك تعبد وظاهر قد هنا انها للتقليل لان تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال

(وأخر المفعول ان لبس حذر • أو أضر المفعول غير منحصر)

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الاعراب خفيًا في الفاعل والمفعول معاً نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل محاطة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بنحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط ولبس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذروا وأضر معطوف على حذرو غير منحصر حال من الفاعل واحتزبه من الفاعل اذا كان منحصراً فانه يجب انفصاله وتأخيرها ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدا الا أنا ثم قال

(وما بالاً أو بانما انحصر • آخر وقد سبق ان قصد ظهور)

يعنى أنه يجب تأخير المفعول بالاً أو بانما فاعلاً كان أو مفعولاً فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيرها وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيدا لعمر أو انما ضرب زيدا هرا واذا قصد حصر الفاعل وجب

كان الضمير أحدهما فان كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كضرب زيدا وان كان فاعلاً وجب وصله وتأخير المفعول

المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا أو زيد ضربت وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرنا اهـ وهو تنبيه حسن (قوله وما بالاً أو بانما انحصر آخر) ظاهره ان المتأخر هو المفعول وليس كذلك بل هو محصور فيه كما أشار اليه ابن غازي في باب الابتداء ولو أراد تحوير ذلك لقال وما بالاً أو بانما انحصر قدم وقد أجاب الشيخ بس في حاشيته على الفاكهى بانه اذا حصر الفاعل الواقع على المفعول مثلاً فقد حصر الفاعل أى مفهومه أى من وقع منه الفعل على المفعول لا يقال فالحكم بحصره هو الامر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرده لا نأقول تأخير فرده تأخير له لا تحاده به قال ولا يصح أن يكون انحصر بمعنى انحصر فيه لانه لا يصح أن يقال مثلاً انكسر في الدار بفتح الكاف على أن يكون في الدار نائب فاعل فكذلك هنا بخلاف كسر في الدار بالبناء للمجهول ويجعل الجار والمجور نائب فاعل فانه صحيح

(قوله عشية) بالنصب وانا همزة مكسورة أوله وهجرة مفتوحة بعد النون وهجرة مكسورة بعد مدة جمع نأى وهو البعد وشاءها بكسر الواو والمراد به بقايا الدار والاطلال تشبها لها بوشام المحبوبة لان ديار المحبوب محبوبة والوشام جمع وشم ووشام فاعل هيبت (قوله وشاع نحو خاف ربه عمر) ختم هذا الباب بذكر الرب وذ كر سيدنا محمد للتبرك بذكرهما وايضا في قوله زان نوره الشجر اشارة الى ان النبي صلى الله عليه وسلم كالشجرة في كونه أصلا عنه تفرعت أنوار الهدى وينابيع الحكيم (قوله النائب عن الفاعل) أولى من المفعول الذي لم يسم فاعله لوجهين الاول انها ثلاثية وتلك خماسية من كلمات خمس تقريبا الثاني أنه يدخل في الثانية المفعول الثاني في نحو اعطى زيد جبة بخلاف الاول قال ثعلب في أماليه انه يقال ناب هذا عن هذا فابا ولا يجوز عنه نيابة وهو غير يبذ كره في الاشياء ويحذف الفاعل اما جهلا به نحو سرق كذا واما بما نحو قول مخني (٥٥) الصدقة تصدق بكذا واما تحقير أى

لكونه حقيرا لم ترد أن تحجى ذكره في الكلام نحو طعن عمر واما عظميا أى لكونه عظيما صفت امعه عن الابتدال يقال رزقنا واما ايشارا أى تقديم الغرض السامع وذلك ان كان غرضه بيان المفعول به لا بيان الفاعل نحو قيم قيام حسن واما ايجاز النحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به واما التفصيل أى لا قامة وزن الشعر فكفى بالتفصيل عن وزن الشعر نحو عهدت مغيبا مغيبا من أبحرته • واما للتوافق أى التوافق في الحركات نحو • ولا بد من يوم ترد الودائع • واما للعلم نحو وخلق الانسان واما للتخوف كقول والدقاتل زيد قتل زيد واما للتوافق الاسجاع نحو ما طلع هلال ولا مع اهلال • ونظم الامام أبو حيان الاغراض بقوله

تأخيره وتقديم المفعول فتقول ما ضرب عمر الازيد وانما ضرب عمر ازيد وقوله وقد يسبق ان قصد ظاهر ولا يظهر القصد الا في المحصور بالاول واما المحصور بانما فقد لا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى قوله فلم يدرك الا الله ما هيبت لنا • عشية انا • الديار وشامها فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلتها انحصروا بالا متعلق بانحصر وفهم من قوله قد يسبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون الا مع الا لان القصد لا يظهر الا معها ثم قال (وشاع نحو خاف ربه عمر • وشذ نحو زان نوره الشجر) يعنى ان تقديم المفعول المتبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متبس بضمير الفاعل وانما أكثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم في النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعنى ان تقدم الفاعل المتبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير المتبس به عائدا على متأخر لفظا ورتبة لان المفعول في نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير رشاع نحو قولك وكذلك شذ

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله قوله (ينوب مفعول به عن فاعل • فيما له كنبيل خير نائل) يعنى أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيما له أى فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه وطاق ناء التأنيث في الماضي اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله كنبيل خير نائل أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن نيابته الى نيابته تدل على النيابة به على ذلك بقوله

(وأول الفعل اضمين والمتصل • بالآخر كسرى مضى كوصل) يعنى ان أول الفعل المبني للام فاعول يضم وشمل الماضي والمضارع فانهما يشتركان في ضم الاول فان كان ماضيا كسرى ما قبل آخره والى ذلك أشار بقوله والمتصل بالآخر كسرى مضى ثم مثل ذلك بقوله كوصل وأصله وصلت الشئ فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل الى فعل وان كان مضارعا فاقض ما قبل الآخر والى ذلك أشار بقوله (واجعله من مضارع منفصلا) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفصلا ثم مثل ذلك بقوله (كنيتى المقول فيه يتقى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم

وحذفه للتخوف والاهام • والوزن والتحقير والاعظام • والعلم والجهل والاختصار والسجع والتوافق والانكار • وأحق الناس ببيان هذه الاغراض المعانيون واما النحوى فتطفل عليهم في ذلك (قوله ينوب مفعول به) خرج خبر كان واسمها فانها لا يقال فيها مفعول وفاعل لا تجوز (قوله فيما له) في ارتفاعه بالمصدر المنحل الى أن او المصدرين بخلاف ولا يتأتى انابه المفعول عن فاعل اسم الفعل ولا يتأتى حذف فاعل الطرف والمجرور وأمثلة المبالغة والجامد الجارى مجرى المشتق (قوله كنبيل خير نائل) قال الزبيدي يقال نلت المعروف وأنته وفوته أى أعطيته والاسم التول والنوال وليس خبر أفعل تفضيل ولا مصدرا وانما هو بمعنى المال مثله في قوله تعالى ان ترك خبر أى ما لا نائل اسم فاعل فالمعنى أعطى مال شخص نائل أى معطى

(قوله والثاني التالي تالمطاوعة) لوقال • والثاني التالي تا الزيادة • كالاول اجعل ان تكن معتاده • فشمل تكبر وتجب وخرج
 ترمين لان تاء ليست معتادة اه قلت يجاب عن المصنف بانه نظر للغالب وخرج بالتالي الثالث وان كان تاء التاء المطاوعة وذلك
 في المضارع نحو يتعلم وقال الامام ابن غازي الاولى والثاني التالي تا الزيادة • فاضمهم متى تكن معتاده ليشمل تكبر وتجب وبعبارة
 أخرى قوله الثاني أنخرج الثالث التالي (٥٦) تاء المطاوعة فافوقه وقوله التالي تالمطاوعة أنخرج الثاني غير التالي لها سواء كان في

ماض كضرب أو مضارع
 كضرب سواء كان الثاني
 غير تاء المطاوعة كما مثل
 أو تاء المطاوعة كافي
 يتدحرج والى هذا يرجع
 قول المسكودي وفهم من
 قوله تالمطاوعة ان
 المراد بالفعل هنا الماضي
 لان تاء المطاوعة لا يكون
 التالي لها تانيا في المضارع
 وهذا معنى قوله لان
 المضارع لا يفتح بتاء
 المطاوعة بل بحروف
 للمضارعة (قوله وليس
 العامل فيه السكون) قد
 يقال لامانع منه لعمدة
 أن يقال وثالث الذي
 استقر بهمز الوصل ويعلم
 كونهم مبتدأ بها من أنها
 لا تكون الا أولا (قوله
 واعراب البيت كاعراب
 الخ) زيادة تنبيه لانه قد
 أعرب الشطر الاول فلا
 يقال انه يستغنى عنه لان
 مراده التنبيه على ان اعرابه
 كاعرابه وان كان قد
 أعرب بعضه أولا (قوله
 أو اضمهم) حقيقة الاشغام
 ان تنطق بحركتين افرزا
 لا شيوعا جزء الضمة مقدم
 على جزء الكسرة ومن ثم
 نشأ الباء (قوله فاحتمل)

باضمهم والمتصل مفعول مقدم أيضا با كسرو في متعلق با كسرو وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء
 في اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتح مفعول ثان باجعل والمقول
 نعت لينتهي وفيه متعلق بالمقول وينتهي محكي بالمقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم
 الكلام عند قوله كينتهي ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتهي منفتحاً بالمقول
 فيه اذا على هذا العمل الذي هو ضم الاول وفتح ما قبل الآخر فيبقى فيبقى على هذا الوجه خبر
 عن المقول لا محكي وبالاول جزم المرادى ثم ان ضم الاول في الماضي والمضارع وكسرها ما قبل الآخر
 في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الافعال المبنيه للمفعول وقد يضم الى ذلك في بعض
 الافعال تغيير آخر وذلك في نوعين الاول أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة والى ذلك أشار
 بقوله (والثاني التالي تالمطاوعة • كالاول اجعله بلا منازعه)

يعنى أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالاول فتقول في تعلمت
 الحساب تعلم الحساب بضم الاول والثاني وفهم من قوله تاء المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضي لان
 المضارع لا يفتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف بقسره اجعله
 وتاء المطاوعة مفعول بالتالي وكالاول في موضع المفعول الثاني لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله
 وهو تميم البيت لعمدة الاستغناء عنه الثاني أن يكون الفعل الماضي مفتوحاً بهمزة الوصل والى ذلك
 أشار بقوله (وثالث الذي بهمز الوصل • كالاول اجعله كاستحلى)

يعنى ان الفعل اذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالاول فتقول في اطلق اطلق وفي
 استحلى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لان المضارع لا يفتح
 بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت لمحذوف والتقدير وثالث
 الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه السكون المطلق
 واعراب البيت كاعراب البيت الذي قبله ثم قال

(واكسر أو اضمهم فالثلاثي أعل • عينا وضم جا كبوع فاحتمل)

يعنى أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات الاولى اخلاص الكسرة وهى المشار اليها
 بقوله واكسر الثانية الاشغام وهى المشار اليها بقوله أو اضمهم وحقيقته عند الجمهور أن تكون
 الكسرة مشوبة بشئ من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقريء بهما في المتواتر الثالثة
 اخلاص الضمة وهى المشار اليها بقوله وضم جا كبوع ومنه قوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت • ليت شبابا بوع فاشترت

وشمل قوله فالثلاثي المفتوح العين نحو باع والمكسور العين نحو خاف وشمل قوله أعل ما عينه باء كباع
 وما عينه واو كقال والاصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والاصل في
 بيع باخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت الى الباء وذهبت حركة الياء وسكنت
 العين لزوال حركتها والاصل في قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة في الواو فنقلت الى القاف
 وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبوع فان الكسرة حذفت
 من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشغام فهى مركبة

من
 أى قبل وفيه اشارة الى ضعفه (قوله في هذه اللغات كلها فعل بضم) هذا نص منه على أن الاصل فعل
 بضم فكسروا والوجهين الباقيين مفرعان وأما ابن هشام فلم يتعرض للتأصيل والتفريع (قوله وقلبت الباء واوا) عملا بقوله في
 الابدال ووجب ابدال الواو بعد ضم من ألف • أو يا كوفن بذالها اعترف

(قوله خفيف ليس) لم يعتبر سيبويه الأصل في نحو مختار والجواب ان الأصل دفع اللبس ومختار على غير الأصل وفيه نظر لانه يدعي ان ما هنا ايضا لا يجب فيه رفع اللبس ويكون خارجا عن الأصل لكن ينظر ان ورد عن (٥٧) العرب اجتناب الشكل الموهوم

اتباع فينبذ يكون الفرق بينه وبين مختار السماع والافلا فرق على انه يفرق بان مختار يحمل لاحتماله معنيين على السواء بخلاف ما نحن فيه فانه يتبادر فيه غير المراد (قوله يعني أن ما كان من المعقل) في تعبيره بالمعقل تسامح والصواب المعقل ويحجب بان العمل مطاوع أعملت فغير بالمطاور وهذا أجاب الكلاني عن قول الامام ابن مالك في لاميته وانقل لفاء الثلاثي شكل عين اذا أعلنت (قوله من طرف الخ) من للتبعض لان هذه الاشياء لا ينوب جميع افرادها (قوله من مصدر ويشترط الخ) انه البدري هشام وغيره على اشتراط كونه مختصا فلا يجوز سير وهو معلوم من قول الشارح أن لا يكون مؤكدا (قوله نحو سبجان) ليس مبنيا لان لزمه لهذه الحالة لعامل فقوله في حد البناء لزم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أي لغير لزم عامل وحركة سبجان لازمة للزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره) هو ما ذهب اليه في التسهيل واعترضه أبو حيان بان

من اللغتين وفانثلاثي مفعول باسمهم على افعال الثاني ومفعول اكسر محذوف وأعل في موضع الصفة لثلاثي وعينا تميز وضم مبتدأ وسورغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جاو كبوع في موضع الحال من فاعل جائم قاله (وان بشكل خفيف ليس يجنب) يعني انه اذا خيف ليس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموضع في اللبس واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو يبيع العبد اذا أسندته الى ضهير الخطاب فقلت بعت يا عبد باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع الى الضم أو الاشهاد وكذلك طلت يا زيد اذا أسندته أيضا الى ضهير الخطاب فقلت طلت بالضم التيسر بفعل الفاعل فترجع الى الاشهاد أو الكسر اذا لا لبس فيهما وان شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعل وبشكل متعلق بخيف ويجنب جواب الشرط ثم قاله (وما لباع قد يرى نحو حجب) يعني انه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حجب ورد مجاز في فاباع من كسر واسم ماض وضم وقد قرئ هذه بضاعتها ردت الينا بالكسر الى اوه فهم من قوله قد يرى أن ذلك قليل ولم يقرأها في المتواتر فامبتدأ موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ونحو في موضع المفعول الثاني ليرى ثم قال (وما لفاء العين تلي في اختيار وانقاد رتبة ينبغي) •

يعني ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين مجاز في فاباع من الالوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور وبالاشهاد وفهم من تمثيله باختار وانقاد ان ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجري فيه ما ذكر نحو اعتور بل يجري مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفاء باع وخبرها لما العين تلي والعين مبتدأ وخبره تلي والجملة صلة ما الثانية وفي اختاره متعلق بنلي والتقدير بما استقر من الالوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختيار وانقاد وما أشبههما ويصلي في موضع الصفة لشبه أي وما يشبههما في الوزن والاعلال ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والحار والمجرور وقد ذكر في الاول الباب المفعول به وأشار هنا الى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال (وقابل من طرف او من مصدر أو حرف حريانية حري) •

يعني انه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من طرف وشمل طرف الزمان وطرف المكان وبشروط في نيابتهما ان لا يكونا مبنيين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وان يكونا متصرفين فلا يجوز سير مصدر ولا جلس عند أو ما يقبل النيابة من مصدر وبشروط أيضا في نيابته ان لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبجان أو حرف جر يعني مع مجروره وبشروط في نيابته ان لا يلزم طريقة واحدة كحرف القسم والاستثناء ومذكر منذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل من طرف او من مصدر فان قلت اذا رمت اسناد الفعل المبني للمفعول الى أحد هذه الاشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير يزيد يومين وفرسخين سير اشديد ان أقت المجرور وسير يزيد يومين فرسخين سير اشديد ان أقت طرف الزمان وسير يزيد يومين فرسخين سير اشديد ان أقت طرف المكان وسير يزيد يومين فرسخين سير اشديد ان أقت المصدر وقابل مبتدأ ومن طرف متعلق به وهو الذي سورغ الابتداء به وحري بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ ونيابة متعلق به ثم قال (ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به وقد ورد)

اعلم انه اذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الاشياء الاربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته

(٨ - مكدوي) هذا المجدد لغيره بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء ان النائب هو حرف الجر وحده فهو في موضع رفع وعبارة الالفية توافقه ويرد بان من حفظ جهة وبانه اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام واعتراض أبي حيان على مذهب الفراء أشد وقدرة العلامة الاتهم في مضافاتي كلام المصنف فقال أو مجرور

سرفخر (قوله مع حضرة المفعول به وهو قوما) فيه دليل على انه لا يشترط تقديم النائب (قوله أحد المشار اليه) أي المذكر وان (قوله والى ذلك أشار بقوله ولا أرى من الخ) هو لم يذكر المفعول الثالث حتى يصح ما ذكره وانما حديثه في المفعول الثاني ولذلك قال ابن هشام عبارته فوهم ان اقامة الثالث غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكر مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الاجماع على الامتناع واعترض عليه أيضا بأنه لم يشترط كون الثاني من باب ظن ليس بجملة وجوابه ان الجملة ان قلنا انها لا تكون فاعلا علم الشرط فلا يحتاج اليه لان الاصل أن ما لا يكون فاعلا لا يكون نائباً عن الفاعل ولا يرد الجار والمجرور لان ابائهما عن الفاعل على خلاف الاصل (٥٨) وان قيل يصح كون الجملة فاعلا فلم لا تكون نائبه عن الفاعل وقول ابن هشام

ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني مذكورة لان الغالب كونه مشتقا هذا انما يأتي لو كان يجب تقديم المفعول الذي ناب وحيث لم يجب لا يلزم هذا الاول قدم وحيث لم يلزم الاول قدم جازم مع تأخيرها أن ينوب ويحجب عن عدم ذكر المفعول الثالث بان المصنف وان لم يتعرض صريحا فقد تعرض له التزاما لان الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم ويحجب عن ولد المصنف بانه معترف بحكاية الاتفاق على الامتناع فهي ثابتة كما نقله الموضع عن الخضر اوى أول الفصل فلا ينبغي حاكيا الى غلط قال الرضى والذي أرى أنه يجوز النيابة ويندفع اللبس بلزوم الرتبة مثلا في أعطيت زيدا عمرا فلا يتوهم ان عمرا آخذ وكذا في علمت زيدا أباك فتقول علم زيدا أبوك وفي أعلمت زيدا أباك فتقول أعلمت زيدا

هذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز ان ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم والى ذلك أشار بقوله وقدر دوفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم ليحزى قوما بما كانوا يكسبون على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهذه إشارة الى الاربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقدر ذلك أي نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال (وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسافيا التباسه أمن) يعني ان التعويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كساو يعبر أيضا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الاول واحترزه من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيد أثوب وأعطى عمر ادرهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن أنه اذا وجد لبس وجب اقامة الاول كقوله أعطى زيد عمر اوفرهم أيضا من سكوته عن الاول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب ينوب مفعول به من فاعل وقدا ما للتحقيق لانه جائز اتفاقا واما للتقليل بالنظر الى نيابة الاول فانه أكثر وباتفاق متعلق ينوب وكذلك فيما والثاني فاعل ومن باب في موضع الحال من الثاني ثم قال (في باب ظن وأرى المنع اشهر) يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما هو خبر في الاصل والمفعول الثاني من باب أعلم وأصله المبتدأ اشهر عند التعويين منعه ووجه منعه في باب ظن انه خبر في الاصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتساويا ووجه منعه في أعلم أن المفعول الاول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الاول منزلة الطرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم الى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم والى ذلك أشار بقوله (ولا أرى من الخ) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيد أو أعلم زيد افرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الاول من باب ظن وأعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفي باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال (وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا) يعني أنه يجب نصب ما يتعلق بالفعل المستند الى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ما سوى النائب جميع المنصوبات كطرف الزمان وطرف المسكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فت نصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل في الصلة وبالرافع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر في له العائد على النصب

﴿اشتغال العامل عن المفعول﴾

أبوك قال ولا شأن ان السماع لم يرد بذلك (قوله وما سوى النائب الخ) ان قيل هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول المراد به عن فاعل لان من جملة ما ثبت للفاعل انه لا يتعد فكذلك النائب ويحجب بانه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وشتان ما بينهما لا يقال أتى بذلك إشارة الى الرد على من يقول الناصب لهذه الاشياء صيغة فعل الفاعل لا صيغة فعل المفعول لاننا نقول المصنف لم يتكلم على الناصب ويجمع المفعولات ما أعطى زيد طبيا نفسا وعمر العاقل خالدا لنفسه درهما يوم الجمعة الأمير الاجللا لهما في دارهما اطاء تاما (قوله نصب ما يتعلق) أي نصب لفظه وأما قول ابن هشام ومجلا ان كان جاريا ومجرورا ففيه انه لا خصوصية حيث لا يتعلق سوى النائب أيضا لان النائب أيضا محله نصب باعتبار المفعول به في المعنى وعبرة المشرح المذكودى سالمة من هذا

لان قوله وشمل قوله وما سوى النائب جميع المنصوبات أى لفظا لا محلا بدليل التثنية (قوله أو اسم مفعول) الصواب اسقاطه لان اسم المفعول لا يعمل فيما قبله ولا يعمل لا يفسر عاملا ولعله يجاب عنه بما ذكر في الجواب عن اشكال الفاعل اه قلت يحمل كلامه على اسم المفعول المتعدى لا كثر من واحد نحو الدرهم أنت معطاه التقدير أنت معطى (٥٩) الدرهم كافي شرح التوضيح والجواب عن اشكال الفاعل

ذ كره العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل بان يفسر جواز العمل فيما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل فيدخل في مسائل الاشتغال في المرفوع في نحو أريد قام اذ يصح لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدم عليه ونحوه نحو أعندك زيد قام فيصدق أنه جائز العمل فيما قبله وان لم يصدق أنه جائز العمل في الاسم المشغول عنه العامل (قوله ومثال المشتغل عن نصب محله الخ) صوابه هذا ضربه كما مثل به ابن هشام ويحجب بان عمر في المثال المذكور لو فرغ اليه الفعل تعدى اليه بحرف الجر فيكون مشغولا عن محله قال شيخنا والاعتراض تلقيناه عن جميع مشايخنا ولم يجيبوا عنه (قوله ان لا يفصل) أى شئ مستغنى عنه نحو أنت في قولك زيد أنت تضربه فلا يجوز النصب بخلاف زيد أنت ضربه فانه لا يستغنى فيه عن لفظ أنت (قوله وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه) لاعادة

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون الإفعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال

(ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل)

فالسابق انصبه بفعل أضمره • حتما موافق لما قد أظهره

يعنى ان الفعل اذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق من نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فان نصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيد اضربه ومثال المشتغل عن نصب محله عمر امرت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمس الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الاول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيد اضربه وجاوزت عمر امرت به وهذا التقدير لا ينطق به لان الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق وان حرف شرط ومضمرا فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعل مفعول بشغل عنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه وبنصب متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر في ال في قوله أو المحل انه امعاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجه آخر من الاعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها الا بمعنى عن وعلى الاعراب الاول حمل الناطم كلامه في شرح الكافية فترجح الاخذ به والسابق مفعول بفعل مضمرا يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمر في موضع الصفة لفعل وحققنا مصدر محذوف والتقدير اضمارا احتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير في أضمره وموافق نعت لفعل بعد نعت بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها بالجملة بعد هاء ثم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجع النصب على الرفع ومستوفيه الامر ان وراجع الرفع على النصب وقد بين القسم الاول بقوله

(والنصب حتم ان تلا السابق ما • يختص بالفعل كان وحاشا)

يعنى ان الاسم السابق اذا تبع ما يختص بالفعل فتحتم نصبه والختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التخصيص وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكرونها ان وحاشا فتقول ان زيد نفسه فأجل اكرامه وحاشا زيد القيت بكرمك ومثال التخصيص هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثاني بقوله

(وان تلا السابق ما بالابتداء • يختص بالرفع التزمه أبدا)

(كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد • ما قبل معمول ما بعد وجد)

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الاول وهو أن يتبع الاسم السابق شئاً يختص بالابتداء مثال ذلك اذا التي للمفاجأة وليتأ بالابتداءية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمر وليتأ زيدا كرمته والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما لا يصح أن يعمل

العامل مع البديل معنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم أجازه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم ان جماعة اصطلحوا على ان الفعل اذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير في أضمره) أى باعتبار الاضمار أى في حال كون اضمارا بالفعل نفسه حتما والافلامعنى ليكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحاشا) مثال لما يقع الاشتغال بعده في الشعر فقط فلا اعتراض عليه

(قوله وبعد ما يلاؤه) الها عائد على (٦٠) الموصول الواقع على الادوات (قوله زيد قام وعمر اكلته) اذا نصبت فالجمله الثانية

معطوفة على الجملة الاولى والمناسبة حاصلة بين الثانية والاولى باعتبار مجزها ويصح عطفها على الجملة الفعلية فان وجد ضمير يعود على مبتدأ نحو زيد قام وعمر اكلته هذه صحت المسئلة بالاختلاف وان لم يكن ضمير منعها بعضهم واجازها بعضهم لان الواو تؤذن بالانضمام فتغنى عن الضمير وانما احتج لذلك لان الجملة المعطوفة على الخبر لا بد فيها من رابط يعود على المبتدأ (قوله ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله مجزها) فيه دليل على انه لا يشترط أن يكون الاقتصار على النائب عن الفاعل صحيحا يتم المعنى بدون غيره بحيث يحسن السكوت عليه (قوله في غير الذي مر) الظاهر انه متعلق بربح لان المصدر المجرى عمله ضعيف قال العرب معترضا على الشيخ المكودي ويحاج بان ضعف عمله انما هو في غير الظرف والجار والمجرور به لان هذين يكفيهما راحة الفعل (قوله فما أبيع افعول ودع مالم يبع) فائدته التنبيه على عدم صحة الاشتغال في كل شئ فعلموه في الزرفيتين فيه الرفع قاله شيخنا (قوله وفصل مشغول) أي فصله من ضمير الاسم السابق وان كان الشاغل في مسئلة الاضافة هو المضاف وفي مسئلة حرف الجر هو ضمير الاسم السابق فلا اعتراض على المصنف

ما بعده فيما قبله كادوات المصدر نحو زيد ما كرمته وعمر ولا كرمته واعراب البيت الاول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل بفسره والا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة الى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة ببرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والها في قبله عائدة على الفاصل ومعمولا حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها واجدو بعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل الشئ الذي لا يرد الذي قبله معمولا للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر ثم أشار الى القسم الثالث فقال (واختير نصب قبل فعل ذي طلب • وبعد ما يلاؤه الفعل غلب) (وبعد عاطف بلا فصل على • معهول فعل مستقر أولا)

فذكر ترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشغل البيت الاول على سببين الاول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الامر نحو زيد اضربه والدعاء نحو اللهم زيد ارحمه والنهي نحو زيد الاثم الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شئ يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمة الاستفهام نحو ما زيد اضربه وان عمرا كرمته وأزيد اربته واشغل البيت الثاني على سبب واحد هو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمر اكلته ومثله قوله عز وجل يدخل من يشاء في رحمة والطالحين أعد لهم عذابا أليما واحترز بقوله بالفصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمر وفكلمته لان حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف وانما اخير النصب قبل الطلب لان الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لان الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية تناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختيار ذي طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختيار وما موصولة واقعة على الادوات المتقدمة على الاسم السابق ويلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا الى المفعول الاول والاول أظهر لان النظم يطلق على سبع في هذا النظم كثير او غلب في موضع الخبر لا يلاؤه وبعد معطوف على بعد في البيت الاول وبالفصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأول طرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولا كالجمله ذات الوجهين ثم أشار الى القسم الرابع فقال

(وان تلا المعطوف فعلا مجزها • به عن اسم فاعطف مجزها)

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا هو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمر اكلته فالنصب مراعاة للجزها والرفع مراعاة لمصدرها ولا ترجح لواحد من الوجهين على الآخر ويجوز في تسمية الاسم السابق معطوفا والمعطوف في الحقيقة انما هي الجملة التي هو جزؤها والعذر له انه لما لم يعلق حرف العطف أطلق عليه معطوفا والمعطوف فاعل بتلا ومجزها نعت لفعل لا به في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله مجزها وعن اسم متعلق بمجزها ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله مجزها وبه متعلق بمجزها فاعطف جواب الشرط ثم أشار الى القسم الخامس بقوله (والرفع في غير الذي مر ربح) يعني ان الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب وموجه وموجب الرفع ونسوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورج خبر المبتدأ ثم غم البيت بقوله (فما أبيع افعول ودع مالم يبع) لانه مستغنى عنه ثم قال (رفصل مشغول بحرف جر • أو باضافة كوصل بحرفي)

يعني ان الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو باضافة كوصل بحرفي

(قوله مر بأخيه) الفصل فيه بحرف جر ومضاف فأوفى كلام المصنف والشارح لمنع الخلو فبحرور الجمع (قوله ان بفصل المشغول) بفصل بالبناء للمفعول (قوله فيه خلاف) أي في رفع المصدر النائب عن الفاعل (قوله واسم المفعول) الصواب اسقاطه وذكرنا الجواب عن ذلك فيما مر (قوله وأفعّل التفضيل) لانه يعمل النصب في محل (٦١) المجرور نحو زيد عمرو وأفضل منه لكن لا يعمل فيما قبله

كالصفة المشبهة (قوله وعلاقة) قال سيدي عبد الواحد الوائلي في العلاقة في الحقيقة النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل كالأخوة والبنوة والابوة ونحوها فتسمية الضمير بها مجاز لانه المفسر لوجود العلاقة بين الاسم السابق والشاغل فهو سبب في العلاقة فيكون من باب اقامة السبب مقام السبب (قوله ضربت عمرا أخاه) يوجد في بعض النسخ ضربت رجلا أخاه وهو تعجيف شائع لانه يشترط في عطف البيان التطابق في التعريف والتسكير فلا يصح أن يكون أحدهما معرفة والاخر نكرة (قوله أو عطف النسق) أطلق فيه وكأنته مشى على انه لا يشترط هنا الواو والمصنف أطلق لصدق التابع ببعض لكونه نكرة في الاثبات فلا نتم وكالصفة الصلة نحو هذا ضربت الذي يفضله عليه العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل اهـ فاذا نصبت قدرت أكرمت (تعدي الفعل ولزومه) بالرفع عطفًا على تعدي

الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الاقسام المذكورة فبحرور ان زيد امرت به وان زيد اربت أخاه يجري مجرى ان زيد امرت به في وجوب النصب ونحو أن زيد امر به ومر بأخيه يجري مجرى أن زيد امرت به في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن نحو زيد اضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاعف يجري مجرى زيد اضربت غلامه لان قوله باضافة أعم من ان يكون المضاعف واحدًا أو أكثر وفي ذلك أيضا شعاران بالمفصول بحرف الجر نحو زيد امرت به يجري مجرى ما كان المجزوء فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيد امرت به بأخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ويصح تقديره منصوبًا باذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصل مشغولًا ومر فوعا اذا كان التقدير أن بفصل المشغول والاول حسن لان التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري وبحرف متعلق بفصل وكذلك باضافة وكوصل متعلق بيجري ثم قال (وسوفى ذال الباب وصفًا ذاعمل • بالفعل ان يكتفي مانع حصل)

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعّل التفضيل لانها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فتحو أن زيد أنت ضارب به كقولك أن زيد اضربه فان قلت قد تقدم انه لا يجوز الاشتغال في نحو أن زيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود في هذا المثال قلت لا يمنع الفصل الاسم الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فانه لا يستقل بنفسه بل لا بد له من شيء يسند اليه فتزل أنت ضارب به منزلة تضربه واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذاعمل من اسم الفاعل بمعنى الماضي فانه لا يعمل وبقوله ان لم يكتفي مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بالموصلة نحو زيد أنا الضارب غدا وفهم من قوله ان لم يكتفي مانع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفها مفعول بسوق في متعلق بسوق وكذلك بالفعل والظاهر ان يكتفي مانع حاصل في موضع الصفة لمانع والتقدير ان لم يوجد مانع حصل ثم قال (وعلاقة حاصلة بتابع • كعلاقة بنفس الاسم الواقع)

يعني أن الشاغل للعامل اذا كان أجنبيًا متبوعًا بسببي جري مجرى السببي والمراد بالعلاقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا التعت كقولك زيد اضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقوله زيد اضربت رجلا أخاه أو عطف النسق كقولك زيد اضربت عمرا وأخاه واطلاقه في التابع يوهم ان ذلك جائز في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببي المفعول لانه مفسر وعلاقة مبتدأ وحاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وعلاقة خبر المبتدأ وبكسر صفة لعلاقة (تعدي الفعل ولزومه)

الفعل على قسمين متعد ولازم وبد بالتعدي فقال

(علامة الفعل المتعدي أن اتصل • ها غير مصدره بنحو عمل)

يعني ان علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر بنحو زيد ضرب به وعمرو والخبر عمله زيد واحترز بها غير المصدر من ها المصدر فانها اتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ أو خبره أن اتصل وهما مفعول متصل وبه متعلق بتصل ثم قال

المرفوع نيابة عن المضاعف المحذوف أي هذا باب تعدي الخ وبالجرح عطفًا على تعدي المجزوء رابعا له على جره بعد حذف المضاعف لكنه غير مقبوس والتعدي واللازم يتصف بهما الفعل واللام وقد تم التعدي لقلة الكلام عليه وان كان اللازم أصله بدل لانه لا يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (قوله ضمير غير المصدر) ولو اشترط أن يكون الضمير خبر الاحتراز من الصدق كأنه زيد (قوله الخبر) اعترض بعضهم بأن الخبر مصدر ويرد بانه إما فعل تفضيل أو اسم بمعنى المثال أو ما قبل الشر

(قوله فانصب به مفعوله) يؤخذ منه ان المفعول به لا ينصبه الا المتعدي بخلاف غيره من المفاعيل فانه ينصبه المتعدي واللازم (قوله نهم) لا يعارضه تمثيل ابن هشام بالعرض ولا جعل (٦٣) بعضهم له متعديا لانه يستعمل ثلاث استعمالات الاول انه بمعنى

(فانصب به مفعوله ان لم ينب • عن فاعل نحو تدبرت الكتب)

يعني ان الفعل المتعدي ينصب المفعول به اذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم في بابيه وفهم من قوله فانصب به ان الناصب للمفعول به الفعل وهو اوضح الاقوال واغرب البيت واضح ثم قال (ولازم غير المعدي) يعني ان ما لا يصلح ان يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدي مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بعينه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك فقال • (وحتم • لزوم أفعال السجاياء كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بعينه وهو ان يكون دالا على السجاياء أي الطباع وهو ما دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بنهم ومعناه كثرأ كله ومثله حتى بكسر الميم وضمها ثم قال (كذا افعال المضاهي افعنسا) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعال كافتشعروا طمان وافعلنل كاحرنجم واقعنسس والمضاهي المشابه واصطلاحه في هذا النظم انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلنل مبتدأ خبره كذا والمضاهي معطوف على افعال واقعنسس مفعول بالمضاهي ويجوز ان يكون فاعلا بالمضاهي أي والذي ضاهاه افعنسا ثم قال (وما اقتضى نظافة أودنسا) نحو وضو وطهري في النظافة ونجس وقد زنى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي ثم قال (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضا معطوف على دنسا ثم قال (أو طاروع المعدي • لواحد كده فامتدا)

يعني ان من علامة لزوم الفعل ان يكون مطاوعا للفعل متعديا الى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دس حرجه قد حرج ومددت الثوب فامتدوا واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي لاثنتين فانه متعدي الى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فعلمته ثم قال (وعدا لازما بحرف جر) يعني ان الفعل اذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه منه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآيت على عمرو ثم قال (وان حذف فانصب للمجر) يعني ان حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاول بقوله (نقلا) أي سماعا كقوله آيت حب العراق الدهر أطعمه • والحب يا كله في القرية السوس أي آيت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلا ان النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثاني بقوله (وفي أن وأن يطرد • مع أمن لبس كعجبت أن يدا)

يعني ان حذف حرف الجر مع أن وأن المصدر يتين مطردا إذا أمن اللبس فقول عجبت من انك تقوم وعجبت انك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدا أي يعطوا الدية احترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت في أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لثبوتها بلبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وان لطولهما في الصلة واختلف في موضعهما بعد الحذف فقبل في موضع جر وقبل في موضع نصب وهو أقيس وقوله وان حذف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف ثم قال

(والاصل سبق فاعل معنى كن • من ألبس من زاركم نسج العين)

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى وأصله أن

كثرا كله وعلى هذا جعل كلام الناظم لانه حينئذ من أفعال السجاياء الثاني أن يكون بمعنى شبع وعليه كلام ابن هشام الثالث أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال هو متعد فلا خلاف (قوله واصطلاحه الخ) قال شيخنا ليس كذلك بل تارة يكون مراده الشبه فقط كما في قوله يا كاه الكرمي زادوا للنسب وكما تقدم في قوله لشبه نبي أو لنبي متبعه اذ ليس مراده في الاول ان ياء الكرمي زائدة للنسب والالنسبي وشبهه في الثاني بدليل عطف النفي على الشبه (قوله ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهي) قبل وهو أولى لان افعنسس هو الذي ألحق باحر نجم فينبغي أن يكون المحق هو المشبه بالمحقق (قوله ونجس وقذر) بالضم والكسر فيهما والمناسب لهما الكسر (قوله وهو ما ليس حركة جسم) أي ما ليس بانتقال جسم بنماه من محل لاخر فيدخل رعين لانه وان اقتضى حركة جسم لكن لا على الوجه المذكور (قوله على نوعين) هو أولى من جعل ابن هشام له على ثلاثة (قوله لطولهما) ويفرق بين الموصول

الاسمي والحرفي بأن الاسمي لما كان لا ينسب له بحذف منه حرف الجر وان طالت صلته بخلاف الموصول الحرفي يتقدم فانه في اللفظ حرف وفعل وفي التقدير اسم فاطر دفيه الحذف (قوله من زاركم) فيه إشارة الى أنه ينبغي للمزور أن يكس ومن زاره الحلل

المعنوية ان كانت عنده والاقباله الحلال الحسية كسبح العن (قوله أو يكون الثاني ضمير متصلا) استعمال الثاني في الثاني لفظا
والثاني رتبة فالثاني رتبة مثل له بالمثل الاول والثاني لفظا مثل له بالمثل الثاني (٦٣) وهو أسكنت الدار بانيها (قوله كحذف

ماسبق الخ) أي كحذف
المفعول الذي سبق جوابا
للسؤال فلا يحذف نحو
من ضربت فيتعين ذكر
المفعول (قوله وأعطى
قليلًا) أي وأعطى صاحب
حق قليلًا (قوله وما كان
مثلا) نحو الكلاب على
البقر (قوله أو جاريًا
مجرى المثل) نحو انتها
خير لكم أي وأتوا خيرا
لكم والمثل كلام شبه
مضرب بمورده أي شبه
السبب الذي ضرب له هذا
المثل بالسبب الذي ورد
فيه والفرق بين المثل وما
جرى مجرى المثل أن المثل
ما وقع لسبب وما جرى
مجره ما كثر فيه الحذف
ولم يشتهر له سبب التنازع
في العمل (قوله عاملان)
أي فأكثرا والمراد جنس
العاملين ٢ علي أنه يلزم
من وجود أكثر من عاملين
وجود عاملين قد ذكر
المصنف الأعم (قوله
معمول واحد) ليس كذلك
بل يكون أكثر من واحد
لكنه قصد التقريب على
المتبدي (قوله الفعل أو ما
جرى مجراه) حاصل الصور
فعلان أو اسمان أو فعل
فاسم أو عكسه تضرب في
عملهما الرفع وعملها ما
النصب وعمل الاول رفعاً
والثاني نصباً وعكسه
وان شئت أن نصبها

يتقدم على ما ليس فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيد ادرهما فزيد هو الفاعل في المعنى لانه هو الذي
أخذ الدرهم وكقولك ألبس من زاركم نسج العن فن زاركم مفعول أول لا لبس ونسج العن مفعول
ثان والاول هو الفاعل في المعنى لانه هو الذي لبس نسج العن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أي
منسوج ثم ان المفعول الاول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم
يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى القسم الاول بقوله (ويلزم الاصل لموجب
عرا) أي لشيء أوجب والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيد اعمرا أو المحصر
نحو ما أعطيت زيد الادرهما أو يكون الاول ضمير متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى
القسم الثاني بقوله (وترك ذلك الاصل حتما قدرى) يعني انه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى
لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا ونحو ما أعطيت درهما الازيد أو يكون الثاني ضميرا
متصلا بنحو الدرهم أعطيته زيد أو ملتبسا بضمير يعود على الاول نحو أسكنت الدار بانيها أو اما القسم
الثالث فهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والاصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد
يرى وحتمًا مفعول ثان يبرى وقد في قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال

(وحذف فضلة أجزان لم يضرب • كحذف ماسبق جوابا أو محصر)

يعني انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاق الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أو اقتصارا أو شمله
قوله فضلة مفعول المتعدي الى واحد نحو ضربت والاول من المتعدي الى اثنين كقوله عز وجل
وأعطى قليلًا والثاني نحو قوله واسوف يعطيك ربك فترضى والاول والثاني معا نحو فأما من أعطى
واتى وقوله ان لم يضرب أي ان لم يضرب حذفه وذلك اذا كان جوابا نحو ضربت زيد المن قال من ضربت
أو كان محصورا ونحو ما ضربت الازيد ففي هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا
وحذف مفعول مقدم باجر وان لم يضرب شرط ومعنى يضرب يضرب يقال ضارب يضرب ضمير اعمنى ضرب
ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضرب حذف وما موصولة وصلتها بالجملة الى آخر
البيت وجوابا مفعول ثان يسبق وفي سبق ضمير عائد على الصلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة يجوز
حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار الى الاول
بقوله (ويحذف الناصبها ان علما) يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة اذا علم جوازا كقولك لمن
قال ما ضربت أحد ابل زيدا وجوابا في باب الاشتغال والتداه والتحذير والاعراض وما كان مثلا أو
جاريًا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثاني واليه أشار بقوله (وقد يكون حذفه ماتزما) وفهم منه أن
قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لانه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصب بها مفعول لم يسم
فاعله يحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على انه مفعول به وهو عائد على
الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير به عائد على الناصب (التنازع في العمل)

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة
المعنى وقد بين ذلك بقوله (ان عاملان اقتضيا في اسم عمل • قبل فلهما واحد منهما العمل)
المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للعرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع
الفعلين كقوله عز وجل آتوني أفرغ عليه قطرا والاسمين كقول الشاعر

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته • فلم ألتحذا لافئاه لا مولا

والاسم والفعل مع تقدم الاسم كقوله تعالى هاؤم اقرأ كتابه والفعل والاسم مع تقدم الفعل
كقوله لقد علمت أولي المغيرة انني • لحقت فلم أنكل عن الضرب مومعا
ومعنى اقتضا طلبا فخرج به فومان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا في المتنازع فيه

في جدول فاعل (قوله مسجعا) بكسر الميم الاولى والتنازع بين لحقت والضرب ولحقت مهمل أو الضرب مهمل وآل بدل من الضمير
بمعنى قول الهنشي علي أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين الخ هكذا في النسخة التي هي بيدنا ولعل فيها تحريفا كما هو ظاهر

(قوله فان اطلب غير طالب لقليل) لان المعنى (٦٤) كفاي قليل من المال ولم اطلب الملك (قوله فو كيدا) فلا فاعل له حتى يكون

من التنازع قاله العلامة
ابن هشام (قوله وفهم من
قوله في اسم) الاولى أن
يعطل هذا المفهوم (قوله
لا يكون أكثر من اسم
واحد) ليس كذلك (قوله
وأسرة الرجل رهطه)
بضم الهمزة وذ كر الحطاب
قحها وكلاهما بمعنى واحد
وربط الرجل قومه وقبيلته
الاقربون ويقال الرهط
ما فوق العشرة الى الاربعين
(قوله ومن حذف الفضلة
وابتات العدة) هذا فيه
تكرار مع ما يأتي في قوله
ولا تجئ مع أول قد أهملنا
الى قوله وأخره فالجيد
الحل على المطابقة فقط
فان قلت مطابقة الضمير
للتأخر أمر معلوم في هذا
السن فالجواب أن ذلك
إشارة الى الرد على من يضم
ضمير امفردا وان كان
المتنازع فيه متنى أو مجموعا
رعاية لما ذكره علم من
الاعمال في الضمير انه لا
تنازع في التمييز والحال
لانهم لا يضران فليس
من التنازع تصيب
وامتلات عرفا ولاقت
ونجرت مسرورا انما
ذلك على الحذف اهـ من
ابن غازي (قوله ولا تجئ
مع أول) أي ما لم يحذف
لبس لجئ به مؤخر
كاستغنت واستعان (قوله
أوهلا) ويصح أهلا (قوله

كقول امرئ القيس بن حجر ولو أن ما أسعى لادنى معيشة • كفاي ولم اطلب قليل من المال
فان اطلب غير طالب لقليل الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني فوكيد الاول كقوله • اناك اناك
اللاحقون احبسي احبسي • فاناك الثاني غير طالب للاحقون لانه أتى به فوكيد الاناك الاول وفهم
من قوله في اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه
لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفي ذلك خلاف وقوله فلما واحد منهما العمل يعني أن العمل
لاحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفي اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل
مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد منهما في موضع الحال
من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما ولا خلاف في ذلك وانما الخلاف في الاختيار وقوله
نبه عليه بقوله (والثاني أولى عند أهل البصرة • واختار عكسا غيرهم ذات أسره)

اختار البصريون اعمال الثاني لقرينه من المعمول واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه والصح
مذهب البصريين لان اعمال الثاني في كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيديويه وصرح
التأظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة
والثاني مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير واعمال الثاني وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا
مفعول باختيار غيرهم فاعل وذا أسره حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة
القاتلين باختبار اعمال الاول ثم قال (وأعمل المهمل في ضمير ما • تنازعا والتزم ما التزما)
المهمل هو العامل الذي لم يدل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره وقوله والتزم ما التزم ما يعني من
مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وابتناء العدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض
الاحوال وتأخيره في بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكره وما الاولى واقعة على الاسم المتنازع
فيه وصلتها تنازعا والعائد على الموصول الهاء في تنازعا وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثلين فقال
(أهسنان ويسى • ابنا كا • وقد بنى واعتد يا عبدا كا)

فالمثال الاول على اختيار البصريين وهو اعمال الثاني فابنا كافاعل يسى • وهسنان هو المهمل
ولذلك عمل في ضميره وهو الف والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو اعمال الاول فعبدا
فاعل بنى واعتد يا هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الف من اعتد يا وفهم من المثالين أنه يجب
اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فاعلى اعمال الاول فتشترك الفضلة مع العدة في الاضمار في
المهمل وهو الثاني وأما على افعال الاول فضية تفصيل بينه بقوله

(ولا تجئ مع أول قد أهملنا • بضم لغير رفع أوهلا)

(بل حذفه الزم ان يكن غير خبر • وأخره ان يكن هو الخبر)

يعني أن المهمل اذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضر فيه نحو ضربت
وضربني زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم
الحذف بقوله بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما ذهبه • من قوله قبل
ولا تجئ مع أول قد أهملنا ثم أشار الى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن
المفسر بقوله وأخره ان يكن هو الخبر فنكونه منصوبا ينبغي أن لا يضر قبل الذ كر المرفوع ومن
كونه عدة في الاصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظني وظنفت
زيدا قائما اياه وتجوز في اطلاقه الخبر على ما هو عدة في الاصل اذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو
المبتدأ لأن كل واحد منهما عدة في الاصل واذا حل على هذا لم يحتج الى ما قال الشارح والمراد
وقوله مع أول متعلق بجئ وكذلك بضمير وقد أوهلا في موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى

او هلا وتجاوز في اطلاقه الخبر على ما هو عدة في الاصل) من اطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية وهي ظهور
انه اذا لم يجز حذف الخبر فقدم جواز حذف ما هو مبتدأ في الاصل أولى (قوله وقد أوهلا في موضع الصفة لمضمر) هكذا في النسخ

وهو تحريف من الكتبة وانما هو صفة لا أول (قوله وأظهر ان يكن) يجوز كونها من كان التامة وضمير فاعلها وخبرها حال واذا
أعملت الثاني قلت أظن ويظنني زيد وعمر وأخاياهما أخوين فأخر الضمير الذي هو مفعول ثان لقوله قبل وأخرنه ان يكن هو الخبر
لأنهما مفعولان للأول بخلاف أعمال الأول (المفعول المطلق) قول العلامة الأشعري (٦٥) المفعول المطلق لا يكون الا

مصدرا ممنوع بل بينهما

مجوم من وجه ولا يمنع من
ذلك كون المفعول المطلق

غير المصدر نائباً عن

المصدر وقوله أعني

العلامة الأشعري نظراً

إلى ما يقوم مقامه فنقول

ما قام مقام المصدر مفعول

مطلق وليس مصدراً وقوله

أي العلامة الأشعري

ومفيد تو كيد عامله مخرج

لنحو المصدر المؤكد في

قولك أمرك سير سيرة

تظن ان سير الثاني من

أمثلة الخبر لان عامله

المبتدأ فقد خرج بقوله

ما ليس خبراً الا أنه بناء

على الظاهر لانه في الظاهر

ليس خبراً بل تابع له (قوله

كأمن) مثال للمدلول أي

كمدلول أمن من مدلولي

أمن (قوله وفي ذلك اشعار

بأن المصدر والمفعول

المطلق مترادفان الخ)

قلت بدفع هذا الاشعار

بقوله قريباً وقد ينوب

عنه ما عليه دل بملاحظة

ان النائب مفعول مطلق

وترك التنبيه عليه انكالا

على الشارح (قوله متعلقاً

بمحدوف) وبمحتمل تعلقه

بالفعل المقدّر صلة أي

استقر سوى الزمان من

أوهلا جعل أهلاً لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم
عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو فصل بين اسم يكن وخبرها أو تو كيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر
والجمله خبر يكن ثم قال (وأظهر ان يكن ضمير خبراً • لغير ما يطابق المضمر)

يعني ان الضمير اذا كان خبراً عن شيء يخالف لمفسره في الافراد والتذكير وفروعهما واجب اظهاره
لانه اذا أظهر موافقاً للخبر عنه خالف المفسر واذا أظهر موافقاً للمفسر خالف الخبر عنه وان يكن
شرطاً محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغيره في موضع الصفة لخبراً أو مفعول له وما موصولة واقعة
على المفعول الأول وصلته الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله

(نحو أظن ويظناني أماً • زيد وعمر أخوين في الرخا)

فهذا المثال على أعمال الأول فالثاني الذي هو يظناني هو الممهل ولذلك عمل في الضمير المثني فكان
حق مفعوله الثاني الذي هو أماً ان يكون ضميراً لكنه لو أظهر مفرداً موافقاً للخبر عنه وهو الباء من
يظناني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أظهر مثني موافقاً للمفسر خالف الخبر عنه فوجب اظهاره لذلك
وفي بعض نسخ المرادى في هذا الفصل تخطيط والصواب ما ذكرته

(المفعول المطلق)

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولاً مطلقاً لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة
ومفعول فيه ومفعول له وسمى أيضاً مفعولاً من أجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم في باب
الفاعل وشرع الآن في بيان الاربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال

(المصدر اسم ماسوى الزمان من • مدلولي الفعل كأمن من أمن)

قال في الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفي ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق
مترادفان وايس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر ونحو ضربته سوطاً ويكون المصدر غير
مفعول مطلق نحو أعجبتني ضربته وفهم من قوله من مدلولي الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما
بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي
الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لانه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما
موصولة واقعة على الحدث وصلته سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة
ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني ثم قال (بمثله أرفعل أو وصف نصب) مثال ما ينصب
بمثله أعجبتني ضربته يزيداً ضرباً وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المسذكور والمماثل في المعنى
دون اللفظ كقولك أعجبتني قياماً وقوفاً لانه مماثل في المعنى ومثال ما انتصب بالفعل قولك قمت قياماً
ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياماً ثم قال (وكونه أصلاً لهذين انتخاب) الإشارة بهذين إلى الفعل
والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أي اختير وذلك لوجه مذكور في كتبهم ومذهب
الكوفيين العكس وكونه مبتدأ أو أصلاً خبر كون ولهذين متعلق بأصلاً وانتخب خبر المبتدأ ثم قال

(تو كيداً أو نوعاً يبين أو عدد • كسرت سيرتين سيردى رشد)

يعني ان المفعول المطلق يؤتى به لاحد ثلاث فوائد تأتي بمثلين الأول للعدد وهو قوله كسرت سيرتين
ومثله عشرين ضرباً والثاني للنوع وهو قوله سيردى رشد ومثله الموصوف كقولك كسرت سيراً شديداً

(٩ - مكدوى) مدلولي الفعل ومن بمعنى في لان الجزء مستقر في الكل وقوله اشتمل الصها أي الشملة الصها

فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وقول الأشعري وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء يقتضى بواسطة انه لم يذ كر فيها

وقوفاً ذكره فيما قبل انه ليس مؤكداً وجوابه انه شمله قوله ما دفعه ان فسر الوقوف بالانتصاب وقد يراد بالقيام ما شمل النهوض

من اضطرار الى الجلوس فيكون أعم من الوقوف هذا حاصل تقرير شيخنا

(قوله سرت السير أي الذي تعلم) ان قلت هو موصوف أيضا وكلامه يقتضي انه مغاير لما قبله قلت اما ان يجعل قوله الذي تعلم بيان له ليكون آل في السير للعهد والتقدير أي الذي تعلم أو ان قوله ومثله الموصوف أي الغير المصاحب آل ومصاحب آل (قوله مادل المصدر عليه) بعده ان المحذوف لا يدل على المذكور (قوله وشمل النوع والمعدود) أي مصدر النوع ومصدر المعدود (قوله من عضي) بتشديد الضاد المكسورة لاجل بقاء المتكلم والتضريس العض بالاضراس والتشثيل بالحلوم الذي في كلام الشاعر ليس موافقا لكلام الناظم لان كلامه في (٦٦) المفعول المطلق وليس هذا كذلك ويحاجب بأنه اذا جاز جمع المصدر الذي ليس مفعولا مطلقا

لكنه ان كان أفعالا جاز جمع المصدر الذي هو مفعول مطلق لكونه أفعالا لا فرق (قوله كالحلوم والاشغال) اما مثال الجمع الذي لا يجمع فالحلوم جمع ولا يجمع وكذا الاشغال واما مثال لفهوم قوله كما لا يجمع كل مصدر لان مفهومه ان بعضه يجمع يعني سماعا فالحلوم والاشغال مثال لما سمع والحلوم جمع حلم الذي هو الرؤيا أو جمع حلم بالكسر ضد الغضب (قوله ويطلبه فن) أي على القبول يجوز تقديم المتنازع فيه (قوله وقد جاء الخ) جوابه حيث أظهر العامل كان مؤكدا وحيث لم يظهر كان بدلا عنه فقوله لا نلتوا أظهرت العامل الخ جوابه انه مثال آخر فالصواب ان زيد ضربا بدل من اللفظ بالفعل فاندفع اعتراض ولده وأنشد بعضهم هنا مشير العلو مرتبة الناظم وابن اللبون اذا مال في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

ومصاحب آل كقولك سرت السير أي الذي تعلم ومثال التوكيد سرت سيرا وسمى توكيدا لانه لم يقد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال

(وقد ينوب عنه ما عليه دل • كحذف كل الجذوا فرح الجذل)

الاصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضربا وقد ينوب عنه مادل عليه من مغاير لفظ العامل فيه فحذف كل الجذوا فكل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ جذوا لكنه دال عليه لضافته الى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيبات في ذلك ومما صولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصاتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائدا على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل عائدا على المصدر فيكون التقدير مادل المصدر وعليه لان كل واحد منهما دال على الآخر اذ هو في معناه ثم قال

(وما لتوكيد فوحد أبدا • وثن واجمع غيره وأفردا)

يعني ان المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أي غير المؤكد وشمل النوعي والعددي فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربا وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر هل من حلوم لا قوام فأخبرهم • ما جرب القوم من عضي وتضريس واختلاف في القياس عليه فذهب سيبويه انه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كالا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فنقول على هذا ضربت زيدا ضربتين وضربا اذا أردت نوعين من الضرب أو أفعالا ومما صولة مفعول مقدم بوحده وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثن واجمع وأفردا والماء في غيره عائدا على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام بمنع الحذف وجاززه وواجبه وقد أشار الى الأول بقوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) يعني ان حذف العامل في المؤكد ممنوع قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به نفوية عاملة وتقدير معناه وحذفه منافي لذلك واعتراضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو زيد ضربا أي يضرب ضربا ولا إشكال في ان هذا مصدر مؤكد لانك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار الى الثاني بقوله (وفي سواه لدليل متسع) يعني ان سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عامله اذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر وهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه ولدليل متعلق بحذف

ولله در الناظم حيث كاشف على ابنه في اعتراضه حيث قال • كابني أنت حقا صرفا • أي حقني حقا فلا تعترض المقدر على وقال لي بكابكا ذات عضله أي من قوة اعتراضه على قال بعض المشايخ أمثلة الشيخ كلها مقصودة وبعبارة أخرى كتب الشاطبي بطرة شرح ابن الناظم عند اعتراضه على أبيه في حذف عامل المؤكد • وابن اللبون اذا مال في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس شبه الامام ابن مالك بالجل العظيم القوى ولده بالرضيع ولزني قرن جبل وقوله البزل جمع بازل وهو الجبل العظيم القوى (قوله امم مصدر) ليس المراد اسم المصدر المصطلح عليه بل المراد انه اسم يدل على الحدث

(قوله فيكون على هذا منسج اسم مفعول) أي ليس فيه حذف النائب بل حذف حرف الجر فاستتر الضمير ويسمى ذلك بالحذف والإيصال (قوله على حذف مضاف) أي مضاف إليه اذ المضاف هو مع وكثيرا ما يطلق المضاف (٦٧) على المضاف إليه وفي نسخة

صحيحة على حذف الموصوف
واعلم ان قوله والحذف
حتم مع آت بدلا لقاعدة
يندرج تحتها ما للتفصيل
والمكرر وذو الحصر ومثلها
المستفهم عنه نحو انت
سير المصدا في كل هذه
بدل من الفعل وانما ذكر
هذه الجزئيات وان كانت
مندرجة تحت القاعدة
المتقدمة وان كانت عاده
في الكتاب انه في الغالب
يذكر القواعد لا الجزئيات
بخلاف صنيعه في التسهيل
لخفاء ادراج هذه الامور
تحتها غير انه لم يذكر
المستفهم وذ كره في
التوضيح وذ كره في
التسهيل ما هو في مقام
التوبيخ نحو العباد وقد
صلاك الشيب وذ كر
ايضا التوبيخ من غير
استفهام كقوله
خولا واهما لا وغير مولع
بتثيت اسباب السيادة
والجد (قوله سير اسيرا)
الاول هو النائب عن الفعل
والثاني تو كيد له (قوله)
واستند الخ قال الشيخ
خالد والظاهر ان جملة
استند صفة لفعل (قوله)
أحق ان كان المبتدأ غير
متكلم ان قلت ما الفرق
بين المتكلم وغيره قلت
الفرق ان المقصود في أنا
أولك أمر المخاطب بالجزى

المقدر ويجوز ان يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل ويجوز ان يكون منسج خبرا
والمبتدأ محذوف أي والحذف منسج فيه فيكون على هذا منسج اسم مفعول الا انه حذف متعلقه
وهو فيه ولا دليل متعلق بمنسج ثم أشار الى القسم الثالث فذكر انه يجب حذف عامل المصدر في ستة
مواضع أشار الى الاول منها بقوله (والحذف حتم مع آت بدلا • من فعله كند لا اللذ كند لا)
يعني انه يجب حذف عامل المصدر الا آت بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كند لا الى
قول الشاعر على حين ألهمي الناس جل أمورهم • فند لا زريق المال ندل الثعالب
فند لا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل
وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بند لا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره
مع مصدر آت وبد لا منصوب على الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق ببند لا وكند لا في
موضع الحال من فاعل آت واللذ لغة في الذي وصلته كند لا وهو فعل أمر مؤ كد بنون التوكيد
الخفيفة ووقف عليها بالالف ثم أشار الى الموضع الثاني بقوله

(وما لتفصيل كامانا • عامله يحذف حيث عنا)

يعني ان المصدر اذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كامانا الى قوله عز وجل فاما منا
بعد وما فداء وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل فشدوا الوثاق وما موصولة واقعة على
المصدر ولتفصيل صلاته وكما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما
وحيث متعلق يحذف ومعني عن عرض ثم أشار الى الموضع الثالث فقال
(كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لا سم عين استند)

أي يجب حذف عامل المصدر اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بشكرير نحو زيد سير اسيرا أو بحصر
نحو انما أنت سير او احترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمر لك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر
مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معا ونائب
فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه أن يقول وردا نائبي
واستند الان كلا المصدرين مستند نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم هو أحسن
الفتيان وأجمله ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله (ومنه ما يدعونه مؤ كدا • نفسه أو غيره)
أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤ كدا لنفسه أو غيره ثم مثل للاول بقوله
(فالمبتدأ نحو له على ألف عرفا) أي فالقسم الاول من المؤ كد وهو المؤ كد لنفسه مثاله على ألف
عرفا أي اعترافا وانما سمي مؤ كدا لنفسه لانه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله على ألف هي نفس
الاعتراف ومثل للثاني بقوله

(والثاني كابني أنت حقاصرفا) أي والقسم الثاني من المؤ كد مثاله ابني أنت حقاصرفا وانما سمي
مؤ كدا لغيره لانه واقع بعد جملة صارت به نصافي معناه وبيانه ان قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة
والجازع على ان المراد أنت مثل ابني فلماذا كر المصدر ارتفع به الجاز المحتمل وتعين الحقيقة
والعلم في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق ان كان المبتدأ غير متكلم وحقي ان
كان متكلم او فهم من قوله مؤ كدا انه واجب التأخير عن الجملة لان المؤ كد بعد المؤ كد وما
مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهي الرابطة بين
الصلة والموصول ومؤ كدا مفعول ثان والواو عائد على التووين ولذ نفسه متعلق بمؤ كدا وغيره
معطوف عليه وباقي اعراب البيت واضح ثم أشار الى الموضع السادس فقال

على حقوق الابوة فناسب تقدير حقني أي حق أبوتي على حذف مضاف أي اجر على حقوق أبوتي لك والمقصود في أنت ابني الاخبار
بأنى جاز على حقوق أبوتي لك والمقصود في ابني أنت الاخبار بأنى جاز على حقوق بنوتك من الخنو والشفقة ومحبة الخبر لك فناسب

تقدر أحقق أى لحق بنونك فأنا جاري على حقوقها من الخنو والشفقة ومحبة الخيرك وضابط التقدير أنك عند التقديم تجعل معنى المبتدأ مفعولا فإن كان المبتدأ أنا نقول حقى وإن كان غير مسكلم كأنت تقول أحقق ولا يصح أن تقدراً حقى ولا أحقق لما مر ولما يلزم من تعدى فعل الفاعل المتصل المضمر الى ضميره المتصل وهو منوع في غير باب ظن (قوله بك) المقصور بدون مد الصوت وهو الغالب على الذكور ولذا أضاف المقصور لنفسه بقوله كلى بك والممدود بعد الصوت والغالب أن يصدر من المرأة ولذا أضافه لها فإن قلت بك ذات عضله مشبه به والمنكلم انما فعل المشبه وهو البكاء الاول دون المشبه به وهو البكاء الثانى أجاب شيخنا بأن المراد أنه يكون فاعلا لفعل من جنس المصدر المشبه به وبهذا يتضح كون الجملة حاوية معناه والعلامة سيدي حمدون المزوار عفا الله عنه كذا ذوالتشبيه بعد جله حاوية فاعله وفعله معنى وإن يكون ذاعلاج فارفع سوى تسلك سوا المنهاج وزيد فقد حامل في الجملة كلى بك بك ذات عضله (قوله وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بك صلاحية للعمل أى لأنه ليس المرادلى ان أبكى وانما المراد وجود البكاء وخرج (٦٨) نحوه يديد أسدا عدم المصدر وله صوت صوت حسن لعدم التشبيه وصوت زيد

صوت حمار لعدم تقدم جله وعليه نوح فوح جام لعدم احتوائها على فاعله وله صوت صوت حمار لعدم احتوائها على فعله في المعنى وله ذكاء ذكاء الحكماء لعدم كونه ذاء علاج أى لابد أن يكون معنى ذلك الاسم المضموم للجملة الذى يعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم فيجب الرفع في هذا المثال ونحوه فحوله هدى هدى الصلحاء فإن الثانى مرفوع لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل أى الحدث وخرج نحو أنا أبكى بك ذات عضله لان في الجملة ما يصلح للعمل في

(كذا ذوالتشبيه بعد جله • كلى بك بك ذات عضله)

يعنى انه يجب حذف عامل المصدر أيضا اذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط الاول أن يكون بعد جله وقد صرح بهذا الشرط في قوله بعد جله واحترزه من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتقة على فاعله الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدث وانما لم يصرح بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله كلى بك بك ذات عضله فالجملة مشتقة على معنى المصدر وهو بك وعلى فاعله وهو البكاء من كلى وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بك صلاحية للعمل لأنه ليس نائب عن الفعل ولا مقدرا بان والفعل وبك مشعرا بالحدث فعلى هذا يكون المثال متما للحكم والشروط وذوالتشبيه مبتدأ خبره كذا وبعد في موضع الحال من ذر والبكاء يمد ويقصر وقد استعمل في المثال بالوجهين وذات عضله هى التى تمنع من التكاح والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى • (المفعول له)

وهو المصدر المسند كورعة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وان يظهر التعليل وان يتقدم الفعل المعلل في الزمان وان يتقدمه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله

(ينصب مفعولا له المصدران • أبان تعليلا بجدشكرا وذن)

فقوله ينصب مفعولا له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمك لزيد وقوله ان أبان تعليلا هذا هو الشرط الثانى يعنى ان أظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست فعودا ثم مثل بقوله جدشكرا فان شكرا مصدرو قد أبان التعليل لان معناه جدا لاجل الشكر ثم نبه على الشرطين الاخيرين بقوله

المصدر فهو العامل فيه (قوله ان أبان تعليلا) فان قلت هذا معلوم لأنه يعلم من كونه مفعولا له أن يبين تعليلا (وهو ولا يصح كونه شرطا للنصب اذا بانه التعليل من حقيقة المفعول له فالجواب ان المراد أن المصدران أبان تعليلا في المعنى ينصب حال كونه في الاصطلاح يسمى بالمفعول له وهو لا ينافى كونه يسمى في الاصطلاح مفعولا أيضا ولا يلزم عقلا من كونهم اصطلاحوا على تسمية مفعولا له أن يبين تعليلا اذ يجوز عقلا الاصطلاح على تسمية غير المبين تعليلا مفعولا له فصارت في قوله ان أبان تعليلا فائدة (قوله شكرا) لا يصح قول بعض الشراح أى لان يشكر الناس لا اختلاف الفاعل وانما المعنى لاجل شكرك الله فان قلت الجود هو الشكر اللغوى فيلزم تعليل الشئ بنفسه قلت الشكر أعم والجود أخص والاخص يصح تعليله بالاعم تقول صليت للدعاء أى الحامل الى على الصلاة الدعاء لان المراد بالعلة هنا الغرض أو الجملة (فائدة) أما العبيد فدو عبيدا أنكره سيبويه وقال لغة خبيثة وأجازه يونس فقبل التقديم مهما يذ كر شخص لاجل تلك العبيد فالمد كور ذو عبيد وانما منعه سيبويه لعدم المصدر وان قدر بملك العبيد لم يتحدد الفاعل اذ فاعل الذكر الناس وفاعل التملك الشخص ذو العبيد ولم يحدد الوقت اذ وقت الذكر غير وقت التملك الا أن يقال التملك دائم بدوام الملك والذ كر واقع في بعض أزمنة الملك فيقتصد الوقت والاتحاد في الوقت اما بان يكون زمنهما واحدا أو بان يكون آخر وقت الملك مقترنا بأول وقت العلة فنحو جئت اصلا حالك فالاول الاصلاح مقترن باسخر الجوى فان قلت يلزم على هذا أن يكون السفر في قولك تأهبت السفر مفعولا لاجله أجاب شيخنا بان التأهب اليوم يتأخر عنه السفر غدا بمدة مع كونه غير قلبي

(قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفعلا) قال الامام ابن فازی استغنى المصنف عن اشتراط كونه قليلا لا اشتراط اتحاد الوقت لان
أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع الفعل المعلن (قوله تقديم التبيين) سبق قلم (قوله وان شرط فقد) أى غير التعليل لظهور عدم
صحّة الجرح بحرف العلة مع عدم التعليل على أن ابانة التعليل ليست شرطا للنصب وانما هي شرط لتسميته مفعولا فلا اعتراض على
المصنف (قوله والى) اعترض عليه بعض المعاصرين من المغاربة بانها (٦٩) مجموعة في أربعة من وفى والباء واللام

ولست الى منها هذا
حاصل ما أشار اليه من
الاعتراض قلت وجوابه
ان المقصود جرحه بحرف
تعليل صالح لدخوله عليه
والى قد تكون للتعليل نحو
جئت اليك أى جئت لك أى
لا جئت (قوله كزهد) أى
ان الزهد علة للقناعة لانه
الاعراض والكف (قوله
على المفعول له) كذا فى
بعض النسخ وهذا سبق به
القلم وفى بعض النسخ واصل
ليس ضمير مستتر يعود على
الجرح المفهوم من قوله
فاجره ويمتنع خبرها ومع
الشروط الخ وهو الموافق
لسبكه (قوله لا أقعد
الجن الخ) قال الشيخ أبو
اسحق لأحفظه عن غيره
ولا أعلم قائله اه ومن
حفظ حجة (قوله ما قرء)
الرسول الذى لا يثبت
والجمهور الكثير المتراكم
والزعل النشاط والهبور
جمع هبور وهو المطرف فى الارض
والجبور المرور وهاله جوله
أقرعه (قوله الطرف) له
عند البصريين اسمان
وعند الكوفيين لا يسمي
طرفا بل مفعولا لانه لان

(وهو بما يعمل فيه متحد • وقتا وفعلا)

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن وأن يتحد فاعلهما فلو
اختلف زمانه مالم ينصب كقولك أتيتك أمس لا كرامك لى غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك
أكرمك لا كرامك لى فقال ما استوفى الشروط قولك قت اجلا لا لك ومثله قوله جد شكرا والمصدر
مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ أو متحد خبره ووقنا
وفاعلا منصوبا على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تبيينين منقولين من الفاعل
والتقدير متحد زمانه ما وفعاله ما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الناطم
جوازه ثم قال (وان شرط فقد • فاجره باللام)

يعنى انه اذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جرحه باللام وانما اقتصر على اللام وان كان
جرحه بالباء ومن والى جائزا لكثرة اللام وقلة غيرهما ماذ كروا شرط وجوابه فاجره وشرط مرفوع
بفعل مضمير يفسره فقد ثم قال (وليس يمتنع • مع الشروط كزهد ذاقع)

يعنى ان الشروط المذكورة لا تجب النصب بل تسوغه فيجوز جرحه باللام مع وجودها فتقول قت
لا جلال لك وهذا قاع لزهو واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجرح
المفهوم من قوله فاجره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق يمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير
وليس الجرح ممتنع مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص
ذلك بالجرح وروى بل هو جائز فى المجرور والمنصوب ثم قال

(وقل أن يهضم المجرور • والعكس فى معصوب أل)

يعنى ان المفعول له اذا كان مجرودا من الالف واللام والاضافة يقل أن يهضمه لام الجرح وان كان
مقرونا بأل يقل أن لا يهضمه اللام فتعريف لا كرام لك قليل وكرامك كثير ونحوقت الا كرام
قليل وللا كرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف انه يستوى فيه الوجهان والهاء فى يهضمها عائدة
على لام الجرح ثم أتى بشاهد على نصب معصوب أل فقال

(وأنشدوا لا أقعد الجن عن الهياج • ولو نالت زمر الاعداء)

الجن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجن والهياج الحرب والزمر الجماعات
وقد جمع الهياج بين نصب الاقسام الثلاثة فقال

بركب كل قافر جهور • مخافة وزعل الجهور • والهول من تهول الهبور

(المفعول فيه وهو المسمى طرفا)

المفعول خبر مبتدأ مضمير وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة ان لهذا
النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيه وطرف وقوله

(الطرف وقت أو مكان ضمنا • فى باطراد كهنا مكث أزمننا)

قسم الطرف الى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الطرف وغير الطرف وأخرج بقوله ضمنا فى

الطرف لغة الوعاء كالجراب والعدل والطامس وهو متناهى الاقطار وما جعله البصريون طرفا ليس متناهى الاقطار (قوله وقت) أى
اسم وقت لان الطرف فى الاصطلاح هو اللفظ وتضمن الطرف تضمن عارض لا يوجب بناء والموجب له التضمن الاصلى وأما قول
الاشعرونى وهذا الباب من هذا الثانى أى يكون الحرف منظورا اليه فهو م د و ب ان التضمن ينافى النظر اليه لانه على هذا منظورا الى
لفظه فيكون مضمنا لفظه فينافى ظهوره معه والطرف لا يصح ان يصرح معه فى حال كونه طرفا فليس منظورا الى لفظه بل الى معناه
والجاصل أن التحقيق انه مضمين معنى الحرف تضمننا عارضا فلا يلزم بناؤه

(قوله على اسقاط حرف الجر) متعلق بمحذوف (٧٠) أى منصوب على اسقاط حرف الجر وصوابه على الظرفية ويجاب بان

مراده بيان المعنى والتقدير وهو كأن على اسقاط حرف الجر (قوله ويوم) هذا هو التحقيق خلافا لظاهر الأشعرى من كونه مختصا (قوله والايام) أى أيام الأسبوع (قوله كرمي) قيل يصح فتح ميم من وإضافة مرمى اليه فيكون موصولا فلا يرد عليه اعتراض وهو خلاف الرواية قال شيخنا ما صبح من الفعل مبهم سواء أضيف كرمي زيد أولم يضاف لان مرمى مثلا ليس له صورة ولا حدود (قوله قمر صغ وميل وبريد) ان قلت ما الفرق بينهما وبين محرم مثلا أو صفر فمحرم اسم لتصف السدس الاول من السنة وصفر اسم لتصف السدس الثاني منها وهكذا فلا فرق بين أسماء الشهور والمقادير اذ كل منهما في نفسه انهما لان الشهور توجد في كل سنة فالجواب ان اسم الشهر موضوع للحقيقة فهو معرفة فكان مختصا بخلاف أسماء المقادير وهذا الجواب كان حضري وأقرني عليه الشيخ وهذا على تفرقة الشارح حيث جعل أسماء الشهور مختصة وأسماء المقادير مبهمة والأفام أسماء الشهور تصلح أن تكون ظروفًا سواء قلنا انها مختصة أو مبهمة والميل قدر مد البصر

ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مباركة وأعجبني موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فانه غير ظرف لانه لا يطراد نصبه مع سائر الافعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب الاول انه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز واليه ذهب الناظم الثاني انه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ان كان ظرفا فهو قد دخل في الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ليس على معنى فى وأما على الاول فيحتاج الى قيد الاطراد خلافا للشارح فان نصبه على اتوسع والمجاز حكم لفظي فلا يخرج ذلك عن معنى فى وهذا هو الذى اعتبر الناظم فاحتاج الى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهو هنا والاخر زمان وهو أزمنه جاع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأول التفصيل وضمنا فى موضع الصفة لوقت ومكان وألفه للتنبيه وفى مفعول ثان لضم وهو على حذف مضاف أى ضمن معنى فى وباطراد متعلق بضم ثم قال (فانصبه بالواقع فيه مظهرا • كان والافانوه مقدرا)

بين فى هذا البيت ان حكم الظرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو مافى معناه نحو فقدت أمامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا أو أطلق فى المقدر فمثل المقدر جواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوب اذا وقع خبرا لذى خبر أو صلة أو صفة أو حالا ومظهر أخبر كان مقدم والاحرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا أو الفاء جواب الشرط ثم قال (وكل وقت قابل ذلك) يعنى ان أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ما ليس مبهم كاسماء الشهور والايام وما عرف بالوالمعدود وانما استوترت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط فان قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص قلت من قوله بعد وما يقبله المكان الا مبهم ففهم منه ان اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس فى مقابلة المبهم الا المختص وكل مبتدأ أو قابل خبره وذلك اشارة الى النصب على الظرفية ثم قال (وما يقبله المكان الا مبهما) يعنى ان أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها الا المبهم وفهم منه ان المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال

(نحو الجهات والمقادير وما • صيغ من الفعل كرمي من رمي)

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثاني المقادير نحو قمر صغ وميل وبريد الثالث ما صيغ من الفعل كرمي ومذهب وظاهر قوله كرمي من رمي ان مرمى صيغ من لفظ رمي وليس كذلك ولا يبعد أن يحذف الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمي على حذف مضاف أى من مصدر رمي فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسنا وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه الا ما اجتمع معه فى الأصل والى ذلك أشار بقوله (وشرط كون ذامقيا أن يقع • ظرفا لما فى أصله مع اجتمع) يعنى ان شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق

(قوله من جبر الكلب) قال في الكافية * ونحو منى من جبر الكلب ندره ولاندورفيه (٧١) ان تلازجه وهو مثل للتوسط ومفعد

القابلة مثل للقرب ومناط
الثريا مثل للبعد (قوله وغير
ذى التصرف الذى لازم *
ظرفية أو شبهها) ونظم
ذلك بعضهم بقوله خمس
من الظروف قد تخصصت
* عن ولم يجرها سواها *
قبل وبعد ولدن عند ومع
* شرح الامام الاورقي
حواها (قوله أولا يخرج
عنها) معطوف على يلزم
والنقد يرما يلزم الظرفية
أو لا يخرج وقوله ولا يخرج
عنها البتة عطف تفسير
على قوله يلزم الظرفية
لانه يعلم من كونه يلزم
الظرفية انه لا يخرج عنها
(قوله شرطية) وحزم يرى
بحذف الحركة المقدرة في
الالف أو أشبعت الراء
(قوله أولزم * ظرفية أو
شبهها) أى حذف أولزم
ظرفية فبها حذف أربعة
أشياء العاطف الاوّل ولزم
وقاعله وظرفية (قوله بل
هو لازم للظرفية أو شبهها)
أى لا يخرج عنهما الا بمعنى
انه لازم للظرفية تارة
ولشبهها أخرى لانه لا معنى
له اذا لازم لشي لا ينفلت
عنه والالم يكن اللزوم
لزوما (قوله واقعا على من)
أى جرم من فهو على حذف
مضاف (قوله من غير
تشريك) أى من غير
اشتراط أو مع قطع النظر
عن التشريك وعدمه
فالمفعول معه هو الذى

منه نحو ربيت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشعل قوله لما فى أصله الفعل وغيره مما اشتق من
المصدر ونحو انارام مرمى وأعجبني جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون داما مقيسا ان العامل فيه
قد يكون غير مجتمع معه فى الاصل المشتق منه وان ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك
قولهم زيد منى من جبر الكلب ومفعد القابلة ومناط الثريا فالعامل فى هذا الاستقرار وليس مما اجتمع
معه فى أصله ولو عمل فى من جبر وروى مفعد قد وفى مناطا لكان مقيسا وشرط مبتدوذا اشارة
الى المصدر المشتق ومقيسا خبر كون وأن وما بعد هاء خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل
يقع ولما متعلق ظرفا أو فى موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما وفى ومع
متعلقان باجتماع ثم قال (وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذلك ذو تصرف فى العرف)
(وغير ذى التصرف الذى لازم * ظرفية أو شبهها من الكلام)

يعنى ان ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فانه يسمى فى عرف
المفويين واسطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك
وغير ظرف نحو أعجبني يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو
مصر من يوم بعينه وقط وعوض أولا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبهها الجرم من نحو عند فانه
لا يستعمل الا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى فى الاصطلاح
غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر انها قلبية والمفعول الاوّل مستتر فى يرى وظرفا
مفعول ثان يلزم ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره الذى وظرفية
مفعول يلزم أو شبهها معطوف على محذوف تقديره أولزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم أحد
هذين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط
وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها أو على هذا التقسيم ومن الكلام متعلق بشبهها ويكون
الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا يلزم ويكون الكلام واقعا على الظروف التى
تستعمل ظرفا أو شبهها ثم قال (وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك فى ظرف الزمان يكثر)
يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا ان نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم
ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله يكثر ونيابته عنهما هو
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب
زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيتك طلوع الشمس أى وقت طلوع
الشمس والاشارة بقوله ذلك الى نيابة المصدر عن الظرف
(المفعول معه) *

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير
تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على آل لانها موصولة وقد استغنى الناظم عن
الحد بالمثال فقال (ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سبرى والطريق مسرعه)
يعنى ان حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سبرى والطريق أى مع
الطريق وتالى الواو مفعول لم يسم فاعله ينصب ومفعولا حال منه ومسرعه حال من الباء فى سبرى
ثم قال (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الا حق)

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت الناصب وفهم من قوله بما من
الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الاشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد
بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فقال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه
الماء مستوى والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم

بذكر كليات من فعل معه الفعل ولا ينظر الى غير هذا من تشريك وأعدمه

(قوله في القول المختار) أشار إلى أن الحق ليس على باب بل هو بمعنى الحق لأن مقابله باطل لاحق قبل عبر باللاحق تأدب مع عبد القاهر لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم (٧٢) سيدنا على رضي الله عنه فإنه سبب في تدوين النحو الثاني سيدنا الشافعي رضي الله

على عامله وقوله لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بانها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في نحو قول الشاعر تكونوا ياهاجا مبتلا بعدي وهذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما و ما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما واللاحق أقبل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار ثم قال

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب • بفعل كون مضمير بعض العرب)

بمعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصة من تريد وما أنت وزيد التقدير كيف تكون وقصة وما تكون وزيد أو كان المقدره ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمير نعت لفعل لا لتكون لأن المضمير هو الفعل ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يرجع عطفه على النصب على المعية وقسم يرجع نصبه على المعية على العطف وقسم يمنع فيه العطف وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) يعني إذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجع العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وإن يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم في التقدير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله (والنصب مختار لمدى ضعف النسق) يعني أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو وقت زيد لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغيره كيد ولا فصل ضعيف فلو قلت أتأو زيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاق لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله (والنصب إن لم يجوز العطف يجب) يعني أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين أحدهما لا يجوز فيها العطف لما منع لفظي نحو مالك وزيد لأن العطف على الضمير المحرور ومن غير إعادة الجار بمنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يمنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظرا لأن مذهب الناطم جواز العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى والأخرى لا يجوز فيها العطف لما منع معنوي نحو جاست والحائط وسيرى والطريق لأنه لا يصلح له مشاركة ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كالتقدم وقسم يمنع أن يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد حامل مضمير والى ذلك أشار بقوله (أو اعتقاد ضمير عامل نصب) يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمير وذلك كقول الشاعر

علفتها بنا وما باردا • حتى شبت همالة عينها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمير تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقاد ضمير عامل نصب فيما يمنع عطفه وينصب على المعية كقوله عز وجل فأجمعوا أمركم وشركائكم في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمير تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ أو يجب خبره أو اعتقاد معطوف على يجب وأول التخيير جواز عطف

على قسمين) أي من حيث هو لا أحد الأقسام الثلاثة المتقدمة في كلام الشارح لأنها أقسام الصالح لكونه اعتقاد مفعولا معه فلا يصح تقسيم أحدها إلى ما يمنع كونه مفعولا معه وإلى غيره (قوله علفتها الخ) هو من الرجز من الكامل (قوله شبت) أي غدت همالة (قوله ويجوز نصبه على المعية) انما جاز لأنه كالنظر بخلاف ما إذا كان مفعولا به لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب

عنه دون الأصول الثالث
الطليل دون الع-روض
الرابع عبد القاهر دون
المعاني والبيان (قوله
وبعد ما استفهام) جواب
سؤال مقدر تقديره قد
نصبت العرب على المعية
من غير تقديم فعل ولا شبهة
فيما جوابه فقال نصب
بفعل كون الخ (قوله
ضعف) بالفتح والضم وهما
بمعنى واحد خلافا لمن فرق
بفعل الفتح في المعاني
والضم في الأجسام (قوله
لأنه لا ضعف فيه) أي ولأنه
الأصل فإن لا يعدل عنه
مع قوته أولى (قوله جلست
والحائط) ومنه استوى
الماء والخشبة لأن استوى
بمعنى ارتفع والمراد
بالخشبة هنا مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت
زيادته فلا معنى للعطف فإن
جعل استوى بمعنى تساوى
الماء والخشبة في العلو
أي وصل الماء إلى الخشبة
فجلست الخشبة أرفع من
الماء صح العطف ولا يتأني
هنا أن يكون استوى بمعنى
استقام كذا في الرضى
وقال شيخنا يصح العطف
في هذا المثال على جعل
استوى بمعنى ثبت الماء
والخشبة في مرتبة (قوله ثم
إن ما لا يجوز فيه العطف

على المفعولية إلا الأمر ونحوه (قوله خبر) لأنصب ٢ اللهم إلا أن يقدر ضمير أى اعتقله ضمرا عاملا والاقرب عطف اعتقله على جملة والنصب الخ وجاز عطف الانشاء على الخبر لان النصب يجب فيه معنى الأمر أى أوجهه (قوله الاستثناء) يشترط في الاستثناء حصول الفائدة فهو جاء في القوم الانا - أوجه في ناس الازيد اقالوا ليس استثناء وفيه (٧٣) نظرا لانا لانسلم عدم الفائدة لانه أفاضل مجيء القوم الاناسا ويكون

اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لان يجب في معنى أوجب وتصب مجزوم على جواب الأمر

الاستثناء

الاستثناء الخارج بالآ أو إحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشارك بين الفعل والحرف فالحرف الا وهى الاصل في أدوات الاستثناء لان غيرها يقدر بها ولذا بدأ بها فقال (ما استثنى الامع تمام يتصب) يعنى أن المستثنى بالابتصب اذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالامن المستثنى غيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم الازيد او المنفى نحو ما قام أحد الازيد الا ان الاول واجب النصب والثاني فيه تفصيل واليه أشار بقوله

(وبعدنى أو كنى انخب • اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع)

يعنى ان المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهى اذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فهو ما قام أحد الازيد بالرفع وما مررت بأحد الازيد بالجر أحسن مما قام أحد الازيد او ما مررت بأحد الازيد بالنصب فمما اتصل ما كان المستثنى بعض الاول واذا كان منقطعا فافعه أهل الجواز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد الاوئدا وأما بنوعيم فيوز فيه عندهم النصب وهو الراجح والاتباع والى ذلك أشار بقوله (وعن نعيم فيه ابدال وقع) يعنى ان بنى نعيم يحيزون فى المنقطع الابدال فيقولون ما فيها أحد الاوئد ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس • الا البعافير والا العيس

وما فى قوله ما استثنى الا مبتدأ موصول وصلته استثنى والضمير العائد الى الموصول محذوف تقديره استثنى ومع متعلق باستثنى ويتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنى ويتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجز وما مرفوعا ووقف عليه بالسكون وانخب فعل أمر واتباع مفعول بانخب وبعدنى متعلق بانخب ويجوز ضم التاء من انخب فيكون مبنيا للمفعول فيرفع بفتح التاء على انه نائب عن الفاعل والاول أجود لمناسبة لقوله بعد وانصب ما انقطع وما موصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ أو وقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن نعيم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير ابدال اشعار بقلة اتباعه عند نعيم ثم قال (وغير نصب سابق فى النفي قد • يأتى) يعنى ان المستثنى اذا كان مقدما على المستثنى منه بعدنى قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذى قبله الاو يعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثني يونس أن قوما يوثق بعريتهم بقولون مالى الا أخول ناصر فيجعلون ناصر بدلا وفهم من قوله قد يأتى ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال (ولكن نصبه اختران ورد) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجب نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان اليه وقد يأتى خبرا مبتدأ وفى النفي متعلق بىأتى وثبت أيضا فى بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجب نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النفي متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتى وغير نصب حال من فاعل يأتى ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النفي غير منصوب ثم قال (وان بفرغ سابق الا لما • بعد يكن كالوالاعدا)

الغرض افادة هذا وعدم بيان أولئك الناس وفى انه امل فى المستثنى مذاهب الاول انه فعل أو شبهه بتقوية الا وهو مذهب السيرافى الثانى انه الفعل أو شبهه استقلا لا من غير تقويته بالا وهو مذهب ابن خروف الثالث فعل مقدر وهو استثنيت وهو مذهب الزجاج والجميع القول الرابع وهو انه الا (قوله والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه) فان قلت جاء بنوك الازيدا منقطع اذا كان زيد ليس ابن الخطاب فالجواب أن المراد ان يكون المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه وزيد ليس بعض بنيه (قوله وعن نعيم فيه ابدال وقع) أى ان صح تسلط العامل على ما يلى الا بخلاف ما زاد هذا المال الاتقص وما نفع زيد الا الضرر فلا يجوز فيه الابدال (قوله وغير نصب سابق الخ) الشيخ هنا غير بصرى (قوله فيجعلون ناصر بدلا) أى بدل كل وصار ما قبل الامفرغا لما بعدها وأريد بالعالم خاص

(١٠ - مكدوى) لان العام مع بقائه على عمومه لا يبدل من الخاص (قوله سابق الا) لايصح فيه التنوين اذ يحذف التنوين يلزم حذفه كن الويد من غير اسكان ما قبله وليس له اسم فى علم العروض بل لم يذكره أصلا وإنما كان

مستغفلين في الرجز مجموع الوند لانه متفرع عن مفاهيم في الهزج بالتقديم فيصير هيلان مفاروزنه مستغفلين (قوله نحو مافي الدار
الازيد) انظره مع ذكره قبيل حكاية سيبويه عن بونس ويحاجب بانه يجوز الوجهان أي كون ما بعد الامع ولا لما قبلها وكون ما بعد
الامتدأ موزنا وما قبلها خبرا مقدا فان قلت ما معنى التفرغ على الثاني فالجواب انه تفرغ ما قبل الا عن الخبرة لمستثنى منه
وأما التفسير المشهور للتفرغ بخرى على الغالب وأما نحو ما قام زيد الا عمر وفلاقيه بمعنى لكن فان نصبت عمرا كان التقدير
ما قام زيد ولا غيره لكن المراد بحيث يكون ما قبل الامفتقر لما بعدهما خرج هذا ونحوه فلا يقال فيه مفرغ (قوله ويكون التفرغ
في جميع المعمولات) المراد بالمعمول المعمول لغير الحرف وغير ما ناب عنه الحرف والاقامه لا والمنادي لا يصح معهما تفرغ
(قوله الامع المصدر المؤكد) وأما قوله تعالى ان تظن الاظنا فاما أن يكون المعنى الاظنا ضعيفا أو على توهين تظن نعتا فيكون
ظنا مفعولا به وحكي عن الفراء ان الا في غير موضعها أي ان نحن الاظن ظنا (قوله يكن كعدم الا) أي يكون الحكم بحكم عدم الا
أو يكون حكم التالي لا لا حكمك عدم الا أو حكم الكلام بحكم عدم الا (قوله وأنغ الا) يؤخذ منه ان الاهي العاملة (قوله مالك من
شيخ الخ) يريد ان رسمه ليس مما لا (٧٤) لعمله وقد شرط في التوضيح أن يكون مما لا أي يكون المسمى واحدا

أو الرسم نوع من العمل
فليس مسمى واحدا
الرسم والرمل نوعان من
سير الابل الا أن يحاجب بأن
كلام التوضيح فرض مثال
وزاد عليه البعض
والاستعمال والاضراب
وعبارته مزوجة أو تلاها
اسم مماثل لما قبلها أو
بعضه أو مشتمل عليه أو
مضرب اليه عنه فرسمه
بدل من عمله بدل بعض
من كل ورمله معطوف على
رسمه وقال ابن خروف
رسمه ورمله بدل تفصيل
من عمله وهو اكل العمل
والرسم الركض والرمل
الاسراع وقد يقال ان
العمل عام أريد به مخصوص
وهو الرسم والشيخ الجبل
وفيه اشارة الى أن شيخ
التعليم ان سار سيرا محمودا
كان التليذ كذلك بحسب

يعني ما قبل الا اذا كان مفرغا لما بعدهما فلا حكم لا لا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا في نفي
أو شبهه وكان حقا ان ينه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان
السابق فيه عام لا نحو ما قام الا زيد وما كان غير عامل نحو مافي الدار الا زيد ويكون التفرغ في جميع
المعمولات الامع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا سابقا لمفعوله بسم فاهله بفرغ والا
مفعول بسابق ولما متعلق بفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده
أي بعد الا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذا الوجهان ذكرهما
المرادى ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم ويحتمل أن يكون
عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لا لا أي يكن الكلام والظاهر ان مافي قوله كما
زائدة ولو في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم الا ثم اعلم ان التكرار للتوكيد
ولغير التوكيد وقد أشار الى تكرارها للتوكيد فقال

(وأنغ الا ذات توكيد كلا • تمررهم الا الفتى الا العلاء)

يعني أن الا اذا تكررت للتوكيد أغفيت والغاؤها هو ان لا تنصب وتلغى مع البديل نحو ما قام الا
أخوك الا زيد فلو أن سقطت الا لصح الكلام فتقول ما قام الا أخوك زيد وكررت لتوكيد الا الاولى
ومثله بقوله الا الفتى الا العلاء فلا بدل من الفتى والتقدير لا تمررهم الا الفتى العلاء فالعلاء هو الفتى
ومع عطف الذق نحو ما قام الا أخوك والا زيد فلو قلت ما قام الا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع
الشاعر بينهما فقال مالك من شيخك الاعمله • الارسمه والارمله

وذا توكيد حال من الا ثم ان تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفرغ ومع غيره وقد أشار الى
الاول بقوله (وان تكرر لا لتوكيد فع • تفرغ التأثير بالعامل دع)
(في واحد مما بالا استثنى • وليس عن نصب سواء معنى)

قد قدم ان التفرغ هو أن يكون ما قبل الا طالبا لما بعده فاذا كررت الا في التفرغ فانه يترك تأثير
العامل الذي هو الا في واحد من المستثنين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ما قبل الا وما عدا

الاصل وان سار سيرا مذموما كان التليذ كذلك وذلك لان كل كلام يبرز من القلب فعليه حالة القلب الذي منه الواحد
برز فاذا خرج الكلام من القلب بحالة وصل الى قلب التليذ بتلك الحالة فان كان الشيخ يحب الظهور والراة والشهرة كان تليذه
كذلك وان كان الشيخ عمله يقصد به وجه الله كان تليذه كذلك (قوله يترك تأثير العامل الذي هو الا في واحد) اعلم ان التفرغ انما
يكون بالنسبة الى واحد فتكون الا ليست عاملة فيه فلا تستحق أن تهى عاملة بالنسبة اليه والبالنسبة الى بقية المستثنيات عاملة
والمراد بالعامل في البيت العامل بالنسبة للمفرغ اليه ولا يكون الا ما قبل الا ولذلك قال ابن هشام فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا
تركته يؤثر في واحد وتقدير البيت فمع تفرغ ترك التأثير بالعامل باقيا في واحد كذا سمعته الاشعري وهذا لا ينافي ما درج عليه
الناظم من أن الاهي العاملة لان كون العاملة بالنسبة لغير المفرغ اليه • (قوله كان التقدير الخ) كذا في الاصل الذي بأيدينا
ولعل في العبارة سقطا وقوله شيخك لعله شيخك بشين وفون وجم وزن سبب وسكن للضرورة اه

الواحد منصوبا وفهم من قوله في واحد ان ترك العمل بالاليس مخصوصا بواحد دون واحد بل يجوز
الفاء الا في الاول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون الاول والثالث وفي الثالث دون الاول والثاني
فتقول ما قام الازيد الا عمر الا خالد وما قام الازيدا الا عمر والاخاذا وما قام الازيدا الا عمر الا
خالد وقوله وايس عن نصب سواء بمعنى ان ماسوى المستثنى الذي تلغى الامعه ينصب ونصبه
بالعامل الذي هو الا وعلى هذا الوجه حل المرادى العامل وجه ابن عقيل على انه العامل الذي قبل
الا وجعل دع بمعنى اجل وما ذكره المرادى اصوب لثلاثة اوجه الاول ان فيه التنبيه على ان الاهی
العامل في المستثنى وهو موافق لتصریح الناظم به في غير هذا النظم الثاني ان دع بمعنى اجعل غير
معهود في اللغة وانما يكون دع بمعنى اترك الثالث ان ما قبل الا في التفریع قد يكون غير عامل نحو ما في
الدار الازيد وقوله وان تكرر شرط وفي تكرر ضمير يعود على الاول لا غاطفة على معطوف مقدر وتقديره
لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة
واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالا متعلق باستثنى والنصير المستكن في استثنى هو الرابط بين
الصلة والموصول ومعنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ايس محذوف تقديره وليس في ذلك أو
ليس مغن عن نصب سواء موجودا ويحتمل أن يكون اسم ليس ضمرا تقديره ذلك ومعنى خبرها
ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والاول اظهر ثم ان تكرارا لغير التوكيد في غير التفریع على
قسمين الاول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والاخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار الى
الاول بقوله (ودون تفریع مع التقدم • نصب الجميع احكم به والترمز)

يعني أن الاستثناء التام إذا تكررت فيه الالفير فوكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ما قام الأزيد الأعمرا إلا حاله القوم ودون ومع وبه منطقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والترم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لان الحكم بالشئ قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقوله والترم نص في الوجوب ثم أشار الى الثاني بقوله

(وانصب لتأخير وجئ بواحد • منها كمالوكان دون زائد)

يعني أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها الواحد أمناها أنه يحكم له بحكم
ما لم يتكررفيه الاو ينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم الازيد الا عمر او يترج
اتباعه على نصبه ان كان منقيا وفهم من قوله وجيء بواحد منها ان الواحد الذي يجاه به يجوز ان
يكون الاول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد الازيد الا عمر الا خالد او ما قام أحد الازيد الا عمرو
الاخلاء وما قام أحد الازيد الا عمر الا خالد الا أن الاولى أن ذلك الواحد هو الاول ثم مثل بقول

(كلم يفوا الامر والاعلى • وحكمها فى القصد حكم الاول)

يجوز في هذا المثال رفع الاول بدلا من الواو في بقوا ونصبه على الاستثناء وهو الاجود ويجوز نصب
امرؤ و رفع على ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الاول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الاول
فان كان مخرجا كان ما زاد عليه كذلك وان كان مدخلا كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك انك اذا
قلت قام القوم الازيد الا حمرا الاخلاذهي كلها فخرجها من القوم وان قلت ما قام أحد الازيد الا
حمرا الاخلاذهي كلها فدخلت والمراد بها اخراج الاول من المستثنى منه ثم اخراج الثاني مما بقي بعد
اخراج الاول ثم اخراج الثالث مما بقي بعد اخراج الاول والثاني ولتأخير متعلق بانصب والظاهر أن
اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكفي موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة
بعد صفة وما كانه ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كمال وكان هنا نامة بمعنى وجدودون في
موضع الحال والتقدير ورجي واحد منها كمال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثاني من

(قوله لثلاثة أوجه) سوابه
لوجهين اذ يصح أن ما
قبل الأفي ماى الدارالا
زيدعامل لأنه هو
الاستقرار أو الجار
والجر وروكل منهما قبل
الابل لوجه واحد ولما
أن الألا لا تستحق أن تسمى
عامله بالنسبة الى المفرغ
اليه (قوله ودون تفرغ
الخ) ان قلت لم يجوز غير
النصب كما اذالم تذكرالا
وقدم المستثنى كما تقدم فى
قوله وغير نصب سابق الخ
قلت ليس فى ذلك الا السماع
وانه لم يرد عن العرب وأما
الجواب بانه لورفع الجميع
لتعدد الفاعل وان أعمل
واحد لزم الترجيح بلا
مرجح فأقول فيه نظر لم
لا يجوز أن يرفع واحد
منها ولا يتعين كونه الاول
أو غيره وينصب الباقي كما
فى مسألة التأخير وما لزمه
من الترجيح الخ يلزمه فى
مسألة التأخير تأمل (قوله
وانصب) أى وجوبا (قوله
وان كان مدخلا) أى فى
المحكوم به وهو مبنى على
أن المستثنى محكوم عليه
(قوله وما كافه) أى كفت
الكاف عن دخولها على لو

(قوله فانها عندهما ظرف) أى ظرف مكان بمعنى وسط كافى الشخ خالد على التوضيح وعبارة الرضى انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا (٧٦) سوى أى مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن

أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال

(واستن مجرورا بغير معربا • بالمستثنى بالانسيا)

بمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور بإضافتها اليه وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد الامن وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فنقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الا زيد وما فيها أحد غير فرس برحان النصب وما قام أحد غير زيد برحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الاضافة لخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الاكذار فى هذا الباب ومجرورا مفعول باستثنى وبغير متعلق باستثنى ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها بنسب والمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى ثم قال (ولسوى سوى سواء اجعلا • على الاصح ما لغير جعلا)

ذكر ان فى سوى ثلاث لغات الفصحى مع كسر السين وضعها والمد مع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كإستثنى بغير وتدرج بما يعرب به غير الا أنه بقدر فى المقصورة الاعراب وأشار بقوله على الاصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فاعندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر قال سيبويه رحمه الله فى باب ما يحتمل فى الشعر وجعلوا ما لا يحى فى الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الامماء وذلك قول المرار بن سلامة الجعلى

ولا ينطق الفصحى من كان منهم • اذا جلسوا منا ولا من سوانا

وقال الاعشى • وما قصدت من أهلها السوانا • اه واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هى مذكورة فى كتبه فلا يطيل بها وفهم من قوله على الاصح أن مذهب سيبويه صحيح الا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لانها مبدلة من فون التوكيد الخفيفة ثم أشار الى القسم الثالث والرابع فقال (واستن ناصبا بليس وخلا • وبعد أو يكون بعدلا)

ذكر فى هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها ما لا يستعمل الافعال وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب فنقوم القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وما قام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها ما يستعمل فعلا فنصب ما بعده وحرف جبر فيجر ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الاولى تجردهما من ما والثانية اقترانهما بما فاذا كانا مجردين من ما جازيما وجهان النصب والجرو الاربع النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون والى ذلك أشار بقوله • (واجرب سابق يكون ان ترد • وبعد ما انصب وانجرا وقدر)

بمعنى أن سابق يكون فى البيت الذى قبل هذا وهما خلا وعدا ويجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله ان ترد أن الجر بهما رجوح ثم أشار الى الحالة الثانية وهى اقترانهما بما بقوله وبعد ما انصب أى اذا اقترن عد او خلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وانما انتصب لان ما مصدرية فلا يلزم احرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنين بما والى ذلك أشار بقوله وانجرا وقدر وفهم من تنكير انجرا ومن قوله قد رد أن الجر بهما مع ما قبل وناصبا حال من فاعل استثنى وليس متعلق باستثنى ومفعول ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعد لافى موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرا مبتدأ خبره قد رد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال

معنى الوصف أى معنى الاستثناء الذى كان فى

سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى

استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى

البدل تقول أنت فى مكان عمرو أى بدله لان البدل

ساده المبدل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى

البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاء فى القوم بدل

زيد أفاد أن زيد المبادىء فجرد عن معنى البدلية

أيضا المطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل بمعنى

مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بدل ثم بمعنى

الاستثناء (قوله وفهم من قوله على الاصح الخ) أى

لكون المسئلة ظنية فذهب سيبويه

بالنظر الى ما أقامه من الادلة ومذهب المصنف

أصح نظر الى ما أقامه من الادلة فاندفع ما يقال كيف

يكون مذهب سيبويه صحيحا مع كون مذهب

الناظم أصح مع أن المذهبين متناقضان لان سيبويه

مذهبه انها ظرف والناظم مذهبه انها ليست ظرفا

بل كغيره الاولى أن يقال عبر بالاصح تأديما مع الامام

وهو بمعنى صحيح لان المصنف يعتقد أن مذهب غير ما بطل

ببطلان دليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الادلة (قوله وهو ليس ولا يكون) فى اطلاق الفعل على لا يكون تعقيب للفعل على الحرف وقيل ليس حرف مطلقا وقيل حرف فى هذا الباب فعلى فى

غيره (قوله على البعض الخ) هذا هو التحقيق وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد بهما القوم اخوانك ليس زيد اذ لم يتقدم

وجبت

يعتقد أن مذهب غير ما بطل ببطلان دليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الادلة (قوله وهو ليس

ولا يكون) فى اطلاق الفعل على لا يكون تعقيب للفعل على الحرف وقيل ليس حرف مطلقا وقيل حرف فى هذا الباب فعلى فى غيره (قوله على البعض الخ) هذا هو التحقيق وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد بهما القوم اخوانك ليس زيد اذ لم يتقدم

ما يؤخذ منه اسم فاعل (قوله وكما تعلق بفعلان الخ) لانه سبق فلم وقال بعضهم اعراب هذا البيت فيه اشكال هند الاشياخ (قوله ونوزع في ذلك) بأن هاتين اللغتين ليستا في الاستثنائية بل في التزجية (قوله (٧٧) الحال وصف) فرق بين النعت والحال بأن

النعت لتقبل الشبوع
لخاف في كل رجل قائم أقل
أفراد من جاء في كل رجل
قائما فعموم كل رجل قائم
باق في جميع الانضمام
والحال مفيدة لحي الجمع
فهذه مفيدة للعامل
والنعت مفيدة لافراده
وهذا الفرق في التكرات
والمعارف اذ النعت لا يفهم
في حال وانما يفهم ذلك فيه
من سياق الكلام لا من
لفظ النعت بخلاف الحال
ولم تبين لانها لم تشرب معنى
في (قوله في حال) قال
الضرب من غير تنوين على
نية لفظ المضاعف اليه (قوله)
واعترضه بالوصف
المنسوب عبارة ابن
الناظم فيه ادخال حكم في
الحدوانه غير مانع لانه يشعل
النعت ألا ترى ان قولك
رأيت رجلا راكبا في معنى
رأيت رجلا في حال ركوب
كأن قولك جاء زيد ضاحكا
في معنى جاء زيد في حال
ضحك اه فقوله بالوصف
المنسوب لان المرفوع
والجور وخارجا بقوله
منتصب (قوله منتقلا) انما
كان الغالب في الحال
الاتقال لانها من حال
يحول اذ انغير وانما كان
الغالب فيها الاشتقاق لانها
للدلالة على حصول وصف

(وحيث جرافه ما حرفان • كما هو ان نصبا فعلان)

يعني ان خلا وعدا اذا جريا معا بعدهما كانا حرفي جر واذا انصباه كانا فاعلين والمستثنى حينئذ مفعول
بهما وفهم منه انهما اذا جريا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فاعلين مطلقا
وفهم منه ان ما قبلهما اذا جريا زائدة لان المصدرية لا يلها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان
لانه في معنى محكوم بحرفيته ما وكما متعلق بفعلان لانه ايضا في معنى محكوم بفعليته ما ويجوز ان يكون
حيث شرط والفاء جوابه على مذهب القراء لانه يجيز ان يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ
الفعل الذي بعدهما ثم قال (وتكلا حاشا ولا نصب ما • وقيل حاش وحشا فاحفظهما)
يعني ان حاشا مثل خلا في انها يستثنى بها ويجوز في المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذي جاز في
خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلا في انه لا يجوز اقترانها بما نبت عليه ذلك بقوله ولا نصب ما
يعني ان حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبت عليه ذلك بقوله وقيل
حاش وحشا فاحفظهما ونوزع في ذلك • (الحال)

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين

(الحال وصف فضلة منتصب • مفهوم في حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل وخرج بقوله فضلة العمد كالحبر نحو زيد فاضل والمراد
بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره اما الوقوع سادا مسدا الحبر نحو ضرب
زيد قائما أو لتوقف المعنى عليه كقوله انما الميت من يعيش كثيرا • كاسفا باله قليل الرجاء
وحمل الشارح قوله منتصب على جازا النصب واعترضه بوصف المنسوب وحله المرادى على واجب
النصب فيخرج النعت لانه غير لازم للنصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له
وخرج بقوله مفهوم في حال التمييز نحو لله دره فارسا لانه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من ونسأخ
الناظم في هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزء من ماهيته ثم مثل بعد
استيفاء التعريف فقال (كفردا أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي
وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومهم نعمت لوصف وليست من باب تعدد الخبر
لانها فصول فهي نعمت للوصف ثم قال (وكونه منتقلا مستحقا • يغلب لكن ليس مستحقا)

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخاق والالوان والمراد بالمشق اسماء الفاعلين والمفعولين
والصفات المشبهة لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو
جاء زيدا كافرا كما منتقل لانه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قد
يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من
رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لان كون
يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله عز وجل وتحتون من الجبال بيوتا فيبونا غير
مشتق وقوله (لكن ليس مستحقا) تنبيه للبيت لجواز الاستغناء عنه يغلب وكونه مبتدأ أو منتقلا
ومشتقا خبر ان لكون يغلب خبرا للمبتدأ ويجوز في مستحقا فتح الحاء على انه اسم مفعول ويكون
الضمير فيه عائدا على الفاعل يغلب أي ليس كونه منتقلا مستحقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على انه
اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معه ولا
لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مستحقا ولما ذكر ان الحال قد تأتي غير مشتقة نبيه

لصاحبها وذلك انما هو له مشتقان (قوله لكن ليس مستحقا استدراكا كيدا) أي كقولك زيد ليس منحرا كالكنه ساكن (قوله فيبونا
غير مشتق) وهي حال مقدرة ذ كذا ان المخشري في الكشف وهو من جدد كلامه (قوله ولا بد الخ) وكذا على فتح الحاء اذ التقدير
وكونه منتقلا مستحقا ليس مستحقا له كقدر الا شمو في لفظه وانما اقصر الشيخ المكودي على تقدير الجور ومع كسر الحاء لكون

على المواضع التي يكثر فيها جود الحال فقال

(ويكثر الجود في شعروني • مبدى تأول بلا تكلف)

يعني أن جود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بهت البرمدا بذرهم قد انصبوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالاشتق لانه في معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اصم فاعل فيكون حالا من التاء في بهت وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البرمدا يكثر إذا ظهر مؤولا بالاشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخل في المبدى التأول وليس كذلك بل منه والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال

(كعبه مدا بكذا يدايد • وكرزيدا أسدا أي كاسد)

فذكر ثلاثة أنواع الأول أن يدل على السعر وهو قوله كعبه مدا بكذا وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجود في سعر الثاني أن يدل على مقابلة وهو قوله يدايد أي مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكرزيدا أسدا أو فسر ذلك بقوله أي كاسد وفهم من قوله كعبه أن هذه المثل ليس محيى الحال جامد محصورا فيها وينبغي أن تحمل الكاف في قوله أي كاسد اسمها بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها ثم قال

(والحال أن عرف لفظا فاعتقد • تنكيره معنى كوحدة اجتهد)

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يحكى بصورة المعرفة بالالف واللام فيحكم بزائدتها نحو ادخلوا الأول فالأول وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله في النكرة نحو اجتهد وحدك أي منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرط فاعته قد جابه وتنكيره مفعول باعته قد ونصب لفظا على اسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب ثم قال (ومصدر منكر حال يقع • بكثرة كبقته زيد طلم)

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لانه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبر وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالا كقوله عز وجل وادعوه خوفا وطمعا وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالا قليل لتخصيصه بالكثرة بالنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفة ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق يقع وبقته فعلة من البغت والبغت أن يفجأ الشئ قال الشاعر

ولكنهم بانوا ولم أدر بقته • وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

فقول بقته فجأ وبقته بقته أي مفاجأة ثم قال

(ولم ينكر غالبا ذوالحال ان • لم يتأخر أو يخصص أو يبين)

(من بعد في أو مضاهية كلا • يبيخ امرؤ على امرئ مستهلا)

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لانه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يحكى نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله في الدار فأنما رجل ومنه قول الشاعر

(وبالجسم مني بينا لو علمته • شعوب وان تستشهدى العين تشهد)

فصاحب الحال شعوب وبيننا منصوب على الحال وأصله شعوب بين ومنها أنه يكون مخصصا وهو

المجروح هو المقصود (قوله كعبه مدا بكذا) الحق انه حال مؤولة لانه أريد بالحال غير معناه الحقيقي وهو مسعرو وقد أشار إلى ذلك المشرح بقوله والعذر له ان هذا من عطف العام على الخاص وأما ابن هشام فمر على أن الدال على سعر ليس داخل في مبدى التأول (قوله اسمها بمعنى مثل) فيكون أسدا مؤولا بجذوق المضاف فهو داخل في مبدى تأول (قوله ويكون قد قصد به تفسير المعنى) أي باعتبار الأصل فأسد مؤول لشجاع فالأصل زيد كاسد في الشجاعة ثم حذف الكاف واستعير لفظ أسد لشجاع (قوله وحدك) أي متوحدا وتأويله من لفظه أدلى على ما يظهر (قوله ومصدر منكر) خرج به المعروف فوقه حالا قليل كقولهم أرسلها العراك وجاء ونحوه (قوله وأجاز المبرد القياس عليه) أي في النوى لا مطلقا نحو جاء زيد سرعة (قوله شعوب) هو مفرد ومعناه التحول وبيننا حال منه

المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا والثانية أن يخصص بالاضافة الى نكرة كقوله تعالى في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو بين من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل وما أهلكتا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد مشابه للنفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى • لنفسك العذر في إبعادها إلا ملاما الثانية النهي ومثاله لا يقيم أحد ضاحكا ومنه قوله

لا يركن أحد الى الاحكام • يوم الوعى متخوفا لحكام

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم للصورة الأخيرة بقوله لا يسبح امرؤ على امرئ مستسلا فتسبلا حال من امرئ الأول وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مرت بما فعدة رجل وقولهم وعليه مائة يضاف في الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما وذو الحال مفعول لم يسم فاعله ينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق يبين ثم قال (وسبق حال ما بحرف جر قد • أبو أو لا أمنعه فقد ورد) يعني أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر التعويين تقديم الحال عليه نحو مرتت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مرتت قائمة بهند قال المؤلف وهذا الذي منعه لا أمنعه أنا للوروده في كلام العرب وقد استدلل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله

تسليت طار عنكم بعد بعدكم • بذكر كم حتى كأنكم عندي

فطرأ حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فان قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقه هندا أو أما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هي المسئلة التي تعرض التعويين لذلك في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق حال مفعول مقدم بأبو أو هو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبو أو عائدة على التعويين وظاهره انه عائدة على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من ان بعضهم أجازوه فوجب اعادته على الأكثرين والهاء في أمنعه عائدة على سبق ثم قال

(ولا تجزأ لا من المضاف له • الا اذا قضى المضاف عمله)

(أو كان جزء ماله أضيفا • أو مثل جزئه فلا تحبفا)

يعنى ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع الأولى أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبنى ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضررب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا فعل أو ما في معناه الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عز وجل وزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فالصدر وبعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في محبة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا للهجة اتبع ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ما ذكر لم يجز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما

(قوله أمرا) حال من أمر
المضاف اليه كل وبحث في
ذلك بأنه ليس من أقسام
المضاف له الذي يأتي الحال
منه وسألت الشيخ بأنه هل
يكون مما كان المضاف
فيه مثل جزء المضاف اليه
فاجاب بأنه لا يصح حذف
كل لفوات العهوم بخلاف
اتبعو ملة ابراهيم حنيفا
(قوله أو مضاهيه) وجه
المضاهاة عدم الثبوت
في المستفهم عنه والنهي
عنه لان الاصل الامتناع
(قوله الاحكام) بتقديم
الحاء على الجسيم الرجوع
الى وراه (قوله وصلى
رجال) هذه رواية في
أخرى وصلى وراه رجال
قيام (قوله ولا تجزأ الخ)
اعلم أن النسخة العتيقة
هي التي يذكر فيها الايات
في جميع الكتاب وفي بعض
النسخ الاشارة ببعض
البيت أو البيتين أو الايات
الى الباقي وليست نسخة
المؤلف شيخنا (قوله كقوله
تعالى اليه مرجعكم جميعا)
مصدر مفعلي عامل

جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بنا، على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العالم في صاحبها فإذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا اشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لكثرة الاستغناء عنه وصار العامل في التقدير عاملا في المضاف إليه فالهاء من مصدر ورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لا تبس وحالا مفعول يتجز ومن المضاف متعلق يتجز واللام في له بمعنى إلى فإن أضاف متعديا إلى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائدا على الحال لا على المضاف إليه فإن المضاف في نحو غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جرحه وقوله فلا تحية فأى لا تحل عن الواجب في ذلك فهو تقييد للبيت لكثرة الاستغناء عنه ثم اعلم أن العامل في الحال إنما هو فعل أو شبهه أو يتضمن معناه دون لفظه وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله

(والحال أن ينصب بفعل صرفا • أو صفة أشبهت المصرفا)
(جائز ترفع دعيه كسرعا • ذارا حل ومخلصا زيدا دعا)

يعنى أن العامل في الحال إذا كان فعلا متصرفا أو صفة مشبهة به جائز ترفع دعيه على عامله والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والامر والمراد بغير المتصرف ما لم يلفظ بالماضي والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا بالعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبهة بأفعال التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذارا حل فذا مبتدأ وأراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر في راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيدا فذا مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجوز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هند متجربة أن تقول متجربة ما أحسن هند أو لا ما متجربة أحسن هند أو كذلك لا يجوز في نحو هند أجمل من زيد متجربة هند متجربة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين أحدهما مذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند إليه العامل والآخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما في المثال الأول ذامسرعا راحل وفي المثال الثاني زيد مخلصا دعا وإنما قصد الصورتين الأولىين للتنبية على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى والحال مبتدأ وإن ينصب بشرط وبفعل متعلق ينصب وصرف في موضع الصفة لفعل وأوصفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جلة في موضع الصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار إلى الثالث فقال

(وعامل ضمن معنى الفعل لا • حروفه مؤخر الن يعمل)

يعنى أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال (كذلك ليت وكان) فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه وليت صرف عن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكان حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها مثال اسم الإشارة تلك هند منطلقه وذلك عمرو واحكام ومثال التثنية ليت عمروا مقبعا عندنا ومثال التثنية كذلك طالعا البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أتمنى وفي الثالث كان لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر وما ضمن معنى الفعل دون حروفه التبرجى وحرف التنبية وما في الشرط والاستهام المقصود به التعظيم ثم قال (وندر • نحو سعيه مستقرا في هجر) هذا أيضا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون

(قوله وحرف التنبية)
انظر مثاله فإنها التنبية
لا عمل لها وانظر أيضا
مثال ما في الشرط إذا
عملت في الحال

حروفه وهو الطرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كافي نحو زيد عندك قاعدا وسعيد في حجر مستقرا فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الطرف والمجرور وليتا بينهما ما مناب استقرا أو مستقرا والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكدة لان التقدير سعيد استقر في حجر مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من تلك ما ذكر بعد ها وان كانت مثلها في تفهم معنى الفعل دون حروفه لانه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقر مقدا على عامله وهو في حجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ أو السجود مطويات بيمنه بنصب مطويات ومن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الاخفش وهو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهي محكية بقول هذوف تقديره ونحو قولك ثم قال (ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معا نامستجازان حين) قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك ان لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حاليين كالمثال المذكور ففهم مبتدأ ومستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعا نا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه منفردا من عمرو في حال كونه معا نا وانما كان أنفع عاملا في الحالين لان صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور ومن معمولا ن له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن حين أي لم يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال

(والحال قد يجيء ذاته عدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يعني ان الحال قد يجيء، متعدد أي متكرر او المراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فقال المفرد جاء زيدا كبا ومثال غير المفرد جاء زيدا كبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الاولى ان يكون صاحب الحال متعدد والحال مجتمعة نحو ومضمر لكم الشمس والقمر دأبين الثانية ان يكون بتفريق مع ايلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعبا زيدا مضدرا الثالثة ان يكون بتفريق مع عدم ايلاء، وكل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعبا مضدرا والاختبار في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الاولى للثاني والثانية للاولى فصعدا في المثال حال من زيد ومضدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء، الخ والظاهر في قد أنها التحقيق لا للتقابل والمفرد متعلق بجيء، ثم علم ان الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة للمضمون الجملة وقد أشار الى الاول بقوله (وعامل الحال بها قد أكد) يعني ان العامل في الحال قد يؤكدها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الاول ان تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل وأرسلناك للناس رسولا الثاني ان تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لان التعث هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله (في نحو لا تعث في الارض مفسدا) ففسد حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار الى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله (وان تؤكده جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر)

يعني ان الحال تجيء، مؤكدة للجملة ويجب ان يكون عاملها مضمرا وان تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أولك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف تقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا حقني أو أعرفني وانما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي اليه من تصدى فعل الفاعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل لان التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما واجب تأخير الحال لانها مؤكدة للجملة والمؤكدة بعد المؤكدة وبشرط في الجملة المؤكدة بان تكون اسمية وان يكون خبرا لها معرفتين وان

(قوله مؤكدة) ان أريد
بالاستقرار الثبات
والثبوت والرسوخ لم
تكن حالا مؤكدة (قوله
لا تعث) يقال عثي عثي
عشيا ويقال عثا يعثو عثوا
(قوله وان تؤكده) أي أنت
أو الحال ويجوز فتح الكاف
(قوله أحقه) ويصح
تقديره حقه فعل أمر
(قوله حقني) ويجوز
تقديره أحق نفسي وما
ألزمه الشيخ انما هو اذا
قدرا حقني فقوله وانما
يصح تقديره أعرف أو أحق
أي مع كون المفعول
ضميرا متصلا

(قوله والمؤكدة لها ما فعلية) أي (٨٢) جملة عاملاها جملة فعلية لان الكلام في المؤكدة بالحال والله أعلم (قوله لا يؤكدة الاما

قد عرف) لا يرد جواز نو كيد
النكرة عند الكوفيين
لانه لا يجوز الا اذا كانت
النكرة محدودة فتكون
معـ روفه لكن يلزم أن
يجوز رجل من الكرام
أبلك عطو فالان جزأى
الجملة صارا معروفين
بالوصف (قوله وذات
منصوب بفعل محذوف
الخ) من طغيان القلم لان
ضمير بعدها عائد على
الواو لا على ذات وشرط
الاشتغال عود الضمير
على الاسم السابق فتعين
الرفع والله أعلم لكن
يقدر رابط في الخبر والتقدير
أنوفها بعد الواو وحذف
الجار والمجرور للضرورة
أو ليكون المصنف يرى
أنه قيامى وقد عهد حذف
الضمير رابط للجملة المخبر
بها ولم يبعد حذف الضمير
الراجع للاسم المشتغل
عنه مع نصبه على الاشتغال
لا في القياس ولا في
الضرورة (قوله ان أكثر
هذه الاقسام) أي أكثر
كل قسم من هذه الاقسام
٣ منه مما تمنع فيه
الواو كما يدل عليه كلام
التوضيح ويجوز عند
صاحب التخصيص في غير
المضارع المثبت الاتيان
بالواو وبالضمير أو بهما
فيكون المصنف ماشيا
على طريقته (قوله ليس
بكون مطابق) لعل وجهه
ان ما ذكره الشارح أوضح ٢

بكرونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعدد كرام المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية
وهذه قسمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأيا معرفتين من تسميتها مؤكدة لانه
لا يؤكدة الاما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيا جامدين من قوله وان تؤكدة لانه لو كان
أحد جزأيا مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الاول وان تؤكدة شرط وجوابه
فمضمر عاملها ومضمر خبر مقدم وقوله وانظروا بؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الاول ثم اعلم أن
الحال على قسمين مفردة وهو الاصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم
الثاني فقال (وموضع الحال تجي جملة) يعني أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها
في موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل بالجملة الاسمية فقال (بكاء زيد
وهو ناو رحله) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجي أي تجي والجملة في موضع الحال ثم قال
(وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

يعني أن الجملة الواقعة في موضع الحال اذا كانت فعلية مبتدأة بفعل مضارع مثبت فانها تختوى على
ضمير عائد على صاحب الحال وتحتل من الواو نحو جاء زيد يضل وجاء زيد تقاد التجائب بين يديه واغالم
يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لانه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكلا لا تدخل الواو على
المفرد فتقول قام زيد ضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث
ذو معنى صاحب ومضارع متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا في موضع الخبر
لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملة خبر ان عن ذات ثم قال
(وذات وار بعدها فمبتدأ له المضارع اجعلن مسندا)

يعني أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت اذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست
الجملة حينئذ فعلية بل بنوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير
الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قت وأصل عينيه ومعنى أصل أضرب قال الله تعالى فصكت
وجهها أي ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو
وبعدا متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا او الهاء في
بعدها عائدة على الواو والضمير في له عائد على المبتدأ والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع
مبتدأ واجعلن المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنوى ثم قال
(وجملة الحال سوى ما قدما • بواو أو بمضمر أو بهما)

يعني أن الجملة الواقعة حالا اذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد
والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيدا على رأسه أو بالضمير والواو معا نحو جاء زيدا وبده
على رأسه الا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة والجملة الفعلية المصدرة
بالماضى مثبتة ومنفية والجملة الفعلية المبتدوة بالمضارع المنفى وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل
ذكره الشارح فانظر هناك والعذر له في اطلاقه ان أكثر هذه الاقسام يجوز فيه الاوجه الثلاثة
فاعتمد في ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل هنا في المجرور
الواقع خبر ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف العلم به أو للتخفيف وسوى استثناء
وما موصولة واقعة على الجملة المتعدي ثم اعلم أن العامل في الحال قد يكون محذوفا وحذفه على
نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله

(والحال قد يحذف ما فيه عمل • وبعض ما يحذف ذكره حظل

فيحذف جوازا اذا دل عليه دليل لفظي أو حالي فاللفظي كما اذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك
كيف جئت والحالي كقولك للقادم من سفر مبرورا ما جورا أي قدمت ولك في هذين ونحوهما أن
تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا اذا جرت مثلا كقول العرب

(قوله من الخطوة) وهي الهبة والرفعة يضم الحاء وكسر ها وحطى كتعب فهو حطى فعيل في التمييز بمعنى المميز كان تفسيره بمعنى المفسر وهو في الأصل مصدر ميز اذا اخلص شيئا من شئ وفريق بين متشابهين (قوله ومبين نعت لاسم) ويصح جعل مبين صفة لمن وهو المناسب لتعليل الموضع خروج لارجل واستغفر الله ذنبا بأنهم ما وان كانا على معنى (٨٣) من لكنها اليست فيهما البيان بل هي في الاول

للاستغراق وفي الثاني للاستغناء اه لكن فيه وصف المعرفة بالنكرة لان من قصد لفظها اللهم الا ان يكون قصد تنكيرها من جهة ان من تشمل من المينة وغيرها فتكون نكرة من هذه الجهة فان قلت اسم لا والمفعول الثاني حصل بهما البيان لانهما دالان على معنى وكل دال على معنى مبين له وكل مبين فهو مضمن معنى من البيانية اذ معنى التضمن اشرب لفظ معنى لفظ آخر ومعنى من البيانية هو البيان والبيان حاصل قلت المراد المبين لما قبله ولا نسلم ان كل مبين ولولمذلوله متضمن معنى من البيانية ولا نسلم ان لارجل وذنبا مضمعان معنى من البيانية لانها التي تبين ما قبلها نحو اجنبوا الرجس من الاوثان واسم لالمبين شمه اقبله وكذا المفعول الثاني فان قلت ذنبا مبين لاستغفر قلت الاستغفار ليس هو عين الذنب حتى يبينه وايضا

فلا يستغفار معلوم فلا يحتاج الى بيان وانما لم يبين التمييز لان التضمن عارض (قوله كشر ارضا) اشار الى حال طالب العلم في ابتداء امره من انه يكون موضعه ضيقا

حظيين بنات صلفين كانت حظيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهم والحظي اسم فاعل من حظى المشتق من الخطوة وصلفين من الصلف وهو عدم الخطوة يقال صلفت المرأة صافا اذا لم تحظ عند زوجها والبنات جمع بنت والكثات جمع كنه وهي زوجة الابن فبنات وكثات منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوب اذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائدا على الحال والضمير المستتر في عمل عائدا على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الابهام في اسم مجمل الحقيقة أو اجمال في نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز وميز وتفسير ومفسر قال (اسم بمعنى من مبين نكره • ينصب تمييزا بما قد فسر)

قوله اسم جنس وبمعنى من شمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استغفر الله ذنبا والمشببه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين فخرج لما سوى التمييز والمشببه بالمفعول به ونكره فخرج المشبه بالمفعول به وحكم التمييز بالنصب وهو المنبته عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسر ان الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة ان نسبة اما الاسم المجمل فلا اشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه واما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا وما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعذر له ان التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله فكان قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مظهر تقديره هو اسم أى المميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكره نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وبما يتعلق بالنصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسر في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسرته وفي فسر ضمير مستتر عائدا على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الى آخر الجملة خبر له والاول أظهر ثم مثل فقال

(كشر ارضا وقفي زرا • ومنون عسلا وعرا) فأتى بثلاثة من المثل الاول المسحوح وهو شر ارضا الثاني المكبل وهو قفي زرا والثالث الموزون وهو قوله ومنون عسلا وعرا وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسند كره في بابه وقوله ارضا تمييزا لشر وبر تمييزا لقفيز وعسلا وعرا تمييزا لمنون والمنون ثنية منا وهو الرطل ثم قال (وبه مذى ونحوها جرره اذا • أضفتها كد حنطة غذا)

الاشارة بذى الى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن وفهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يجرى بالوجهين وقوله اذا أضفتها أى اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فقول شر ارضا وقفي زرا ومنوعا على غير وقوله كد حنطة مبتدأ ومضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال (والنصب بعدما أضيف وجبا • ان كان مثل ملء الارض ذهبا)

يعنى ان المميز اذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز مثل ملء

كشبر في عدم السعة وانه ان ملك شيئا من البرم لك قفي زرا أو من العسل والتبرم لك رطلين (قوله مساحة) مسح الارض اذا ذرعها (قوله وغذا خبره) وقال الشاطبي غذا بديل أو حال اه وغذا بمجهتين ككتاب ما يقتضى به في أى وقت والغذاء بفتح الغين المجهة والدال

المهمة كسهاب ما يؤكل أول النهار (قوله والمعنى (٨٤) منصوب على اسقاط الخافض) أى فى المعنى وقال الشاطبى الفاعل معناه

ونسبة الفعل اليه مجاز قال
الازهرى فيه تكلف لان
اسم الفاعل لا يضاف الى
مرفوعه الا أن يجعل اسم
الفاعل صفة مشبهة (قوله
ويله) للذم ويوجه للمدح
(قوله لله دره) يقال درين
النافقه اذا كثر اى لله درين
رضعه (قوله غير ذى العدد
والفاعل المعنى) قلت ان
حمل الفاعل المعنى على
ما كان محولا عن الفاعل
صناعة دخل فى غيرهما
المحول عن المفعول والمحول
عن مضاف غير فاعل
صناعة وان حمل على
الفاعل فى المعنى مطاقا
دخل فى الغير ايضا المنقول
عن المفعول وخرج عن الغير
ولله دره فارسا وأبرحت جارا
فانهم ما فاعلان معنى كما قال
ابن هشام وخرج نعم رجلا
مع ان الامثلة الثلاثة يجوز
فيها جرح التمييز بمن وفى كونه
فاعلا فى المعنى فى هذه
الثلاثة نظر وعلى كل حال
فكلام الناطم مشكل
ويمكن الجواب بأنه مشى فى
هذا البيت على نفي التمييز
المحول عن غير الفاعل تبعا
للساويين والاشد وابن
أبى الربيع ويحتمل ان
سبويه لم يثقل بالمنقول عن
المفعول وتأول الساويين
حيونا على انها حال مقدرة
لأنها حال التمييز لم تكن
حيونا وانما صارت حيونا

ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن التصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو
أحسن رجل على أن هذا المثال الثانى ينصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للتمييز لا إضافة
عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ أو بعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف
ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملة الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى
أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لى ملة الارض ذهباً ثم قال
(والفاعل المعنى انصب بفاعل • مفضلا كانت أعلى منزلا)

يعنى ان الاسم التكررة اذ وقع بعد فعل التفضيل وكان فاعلا فى المعنى وجب نصبه على التمييز
وعلامه كونه فاعلا فى المعنى انما اذا صفت من أفعال التفضيل فعلا جمعت ذلك التمييز فاعلا به نحو
أنت أعلى منزلا أى علامتك وفهم منه ان الواقع بعد أفعال التفضيل اذا لم يكن فاعلا فى المعنى لم
ينصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالاضافة الا اذا أضيف أفعال الى غيره فانه
ينصب جنداً نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم انصب والمعنى منصوب على
اسقاط الخافض أى فى المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلا حال من الفاعل
المستتر فى انصب وأفعال غير منه صرف للعلية والوزن ثم قال

(وبعد كل ما اقتضى تهجيا • ميز كاكرم بأبى بكر أباً)

يعنى ان التمييز ينصب بعد ما دل على تهجى ومثل ذلك بقوله أكرم بأبى بكر أباً قال فى شرح الكافية
المراد بأبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد
كل ما اقتضى تهجيا أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضعتين للتهجى وهى ما أفعله وأفعال به فدخل فى
ذلك ما فهمم التهجى من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا ويوجه انسا لله دره فارسا
وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال • (واجرب من ان شئت غير ذى العدد • والفاعل المعنى)
قد تقدم ان التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرته او منه ما لا يصلح وكاه صالح لمباشرتها الا
نوعين تمييز العدد وما هو فاعل فى المعنى وقد استثناهما فلا يقال فى نحو عسدي عشرون درهما
عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال
(كطاب نفسا نفد) فنفسا تمييز وهو فاعل فى المعنى لان التقدير انطاب نفسا وغير مفعول باجرو ومن
متعلق باجرو والفاعل محجور وعطفا على وهو الموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى
منصوب على اسقاط فى وان شئت شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت
فاجرب من غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل فى المعنى ثم قال

(وعامل التمييز قدم مطلقا • والفعل ذو التصريف نزل اسبقا)

يعنى ان العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أى سواء كان اسما
أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه بالاجماع نحو عسدي عشرون درهما فالفاعل فى درهما
عشرون فلا يجوز عسدي درهما عشرون وأما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز
أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمنا أبانا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا فى تقديم التمييز عليه خلاف
والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه عنهم المازى والمبرد وتبعهم الناطم فى
غير هذا النظم وظاهر قوله نزل اسبقا ان له مذهبا ناسا وهو جواز تقديمه بقوله ولم يقل به أحد ومن
شواهد تقديمه قوله ولست اذ ذرا أضيق بضارع • ولا يائس عند التعسر من يسر
وأيات أخر منها أنفسا نطيب بنيل المنى • وداعى المنسون بنادى جهارا
وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر

فى

بعد ذلك وأولها ابن أبى الربيع على بدل البعض بحذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف
ثلاثا أى ثلثه أو على اسقاط الجارأى بالعيون وهو صرح ابن عقيل بجواز جرح التمييز المحول عن المفعول بمن

في سبق وزر حال من الضمير المستتر في سبق

• (حروف الجر) •

(هال حروف الجر وهي من الى • حتى خلا حاشا عدا في عن على)
(منذ منذ زب اللام كي واو نا • والكاف والباء لعل ومتى)

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا وهي كلها متساوية في جر الاسم وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها الا خلا وحاشا وعدا فانه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء وأما كي ولعل ومتى فانه لم يذكرها البنية لغرابية الجر بها أما كي فبجر ما لا يستفهامية قالوا كيه بمعنى له وما المصدرية مع صلتها نحو قوله

إذا أنت لم تنفع فضر فاعنا • براد الفتى كيهما يضر وينفع

وأن المصدرية في قوله

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا • لسانك كيهما أن تغرو وتخذعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطر دجها لان المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئت كي تنكر مني ان تكون كي حرف جر وان مقدرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد في كلام العرب خلا فلن أنكره كقوله

لعل الله فضلكم علينا • بشئ ان أمكم شريم

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كيه أي من كيه وهال اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهري ولا الزبيدي في هال الا التنبيه وزاد الجوهري الزجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من الى آخر البيتين وكل ما بعده من معطوف عليه على اسقاطها للعاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله •

(بالظاهر المحص من مذوحتي • والكاف والواو ورب والتا)

يعني ان هذه الحروف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو مذونمين وحتى مطلع الفجر وزيد كهم ووجيا لذو رب رجل وتالله وفهم منه ان ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الاحرف السبعة منها ما يختص اختصاصا آخر اذ ادعى الى الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله (واخصص منذ ومنذ وقتا ورب • منكرا والتاء لله ورب)

يعني ان مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا وقتا يعني اسم زمان نحو مذونمين ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا نكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكي رب الكعبة الا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه ان ما بقي من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا وقتا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقت ورب معطوف على منذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على الله وقوله

(دمارو وامن نحو ربه فتى • نركذا كيهما ونحوه أتي)

قد تقدم ان رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت الى أنهما قد يدخلان على المضمر قبله لأمته قول العرب يهرج لاقول الشاعر

خلى الذنابات شعلا لا كسبا • وأم أوعال كيهما أرقبا

وفهم من المثال ان المضمر الذي يدخل عليه لا يكون الا ضمير غائب وقوله ونحوه أي ونحو كيهما

• (حروف الجر) •

(قوله حروف الجر) عدها

غيره أقل من عشرين

وبعضهم أكثر من عشرين

(قوله وما يختص بها)

كقوله بعد واخصص منذ

ومنذ وقتا أي فالوقت

يختص منذ ومنذ بمعنى انهما

لا يدخلان على غيره كافي

يختص بالعبادة أي لا يفيد

غير ذلك لكن قوله بالظاهر

اخصص منذ فدخل

لا يتأني فيه هذا المعنى فان

قلت فاما معناه قلت معناه

ان مذ ومنذ وما بعدهما

في البيت تخص الظاهر

ولا تهمه وغيره فظهر من

هذا وما قبله ان الاختصاص

على معنيين (قوله كيهما

يضر) قال في شرح الكافية

أي من يستحق الضرر

وينفع من يستحق النفع

(قوله في قوله فقلت أكل

الناس الخ) أتي بمثال فيه

ان ظاهرة وان كان ظهورها

للضرورة لظهور ان كي

فيه حرف جر قوله كيهما ان

تغر) ما زائدة أو كافة

أي كفت كي عن حرف لفظ

أن وان كان لا يقبل الجر

(قوله شريم) الشريم

المرأة المفضاة (قوله ورب)

اختار في المغني ان رب

لا تتعلق بشئ وقال الجمهور

هي حرف معند في المعنى

ويجتمعل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو وهن وكقوله
فلاترى بعلا ولا حلا فلا • كهو ولا كهن الا حاطلا
فيكون الضمير على هذا عائد على ها والاخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من دخول الاحرف
المختصة بالظاهر على الضمير كقوله

فلا والله ما يلقى أناس • فتى حثالك يا ابن أبي زياد

فأدخل حتى على الضمير وهى من الاحرف المختصة بالظاهر وما مبتدأ وهى موصولة ورواها
والضمير فى رروا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره رروه ووزر
خبر المبتدأ أو كهو مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ أو خبر ثم مرع فى معانى حروف الجر وبدأ بمن فقال
(بعض وبين وابندى فى الامكنه • بمن وقد أتى لبدء الزمن • وزيد فى نبي وشبهه بقره نكرة)
فذكر لمن خمس معان الاول التبعض كقوله تعالى ففهم من آمن ومنهم من كفر الثانى التبيين
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها أى فاجتنبوا
الرجس الذى هو الاوثان الثالث ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت من المسجد الرابع ابتداء
الغاية فى الزمان كقوله من أول يوم أحق أن تقوم فيه وفهم من قوله وقد أتى ان اتيانها لابتداء
الغاية فى الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الاخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية
مطابقا وهو اختيار الناظم قال فى شرح الكافية وهو الصحيح لجهة السماع بذلك الخامس الزيادة
ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نبي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد فى نبي وشبهه وشبهه النفي
الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهى نحو لا يقم من أحد • وأن يكون مجرورا نكرة وهو
المنبه عليه بقوله بقر نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال (كالباغ من مفر) فأتى ومن زائدة
فى المبتدأ ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو مطلوب له وبعض وبين فهو من باب التنازع وفى
الامكنه متعلق بابتدئ وقد أتى جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتى ثم قال (لانتها حتى ولا موالى)
يعنى ان هذه الاحرف الثلاثة مستوية فى الدلالة على الانتهاء الا أن دلالة الى على الانتهاء أكثر ثم
حتى ثم اللام فتألى الى كل يجرى الى أجل مسمى ومثال حتى فتول عنهم حتى حسين ومثال اللام كل
يجرى لأجل مسمى ثم قال (ومن وباه يفهمان بدلا) يعنى ان من والباء مستويان فى الدلالة على
البدل فتألى من قوله تعالى ولونشاء لبعائنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون ومثال الباء قوله صلى
الله عليه وسلم فى عائشة رضى الله عنها لا يسرى بها حرا نعم أى بدلها ومن مبتدأ أو باء معطوفة عليه
وفهمان بدلا فى موضع الخبر ثم قال (واللام للامك وشبهه وفى • تعديبة أيضا وتعليل فى • وزيد)
قد تقدم ان اللام تكون هناك لانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان الاول الملك نحو المال لزيد
الثانى شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعديبة نحو فهبلى من لدنك وليا الرابع التعليل نحو
جئت لا كراما الخامس الزيادة وزياتها تقوية العامل لضعفه بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون
أو لكونه فرعا كقوله تعالى فعال لما يريد وقد ترادف لغير ذلك كقوله تعالى ودف لكم وقوله واللام للملك
مبتدأ أو خبر وشبهه معطوف على الملك وفى تعديبة متعلق بقى أى تبع وتعليل معطوف على تعديبة
وزيد فعل ماض مبنى لامة عول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام ثم قال

(والظرفية استين بيا • وفى وقد يبينان السببا)

يعنى ان الباء وفى يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فتألى دلالة الباء على الظرفية قوله
تعالى وانكم لتعمرون عليهم مصحين وبالليل ومثال دلالة على السببية قوله تعالى فظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم ومثال دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالة فى على السببية قوله
تعالى لمسىكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم والظرفية فى فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من

(قوله وهو مختلف فيه)
أى اتيانها لابتداء الغاية
فى الزمان مختلف فيه لان
كونه قليلا مختلف فيه
(قوله كالباغ من مفر)
بالفاء وبالقاف وعلى رواية
القاف شرح أبو اسحق
قال ابن هشام فى شرح
بانت سعاد وتكون من
معنى عن وشاهد ما قوله
تعالى فويل للقاسية قلوبهم
من ذكر الله ويؤيده انه
قرئ عن ذكر الله ويحتمل
فى الآية السببية أى من
أجل ذكر الله لانهم اذا
ذكر الله عندهم اشعأزوا
وازدادت قلوبهم قسوة
انتهى (قوله وفى تعديبة
أيضا وتعليل فى) أى اتبع
استعمال اللام فى التعديبة
والتعليل (قوله وفى) مثال
الظرفية المجازية النظر فى
الكتاب والجماعة فى الصدق

(قوله على السببية قليل)

أى والسببية فى أقل
منها فى الباء فيكون دلالة
الباء على السببية أكثر منها
فى ويهـ إذا يظهر قوله
والسببية فى الباء أكثر
والباء فى قوله تعالى ولا
تلقوا بأبائكم إلى التهلكة
صلة ويقال فيها للتعيين
(قوله وفهم ذلك من قوله
عن من قد فطن) أى مع
متعلقة وهو بهن تجاوزا
(قوله للعدل) هو اعطاء مشق
وهو المحمول ما أعطى لشي
آخر وهو المحمول عليه فعن
حملت على على أى أعطيت
مهنى على والمعادلة
المساواة أى ان كلا منهما
وقع موضع الآخر (قوله
ما يخرج عن الحرفية)
الحرف لا يصير اسماء وأفعال
الاسم لفظا آخر لكن لما
كان أحد اللفظين مثل لفظ
الآخر جعل لفظا واحدا
(قوله بكابن الماء) هو
حيوان صغير على صورة
الإنسان كأنه قال بمثل ابن
الماء يعنى فرسه شبهها ببن
الماء لطول عنقها
وارتفاعها عن الأرض
وتصوب أصله تصوب على
حذف إحدى التائين
(قوله علل استعمالهما
اسمين) أى جعله عللة لان
المعلل فى المتن هو دخول من
عليهما والمراد ذكر ما يفهم
منه ذلك والكاف وعن اذا
استعملا اسمين فلا خلاف
فى بنائهما وأما على فحكى
ابن قاسم فيها خلافاً وحزم ابن الخطيب بينهما

قوله وقد بينان السببا أن دلالتهم على السببية قليل والظرفية مفعول مقدم باستين وبما يتعلق
باستين وفى معطوف على ببا وقد بينان جملة مستأنفة ثم قال

(بالبا استعن وعد عوض أصق • ومثل مع ومن وعن بها انطق)

قد تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها فى هذا البيت أيضا سبعة معان الاول
الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثانى التعديده وهى المعاقبة لهمزة التعديده نحو ذهبت بزيد أى أذهبته
ومثله قوله عز وجل ولو شاء الله لذهب بهمهم أى لآذهب بهمهم الثالث العوض وهى الدخلة على
الاشغال نحو واشترى الفرس بألف الرابع الاصاق نحو فاسموا برؤسكم الخامس معنى مع نحو قد
جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق السادس معنى من يعنى التبعيض كقوله تعالى عينا يشرب بها
عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى ويوم نشقى السماء بالغمام وبالبا متعلق باستعن ويطلبه عد
وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير فى بها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه
والتقدير انطق بالباء فى حال كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن ثم قال

(على للاستعلاء ومعنى فى وعن) ذكر على ثلاث معان الاول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسبا
كقولك ركبت على الفرس ومعنوا كقوله • قد استوى بشر على العراق • الثانى معنى فى
كقوله تعالى واتبعوا ما اتوا الشياطين على ملاك سليمان الثالث معنى عن كقوله
اذا رضيت على بنو قشير • لعمر الله أعجبني رضاها

وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف الى فى وعن ثم قال
(عن تجاوزا عنى من قد فطن • وقد تجبى موضع بعدوى) ذكر لمن ثلاث معان الاول التجاوز وهو
أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثانى معنى
بعد كقوله تعالى اتركبن طبقا عن طبق أى بعد طبق الثالث معنى على كقول الشاعر
لا اله ابن عمك لا أفضلت فى حسب • عنى ولا أنت ديانى فخر وفى

وفهم من قوله وقد تجبى أن اتيانها بمعنى بعدوى قليل وقوله (كأعلى موضع عن قد جعلنا) تقيم البيت
فانه قد سبق فى البيت الذى قبله أن على تجبى بمعنى عن إلا أن فيه إشارة للعمل والمعادلة وتجاوزا
مفعول مقدم بمعنى وعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجبى وبه مضاف
اليه ثم قال (شبه بكاف وبها التعليل قد • يعنى وزائد التوكيد ورد)

ذكر لكاف ثلاثة معان الاول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمى والثانى التعليل وهو
المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقوله تعالى واذكروه كذا أى لاجل هدايته لكم وفهم
من قوله قد يعنى أن اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتأكيد وهو المشار اليه بقوله وزائد التوكيد
ورد كقوله عز وجل ليس كمثل شئ أى ليس كمثل شئ والتعليل مبتدأ وخبره قد يعنى وبها متعلق بعنى
وزائد انصب على الحال من الضمير المستتر فى ورد وتوكيد متعلق بزايدة واعلم ان من حروف الجر
ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماء وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله (واستعمل
اسماء كذا عن وعلى) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسماء قليل فى الضرورة وهو مذهب سيبويه
كقوله ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا • تصوب فيه العين طوراً وترتقى

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الاخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسماء
وان عن وعلى أيضا يستعملان اسمين وقد أشار اليهما بقوله • كذا عن وعلى أى وكذلك أيضا
يستعمل عن وعلى اسمين كما يستعمل كاف التشبيه اسماء ثم علل استعمالهما اسمين بقوله (من أجل ذا
عليه ما من دخلا) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لان حرف الجر لا يدخل على
الحرف وانما يدخل على الاسم فن دخول من على عن قوله

(قوله ومنذ يومان) الظاهر ان منذ (٨٨) بمعنى الوقت بالتعريف بال أو بمعنى وقت كذا بال إضافة حتى يصح جعله مبتدأ وكذا منذ

وأما قولهم في التقدير منذ
هدم رؤيتي يومان فيحتمل
انه حل معنى وإذا كان
المجرور معدودا كمن يومين
كأنه بمعنى من وإلى أي من
أول اليومين إلى آخرهما
(قوله فلم تعق عن عمل) لان
حروف الجر عملها بالاصالة
يخلاف ان فان عملها بالنسبة
للفعل فبطل عملها بما لا نه ليس
بالاصالة (قوله فكيف) أي
وتسمى كافة وان لم يكن ما
بعدها صالحا للجر نحو ربما
يؤذناذا قلت ربما يضرب
فما كفت عمل رب وهياتها
للدخول على الفعل ولولا
أنها أبطلت عملها الجر لما
دخلت على فعل ولذلك اذا
سقطت ما لم تدخل على
الفعل لانها تكون حينئذ
حاملة والحاصل انها حيث
لم يتصل بها ما تكون حرف
جر وجوبا فيجتمع دخولها
على الفعل لان حرف الجر
لا يدخل عليه وحيث
اتصلت بها ما خرجت عن
وجوب كونها حرف جر
فجاز دخولها على الفعل
وأكثر ما تدخل رب على
الماضي لان التكثير أو
التقليل انما يكون فيما
حرف حده والمستقبل
مجهول وأما ربما يود فقال
الداميني المستقبل عند
الله معلوم كالماضي وقيل
بكتابة حال ماضية (قوله
مسء الفجاء) جمع فج
والقتم بالثاء المشناة الضار

فقلت للركب لما أن علاهم • من عن عين الحيا نظرة قبل
ومن دخولها على قوله

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها • فصل وعن قبض برزاء مجمل
ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستتر في استعمل العائد على كاف التشبيه وعن
وعلى مبتدأ خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا في موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم
أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعها • أو أوليا الفعل بكتبت مذمدا)

يعني ان مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الاول أن يرتفع ما بعدهما نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يومان
وفهم من قوله حيث رفعها ان هذ ومنذ عند مبتدأ لان اسناد الرفع اليهما لان المبتدأ ارفع للنسب وهو
أحد المذاهب فيها ما خلا فلن قال انه ما خبر ان الثاني أن يليه ما فعل نحو أتيتك مذمدا زيدا ومنذ دعا
عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل انها ما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال هما مبتدآن
مقدربعدهما زمان هو خبر لهما ومذ ومنذ مبتدأ ومعطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف
لرفع والعائد حل في الظرف اسمان لانه في معنى محكوم باسميتهما أو أوليا معطوف على رفع والفعل
مفعول ثان لا وليا ثم قال

(وان يجزأ في مضى فيكم • هما وفي الحضور ومعنى في استين)

بين في هذا البيت معنى مذ ومنذ اذا كانا حرفين فقال معناه ما معنى من اذا كان المجرور ربه ما مضيا
نحو ما رأته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة ومعنى في اذا كان المجرور ربه ما حاضرا نحو ما رأته مذ
يومنا أي في يومنا وان يجزأ شرط وفي مضى متعلق بجزأ والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره
كن أي فهما كن ومعنى مفعول مقدم باستين مضاف إلى في وفي الحضور متعلق باستين ولا بد من
تقدير ربهما فيكون التقدير استين بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور ومعنى في ثم اعلم ان
من حروف الجر ما يرا د بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله

(وبعد من وعن وبأ زيدا • فلم تعق عن عمل قد علما)

فزيادتها بعد من نحو قوله عز وجل مما خطاياهم وبعد عن عما قبل وبعد الباء فمأرجحة من الله
وقوله فلم تعق أي لم تمنع عملها كافي المشل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله زيد وبعد متعلق بزيد وفي تعق
ضمير مستتر عائد على ما عن متعلق بتعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقها فقال

(وزيد بعد رب والكاف فكيف • وقد تلمم ما وجر لم يكف)

يعني ان ما زاد أيضا بعد رب والكاف تارة تكفيهما عن العمل كقوله عز وجل ربما يود الذين كفروا
وكقول الشاعر (لعمرك اني وأبا جند • كما النشوان والرجل الحكيم) وتارة لا تكفيهما كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل • بين بصري وطعنه نجلاء

وقوله • ونصر مرسولا نوهل انه • كما الناس مجرور عليه وجارم

وفهم من قوله وقد تلمم ما أن عملها قليل وقد صرح به في الكافية ثم قال

(وحذفت رب فخرت بعد بل • والقاب بعد الواو اشاع ذا العمل)

يعني ان رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله • بل بالامل الفجاء قتمه • وبعد الفاء كقوله •
فمثل حبل قد طرقت ومرضع • وبعد الواو كقوله • وليل كوج البحر أرخى سدوله • وفهم
من قوله وبعد الواو اشاع ذا العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح واعراب البيت
واضح ثم قال

قال في شرح الكافية وزعم قوم ان الواو هي الجارة وليس بصحيح لان الجر رب محذوفة وقد ثبت بعد الفاء وبل ولا وقد
قائل انها ما ملان ومع ذلك ورد الجر رب محذوفة دون شيء فضلا فاعلم ان الجر بعد الواو انما هو رب كما هو بها بعد الفاء وبل

(قوله وفهم من التعليل عدم الاطراد) وأيضا عدم الاطراد يفهم من قوله وبعضه يرى مطردا اذ المفهومه ان البعض الآخر غير مطرد وبشكل عود الضمير على ما قبله أنه يلزم تقليل المطرد لان الضمير في وبعضه يرى مطردا عائد على الجرب سوى رب مع الحذف المفهوم من قوله وقد يجبر فصير المعنى وبعض الجرب القليل قد يرى مطردا اللهم الا أن (٨٩) يكون من قبيل الاستخدام أي وبعض الجرب سوى رب مع الحذف

مع قطع النظر عن القلة فهو شبه استخدام ويصح عود الضمير على ما قبله من غير مراعاة شبه الاستخدام بان راد القلة النسبية فلا تستلزم عدم الاطراد

• الاضافة •

هي لغة الامالة ومنه أضيف ظهري الى الحائط (قوله وان من الخ) ان قلت هذا عام في الاضافة المحضة قلت

سمعت من الشيخ أنه خاص بالاضافة المحضة وابن هشام مثل التي تكون بمعنى في بقوله تعالى يا صاحبي السجن ولا يرد لانه صفة غير صريحة ولذا كانت ال داخلية عليه غير موصولة بل حرف فالمراد هنا الصفة الصريحة التي تشبه المضارع فاضافة صاحب حقيقة ثم رأيت بعد كتي هذا ان اللام لا تقدر في الاضافة اللفظية خلافا

لبعض المتأخرين كابن جني والشاويين في أن اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام استدلالا بان وصلها الى المفعول

(وقد يجبر سوى رب لذي • حذف وبعضه يرى مطردا) يعني ان حذف حرف الجر وبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجبر ففهم منه التقليل وفهم من التعليل عدم الاطراد ومنه قوله اذ اقبل أي الناس شريفة • أشارت كليب بالا كف الاصابع ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لا تفعل وبعدكم الاستفهامية اذ ادخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم وذلك المراد في هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشهر

قال (فوناتلى الاعراب أو تنوين • مما اضيف احذف كطورسينا) يعني انك اذا أردت اضافة اسم الى اسم حذف ما في المضاف من فون تلى علامة الاعراب أو تنوين وشمل النون فون المشني والمجوع على حده وما ألحق بهما نحو غلامك وبنازيد وصاحبوزيد وعشرون وأهل وعمر وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك في غلام والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطورسينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طورسينين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الاضافة طور فهو اسم جبل أيضا فوننا مفعول مقدم باحذف وتنويننا معطوف عليه ومما يتعلق باحذف هذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الاول من المضافين وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله (والثاني اجر) يعني ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تنقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك أشار بقوله

(وان من أوفى اذا • لم يصلح الاذاك واللام خذا • لما سوى ذينك) مثال الاضافة المقدرة من خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة في بل مكر اللبل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين القسمين أشار بقوله وان من أوفى بقوله اذ لم يصلح الاذاك يعني ان لم يصلح في التأويل التقديرهما وقوله واللام خذا لما سوى ذينك أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التي للملك نحو درازيد والتي للاستحقاق نحو باب الدار وشرح الدابة ومن مفعول بانوفى معطوف على من وأول التقسيم وذلك فاعل يصلح وهو اشارة لنية من أوفى واللام مفعول بخذا والالف في خذا بدل من فون التوكيد الخفيفة ولما يتعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك ونحو في قوله خذا لانه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد أشار الى القسم الاول فقال

(واخصص أولا • أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الاول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل او نعرفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة في قسمه وأولا مفعول باخصص وأرأطه معطوف على اخصص وأول التقسيم والتعريف مفعول ثان لا عطه والذي يتعلق بأعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يتحصل للاول

(١٣ - مكدوى) باللام شائع في فصيح الكلام ورد بانه لا يطرد في الصفة المشبهة (قوله أوفى) قال المصنف أعقل كثير من التعويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح والنقل الصحيح (قوله أن يكون المضاف اليه اسم زمان) أو مكان كقوله تعالى حكاية يا صاحبي السجن وحصير المسجد يصح فيه تقدير اللام وتقدير في على معنى ان المسجد ظرف للصير (قوله أراد به قدر) لان الاخذ بمعنى التناول لا يصح هنا (قوله من ذكر المعرفة في قسمه) أي المفهومه من قوله أو أعطه التعريف بالذي تلا لانه لا يعطى التعريف بسبب الذي تلا الا ان كان الذي تلا معرفة

(قوله فغن تنكيره الخ) والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف نعر يفاوصف النكرة به في نحو هدي بالغ الكعبة وقوعه حالا في نحو ثاني عطفه كما قاله العلامة ابن هشام وغيره (قوله أو ما حل عليه) أي على اسم الفاعل في العمل كما سيأتي في قول المناظم • فعال أو مفعول أو فعول • في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ماله من عمل • فما حل معطوف على اسم فاعل والصفة المشبهة أيضا محمولة في العمل على اسم الفاعل لقوله وعمل اسم فاعل المعدي • لها على الحد الذي قد حذا (قوله لا تفيد تخصيصا) ههنا اشكال وهو أن الظاهر أنه لا فرق بين غلام ورجل وضارب زيد (٩٠) في إفادة التخصيص فإن ضارب عام من حيث وجوده في أفراد وان كان خاصا من حيث

كونه بمعنى الحال والاستقبال فإن أجبث بان ضارب زيد أصله ضارب زيد فلم تفد اضافته شيئا سوى التخفيف قلنا فلم لا يكون أصل غلام رجل غلام لرجل فالإضافة فيه أيضا لم تفد التخصيص بل التخفيف لا يقال ضارب لا بدله من مضروب فلذا كان أصل ضارب زيد ضارب زيد قلنا وغلام أيضا لا بد له من شخص ينسب إليه فلا فرق ثم رأيت الامام ابن مالك والامام ابن الصائغ بحثا أن إضافة الصفة لمعولها مفيدة أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب وضارب امرأة كذلك اه وقد يفرق بان الوصف العامل لا بدله من معول بخلاف المضاف الذي لا يصلح للعمل فانه لا يتعين أن يقدر له ما يتم به كما إذا قلت جاءني غلام لا يتعين أن يكون التقدير جاءني غلام لرجل مثلا بخلاف جاءني ضارب الا أن أو غدا فإنه لا بدله من مفعول

بالثاني وتلاصقه للذي والذي واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلام أشار الى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال (ران يشابه المضاف بفعل • وصفا فغن تنكيره لا يعزل)

يعني ان المضاف اذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا وانما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارب عمر وأصله ضارب زيد وضارب عمر والمضاف مفعول يشابه وبفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصف فاعل من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكيره متعلق بيعزل ثم أتى بمثلين من الإضافة غير المحضة فقال (كرب راجينا عظيم الأمل • مرقع القلب قليل الحيل)

فرب راجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تفد الإضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لا اختصاصا بها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافته الى الأمل خبر محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومرقع اسم مفعول وإضافته الى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة وإضافته الى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال (وذى الإضافة اسمها الفظية • وتلك محضة ومعنوية)

الإشارة بذى لا قرب القسمين وهي الإضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والإشارة بتلك الى أول القسمين يعني أنها تجبى محضة أى خالصة لا فائدتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لان فائدتها معنى التخصيص والتعريف وذى مبتدأ أو الإضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان وإفظية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال (ووصل آل بهذا المضاف مغتفر • ان وصلت بالثان كالجملة الشعر)

(أو بالذي له أضيف الثاني • كزيد الضارب رأس الجاني) الإشارة بهذا الى أقرب مسد كور وهو ما اضافته غير محضة يعني انه يغتفر دخول آل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجملة الشعر أو يكون الثاني مضافا الى ما فيه آل نحو الحسن وجه الاب والضارب رأس الجاني فلولم تتصل آل بالثاني ولا بما أضيف اليه الثاني لم يجز دخول آل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل آل مبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لداوان وصلت شرط جوابه محذوف دلالة ما تقدم عليه والجملة من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جملة جمادة أو بالذي معطوف على قوله بالثاني وزيد مبتدأ والضارب الى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال (وكونها في الوصف كاف ان وقع • مثني او جمعاسيله اتبع)

(قوله وهو أظهر) أي لان الكلام في المضاف وشرطه هو مشابته ليفعل (قوله ووصفا حال من المضاف) فان قلت يعني آل هذه مبينة أو مؤكدة قلت مبينة لان المضاف المشابه بفعل أعظم من كونه وصفا لشهولة المصدر والمقدر بأن والفعل المضارع فانه يشبه المضارع في المعنى بل قد يقال يشمل نحو عين فانه يشابه بفعل في الاشتراك اذ يفعل مشترك بين الحال والاستقبال فلما قال وصفا أخرج غير الوصف (قوله عظيم صفة مشبهة) ويصح كونه مع ذلك صيغة مبالغة وكذا قليل

يعني أن وجود ال في الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذي اتبع سيل المثنى في كون الاعراب بحرف بعده فون واحترز به من جمع التكسير فانه يكفي عن وجودها في المضاف اليه نحو الضار بازيد والمكرم عمر ووقوله سيله اتبع أي سيل المثنى فيما ذكر كونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول وهذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وصندي في اعرا به غير هذا الوجه وهو أن كونه مبتدأ أو الظاهر انه مصدر كان التامة أي وجوده وفي الوصف متعلق به وكاف خبره وان وقع في موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أي ال في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في هـ مرة ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوقع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط في الاكتفاء عن وجود ال في المضاف اليه وسيله مفعول بانبع والجملة في موضع الصفة لجمع ثم قال
(وربما أكسب ثان أولا • تأنيثان كان لحذف موهلا)

يعني أن المضاف المذكور قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الاول وهو المنبه عليه بقوله ان كان لحذف موهلا أي اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر

مشين كما اهتزت رماخ تسفحت • أعاياها من الرياح النواصم

ففاعل تسفحت التاء الفعل المسند اليه لا كتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح لانه يجوز الاستغناء بالرياح عن مرفق تقول تسفحت الرياح فلو كان المضاف الى المؤنث مما لا يصلح للاستغناء عنه بالثاني لم يجوز تأنيثه نحو قام غلام هند اذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند ففهم من قوله وربما أن ذلك قبل وفي ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الامم • ومعين على اجتناب التواني

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لا كتساب المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لخص الاستغناء بالثاني عن الاول لانه يجوز أن يقول الفكر معين اذا العلة في ذلك واحدة وثان فاعل بأ كسب أو لا مفعول أول وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال

(ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى وأول موهما اذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغير المضاف اليه ولو بوجه ما لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف والشي لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يؤولهم اضافة الشيء الى نفسه أول ذلك باضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيقول الاول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع فيقول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط في وموهما مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما جواز اضافة الشيء الى نفسه ثم اعلم أن من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار الى الاول فقال (وبعض الاسماء يضاف أبدا) يعني أن من الاسماء ما لا يستعمل الا مضافا نحو قصارى الشيء وجاداه وذلك على خلاف الاصل فان الاصل في الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للاضافة ما يلزمه معنى ويجوز افراده لفظا الى ذلك أشار بقوله (وبعض ذا قديأت لفظا مفردا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبد منصوب على النظر وبعض ذا مبتدأ أو قديأت خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفردا حال من

(قوله عن وجودها في المضاف اليه) أي وعن وجودها فيما أضيف اليه الثاني أو مراده جنس المضاف اليه فيشمل المضاف اليه الاول والثاني (قوله مشين الخ) شبه مثنى النسوة باهتزت الرماح التي حركها من الرياح (قوله لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف الخ) تعليل لعدم صحة اضافة غير المشابه بفعل لنفسه وأما المشابه بفعل فلا يتأتى في عدم صحة اضافته هذه العلة ولم يعلل اقتصارا على القسم الاغلب (قوله وجاداه) جاء مهملة على وزن قصارى ومناهما واحدا وهو غاية الشيء

(قوله نصبه على التمييز) امامن نسبة (٩٣) الافراد أى مفرد لفظه فيكون تمييزاً محولاً عن النائب عن الفاعل وامامن نسبة

الاتيان أى يأتي لفظه
فيكون تمييزاً محولاً عن
الفاعل وهو غير ظاهر
وكذا قول بعضهم هو حال
لان لفظاً جامداً لأن يقال
هى حال موطنه لقوله
مفرداً (قوله بعض الاسماء
اللازمة للاضافة لفظاً)
ومعنى هذا لا يفهم من
اللفظ ولا يضر عدم فهمه
منه لان المضاف المستنع
اضافته للظاهر لا يكون
الامضافاً لفظاً ومعنى
(قوله واحد) انظر قوله
ويا صاحبى قلبى لى
الحى وقفة • أموت بها
وجداً وأحى بها واحداً
وانظر على معنى أى حرف
الاضافة فى نسج وحده
وحيش وحده (قوله قلبى
قلبي يدي) بالفاء فيها (قوله
افراد) هذه هى النسخة
التي عليها شرح المسكودي
وهى رواية أبي اسحق وفى
بعض نسخ المتن افراد اذ
بالاظهار محمل الاضمار
(قوله والى الجمل متعلق
بالزمو) أى بمفعول الزمو
وهو اضافة (قوله يوم) اسم
لقطعة من الزمن من نهار
أوليل وفى المصباح والعرب
قد تطلق اليوم وتريد الوقت
والحين نهاراً كان أوليلاً
اه وعن بعض أشباح
شيخنا انه يطلق على الشهر
(قوله وصف) أى وأراد به
انه على تاويل اسم الفاعل
بدليل التقدير (قوله

الضمير المستتر فى يأت ولفظاً منصوب على اسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال
(وبعض ما يضاف حتماً امتنع • ايلاؤه اسمها ظاهر اجبت وقع)

يعنى أن بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظاً ومعنى يمنع أن يضاف الى الظاهر فجب اضافته للمضمر
وفى هذا النوع خروج عن الاصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه مضمر اثم أتى من
ذلك باربعة ألفاظ فقال (كوحدي ودوالى سعادى) أما وحده فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال
وانه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أى منفرداً وقد جاء مضافاً اليه فى قوله فى المدح نسج وحده
وفريد دهره وفى الذم فى قولهم بحيش وحده وعيبر وحده أما لى فانه أيضاً لازم الاضافة الى الضمير
محول لى ومعنى لىك اقامة على اجابتك بعد اقامة وأمد دوالى فيضاف أيضاً الى الضمير وجوباً نحو
دواليك ومعناه اداة لك بعد اداة وسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه اسعاده بعد اسعاده وقد جاء
فى الشعر اضافة لى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله (وشيداً يلا يدى لى) أى وشذ
اضافة لى ليدى وأشار بذلك الى قول الشاعر

دعوت لما تأنى مسورا • فلبى فلبى يدى مسور

فأضاف لى الى يدى مسور وايلاً فاعل بشذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الاول واللام فى لى
زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل اكونه فرعاً أعنى فى العمل فان ايلاً مصدر أولى وهو
متعد الى اثنين بنفسه ثم قال (وألزمو اضافة الى الجمل • حيث واذ)

أما حيث فهى ظرف مكان وأما اذ فهى ظرف الزمان الماضى وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل
قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جاست حيث زيد جالس والفعلية نحو جاست حيث جلس زيد وأنتك
اذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها الى ذلك
أشار بقوله

(وان ينون يحتمل • افراده)

الضمير فى ينون عائد على أقرب المذكر وهو اذ أى وان ينون اذ يحتمل الافراد كقوله تعالى
ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وقوله وأنتم حينئذ تنظرون والضمير فى والزمو عائد على العرب
وحيث واذ مفعول بالزمو اضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بالزمو
والضمير فى ينون عائد على اذ وكذلك الهاء فى افراده واعلم أن من أسماء الزمان ما يجرى مجرى اذنى
الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله

(وما كاذم معنى كاذ • أضف جوازاً نحو حين جانبك)

يعنى أن ما شبه اذنى كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضى يجرى مجرى اذنى اضافته الى الجملة الاسمية
والفعلية جوازاً للزمو ونحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه اذا
كان غير مبهم لم يضاف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدوداً نحو شهر فلا يجرى مجرى اذ لا
اذا استوى الشبه فى الوجه المذكور وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذوهو
مفعول مقدم باضف وصلتها كاذومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازاً مصدر ووصف لمصدر
محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف
معرفة والاول أظهر وكاذ الشان متعلق باضف وهو على حذف مضاف أى كاضافة اذ ويحتمل أن
يكون فى موضع الحال على انه نعت تنكرة مقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذوهو أظهر ويكون
التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة اذ الى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازاً لانه لو لم
يقبل جواز الفهم منه انها تضاف الى الجمل لزمو وقوله حين جانبك مثال لاضافة حين للجملة الفعلية
وهو متعلق بنبذ ومعنى نبذ طرح ثم قال

ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال) اعترض بفساد المعنى اذا التقدير حينئذ أضف الاضافة فى حال كونها جائزة وابن
ويجواب بأن له معنى صحيحاً أى أضف ما كان فى المعنى كاذ الاضافة الكائنة كاضافة اذ حال كون الاضافة جائزة لا واجبة

(قوله واختر بنا متلو فعل بيا) انما اختير البناء قبل الفعل المبني للمناسبة (قوله (٩٣) فلن يفتدا) أى بل يصدق لان من

بنى قائل بانه يجوز البناء
فلا يكذب في ذلك القول
بل يصدق (قوله كهن اذا
اعتلى) أى ان قال الشاطبي
أى أعطه من جابله اللين
وفي المثل اذا عز أخوك
فهـن بضم الهاء وكسرها
اهـ من المعرب (قوله
والعامل فيها جوابها) قال
بعضهم والعامـل الشرط
وان أباه جهـورهم لمعنى
اقتضاء (قوله وما دل عليه)
أى على المثني من غير نص
بل بالاشتراك بخلاف
ما قبله فانه دال عليه نـصا
(قوله ولا زائدة) مراده
بكونها زائدة انها غير
مانعة من عمل البناء الجـزلا
أن المراد اسقاطها (قوله
أى زيد وأى عمرو) لم
ينظر واهـ للمعنى اللفظ
الصريح وانما أرادوا
أهمـا (قوله واخصـص
الخ) ما تقدم شرط في أى
مطلقا أى بجميع أقسامها
لما كان بعض أقسامها له
شرط آخر يغير شرط
القسم الآخر فصل
الاقسام فان قلت يلزم
اجتماع معـرفين لان
الموصول معرف بالصلة
فاذا أضيف تعرف بالاضافة
فالجواب انه يجوز ذلك
اذا اختلفت جهتا
التعريف فبالاضافة زال
إبهام الجنس وبالصلة زال
إبهام العين اذا تحقق
الرضى جوز ذلك

(وابن واعراب ما كاذ قد أجريا • واختر بنا متلو فعل بيا)
(وقبل فعل معرب أو مبتدا • أعرب ومن بنى فلن يفتدا)

يعنى أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى اذ فاضيف الى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والاعراب الا
أن الجملة اذا كانت مصدرية بفعل مبني اختير البناء وشمل قوله فعل بيا الماضي كقوله • على حين
ألهى الناس جل أمورهم • والمضارع المبني كقوله • على حين يستصين كل حلـيم • وان كانت
الجملة المضاف اليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن مواعـع الاعراب نحو قول الله
عز وجل هذا يوم ينفع أو بالمبتدا نحو قول الشاعر

ألم تعلمي يا عمروك الله انـتى • كرم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب وأجاز الكوفيون
فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال ومن بنى فلن يفتدا ويؤيده قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وان قوله على حين الكرام قليل روى بفتح حين والتفسيـد التكذيب والذي يبنى عليه الظرف
في هذا الفصل الفتح ولم يبنه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى اذ وهى
مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن فهو من باب التنازع وأول التخيير وصلة ما قد أجريا وكاذ متعلق بأجريا
وقصر بالضرورة الوزن وبنياى موضع الصفة لفعل وقبل متعلق بأعرب وأول التقسيم ومن شرط في
موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال

(وألزموا اذا اضافة الى • جل الافعال كهن اذا اعتلى)

يعنى أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية دون الفعائية والجملة
بعدها فى موضع جر عند الجهور والعامـل فيها جوابها على المشهور واذ مفعول أول بالزموا واطـضافة
مفعول ثان الى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان هون ضد صعب ثم قال
(لمفهم اثنين معرف بلا • تفرق أضيف كذا وكلا)

من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كذا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان
للمفرد وشمل مفهم اثنين المثني نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلا ناواعم
الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف انهما لا يضافان الى تـكـرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من
قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جـاء فى ضرورة الشعر كقوله

كلا أخى وخيلى واجدى عضدا • فى النائبات والمقام الملمات

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة بأضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال (ولا
تضف للمفرد معرف • أيا) من الاسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أى وقوله ولا تضف هى أن
تضاف أى للمفرد معرف وفهم منه انها تضاف للجمع والمثني مطلقا تـكـرة كان أو معرفة نحو أى رجال
وأى رجلين وأى الرجال وأى الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف للمفرد التـكـرة نحو أى رجل
ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا فى صورتين أشار الى الاولى بقوله (وان كررتها فاضف) يعنى
انك اذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرفة نحو أى زيد وأى عمرو وعندك يعنى أى الرجلين
قبل ولا تأتى الا فى الشعر كقوله

ألتاسلون الناس أى وأيكـم • غداة التقينا كان خيرا وأكرما

ثم أشار الى الصورة الثانية بقوله (أو تنوا الاجزا) أى يجوز اضافتها الى المفرد المعرفة اذا فـوت اجزاء
ذلك الاسم كقولك أى زيد ضربت والتحقيق انها فى هذه الصورة مضافة الى الجمع لان التقدير
أى أجزاءه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه ثم اعلم ان أيا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة
والتـكـرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الاول منها بقوله (واخصصن بالمعرفة • موصولة أيا)

(قوله جاز أن تضاف إلى المعرفة) أي غير المفرد لما في قوله ولا تضاف لمفرد معرف أي (قوله يحسر الماء) بنصب الماء، فإله شيخنا (قوله لالتقاء الساكنين الخ) والله در الشيخ المكودي هنا حيث وفي البيت حقه وهذا يدل على رسوخ قدمه في العربية نفعنا الله به إذ من أعرب الالف بعد لم يسر هذا المسرى الأبد لاته (٩٤) (قوله ومطلقا حال من أي) أي في المعنى والاف هو حال من المجرور

أي كمال بها حال كونها) مطلقه عن التقييد بالاضافة إلى النكرة فقط أو المعرفة فقط ويصح كون مطلقا نعم المصدر محذوف أي تكمة لا مطلقا أوحالا من التكميل المفهوم من قوله كمال وبالأخير صرح الشاطبي (قوله أي الكلام الذي هي جزؤه) أي لأنه إذا لم يؤت بها يكون الكلام ناقصا جزأ (قوله والفعل الخ) مر هنا على قول وأما في موضع آخر فقال في تقدير سيدي ويه لادن أن كانت شولا لا حاجة لتقدير أن (قوله ونصب غدوة بها عنهم ندر قال الامام السيوطي في البهجة ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لانه محلها وجوزوا لا خفش النصب قال المصنف وهو بعيد عن القياس لان نصب غدوة نادر فلا يتبع (قوله باسم الفاعل المنون) أشار إلى أن وجه الشبه بينهما ما هو أن كلا منهما آخره فون يجوز حذفها لان التنوين فون فان قلت لا يتضح هذا الشبه لان التنوين في اسم الفاعل زائد والنون في لادن أصلية

بمعنى ان ايا اذا كانت موصولة تختص باضافتها إلى المعرفة نحو مرت باي الرجال هو أفضل وأهم هو أكرم ثم أشار إلى الثاني بقوله (وبالعكس الصفه) يعني ان ايا اذا كانت صفه بعكس الموصولة وهي انها تختص باضافتها إلى النكرة نحو مرت باي رجل وكذلك اذا كانت حالا كقولك جاء زيد أي فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله (وان تكن شرطاً واستفهاماً) فطلقا كمال بها الكلام) يعني ان ايا اذا كانت شرطاً واستفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أي رجل تضرب أضربه وأي الرجال تكرم أكرمه وأي رجل عندك وأي الرجال عندك وأيا مفعول بتضف وان كررتها شرط وجوابه فأضف وحذف مفعول فأضف والمجرور والمتعلق به دلالة ما تقدم عليه والتقدير فأضفها للمعرفة وأوتنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو فريت الاجزاء فأضفها وفيه نظر لان ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أرفها وقف عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فأكرمه أو يقعد على ان الاكرام مرتب على الفعلين ويخرج على أن يكون حذف ان الشرطية قبل تنوع على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو ان تنوا الاجزاء فأضف وحذف فأضف لدلالة الاول عليه فان قلت مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان كقوله وانسان عني يحسر الماء تارة فيبدو قلت يجوز أن يكون تنوم فوعاوا كتنى بالكسرة عن الياء كقوله والليل اذا يسر في قرامة من حذف الياء أو تكون حذف من تنوا لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في ال وقوله أيا مفعول باخصصن وبالمعرفة متعلق به وهو موصولة حال من أي مقدم عليها والصفه مبتدأ خبره بالعكس وان تكن شرطاً شرط جوابه فطلقا إلى آخر البيت ومطلقا حال من أي يعني مضافة إلى المعرفة أو النكرة ومعنى كمال بها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه لانها مع ما أضيفت اليه جزء كلام ثم قال (والزمو اضافة لدن جرح) لدن من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هي لاول غايه من الزمان والمكان وفهم من قوله فجرأها لا تضاف الالمفرد وجعل المرادى قوله فجر شاملا للجر في اللفظ والحل لتندرج الجملة وجعل من اضافتها إلى الجملة قوله لدن شب حتى شاب سودا الذوائب والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير ان قال في الكافية واثر رب ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن قرا وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله لدن أنت يافع وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفه لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد مع نصب غدوة بعد لدن وقد أشار إليه بقوله (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني انه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة لدن غدوة حتى اذا امتدت الضمى * وحث القطين الشمس هان المكلف انصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضممار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمي بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بالزمو وضافة مفعول ثان ومفعول فجر محذوف تقديره فجر ما أضف اليه ونصب مبتدأ خبره ندروها متعلق بنصب ثم قال (ومع مع فيها قيل ونقل * فح وكسر لسكون يتصل) من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وتنفرد في لزوم نصبها

فلم يتم ما زعمتم أجيب بأنه لما كانت فون لدن تحذف في بعض اللغات صارت كأنها زائدة وأيضا لما كانت حركة على الدال تنوع باعتبار اللغة من ضم إلى فتح إلى كسر إلى سكون صارت حركات الاعراب فصارت النون كالتنوين (قوله تنوين الفرق) قال بعض أشياخ شيخنا معي بذلك لكونه نصافي التشكيك ودليلا عليه اذ غدوة مع عدمه معرفة (قوله اللازمة للاضافة) أي غالباً القوله وقد نفرد على أن المراد مع اني هي ظرف وهي لازمة للاضافة دائماً وقوله وقد نفرد بالنظر إلى لفظ مع من حيث هي (قوله اسم لموضع الاجتماع انظره مع قوله تعالى وهو معكم أي معكم كنتم

(قوله همام بنان) أي من باب اللف والنشر المرتب فالفتح في المفتوحة العين والكسر في الساكنة وابدأه لاداعي لزوال الفتح الأول واجتلاب قصه أخرى وان كان الفتح الأول باقيا كان في الاتيان بالفتح تحصيل حاصل واجتماع مثلين ان أتى بفتح آخر وكلاهما ممنوع وان كان مراده ضبط مع الأولى بالفتح فهو بعيد من اللفظ وأيضا لا يحتاج الى ضبطها لانه نطق بها مفتوحة (قوله واضعهم) صورة البناء على الضم مأخوذة من المنطوق وصورة الاعراب الثلاثة من مفهومات القيود (٩٥) الثلاثة لانه يفهم من قوله ان عدمت

أنك ان لم تعلم ماله أضيف لم تبين ومن قوله ناويا أنك ان لم تنول تبين ومن قوله ما عدم ما معني ناويا معني ما عدم فقط أنك ان نوبت لفظه لم تبين وهذا عكس أي السابقة في قول المتن وأعربت ما لم تضف وصادر وصلها ضمير ان حذف فان صورة اعراب أي مأخوذة من المنطوق وصورتها بناء من المفهوم (قوله غير من الاسماء اللازمة للاضافة) ان قلت يعارضه ما يأتي من أنها تقطع عنها لفظا ومعني قلت أراد ما لم يعرض عارض وكذا قوله فيما مر من الاسماء اللازمة للاضافة مع بدليل قوله وقد تفرد ولا يبعد أن يقال اللازمة للاضافة مع غير التي بمعنى جميعا لانه حكم على لفظها في الجملة (قوله وعل) أصله علو فحذفت الواو وجعل الاعراب فيما قبلها كما في يدوم أصلها يدي ودي قال الزبيدي عل الشيء أعلاه تقول جلست من عل ومن علا أي من فوق اه

على الحال نحو جاء الزيدان معا أي جميعا وقد حكى جرهما وحكى سيديويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيه اقليل يعني ان فيها لفتين فتح العين وسكونها ولفه السكون قليلة وقوله ونزل فتح وكسر يعني في لغة السكون اذا التفت العين الساكنة مع ساكن بعدهاء وجب تحريكها فن حركها بالفتح فتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى همام بنان لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لا مر بنان لان لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكايا وانما يحدث في الساكنة ويدل على صحة ما ذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لاجل السكون ومع معطوف على لدن في البيت الذي قبله والتقدير وألزموا اضافة لدن ومع مع الساكن العين مبتدأ أو قليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ أو الجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم مع في لزومها الاضافة بل يؤخذ منه أن فيها لفتين فقط بخلاف الاعراب الأول ثم قال (واضعهم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما)

غير من الاسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو منها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعني ان عدمته في اللفظ وقوله ناويا ما عدما يعني ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معني وفهم منه انه ان لم يعلم المضاف اليه لم يبين على الضم وانه ان حذف ولم ينول يبين أيضا على الضم وأن المعني ناويا معني ما عدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا قوى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف اليه وغير مفعول باضعهم وبناء مصدر في موضع الحال أي باينسا وان عدمت شرط وما مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة له متعلق باضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء في له والضمير في أضيف عائد على غير وناويا حال من الفاعل باضعهم أو من التاء في عدمت وما مفعول بناويا وهي واقعة على المضاف اليه وصلته عدما ثم قال (قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل)

لما قدم حكم غير وهو انها تبني على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير في ذلك الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد وحسب كقولك ما عندي غير درهم حسب وأول نحو ابدأ من أول ودون نحو من دون والجهات يعني الجهات الست وهي يمين وشمال وفوق وتحت وورا وأمام تقول جئت من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبني على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال (وأعربوا نصب اذا ما نكر * قبل او ما من بعده قد ذكر)

هذا تصریح بما فهم من قوله ناويا ما عدما فانه ان لم ينول يبين على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الاصل الا أن قوله نصب ابوههم أنه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله فساغ على الشراب وكنت قبل * أ كاد أغص بالماء الزلال وبالجر اذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة من جرو نون

كقوله ولقد سددت عليك كل نفيه وأثبت فوق بني كليب من عل أي من فوق وكقول امرئ القيس الكندي يصف فرسا مكرم فرم قبل مدرمعا * بكمود صخر حطه السبل من عل (قوله وما من بعده قد ذكر) هو من باب الكلبة اذ حسب وعل لم يسمع فيهما النصب الا أن يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ أو انه يقبسهما على غيرهما (قوله هذا تصریح بما فهم) أي ببعض ما فهم لانه تصریح بصورة من الصور المفهومة من هذا البيت فصرح ببعض المفاهيم وترك البعض انكالا على الشرح وقد جعل المكودي في الاخر حاسلا يجمع ذلك (قوله يوههم الخ) لم يقل يشعر لانه ليس في كلامه حصروا غما أراد التنبيه على أن قبل وما بعده قد تعرب بالنصب اذا انكرت (قوله غير) يجوز فيه الفتح بلا تنوين كجاءه على الطالة التي يفتح فيها بلا تنوين

(قوله بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه) أي بمعنى المضاف إليه الذي هي مقطوعة عنه ولشبهها بحسروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار (قوله والرفع) وجه الرفع في غير مع أنها محسورة بالكاف أنه حكاهما على الحالة التي ترفع فيها في نحو قولك جاء غير ومنه تعلم أن قوله لأنها اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء لا يكتفي في تعليل رفع غير لأنها محسورة بكاف الجر (قوله فيتعين فيها الضم) لا يسلم في حسب إذ لا يلزم من تنوينها هدم استقامة الوزن (قوله إذ لا وجه فيه للضم) أقول الظاهر أنه يجوز الضم كما جاز في غير وجهه أنه جاء على الحالة التي يضم فيها أي أعربوا قبلًا بشرط أن ينكر (قوله وفي الأعراب) متعلق بآتي فيه نظروا لأظهر أنه متعلق بخلفا (قوله وفي عطف ضمير يعود على ما) أي من ما حذف وليس عائدا على ما من قوله ما عطف لفساد المعنى (قوله والضمير في عليه عائدا على المعطوف عليه) أي عائدا على ما من قوله ما عطف الواقعة على المعطوف عليه وإنما قلنا ذلك لأن ذلك الضمير هو الرابط بين

وكانه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته والحاصل أن قبلًا وما بعدها لها أربعة أحوال تصریح بالمضاف إليه ونبته معنى ولفظا وعدمه لفظا ومعنى وهي في هذه الأحوال الثلاثة معرفة وعدم ذكر المضاف إليه ونبته معنى لا لفظا وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبه بالحرف لتوغلها في الإبهام فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كل بذلك شبه الحرف فاستحققت البناء وبنيت على الضم لأنها أقوى الحركات تنبيهها على عروض شبه البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الإضافة وأما بعد دون وما بينهما فباعتبار الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي منطوقة على قبل والجهات وعلى كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصب ما مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أي بنصب وقبل لا مفعول بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرنا من متعلق بذكر وغير داخل فيما بعده قبل لأنه قال قبل كغير ونطبق بعل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد دون ثم قال (وما يلي المضاف يأتي خلفا • عنه في الأعراب إنما حذف)

ما يلي المضاف هو المضاف إليه والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقيم المضاف إليه مقامه في الأعراب كقوله تعالى وأشرى في قلوبهم الجهل أي حب الجهل وكقوله عز وجل واسئل القرية أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما عنه متعلق بخلفا وفي الأعراب متعلق بآتي وإذا متعلق بخلفا أو بآتي ثم قال (وربما جروا الذي أبقوا كما • قد كان قبل حذف ما تقدما) الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه في الأعراب كما تقدم وقد يحذف المضاف إليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوا هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما لي آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله

(لكن بشرط أن يكون ما حذف • مما لا لما عليه قد عطف)

بمعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجرورا إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على ما قبله لفظا ومعنى كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ • وارتق قد بالليل نارا فنار مضاف إليه كل وحذف كل وبقي نار مجرور والان المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي اسم يكون ومما لا لا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائدا على المعطوف عليه ثم قال

(وبحذف الثاني ويبقى الأول • كقوله إذا به ينصل)

بمعنى أن الثاني الذي هو المضاف إليه يحذف ويبقى الأول الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين أن كان مفردا أو النون أن كان مشنأ أو مجموعا على حده لكن بشرط نبه عليه بقوله (بشرط عطف وإضافة إلى • مثل الذي له أضفت الأول) يعني أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك مثل قولهم قطع الله يد رجل من قالها أي قطع الله يمين قالها لحذف من قالها وبقي يد غير ممنون كما كان مع وجود المضاف إليه لأنه قد عطف رجل مضافا

الموصول والصلة فلما كان الموصول واقع على المعطوف عليه جعل الضمير عائدا على المعطوف عليه

إلى

الى مثل المحذوف ومنه قول الشاعر

يا من رأى عارضاً سربه • بين ذراحي وجبهة الاسد

فدراحي مضاف الى محذوف مثل الذي أضيف اليه المعطوف عليه وكحاله في موضع الحال من الاول واذا متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة الى متصل وبه متعلق يتصل وبشرط متعلق بصذف والى متعلق باضافة والذي واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المحرور عائد على الموصول ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا في ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل ههنا بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار الى الاول بقوله • فصل مضاف شبه فعل مانصب • مفعولا أو ظرفاً أو جزواً لم يعب • فصل عيني • فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع الاول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فتشمل نوعين الاول المصدر كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم نصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لان المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثاني اسم الفاعل كقوله عز وجل في قراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لان المضاف اسم الفاعل واعم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولا النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول المضاف كقوله • كناحت يوماً صخرة بهسيل • وهذا معنى قوله أو ظرفاً وفهم منه جواز الفصل بالمجرور اذا ظرفي والمجرور من واحد ومن ذلك قوله لا أنت معتاد في الهيجا مصابة • ففصل بين معتاد ومصابة بقوله في الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله يزيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل عيني ثم أشار الى الثاني بقوله

(واضطراراً وجدا • بأجنبي أو بنعت أو ندا)

فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع الاول أن يكون الفاصل أجنبياً يعني أجنبياً عن المضاف كقوله كما خط الكتاب بكف يومًا • يهودى يقارب أو يزيل فصل بين كف ويهودى يوم وهو أجنبي من المضاف أى غير معمول له الثاني أن يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنعت أى بنعت المضاف كقول الشاعر

فجوت وقد بل المرادى سيفه • من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

أراد ابن أبى طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر

وفاق كعب يجير من فذل من • فجعل تملكة والخلد في سقر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجزء وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف ومأمورة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي فاعل بفصل ومفعولا أو ظرفاً حالاً من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجزآن يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولا أو ظرفاً وفصل عيني مفعول لم يسم فاعله يعب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب أن يفصل اليمين المضاف واضطراً مفعول له وهو تعليل لو جرد في وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد

المضاف الى ياء المتكلم

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله فنها ان آخر المضاف الى الياء يكون مكسوراً الى ذلك أشار بقوله (آخر ما أضيف للياء كسر) فهو هذا غلامى وصاحبى

(قوله من ابن أبى شيخ الأباطح) فان قلت يحتمل ان أبا مضاف وشيخ مضاف اليه وطالب بدل من شيخ أو عطف بيان فعلى هذا ليس المراد وصف أبى طالب بأنه شيخ الأباطح بل وصف طالب بذلك فعلى هذا ليس فيه شاهد لما نحن فيه قلت القرينة قامت عندهم على ان المراد وصف أبى طالب (قوله وفاق كعب يجير) البيت لجير بن زهير أخى كعب بن زهير صاحب بانت سعاد من قصيدة من البسيط يحرضه فيها على الاسلام وأنشد بعضهم أيا فاصلا بينى وبين أجنبي • وكان هم شمل الوصال مظفرا فصلت المضاف المحض من غير علة ولو كنت شبه الفعل ما زدت أكثر

وصدقني ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثني وجمع المذكر السالم وقد أشار إلى الأول بقوله (إذا لم يكن معتلا) يعني ما لم يكن المضاف إلى الياء معتلا الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال (كرام وقذا) فرام مثال للمنقوص وقذا مثال للمقصور والقدا ما يقع في العين ثم نبه على الثاني والثالث بقوله (أو بك كابينين وزيدنين) يعني أو بك مثني كابينين أو جمعا على حده كزيدنين وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسورا أو ما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله (فذي) جميعها الياء بعد فتحها احتذى) ذي إشارة إلى الاربعة المذكورة يعني أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامي وغلامي ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله (وتدغم الياء فيه والواو وان) ما قبل واو ضم فأكسره يمينه (والفاسلم) يعني أن ما قبل ياء المتكلم أن كان ياء أو غمت في الياء وشمل المنقوص نحو راوي والمثني والمجوع على حده في حالة الجر والنصب نحو مرت زيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلى في زيدى ومسلمين والواو يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لان الحرف لا يدغم إلا في مثله وفهم من قوله وان ما قبل واو ضم أن ما قبل الواو في الجمع يكون مضموما فيجب كسره بعد قلب الواو ياء، وإذا غمها في الياء نحو هو لا مسلمى ويكون مفتوحا فيبقى على حاله نحو هو لا مصطفي في جمع مصطفي وقوله (والفاسلم أى أتركها على حالها وشمل المقصور ونحو فتاى وعصاى والمثني في حال الرفع نحو هذان غلاماى هذه لغة جهور العرب وهذا يدل بدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبى عليه بقوله (وفي المقصور رضى) هذا يدل انقلابها ياءا حسنا وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضا أن الياء المبدلة من الألف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين الأول منهما ساكن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر سبقوا هوى وأعنفوا هواهم * فخرموا لكل جنب مصرع

وقول آخر مفعول بأكسروا في الياء للعهد المما في الترجمة من قوله ياء المتكلم أو في أول الكتاب من قوله وقبل يا النفس وقوله فذي مبتدأ أو جميعها نحو كيدله والياء مبتدأ ثان وفهما مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائدة على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الها في فتحها والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها مخذوف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول والربط في هذا الوجه الها في جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الأول في الوجه الأول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء في فيه عائدة على ياء المتكلم وإن شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف بنفسه ضم وبين فعل مضارع محذوف على جواب الأمر وهما مضمومة من هاتين إذا سهل ولا يصح كسرها لأنه مضارع وهن يمين إذا ضعف لأن المراد به إذا دغم يسهل ويخف لا يضعف وألفا مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ أو ياء منصوب على إسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها عن هذيل متعلق بحسن وكذلك في المقصور

اعمال المصدر

(بفعله المصدر الحق في العمل) يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل أن كان لازما نحو عجت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول أن كان متعديا الواحد نحو عجت من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر أن كان الفعل يتعدى بذلك الحرف نحو عجت من ضرب زيد ويتعدى إلى مفعولين أن كان الفعل يتعدى إليهما نحو عجت من اعطاء زيد عمرا درهما وكذلك المتعدي إلى ثلاثة نحو عجت من اعلام زيد عمرا بكر اشخاص وهذا كله مستفاد من قوله بفعله

(قوله أو بك) معطوف على بك الأول المحذوم وابنين وزيدنين ليسا عجتين والياء لا تستغنى عنهما بقوله إذا لم يكن معتلا والمراد إذا انتفى كونه معتلا وكونه كابينين وزيدنين لا نفي أحدهما (قوله فذي) الفاء في جواب سؤال مقدر تقديره ما حكم هذه فقال أن أردت حكمها فذي الخ أو للتفريع (قوله وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها) أى لان احتذى معناه اتبع فيه العرب وأيضالو جازوجه آخر لذكره فعلم وجوب الفتح (قوله والواو) أى بعد قلبها ياءا إذا لا يدغم في الحرف الأمامية فالمدغم حينئذ هو الياء (قوله فأكسره) وهل الكسر قبل القاب أو بعده خلاف (قوله وفي المقصور عن هذيل) يصح جعلهما حالين من الضمير في حسن (قوله وأعنفوا) وفي نسخة وأجفوا أو الأولى أكدا فيهما معنى المعانقة (قوله المما في الترجمة) أى فهمي اما الخ أو فالعهد اما الخ أو فتكون عائدة اما الخ

(قوله من قيامك الآن) أي مما تقوم أي إذا أريد الحال تعين حلول ما لان أن تصرف المضارع له - - - تقبل وقد يقال هلا بطلت دلالة ان على الاستقبال في المضارع إذا أريد به الحال (٩٩) فيقال عجبت مما تقوم الآن وعجبت من أن تقوم الآن كما بطلت

دلالتها على الاستقبال في
أعجبت ان وقت ويجاب بان
دلالة الماضي على الماضي
لكونه ناصفيه أقوى من
دلالة المضارع على الحال
لكونه مشترك بينهما وبين
الاستقبال فتقويت أن
على تخلص المضارع
للاستقبال ولم تقو على
تخلص الماضي عن
الماضي الى غيره (قوله
ما في أوله ميم مزيدة الخ)
اطلاق اسم المصدر على
هذا مجاز لانه في الحقيقة
مصدر ميمي وكذا اطلاق
اسم المصدر على نحو بخار
نبه عليه القاضي زكريا
في شرح الشذور قلت وهو
الذي عند الصرفيين لانهم
يقولون محمدا ومدخل
ومسعى مصادر ميمية (قوله
كل) لما كان تكميلا
بالنصب أكثر من تكميلا
بالرفع قدم النصب (قوله
في أحد التأويلات) وهو
اعراب من فاعلا بجمع ورد
بانه يصير المعنى والله على
جميع الناس ان يحج البيت
المستطيع وليس كذلك
والتأويل الثاني ان من
بدل من الناس والتقدير
ولله على الناس مستطيعهم
حج البيت والتأويل الثالث
ان من مبتدأ والخبر
محذوف والتقدير من

المصدر ألحق في العمل وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل والى ذلك أشار بقوله (مضافا أو مجردا أو مع آل) فاعماله مضافا أكثر من اعماله مجردا واعماله مجردا أكثر من اعماله مقرونا بأل والحقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله (ان كان فعل مع أن أو ما يحل محله) يعني أنه لا يعمل العمل المذكور الا اذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدرتان نحو أعجبتني قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والخففة وفهم منه ان المصدر اذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل فنحو صوت صوت جار وذللك جعل صوت الجار معمولا لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال (ولا سم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغير المقابلة نحو المحمدا والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي فنحو الوضوء والغسل فان فعلهما فوضأ وغتسل وانما فصل الناطم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفي تكبير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها من قبله الرجل امر أنه الوضوء فاعمل قبله وهو اسم مصدر لان فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بالحق وبفعله وفي العمل متعلقان بالحق ومضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحل نصب على المصدر ولا سم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال (و بعد جره الذي أضيف له • كل بنصب أو برفع عمله)

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف ان كان مضافا الى الفاعل كل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كل بنصب نحو أعجبتني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وان كان مضافا الى المفعول كل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبتني أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع في أحد التأويلات و اضافته الى الفاعل ونصب المفعول أكثر من اضافته الى المفعول ورفع الفاعل وقوله كل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لانه يجوز أن يضاف الى الفاعل ولا يذ كرمعه مفعول نحو أعجبتني أكل زيد والى المفعول ولا يذ كرفاعل نحو أعجبتني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل بسؤال نجتك وبعد متعلق بكمل والذي مفعول يجبره وجره مصدر مضاف الى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المنصوب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل أو برفع معطوف عليه وأول التقسيم للتخيير ثم قال (وجر ما يتبع ما جرو من • راعي في الاتباع المحل حسن)

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فان أضيف الى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان أضيف الى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بان وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بان وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف اليه اذا كان فاعلا لجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فنقول أعجبتني أكل زيد الطريق بالجر حلا على اللفظ والرفع حلا على الموضع وكذلك أعجبتني أكل زيد وعمرو وعمرو أعجبتني أكل اللحم والخبز بالجر حلا على اللفظ وبالنصب حلا على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بان وفعل المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والاحسن في ذلك الحل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجر فعل أمر وما مفعول مجرور هي موصولة أيضا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول يتبع وهي موصولة أيضا وصلتها جرو من شرطية في موضع رفع بالابتداء خبرها راعي وفي متعلق براعي والمحل مفعول براعي والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره

استطاع منهم ففعله ذلك (قوله حسن) لا ينافي ان مرعاة اللفظ أحسن (قوله والفاء جواب الشرط) أي واقعة في جواب الشرط ولم

يرل العلماء يتسامحون في هذا الاطلاق

(قوله دل على حدث وفاعله) خرج مضروب وقام فان الاول انما يدل على الحدث والمفعول والثاني انما يدل على الحدث والزمان (قوله ان كان عن مضيه بمعزل الخ) هذا شرط (١٠٠) في عمله النصب لافي عمله الرفع نص عليه الرضى في شرط عدم المضى ومثله

الشرط الا تى اذا لفرق
ومما يؤيد ذلك ما يدكره
الشرح بدليل قوله فيما
بأنى فى أنا معطى زيد درهما
أمس فان معطى عامل
الرفع فى الضمير المستتر وقول
الناظم فيما مر وقد يجوز
نحو فائز أو لول الرشد وصرح
فى المعنى بأن اشتراط
الاعتقاد وكون الوصف
بمعنى الحال أو الاستقبال
انما هو للعمل فى المنصوب
(قوله وولى استفهاما) ولو
مقدرا نحو مهن زيد عمرا
أم مكرمه أى أمهين (قوله
أو حرف ندا) ليس فى
كلامه انه يعتمد عليه حتى
يرد الاعتراض عليه فان
قلت هو داخل فى قوله
صفة وقوله وقد يكون نعت
الخ داخل فى قوله صفة
قلت أراد التنبيه على ان
الموصوف يكون محذوف
فقال وقد يكون نعت الخ
وأما قوله صفة بعد قوله أو
حرف ندا فهو تميم بعد
تخصيص (قوله والباء فى
معزل الخ) أى لان المعزل
اسم مكان أى ان كان فى
مكان العزلة عن المضى
(قوله والهاء فى مضيه
عائدة على اسم الفاعل)
المعنى عليه ان كان اسم
الفاعل بمعزل عن المضى

فعله حسن

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جار مجرى الفعل فى الحدث والصلحية للاستعمال
بمعنى الماضى والحال والاستقبال قوله (كفعله اسم فاعل فى العمل) يعنى أن اسم الفاعل يعمل عمل
فعله فيرفع الفاعل ان كان فعله لازما نحو أقام زيد وينصب المفعول ان كان فعله متعديا لواحده نحو
أضرب زيد عمرا وينصب مفعولين ان كان فعله متعديا لى اثنين نحو أعطى زيد عمرا وهما وهذه
كأها مستفادة من قوله كفعله اسم فاعل فى العمل لكن لا يعمل العمل المذكور الا بشرطين أشار الى
الاول منهما بقوله (ان كان عن مضيه بمعزل) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله الا اذا كان
بمعنى الحال أو الاستقبال لانه أشبه فعله فى الحركات والسكات وعدد الحروف نحو أضرب زيدا
غدا أو الآن فان كان بمعنى المضى لم يعمل لانه لم يشبه فعله فيما ذكرتم أشار الى الشرط الثانى بقوله
(وولى استفهاما وحرف ندا) أو نفيا أو جاسفة أو مسندا

يعنى أن من شرط اعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شئ قبله وذ كرم ذلك خمسة مواضع الاول أن
يلى الاستفهام نحو أضرب أنت عمرا الثانى أن يلى حرف النداء نحو يا طالعاجبلا والظاهر أن هذا
مما اعتمد على الموصوف لان التقدير يا رجل طالعاجبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لانه
خاص بالاسم الثالث أن يلى نفيا نحو ما ضرب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مرت
برجل ضارب عمرا وفى ضمن ذلك الحال لانها صفة فى المعنى نحو جاء زيدا كافر ساطع الخامس أن يكون
مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرا وان زيد اضرب عمرا وكان زيد ضارب عمرا
وظننت زيد اضرب عمرا لان اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله
وفى العمل متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر وان كان شبرط والباء فى معزل ظرفية بمعنى فى والجور
خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء فى مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول بولى وأو
حرف ندا وونفيا معطوفان على استفهام واوجام معطوف على ولى ومسندا معطوف على صفة ثم
قال (وقد يكون نعت محذوف عرف) فيستحق العمل الذى وصف

يعنى أن اسم الفاعل يأتي معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور
كقول الشاعر كاطح صخرة يوماليهونها فلم يضرها وأرهى قرنه الوعل
أى كوعلى ناطح وقد تقدم أن ما وقع بعده حرف النداء من هذا الباب والضمير فى يكون اسمها وهو
عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف فى موضع الصفة لمحذوف ثم قال
(وان يكن صلة أل فى المضى) وغيره اعماله قد ارتضى

يعنى ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لال عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا وانما
عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة وأعنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية
أشبه الفعل معنى واستعمالا لافاعلى حكمه فى العمل كما أعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه كفى
قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وقوله تعالى فالمغيرات صبا فائرن به
نقما اه قلت جعله واقفا صلة آل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم
الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن وان يكن شرط
وصلة آل خبر يكن والفاء جواب الشرط واعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى ثم

المنسوب اليه اذا كان بمعنى الماضى (قوله قلت الخ) حاصله انه سلم له ان المسوغ لعمله بمعنى الماضى كونه صلة قال
لا لى كونه صار بمنزلة الفعل ومنع كونه ذلك بخصوصه مسوغا لعطف الفعل عليه وبخط شيئا مانصه أقول ليس فى كلام الشارح
ما يقتضى ان المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه صلة آل كأنهم هذا الشارح بل المفهوم منه ان المسوغ هو شبهه بالفعل المدلول
عليه بمجيئه صلة آل فانهم

(قوله فستحق) بالمشاء فوق

أي هذه الامثلة او بالتحصية
أي فعال أو مفعال أو
فعول (قوله ان الله مبيع
دعاء من دعاه) الكثرة
كثرة التعلق التجيزي
وزيادته على تعلق مع
الحوادث اذ السمع الكامل
انما هو له تعالى (قوله وفعال
مبتدأ) وهو معرفة لانه
قصد لفظه (قوله لان فعلا
قد جاء الاخبار به عن الجمع)
بخط شيخنا ما نصه هو سهو
منه رجه الله لان العطف
بأو (قوله المتعلق به الخبر)
بخط شيخنا الصواب المتعلق
به الصلة اه ومثله في
المعرب (تتمه) معنى كون
فعال وما بعده بدلا عن
فاعل أن فاعلا لما كان
لا يفيد الكثرة ناب عنه
في افادته افعال ونحوه
ويصح أن يكون من عمل
حالا من ما ومن بيانية
(قوله وفي الحكم متعلق
بجعل الخ) الظاهر انه
متعلق بمثله وكذلك حينما
(قوله وانصب بذى
الاعمال تلوا واخفص)
ما ذكر من جواز الوجهين
انما هو في الظاهر وأما
الضمير المتصل فيضاف
اليه اسم الفاعل المجرى
وجوب نحو هذا مكرما
وذهب الاخفش وهشام
الى أنه في محل نصب كالهاء
في معطيه (قوله وكلام
الناظم محتمل للمذهبين)

قال

(فعال أو مفعال أو فعول • في كثرة عن فاعل بديل)

فستحق ما له من عمل • وفي فعيل قل ذاو فعول

يعنى أن هذه الامثلة الخمسة اتى هي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية في انها تعمل عمل
اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله في كثرة أى مراد به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة في
الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية

وقد يصير فاعل فعالا • تكثيرا او فعولا او مفعالا

ويحتمل عندى أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثرفها العمل المذكور ويؤيد قوله
بعد وفي فعيل قل ذاو فعول وبديل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالا لفعال
وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما اعمال فعال فتحمل ما حكى سيبويه من قولهم أما العسل فانا شراب
وأما اعمال مفعال فخصوانه لمخاربا انكها وأما اعمال فعول فخص قول الشاعر

ضروب بنصل السيف سوق سمانها • اذا عدم وازادا فانك عاقر

وأما فعيل فتحوان الله مبيع دعاء من دعاه وأما اعمال فعل فتحوقوله

حذر امور الانصبر وآمن • ما ليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ او مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل
متعلقان ببديل وأفراد بدلا وهو خبر عن أكثر من واحد لان فعلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما
• فعول يستحق وهى موصولة وصاتها وهى من عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقل
وفي فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال

(وما سوى المفرد مثله جعل • في الحكم والشروط حيثما عمل)

ماسوى المفرد هو المثنى والجمع وشمل الجمع الذى على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان
ضاربان زيد او الجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرو وضارب زيد اقترع كاهما على اسم الفاعل بالشروط
المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلته سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو
العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفص)
يعنى بذى الاعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو
التابع وفهم من تقديمه النصب انه هو الاصل والخفض جائز وان كان على خلاف الاصل ووجهه قصد
التخفيف فتقول أنا ضارب زيد او ضارب زيد وهذان ضاربان زيد او ضاربان زيد وهؤلاء ضاربون زيد
وضاربون زيد وضارب زيد او ضارب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بديل منه الى واحد
وان كان متعديا الى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله (وهو لنصب ما سواء مقتضى) يعنى أن
اسم الفاعل وما ألحق به اذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد أو أضيف الى الاول نصب ما عدا الاول
وشمل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما والمتعدى الى ثلاثة نحو أنا المعلم زيد عمرا
منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد
اليوم وفهم منه ان المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الاول اذا كان بمعنى الماضى غير منصوب
باسم الفاعل المذكور على المشهور نحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انصب بفعل
مقدر لانه انما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو
مفعول بانصب وهو مطاوب لانصب واخفص فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ أخبره
مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال (واجر أو انصب تابع الذى انخفض) اذ اجر اسم الفاعل ما
بعده جازى تابعه اجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف في الناصب له
تفصيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين

ممنوع وقوله لم ينص على ناصبه ان أراد النص بالمطابقة فسلم والافقد ذكره بالالتزام لانه جعله تابعا وامام في التابع عامل في المتبوع فانتفى احتماله للمذهبين ولا سيما حيث نص عليه في شرح الكافية واذا قدرنا عاملا لم يصدق عليه انه تابع وقد يجاب عن الشيخ المكودي بان التابع قد يطلق على (١٠٣) التابع في المعنى وان قدر له عامل (قوله وشرط الاعتماد) الصواب تقديمه

على قوله أو مطلقا اذا كان صلة لال لان الاعتماد انما هو شرفي اعمال غير الذي هو صلة لال (قوله كفا) قال الجوهري الكفاف بالفتح المماثل والكفاف من الرزق القوت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل رزق آل محمد الكفاف اه واحل هذا هو المراد هنا قال الشاطبي الكفاف ما يكتفي به الانسان عن غيره (قوله وفي معناه في موضع الحال) الظاهر انه متعلق بالاستقرار العامل في الخبر مع ملاحظة التشبيه أو بالكافي (قوله وأصله مكسوعبده) ظاهره انه لا يشترط التحويل الى النصب لكن كلامه يحتمل التأويل اذ يحتمل أن يكون المعنى ان هذا أصله ثم يحول الى النصب وكلاهما يقتضي اشتراط ذلك (قوله ومزيد) أي زائد على ثلاثة أحرف سواء كانت حروفه أصولا أولا ولم يرد به المزيد عند الصنفين لانه لا يشتمل الرباعي الاصول (قوله

اذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله (كبتني جاء وما لا من خض) فن في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته خض ومبتني خبر مقدم وهو مضاف الى جاء وما لا معطوف على الموضع ثم قال

(وكل ما قرر لاسم فاعل • يعطى اسم مفعول بالانفاض)

يعني ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقا اذا كان صلة آل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافة لما هو موصولة وصلتها قرر ولا اسم متعلق بقررو يعطى الخ خبر عن كل و بالانفاض تيمم للبيت لعمدة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال (فهو كفعل صيغ للمفعول في • معناه كالمعطى كفا يكتني)

يعني ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول زيد مضروب أبوه فترفع ما بعد مضروب على انه مفعول لم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ في موضع الصفة لفعل وفي معناه في موضع الحال من الضمير في صيغ أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقا له في المعنى وأني بمثال من المتعدي الى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفا يكتني فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائدا على آل وهو المفعول الاول بالمعطى وكفا فاعل مفعول ثان للمعطى ويكتني خبر المبتدأ ثم قال

(وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع • معنى كعمود المقاصد الورع)

يعني ان اسم المفعول انفراد بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسوعبده وأصله مكسوعبده ومثله قوله حمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة اضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذافاعل يضاف وهو اشارة الى اسم المفعول ومرفوع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أي في معنى والورع مبتدأ وخبره حمود وهو مضاف الى المقاصد وأصله حمود مقاصده • (ابنية المصادر)

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزيدا لثلاثي أربعة أقسام متعدي ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار الى الاول بقوله

(فعل قياس مصدر المتعدي • من ذى ثلاثة كرددا)

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين وشمل قوله المتعدي فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهموا والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضغف نحو ردد وافتعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ أو قياس خبر لان فعلا معرفة بالعليه ثم أشار الى الثاني بقوله

(وفعل اللازم بابه فعل • كفرح وكجوى وكشلل)

هذا هو القسم الثاني من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفرح وفرحا وأشرأشرا والمعتل اللام كجوى وجوى وعمى عمى

قياس) قيل انما يقاس عند عدم السماع وهو مذهب سيديويه وقيل يجوز مع السماع وهو ظاهر قول الفراء والمضعف

اه مرادى (قوله وفعل اللازم) بشرط كونه غير لون لان الغالب في اللون فعلة كشهلة وحجرة اه مرادى (قوله وأشر) أي لمحمد النعمة (قوله كجوى) الجوى هو الحرفة وشدة الوجد من عشق أو حزن (قوله كشلل) نسخة الشيخ المكودي بالقل وان كان يجب فيه الادغام كقوله شلت عيذك ان قلت لاسما واما قاطف فخفكوك سمعا كإسبأتى فى الادغام

حرفة وشبهها فالغالب في
مصدره فعالة نحو وتجرح تجارة
وأمر إمارة فهو مقبس في
الصنائع والولايات (قوله
ولصوت) الرواية بالواو
لابأوكما يوجد في بعض
النسخ (قوله ذملا ورسميا)
هما ضربان من عدو الابل
(قوله وسوق الابتداء به
التنويص) وقيل انه وصف
لحذوف والتقدير ففعال
أول وفيه ان فعلا معرفة
فلا يوصف بأول لانه نكرة
ويجب بانه قد ر تنكيره
ويصح أن يقدر فوزن
أول (قوله لصاحب فعل)
لعله لاحظ أن التقدير
فوزن أول لمصدر صاحب
فعل ذي امتناع ويكون
حله باعتبار المعنى أى
الوزن الاول لمصدر الفعل
الدال على الامتناع ويصح
أن يكون الخبر كونا خاصا
أى فاول مصدر لفعل ذي
امتناع وحذف لالة
الكلام عليه (قوله وخبر
للدأ) يحتمل أن يكون
على ظاهره من أنه خبر
ويكون متعلقا بكون عام
ويكون قوله في السهل فعال
مصدر للدأ تقدير معنى
لاتقدير اعراب أو تقدير
اعراب ويكون قصديا
وحها آخر من الاعراب

(و فعل لازم مثل قعدا • له فعول باطراد كقعدا)

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيدكر رابعا بعد وهي فعال بكسر الفاء وفعالان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعالا مفعول بضم ي وجب أو فعلا ناواو فعلا معطوفاً على فعلا ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال (فأقول لذى امتناع كابي) يعني بالاول فعلا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبي اياه ونفر نفازا وفر فراراً بمعنى نفرونا ونفواوا وقوله (والثاني الذي اقتضى نقباً) يعني بالثاني فعلا ناوهو أيضاً مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لنا ووجال جولنا وغلقت القدر غليانا وقوله (للدفاع) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالاً وز كمز كما ثم قال (ولصوت) يعني أن فعلاً لا يكون أيضاً مصدرًا مطرداً في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نقي نفاقاً ونعرت الشاة نعاراً ورعى البعير رغاء فعلاً على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله (وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدرًا مطرداً في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلاً ورسم رسمياً والدال على الصوت نحو صهل صهيلاً وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل وقوله فأقول مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحدوف والتقدير ففعال أول وخبره لذى امتناع أي لصاحب فعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ أو أصله والثاني فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذي واقتضى صلة الذي وتعلباً لمفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للداء أو أراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الداء وانتهى تقدير فعل مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وهي الفصحى إلا أنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيسد والفعيل فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار إلى الرابع فقال

(فعولة فعالة لفعلا • كسهل الامر وزيد بخلا)

يعني ان فعل المضموم العين لا يكون الا لازما فيطرد في مصدره وزنان الاول فعولة نحو سهل الامر سهولة وصعب صعوبة والثاني فعالة نحو خزل زيد جزالة وتظف نظافة وضمضم ضخامة وفصح فصاحة وفعولة مبتدأ أو فعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ ثم قال (وما أنى محالفا لما مضى * فبأبه النقل كسخط ورضى)

Digitized by Google

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثي أنت على غير قياس وذكر منها مصدرين مخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك ورضا وهو مصدر رضى وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في آتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهي شرطية وخبرها آتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في آتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط والجملة بعد هاجواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصدر المزيد فقال (وغير ذى ثلاثة مقيس • مصدره) يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرابعي الأصول نحو دحرج والمزيد في الرابعي نحو أخرجهم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعابها وغير مبتدأ ومقيس خبره وهو مصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدا ومصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدأ ثم قال

(وزكاة تركية وأجلا • أجال من فحجم لا تجملا)

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادر ها وكلها من الثلاثي المزيد الأول زكاة وهذا أمر من زكى ومصدره يأتي على تركية ومثله نعى تعية وهي تسجبة الثاني أجلا وهو أمر من أجال ومصدره يأتي على أجالا ومثله أكرم أكراما وأعطى أعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعول ومثله تكلم تكلموا وتعلم تعلموا زكاة وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقدس التقديس وأجال مصدر أجلا وهو مضاف إلى من وهي موصولة وصلتها تجملا لا أقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل لا ثم قال (واستعذ استعاذه ثم أقم • أقامه) ذكر في هذا الفعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعذ ومصدره يأتي على استعاذه ومثله استقام استقامه الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على أقامه ومثله أجاز أجازة ثم قال (وغالباذا التالزم) الإشارة للمصدرين معا وإنما أفردته على إرادة ما ذكرنا من التاء لأن استعاذه أصلها استعواذا وإقامه أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت إحدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالبا أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أراء واستفاه استفاهوا ذمبتدأ أولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ أولزم خبره وذامفعول مقدم بلزم ثم قال

(وما إلى الآخر مدوا فتحا • مع كسر نوا الثان مما افتحها • بهمز وصل)

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتحا بهمزة الوصل مدوا فتحا ماقبل المد فبشأن ذلك الالف ثم بكسر نوا الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث ومما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهي موصولة وصلتها افتحها بهمز متعلق بافتح ثم مثل بقوله (كاصطفي) فتقول اصطفي اصطفا ومثله انطلق اطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال (وضم ما • يربع في أمثال قد تاملما) يعني أن مصدر تفعيل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدران نحو تامل تاملما ومثله تدرج تدرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر ومما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ما ضما مبنيًا للمفعول ومما مفعول لم يسم فاعله والاول أشهر ثم قال (فعلال أو فعلة لفعلا) يعني أن فعلا يأتي مصدره على فعلا وعلى فعلة نحو دحرج دحرجا ودحرجة وفهم منه أن مصدر المحقق بفعل كصدر فعلا نحو جلب وجعل فقول جلب جلبا

أي ما لم يضم معنى فعلا منعذ (قوله وغير ذى ثلاثة الخ) على أنه مقيس بالتنوين ثم ترك لأجل العاقبة ومصدره بالرفع نائب فاعل يرد أن مفهومه أن ذا الثلاثة ليس مصدره مقيسا وجوابه أن المفهوم معطل بدليل أنه قد مقيس من مصادر الثلاثي ويجوز خفض مصدره وهو أولى دفعا للإيهام المذكور (قوله ذا التالزم) معنى اللزوم هنا اتصال التاء به ولذا قال غالباً أو اللزوم على بابه وأنه لزوم جزئي بدليل قوله غالباً (قوله واستفاه) أي اشتدأكاه بعد قلة (قوله وذامفعول مقدم بلزم) فيه تقديم المفعول حيث لا يتقدم العامل فالاول أحسن (قوله في أمثال) أشار بالجمع حيث لم يقل في مثل إلى إدخال مصدر تفاعل كتقاتل تقاتلا ومصدر تفعول كتنفس تنفسا (قوله وحول) أي قال لحوول ولا قوة إلا بالله والواو فيه أصلية ويقال أيضا حوّل أي ترك الجماعة لكبر سنه والواو فيه زائدة

(قوله واجعل مقبسا ثانيا لا أولا) ذهب بعضهم الى أن كلا منهما مقبس وأصله بقوله واجعل مقبسا ثانيا واولا (قوله والخبر لفعلا) ويحتمل أن الخبر كون خاص محذوف أى مصدران لفاعل وأو بمعنى الواو (قوله عادله) أى رجع له كأن كلا من المتعادلين يرجع فيه الى الآخر (قوله تنزيا) قد تقدم ان فعل قياسه التفعيل ما لم يكن لا منه معتلا فان كان لا منه معتلا حذف احدى الياءين وجعل محلها تاء كزكى تركبة فترى مصدره تنزىة فقوله تنزيا وافق القياس فى آتيانه على تفعيل (١٠٥) وخالف القياس حيث لم يحذف منه احدى الياءين ولم يحتمل فيه تاء

وجلبية وحوقل حيقلا وحوقلة الا أن المقبس منهما فاعله دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله (واجعل مقبسا ثانيا لا أولا) وجعلهما فى التسهيل مقبسين معا وفعال مبتدأ وفعلة معطوف عليه والخبر لفعلا وثانيا مفعول أول با جعل ومقبسا مفعول ثان ولا عاطفة أولا على ثانيا ثم قال (لفاعل الفعل والمفاعله) يعنى ان فاعله مصدران وهما الفعل والمفاعله نحو قاتل قاتلا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعل مفعول أول والمفاعلة معطوف عليه والخبر فى الخبر والجور وقبلة ثم قال (وغير مام السماع عادله) يعنى ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عدلا له وما جاء من ذلك قول الراجز

باتت تنزى دلوها تنزيا • كما تنزى شهلة صيدا

وقياس مصدر نرى تنزىة مثل زكى تركبة ومن ذلك أيضا كذاب فى مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مام والسماع مبتدأ وعادله فى موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الا قول ثم قال (وفعله مرة بكلمته • وفعله لهيئة بكلمته)

يعنى انك اذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثى أتيت بفعله بفتح الفاء وسكون العين فهو مجلس جلسة وضرب ضربة واذا أردت الهيئة أتيت بفعله بكسر الفاء نحو مجلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كدرية فلا يكون فى الحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال (فى غير ذى الثلاث بالتألمرة) يعنى أن مصدر غير الثلاثى اذا أريد منه المرة ألحققت التاء بمصدره القياسى فتقول فى نحو أكرمه اكراما اذا أردت المرة اكرامة وفى نحو انطلق انطلاقا انطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء بحوز كى تركبة واستعاضا استعاضة لم يدل على المرة فيه الا بقرينة نحو زكى تركبة واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزداد الا على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله (وشذفيه هيئة كالجهره) يعنى انه قد جاء الهيئة على فعلة فى مصدر غير الثلاثى كقولهم الجهره وهون اخمرت المرأة اذ البست الحمار ومثله العمة من اعتم والقمصه من قمص والنقبة من نقب والمرة مبتدأ والخبر فى قوله بالتألمرة وانما حذف التاء فى الثلاث لانها راعى تأنيث الحرف والتقدير فى غير الفعل صاحب الثلاث الاحرف وفى الثلاث متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر وفى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار

• أبنيه أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها •

الفعل على قسمين ثلاثى وغير ثلاثى فالثلاثى بالنظر الى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعدها هو القسم الاول ومكسور العين لازم وهو القسم الثانى ومضموم العين ولا يكون الا لازما وهو القسم الثالث وقد أشار الى الاول بقوله

(كفاعل صغ اسم فاعل اذا • من ذى ثلاثة يكون كغذا)

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذى على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل الذى هو صفة دالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذى ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثى ثم أخرج فعل اللازم وفعل ولا يكون الا لازما بقوله (وهو قليل فى فعلت وفعل • غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل فى

البناء واحد وهو فاعل من الثلاثى وبناء واحد للرباعى وهو مفعول وباقى الابنية المذكورة فى هذا الباب صفات مشبهة فيكون الجمع فى قوله أبنيه أسماء بالنظر الى أبنيه الصفة المشبهة والجمع فى أسماء الفاعلين بالنظر الى المواد ويحتمل كإقراره شيئا انه أطلق على الصفات المشبهة أنها أسماء فاعلين كإدليل عليه قوله بل قياسه فعل وأفعال فعلا وقوله وفعل اولى وفعل بفعول نظر الى أنها أسماء فاعلين فى المعنى وعلى هذا فالضمير فى بها فى قوله بها والصفات المشبهة بها راجع الى أسماء الفاعلين بالنظر الى بعض افرادها ويكون عطف الصفات المشبهة من عطف الخاص على العام ويوجد فى بعض النسخ والمفعولين بعد أسماء الفاعلين وهى نسخة أبى اسحق وعليه لم يكن الشيخ تبرع ونسخة اسقاطه هى نسخة الشيخ المكودى ولذلك يقول فيما

(١٤ - مكودى) بأتى وقد تبرع بكرا اسم المفعول فى هذا الباب لانه انما ترجم لاسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها (قوله ثلاثة أنواع) أى بالنظر الى الاحكام أى كل قسم له حكم يخصه (قوله والمراد باسم الفاعل) أى فى الترجمة ويدخل فيه الصفات المشبهة كطاهر القلب وسبأنى انه يقول ويجوز فى اطلاق اسم الفاعل عليها أى قوله بل قياسه فعل وافعل فعلا يعنى اذ لم يقصد بها الحدوث فهى صفات مشبهة وأما اذا قصد بها الحدوث فهى أسماء فاعلين كفى شرح التوضيح

(قوله وكفاعل واذا متعلقان به) أي بصم (١٠٦) وقال الشاطبي في موضع الحال من اسم فاعل واذا ظرف مضمين معنى الشرط

خافض للشرطه منصوب
يجوا به وما قاله هذا الشارح
مبنى على تجردهما من معنى
الشرط لان هذا الشرطية
لا يعمل فيها ما قبلها (قوله
غذوت الصبي باللبن) في
المصباح مانعه الغذاء
مثل كتاب ما يقتضى به من
الطعام والشراب فيقال
غذا الطعام الصبي غذا
من باب عفا اذا انجم فيه
وكفاه وغذوته باللبن أغذوه
أيضا فقتضى به وغذيته
بالثقل فاعتدى انتهى
(قوله نحو أثمر) هو الذي
لا يحمده النعمة والمغاية
(قوله لا امتلا وحرارة
البطن) أي لاحدهما
أولهما معا والصدان
العطشان والغرثان الجائع
والاجهر الذي لا يصرف في
الشمس (قوله والفعل جمل)
احترز من جمل بمعنى
مجهول الا تى من جمل
بفتح الميم (قوله وحسن
فهو حسن) وفعال يحسن
فهو جبان وفعال كشجاع
وفعل تكهن وفعل كعفر
أي شجاع ما كر (قوله
بغنى) بفتح الباء والمنون
(قوله والذي جاء من ذلك
الخ) لم يذكر خف فهو
بخيف واعله لانه مثل عف
فهو عفيف (قوله وزنة خبر
مقدم) وهو مع ذلك على
حذف مضاف كالمرفى كونه
مبتدأ (قوله ومن غير

البيت قبله يعنى أن فاعلا قليل في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو
فرد العبد فهو فارد وسلم فهو سالم وفهم منه انه كثير في ما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة
أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو
شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصم وكفاعل واذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامه بمعنى
يوجد ومن ذى متعلق بها وغذا محتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته به فيكون متعديا
ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازما واسم الفاعل منه مامعا على فاعل والمراد
بقابل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قليل مبتدأ وخبر في متعلق بقليل وغير معدى حال
من فعل الاخير ثم أشار الى النوع الثاني من المثالين فقال (بل قياسه فعل وأفعل فعلا) فذكر لاسم
الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلا ونحو في اطلاق اسم الفاعل عليها وانما
هى صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الاوزان محتصا بمعنى في الفعل يقتضيه
نبه على ذلك المثال فقال (نحو أثمره ونحو صديان ونحو الاجهر) ففعل للاعراض نحو فرح فهو فرح
وأثمر فهو أثمر وفعلا للامتلا وسرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صديان وأفعل
للخلق والالوان نحو حمر فهو أحر وجهر فهو أجهر ثم أشار الى النوع الثالث بقوله

(وفعل اولى وفعل بفعل • كالضم والجمل والفعل جمل)

يعنى أن الاولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضم فهو ضخم وفعل نحو طرف فهو
ظريف وجمل فهو جمل وفهم من قوله اولى أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين
وهو المنبى عليه بقوله (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي
على وزن أفعل نحو حرس فهو أحرص وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من
تنصيصه على القلة في أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ أخبره فعل وأفعل
معطوف عليه وكذلك فعلا على حذف العاطف وأفعل مبدأ أو قليل خبره وفيه متعلق بقليل
وفعل معطوف على أفعل ثم قال (وبسوى الفاعل قد يعنى فعل) يعنى ان فعل المفتوح العين قد يأتي
اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل ففهم منه انه غير مخصوص
بوزن واحد والذي جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف
وفهم من قوله قد يعنى التقليل وبسوى متعلق بغير وفعل فاعل يعنى ولما فرغ من اسم الفاعل من
الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال

(وزنة المضارع اسم فاعل • من غير ذى الثلاث كالواصل)

(مع كسر متلوا الاخير مطلقا • وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو انه اذا أردت اسم الفاعل من غير
الثلاثي أتيت بوزن مضارعه الا أنك تكسر ما قبل الاخر وتجهل عوض حرف المضارعة ميم
زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي الرباعي الاصول كيد حرج والرباعي المزيد كعمر نجم والثلاثي
المزيد كينطلق ويستخرج فتقول في اسم الفاعل من حرج مدحرج ومن عمر نجم محمر نجم ومن انطلق
منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متلوا الاخير يعنى اذا كان مفتوحا في المضارع كسر
في اسم الفاعل نحو يدحرج فتقول مدحرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا في المضارع
يكسرى في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق في ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو
على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل
مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع

متعلق بزنة) الطاهر انه حال من اسم فاعل اذا المعنى اسم فاعل من غير الثلاثي

صاحب زنة المضارع لانه المناسب لمقابلته لقوله كفاعل صغ اسم فاعل اذا ه من ذى ثلاثة يكون كغذا وايضا ليس المراد ان اسم الفاعل مطلقا صاحب زنة المضارع من غير الثلاثي اللهم الا ان يكون قيد غير الثلاثي مر اعي فيه ايضا وان لم يكن حالاً منه (قوله في موضع الحال من المضارع) الظاهر انه يتعلق بزنة لان الزنة هي التي يكسر متلو خبرها أو حال من زنة أو اسم فاعل وكونه حالاً من المضارع وان صغ من جهة الصناعة التعوية لان زنة يقتضى العمل في المضاف اليه الا ان المعنى ينبوعه (قوله ومطلقا حال من كسر) الظاهر انه حال من متلوا من كسر لانه ليس هناك ما يوجب لبيان الحال منه اذا المضاف وهو مع لا يقتضى عملا وليس جزأ ولا بكزه بخلاف متلوا فان العامل فيه كسر وهو يقتضى العمل نعم ذهب بعض أهل البصرة الى عدم اشتراط شئ في اتيان الحال من المضاف اليه ويحكى عن الفارسي وانما كسر ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي تشبيها له باسم فاعل الثلاثي (قوله والصغير في منه عائد على اسم الفاعل) استشكل بانه لا يصح ان يقع ما قبل آخر اسم الفاعل لانه حينئذ ليس اسم فاعل ويلزم أن يكون اسم الفاعل اسم مفعول ويحجب بان المعنى وان فحقت من اسم الفاعل حال كونك مخرجه (١٠٧) عن كونه اسم فاعل الى كونه اسم مفعول وقال بعضهم الصغير في منه عائد

على الوزن (قوله كات) أي كاسم مفعول آت (قوله نسبة الحدث) أطلقوا الحدث وأرادوا الصفة أي بقصد نسبة الصفة وانما أرادوا ذلك ليدخل نحو هليم من قولك الله تعالى علم فانه صفة مشبهة وليس دال على الحدث بل على صفة قديمة لكهم اصطلاحوا على أن يطلقوا الحدث على الصفة مطلقا والصفة تشمل الصفة القديمة وان شئت قلت المراد بالحدث المعنى قديما أو حادثا أو يقال القدم لدليل خارجي والتعريف بالنظر لغير الدليل (قوله دون افادة معنى الحدث) اصطلاحوا على أن الحدث بمعنى الزمن الماضي أو

في موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال (وان فحقت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر)

يعني ان الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي اذا فحقت صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفي اسم المفعول مدحرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب لانه اذا ترجم لا اسم الفاعل والصفات المشبهة بها وان فحقت شرط والتصغير في منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفحقت وما مفعول بفحقت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد • زنة مفعول كات من قصد)

يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول وقوله كات من قصد أي كالمفعول الاتي من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعوم من ضي وأصل مدعوم مدعو وأصل مرضى مرضى مرضى وزنة فاعل اطرد وفي اسم متعلق باطرده ثم قال (وناب نقلا عنه ذو فعيل • نحو فتاة أوفى كجبل)

يعني ان صاحب هذا الوزن الذي هو فعيل ناب عن مفعول نحو فتاة كجبل بمعنى مقبول ونجرح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاض وفهم من تمثله بفتاة وفتى ان فعلا المذكر يجرى على اللذك كرو الموث بلفظ واحد نحو فتى كجبل وفتاة كجبل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر في موضع الحال من ذو ثم قال

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدث وتميز من اسم الفاعل باستحسان جفاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار بقوله (صفة استحسن جفاعل • معنى به المشبهة باسم الفاعل)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن ان يجر بها ما هو فاعل بها في المعنى نحو الحسن الوجه اذا صله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم

الحال أو الاستقبال أي دون قصد افادة معنى الحدث أي الزمن وان كان يدل عليه بالالتزام في بعض الامثلة لكن ليس ذلك مقصودا وليس المراد بالحدث ما عند المتكلمين ونخرج بذلك اسم الفاعل فانه يقصده الدلالة على الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال أو التعريف انما هو للصفة المشبهة باعتبار الحوادث وكذا يقال في تعريف اسم الفاعل بانه اسم دال على الحدث والحدث ان التعريف بالنظر لغير الدليل أو انه انما هو تعريف لاسم الفاعل في حق الحوادث فلا يقال انه غير جامع لعالم من قولنا الله تعالى عالم (قوله وتميز) نوطه لكلام المصنف أما التعريف فقد تم قبل قوله وتميز الخ (قوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل) التحقيق انه ان أريد الثبوت كانت صفة مشبهة وجازت اضافته والامتنع اضافته فقوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل صحيح وقوله وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم الفاعل غير صحيح بل التحقيق ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه مادام يراد به الحدث وانما وقع اللفظ لبعضهم من توهمه من قول بعضهم اسم الفاعل قد يضاف الى مرفوعه ومدري انه مؤول أي اسم الفاعل يضاف لمرفوعه اذا أريد به الثبوت وهو اذا أريد به الثبوت كمن صفة مشبهة واطلاق اسم الفاعل عليه حينئذ مجاز فان أريد به الحدث فلا خلاف في هدم جوار اضافته

وكذا اسم المفعول اذا قصد به الثبوت فيصير كذلك وإذا كان اسم الفاعل متعديا لم يصف الى مرفوعه ولا يراد باسم الفاعل الثبوت الا اذا كان لازما كقائم الاب وانما امتنع اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مرفوعه لانه يوهىم الاضافة الى منصوب حتى لو قلت ضارب الاب عمر فوهىم ان عمر اعطف بيان على الاب وان الاب مفعول فان فرض أن السامع يعلم أن الاب ليس اسمه عمر امتنع من الاضافة أن النصب يدل على افادة معنى الحدوث فينافي الاضافة الى المرفوع الدال على قصد افادة الثبوت واغتفر في كاتب الاب وان كان متعديا بالظهور انه ليس المراد ان الاب مكتوب مع قبح الاستناد للضمير فان أضيف المتعدي للطرف جاز أن يقصده به الثبوت كضارب اليوم (قوله) وبهذين الوصفين خالفت اسم (١٠٨) الفاعل تقديم المعمول هنا ليس للمصر (قوله) وتقديره واجب (لدلالة السياق

الكلام على هذا الم حذف (قوله لعدم الفائدة) أي التامة والافقية فائدة فقوله ولا يجوز أي على طريق الفائدة التامة (قوله المعدى) أطلق لان الاصل في التعدي ان تكون الى الواحد وأصلح بعضهم هذا البيت فقال وعمل اسم فاعل المعدى لواحد لها بما قد حدا (قوله على الحد) أفرد ولم يقل على الحدود التي قد حدثت لانه لا يثنى فيها الا شرط واحد وهو الاعتماد فقول الشارح بالشرط المتقدمة اما انه جمع الشرط لتعدد افراده لان الاعتماد اما أن يكون اعتمادا على نفي أو استفهام أو غيرهما فاطلق على كل فردانه شرط من اطلاق اسم الكلى على جزئية أو أن كل واحد منها شرط على البديلة (قوله والتقدير فاعل الفعل المعدى) ويجوز أن يكون المعدى صفة لاسم فاعل يهدف التنوين للضرورة

الفاعل الا أنه غير مستحسن نحو كاتب الاب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازهم منه أيضا أن الجربا غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتي وصفه مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفه خبره ثم قال (وصوغها من لازم لحاضر • كظاهر القلب جبل الظاهر) يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي وتكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بثمانين وهو ظاهر وجعل فظاهرا مصوغا من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجعل وهو مصوغ من جل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين ان الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعددا الحروف كظاهرا فانه جار فيما ذكر على طهر وغير جارية عليه كجبل فانه غير جارية على يحمل وصوغها مبتدأ أو من لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المحروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب ثم قال

(وعمل اسم فاعل المعدى • لها على الحد الذي قد حدا)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كأنقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذي قد حدا انها تعمل بالشرط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا يذبح أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي الى واحد فتنصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار اليهما بقوله (وسبق ما تعمل فيه يجنب • وكونه ذاتيية وجب)

يعني ان الصفة تخالف اسم الفاعل في شيئين الاول ان معمولها يجوز تقديمه عليه اقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ما تعمل فيه يجنب الثاني انه لا يكون الا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول

بناء على انه علم خنس فيوصف بالمعرفة وتركه الشارح لانه لا يذبح في حمل كلام النظم على الضرورة متى أمكن الحمل على غيرهما (قوله) ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل) وفيه الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله ولم يحمل الخبر محذوف بان يقدر واجب لان عملها النصب فيما بعدها ليس واجبا بل جائزا فيجوز جره أما رفعا خبرا فواجب (قوله وسبق ما تعمل فيه يجنب) قال ابن هشام خاص بما تعمل فيه للشبه باسم الفاعل أما ما عملت فيه بما فيه امن معنى الفعل كالطرف والمحرور والحال والتمييز فلا يمنع فيه سبق وذلك نحو زيد اليوم عظيم وزيد بك فرح وزيد طالع احسن وجهه وزيد وجه احسن وقال الرضي المناسب لضعف الصفة المشبهة أن لا يتقدم الحال عليها وكذا قال لا يتقدم التمييز عليها (قوله سببيا) المراد به ما اتصل بضمير الموصوف معنى ولو تقدرا كافي الحسن الوجه

أي الوجه منه أو آل معاقبة للضمير وكافي الحسن وجهه إلا أن التقدير وجهه منه أي الموصوف (قوله على الفاعلية) هو التحقيق وقيل أنه بدل والفاعل ضمير مستتر (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول به) يعني إذا كان معرفة فإن كان نكرة فعلى التمييز (قوله الخامس) أن قلت هذا مضاف إلى معمول صفة أخرى فيذكر مع السادس قلت لا تكرار لأن السادس ليس مضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف بخلاف الخامس فإن قلت بل التكرار موجود لأنه يستغنى بالسادس (١٠٩) عن الخامس لأن الخامس مضاف

إلى ضمير معمول صفة أخرى لكن لم يقصده التمثيل به من هذا الوجه بل من الحيثية التي الكلام يدل عليها أيضا فالمتأخر لا يعترض به على المتقدم لأن المتقدم وقع في مركزه على أن كون الخامس يصح أن يمثل به لما بعده وهو السادس زيادة فائدة (قوله جميلة أنفه) الأنف معمول جميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى الجارية مضافة إلى ضمير الموصوف ولا يصح في أنفه إلا الجر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به ولا يصح رفعه لأن الرفع يقتضي الفاعلية بجميلة ولا تصح الفاعلية لأن الصفة مؤنثة والأنف مذكرة (قوله جميل خالها) الخال نقطة بخالف لونها جميع لون الجسد تكون على الوجه كذا قيل ويلزمهم أن النقطة إذا كانت صفراء تسمى خالا

اسم الفاعل فإنه يكون سبباً نحو زيد ضارب أباه وأجنيبا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذاتية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ومما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بنى ويحتمل في موضع خبر المبتدأ أو كونه مبتدأ وذا خبر الكون وهو مضاف إلى سببية ووجب خبره ثم قال

(فارفع بها رانصب وجر مع آل • ودون آل معصوب آل وما اتصل)

(بها مضافا أو مجردا) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الإضافة وقوله مع آل أي مع كون الصفة معصوبة لآل ودون آل أي مجردة من آل معصوب آل أي المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعني من آل والإضافة لخاصة أن الصفة لها حالان مقرون بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال وإضافة وتجرد فالمقرون بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضمير نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرى بال نحو وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بأمرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه السادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجهة جميل خالها السابع مضاف إلى موصول نحو الطيبى كل ما التائب به الأزر من قوله فعبج بها قبل الأخبار منزلة • والطيبى كل ما التائب به الأزر الثامن مضاف إلى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديث سنان ربح يظن به والمجرد من الإضافة وآل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رفاق خصورها • وثبرات ما التفت عليها المآزر

والموصوف نحو جانا نوال أعدته من قوله

أزورا مرأجا نوال أعدته • لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجهه والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنتي عشرة في ستة باثنتين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الأوجه كلها وقال إنها من ضرب إحدى عشرة في ستة والمجموع ستة وستون مسألة والصواب أنها اثنتان وسبعون مسألة وأنا أرى لك جدولا كافيا يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه	وجهه

وليس كذلك فالصواب أنها نقطة سوداء تكون على الوجهة وهي من أوصاف الجمال ومن أسبابه وبها يكمل الجمال فلا تكون الاجيلة فقولهم جميل خالها لبيان الواقع لا للاحتراز والوجهة فيها أربع لغات فتح الواو وكسر ها وضمة وا والجنة بهمزة مضمومة (قوله والطيبى كل ما التائب به الأزر) صدر البيت فعبج بها قبل الأخبار منزلة وفي رواية فعبجتها أي الناقية يقال عجت البعير أعوجه هو جاع طفت رأسه بالزام ولا يجوز في كل الإلفظ بخلاف النون للإضافة وأما النصب والرفع فلا يجوز أن لا وجهه لحذف النون حيث لا أن يقال حذف لتقصير الصلة وفي بعض نسخ الشرح ذكر فعبج إلى آخر الشاهد (قوله وثبرات) جمع وثيرة وهي العظيمة أي عظمت ما التفت عليه المآزر والمراد بما التفت عليه المآزر

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه الاب	وجه الاب	وجه الاب	وجه الاب	وجه الاب	وجه الاب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
خالها	خالها	خالها	خالها	خالها	خالها
الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل
ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت
نقاب	نقاب	نقاب	نقاب	نقاب	نقاب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ
يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت	ما تحت
نقاب	نقاب	نقاب	نقاب	نقاب	نقاب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
فوال	فوالا	فوال	فوال	فوالا	فوال
أعده	أعده	أعده	أعده	أعده	أعده
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه	وجهها	وجه	وجه	وجهها	وجه

الاطراف والارداق
 أي عظيمات ما ذكر
 قوله كلها مفهومة من
 بيت واحد (الخ) ان قلت
 ما فائدة ذلك قلت
 التنويه بقدر النظم وماله
 من البلاغة حيث جمع
 المسائل الكثيرة في اللفظ
 القليل فله دره (قوله
 ووند مجموع) ان قلت الذي
 زاد على ثلث البيت سبيان
 خفيفان حسن أولهما
 فالجواب ان السببين لما
 صار بعد الخن على صورة
 الوند سمى ذلك وندا
 (قوله ومربى على البيتين
 الخ) ثم أشير بظاهرا تاملا
 الى البيوت التي تحتها
 مشيرا الى الرفع والنصب
 والجري ويحتمل انه ترك ذلك
 لدلالة ما بعده عليه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووند مجموع وذلك قوله فارفع
 بها وانصب وجر مع ال • ودون ال معصوب ال وما اتصل بها مضافا أو مجردا فاذا قرأت فلرفع بها
 فاجعل طرف سبابتك على البيت الاول من الجدول ومربى به طولا الى البيت الاخير المقابل له واذا
 قرأت فانصب فانقل سبابتك الى البيت الثاني منه ومربى به كذلك الى البيت الاخير المقابل له واذا
 قرأت وجر فانقله أيضا الى البيت الثالث ومربى به كذلك الى البيت الاخير واذ قرأت مع ال فاجعل
 طرف سبابتك أيضا على البيت الاول ومربى به على البيتين الذين يليان بعده واذ قرأت ودون ال
 فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من ال ومربى به الى آخر السطر ثم أشير بظاهر
 اناملاك الى البيوت التي تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجري فاذا قرأت معصوب ال فاجعله على
 معمول الصفة من البيت الاول ومربى به عرضا الى آخر السطر فاذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل
 أصبعك الى الجدول الذي تحت الجدول الاول وأشر الى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولا
 والسنة الجدول عرضا وهي المحتوية على معمول المضاف واذ قرأت أو مجردا فانقله الى آخر البيت
 الاول من الجدول الثلاثة الاخيرة وأشر الى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد فقد
 استوفيت بذلك جميع المسائل ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر

(قوله طلقه) الشاهد في ما، طلقه لاني أنت وان صح جري معمول لا بناء على عدم اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام ونحوهما ما وكون أنت مبتدأ مؤخرًا هو الظاهر فالكلام فيما يمكن نصبه لقوله وعملها فيه جري أي قوله وانصب ان فصلت أو قرنت بال واسم بالكسر الصلح والكالح من الكلوح وهو التكمش في عبوس والمكفه همر من أكفه الرجل اذا عبس (قوله وكرامهموها) محل الضمير نصب على التمييز لكن فيه ان التمييز لا يكون معرفة إلا أن يكون شاذًا أو على القول بان ضمير المكفرة نكرة وهو ضعيف أو على التشبيه بالمفعول به وهو الظاهر (قوله فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة) كان قياسه أن يسقط ما تين وثمانية وثمانين لانه اعتبر فيما تقدم جمع التكسير لمذكر ولمؤنث وجمع السلامة لمذكر ولمؤنث فهذه أربعة اضربها في اثنتين وسبعين لانه تضرب ثلاثة أحوال الضمير في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردة ومذكورة ومثناة ومجموعة جمع سلامة لمذكر ومجموع تكسير لمذكر ومفردة مؤنثة ومثناة ومجموعة بالوجهين المذكورين بأربعة وعشرين وتضرب الأربعة وعشرين في ثلاثة أحوال الصفة من رفع ونصب وجري اثنتين وسبعين فاذا ضربت الأربعة فيها حصل مائتان وثمانية وثمانون لكن الشارح اعتبر جمع التكسير لمذكر ولمؤنث واحدا وعد جمع السلامة لمذكر ومؤنث واحدا اضرب اثنتين في اثنتين وسبعين فحصل من ذلك مائة وأربعة وأربعون ولعل حكمه ذلك ان الضمير يكون دالا على الجمع المذكور والجمع المؤنث فجعل هاتين الحالتين (١١١) بدل حالتين من الأربعة المسقطه وجعله صورها مائة وأربعة وأربعون فاسقطها من مائتين وثمانية وثمانين بفضل نصفها الآن الحالتين نصف صور الأربعة وإذا أسقطت نصف الشيء منه فضل النصف الآخر وهو هنا مائة وأربعة وأربعون (قوله إلا أن الصورة السابعة) أي التي في الثالث من السطر السابع (قوله وهي قولك مرت رجل حسن الوجه جميل خالها) الذي في الجدول الحسن خالها لكن جميل وحسن متقاربان وقوله وهي قولك مرت الخ أي اذا قرنت بال بان يقال الجميل لان الكلام في المقرونة بال ويحتمل ان يريد السابعة من العبارة التي قبل الجدول التي في معمول الصفة باعتبار

حسن الوجه طلقه أنت في السلامة م وفي الحرب كالح مكفه وعملها فيه جري بالاضافة ان باشرته وخلصت من آل فحور مرت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بال فالفصوله نحو قولهم قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرونة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله فهذه ثلاث مسائل فاذا أضيفت الى المسائل المذكورة صارت الصور خمسة وسبعين هذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ما ذكرنا اختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بال أو مجردة منها فاذا نوعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنية وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية صور مضروبة في خمس وسبعين بسماطة فاذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة في سمانية فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعة مائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجلة صور مائة وأربعة وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون ثم اعلم ان هذه الصور اثنتين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله (ولا تجزئها مع آل مام من آل خلا) (ومن اضافة لتاليها) يعني انه يمتنع اضافة الصفة المقرونة بال الى المجرود من آل ومن اضافة الى مافيه آل فمثل اثنتي عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول الا صورتين وهما الأولى والأربعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الاب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهي قولك مرت برجل حسن الوجه جميل خالها أجازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الاضافة فقال (وما لم يحل فهو بالجواز وسما) أي وما لم يحل من الاضافة الى مافيه آل أو الى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه

عد المقرون بال أو لا من المضاف ثانيا فيكون السادس من المضاف هو الصورة السابعة وهذا هو الظاهر لانه أتى بجميل مجردا من آل والواقع في العبارة التي قبل الجدول كذلك بخلاف الثالث من السابع من الجدول فان فيه الصفة مقرونة بال والواقع فيه لفظ الحسن لالفظ جميل وان صح ارادة ما في الجدول بالتأويل وفي بعض النسخ وهي قولك مرت برجل حسن الوجه الجميل خالها باثبات آل وهي التي رأيتها في نسخة شيخنا وأصلحت عليها نسختين حال المقابلة على الشيخ فيكون أتى بالصورة السابعة التي قبل الجدول على ما مر بصورة تكون عليها ممتنعة عند القائلين بالامتناع وانما أجازها في التسهيل لانه جعل الضمير العائد لمافيه آل كالذي فيه آل والمانع لا ينزل منزله وانما كان ظاهر النظم امتناعها لانه إذا دخله فجانها عن جره وان كان يحتمل استثنائها لكون ضمير مافيه آل كالذي فيه آل (قوله لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها) أقول ادخل بالاعتبار ان الجائز يستلزم ان لا يمتنع فكأنه قال ما عداها لا يمتنع لا من مسائل الاضافة الخ أي لا يمتنع هو حالة كونه من مسائل الاضافة أو من غيرها كما نقل ما جاء في أحد الامم القائمين

ولامن القاعدتين (التعجب) (قوله استعظام زيادة) كاستعظام زيادة الحسن الذي في زيد وقوله في وصف الفاعل المراد به من قام به الوصف وقوله وخفي سببها يخرج استعظام زيادة سببها معلوم فلا يستعظم النقش من حيث ان سببه الناقش (قوله وخرج عن نظائره أو قل نظيره بها) فصل واحد للاحتراز عن استعظام زيادة خفي سببها ولم يخرج الذي قامت به عن نظائره ولا قل نظيره والظاهر ان هذا لا يوجد فيكون قوله وخرج الخ لا يوضح للاحتراز من شيء وكذا قوله قبله خفي سببها بيان للواقع وتحقيق لمعنى التعجب فان الذي لم يخف سببه لا يستعظم ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل التعجب وأوفى التعريف للتقسيم يعني ان التعجب منه اما ان يخرج عن نظائره بتلك الزيادة أو يقل نظيره والمراد بالتعجب منه في الحقيقة هو الزيادة لا ذوا الزيادة لكنه يستدل به التعجب مجازا على أن الظاهر كون قوله وخرج الخ ليس من التعريف بل أتى به بعد تمام التعريف لزيادة الايضاح لان التعجب مشتق من التعجب فلو جعل من التعريف لزوم الدور إلا ان يراد بالتعجب منه ذاته مع قطع النظر عن التعجب وسبب التعجب خفاء السبب ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب فكان التعجب بضمص في (١١٢) الجزئيات فلا يجسد سببا لتلك الزيادة فيتعجب منها ولذا قالوا العاقل لا يتعجب الا قليلا لانه

يدرك بفطنته أسباب الاشياء غالباً واللاحق لقلة عقله كثرة التعجب بـل يتعجب من كل شيء لخفاء الأسباب عليه ومن هذا يستدل على نقص عقل المرء بكثرة تعجبه وعلى كمال عقله بعدم كثرة تعجبه قلت ومن هنا أيضاً يعرف ان كثرة الضحك تدل على نقص العقل لانه ينشأ عن التعجب وقلة الضحك تدل على كمال العقل ووفوره لقلة التعجب لان الضحك لا ينشأ إلا عن التعجب وكما وجد التعجب وجد لصاحبه من نفسه داعية الضحك فان لم يضحك فقد حبس نفسه عن الضحك فتخرج من هذا انه كلما وجد التعجب وجد داعية الضحك وكما وجد داعية الضحك وجد داعية التعجب فهما

والحسن وجه الاب ثم ان هذه المسائل الجائرة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أطلبها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكن كون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر الا ما يتعلق بالفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأوجعني الواو والتقدير فرفعها معصوب أل وما اتصل بها مضافا ومجردا ويحتمل ان يكون معطوفاً على قوله مضافاً أو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فرفع معصوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجردا فتنقسم المتصل بالصلة الى مضاف ومجرد

التعجب

أحسن ما قيل في حد التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخروجها من التعجب منه لعدم الزيادة عن نظائره أو قل نظيره ثم ان التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكرتين في هذا الباب وبغيرهما نحو سبحان الله وبالك من رجل ونحو ذلك اذا كان هناك قرينة تبينه وانما اقتصر التحويلات في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لا طراد التعجب بهما وهما ما أفعال وأفعال به وقد أشار الى الاول منهما فقال (بأفعل انطق بعدما تعجبا) أي انطق بوزن أفعل بعد ما تفعل ما أحسن ونصب تعجبا على انه مصدر في موضع الحال أي متعجبا أو مفعول له أي لاجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثاني فقال (أوجئ بأفعل قبل مجرور بها) يعني أوجئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بها الجر فتقول أحسن يزيد فاتي بأفعل مكمل لا معمولة وهو التعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله (وتأولأفعل انصبته) يعني انك تأتي بعدما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيد او بذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله (كما أوفى خليلنا) فإني المثنى مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلنا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير شيء أوفى خليلنا أي صيرهما وافيين ثم مثل أفعل بقوله (وأصدقهما) فأصدق لفظه لفظ أمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والهمزة في أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أي صار حسنا ثم قال

متلازمان فيلزم من نفي أحدهما نفي الآخر واستحالة التعجب على الله تعالى لانه لا يخفى عليه شيء وقوله تعالى فما أصبرهم وحذف على التارو ونحوه يؤيد بان يصرف الى جانب الخلقين وقوله يخرجها عن نظائره أي نظائره في غير تلك الزيادة وقوله أو قل نظيره أي في تلك الزيادة (قوله لا طراد التعجب بهما) أي من غير قرينة بخلاف غيرهما فلا يتعجب به الا مع قرينة وكان ذلك من الواضع فهو قد وضع أفعال وأفعال به للتعجب ولم يضع غيرهما واذا استعمل غيرهما في التعجب فالدال عليه القرينة (قوله قبل مجرور بها) على ان الضمير في أفعل بالكسر للخطاب يكون المعنى أحسن أنت يزيد بان تعتقده حسنا فاذا اعتقده حسنا فقد أحسنت به (قوله فاتي) أي المصنف بأفعل مكمل لا معمولة أي مكمل لدل على معموله وهو قوله قبل مجرور بها (قوله أي صيرهما وافيين) حكى ابن الانباري في الانصاف ان بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فخصر حلقة تعاب فسئل عن ما التهجيب فاجاب بمقتضى قول سيبويه ان التقدير في ما أحسن زيد أي شيء أحسن زيد افعيل له فما تقول في قولنا ما أعظم الله فقد مثل ذلك فأنكر وأصله ومحبوه من الحلقة اه ابن غازي ويظهر انه من باب الكناية أي كناية عن تعظيم الله تعالى وليس المراد ما وضعت له المفردات وما وضع له التركيب حقيقة والاعراب باعتبار الاصل

كما ان الاعراب في اني اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى انما هو بالنظر للاصل وليس هنا تقديم رجل حقيقة وانما المراد به التردد وكافي
فلان كثير الرماد الاعراب باعتبار الاصل (قوله وحذف ما منه تعجب استج) فان قيل المتعجب (١٣) منه انما هو وصفه اوجب
بأنه على حذف مضاف
واقامة المضاف اليه مقامه

فشمل ما المتعجب منه بعدما فاعل وبعد فاعل فقال حذفه بعدما فاعل قول علي بن أبي طالب رضى
الله عنه جزى الله عني والجزاء بفضله • ربيعة خيرا ما أعف وأكرما
أى ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد فاعل قوله عز وجل أجمع بهم وأبصر أى وأبصر بهم وفهم
من قوله ان كان عند الحذف معنى يضح ان الحذف لا يجوز الا ان كان معناه واسخا وحذف مفعول
باستج وهو مصدر مضاف الى مفعول وما موصولة وصلتها تعجب ومنه متعلق بتعجب ومعناه امم
كان ويضح في موضع خبرها وهو مضارع وضع يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضع ثم قال
(وفي كلا الفعلين قد مالزما • منع تصرف بحكم حقا)

يعنى ان فعلي التعجب وهما ما فعله وأفعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما ما مضارع ولا غيره مما
يصاغ من الافعال بل يلزم أفعّل لفظ الماضي ويلزم أفعّل لفظ الامر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر
مضاف الى المفعول وقدا منصوب على الطرف وفي كلا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال
(وصفهما من ذى ثلاث صرفا • قابل فضل ثم غير ذى انتفا)

(وغير ذى وصف يضاهى أشهلا • وغير سالك سليل فعلا)
اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهى ثمانية الاول
أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لان ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى
ثلاث الثانى أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث
الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبس
ونحوهما الرابع ان يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية فحومات وفى
الخامس ان يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخوانها وفهم ذلك من قوله ثم السادس ان يكون غير
لازم للنفي كعاج يقال ما عاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا تستعمل في غير النفي وذلك مفهوم من قوله
غير ذى انتفا السابع ان لا يكون اسم فاعله على وزن أفعّل نحو شهل وجر وفهم ذلك من قوله وغير
ذى وصف يضاهى أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو
ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سليل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف
وهى كلها مفردة الا قوله صرفا وتم فانهما جلتان فعليتان ثم قال

(وأشدد وأشد وأشبههما • يخلف ما بعض الشروط عدما)
(ومصدر العادم بعد ينتصب • وبعد أفعّل جره بالبايحب)
يعنى انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل الى ذلك بان يصاغ الوزان
المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفاعل العادم لبعض الشروط منصوبا
بعدا ما فاعل ومجرور بالباء بعد أفعّل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجب من البياض من نحو
ابيض زيد ما أشد بياض زيد وأشد بياضه ومن استخراج زيد ما أكثر استخراجيه وما أشبه ذلك
وفهم من قوله ومصدر العادم أن ما لا مصدر له من الافعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه
البناء كالافعال التى لا تتصرف وقوله وأشددا وأشد مبنيا وخبره يخلف وما مفعول يخلف وهى
موصولة وصاتها عدم بعض مفعول بعد ذم ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير
يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم ثم قال

(١٥ - مكودي) زيدا ابن عقيل ولم ينص في القاموس على استعمال ما عاج بمعنى ما انتفع ولا على ان عاج يعج لا يستعمل
في غير النفي فقد راجعته في فصل العين من باب الجيم (قوله ليتضح المعنى) أى والا فليس ذلك بلازم لجواز ان يكون المعنى يخلف
لفظ صيغتي التعجب الذى عدم بعض الشروط لان ما تقدم من الشروط شرط أيضا في صيغتي التعجب بل الشروط في الحقيقة لهما

(وبالذودور احكم لغير ما ذكر • ولا تقس على الذي منه اثر)

فهم من قوله وبالذودور احكم أنه قد جاء بناء صيغتي التجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أى غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قوله ما أتى زيد لانه من وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثي قوله ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذى أتى اسم فاعله على أفعل قوله ما أحقه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قوله ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبني للمفعول ما أحجته من حن وما أولعه من ولع ثم قال

(وفعل هذا الباب ان يقدم • معموله ووصله به الزما)

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورين وهى ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على افعل ولا المجرور بالباء على افعل وفهم منه ان المنصوب بما افعل لا يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله ووصله به الزمان انه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشئ ولما كان فى الفصل بينهما بالطرف والمجرور خلاف نيه على ذلك بقوله

(وفصله بطرف او مجرى جر • مستعمل والخلاف فى ذلك استقرار)

يعنى ان الفصل بالطرف والمجرور بين فعل التجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب وفى ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل ان مذهبه موافق لمن اجاز ذلك ومن شواهد مع أفعل قول عمرو بن معدى كرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجا لقاءها وأكثر فى اللزبات عطاها وأثبت فى المكرهات بقائها ومن شواهد مع افعل به قول بعض الانصار

وقال نبي المسلمين تقدموا • وأحبب البنا ان يكون المقدم

وقول الآخر

أقيم بدرا الحزم مادام حزمها • وأحر اذا حالت بان أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف الى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف الى المفعول وبطرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلاف مبتدأ وفى ذلك متعلق به واستقر فى موضع خبره

(نعم وبئس وما جرى مجراها)

هذا الباب مشتمل على قسمين الاول نعم وبئس والثانى ما جرى مجراها من الافعال وبدا بنم وبئس

فقال (فعلا غير متصرفين • نعم وبئس رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبئس وفى ذلك خلاف ومذهب البصريين انها فعلان ثم بين انها رافعان اسمين بقوله رافعان اسمين يعنى ان كل واحد منهما يرفع اسما ويجوعهما يرفع اسمين لأن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلين ونعم وبئس مبتدأ ورافعان نعت لفعلين أيضا ولا يجوز ان يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لانهم ما قيد فى فعلين وليس المراد ان يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول رافعان وفهم منه ان رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليةهما ثم اعلم ان مفعوليهما يكون ظاهرا ومضمرا وقد أشار الى الاول بقوله (مقارنى آل أو مضافين لماه قارنهما) ثم مثل للثانى بقوله (كنتم عقي الكرم) ومثله قوله عز وجل ولنعم دار المتقين ومثال الاول نحو قوله تعالى فنع المولى ونعم النصير ثم أشار الى الثانى بقوله (ورفعان مضمرا يفسره بميم) وفهم من قوله يفسره ميم أن الضمير فيها لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله (كنتم قوما معشره) فنع فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قوما وفهم من المثال أن نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتى ثم قال

وبهامش نسخة شيخنا على قوله يخاف صبغى التجب المصوغتين مما عدم هكذا فى جميع النسخ والصواب يخاف صبغى ما عدم بعض الشروط (قوله ولا يتوسط) وجهه فهم منع التوسط أنه اطلق وحذف المتعلق والاطلاق وحذف المتعلق يؤذنان بالعموم (قوله ان مذهبه الخ) أى لان استعماله يدل على جوازه وتصديره بذلك ثم ذكر الخلاف دليل اعتماده (قوله اللزبات) بالزى جمع لزبة وهى الشدة بفتح اللام فيهما واللزبة صفة ولذا لم تفتح زى لزبات لان الاتباع خاص بغير الصفة (قوله أخبارا) أى خبرين فاطلق الجمع على المشى (قوله لانهم ما قيد الخ) الظاهر جواز كونها خبرين أو خبر مبتدأ محذوف أى هما غير متصرفين رافعان وكون رافعان معطوفاً محذوف العاطف على فعلين أو على غير متصرفين (قوله وليس المراد ان يخبر بهما عن نعم وبئس) الظاهر انه يجوز

ارادة الاخبار بفعليتها وبكونها غير متصرفين والاخبار برفعها اسمعين (قوله وقد أشار الى الاول) أى الى تفصيل الاول فقصه الى مقارن لال ومضاف له (قوله زاد) هذا التمييز لم يقدم معنى زائدا الا التاكيد ويحتمل افادته بحذف الصفة أى زاد اعظما مباركا (قوله وتناول المانعون ذلك) أى على انه حال في بعض الموضع أو منصوب بفعل محذوف في بعض المواضع: ناسب المقام (قوله وكلامه صالح لجميع الاقوال الخ) انظر ذلك مع ان من جملة الاقوال فيما اذا وليها الفعل انها المختصر (١١٥) أو انها كافة وفيما اذا وليها

الاسم انها مركبة مع الفعل فالاموضع لها من الاعراب الا ان يراد بالجميع المجموع (قوله واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل) أى وهى معرفة تامة (قوله ويذكر المختص بعد) تأخيره على سبيل الجواز لا الوجوب كما سيذكره الشارح عند قوله وأول ذا المختص الخ (قوله والخبر محذوف) أى المدح (قوله خبر مبتدأ مضمرة) أى هو زيد أو المدح وزيد (قوله غير متصل بها) كالهاء فى انا وجدناه صابرا والعلم فى كلام الناظم مرفوع خبر مبتدأ محذوف أى هذا العلم أو قوت الارواح العلم أو المدح العلم أو مبتدأ خبره محذوف أى العلم بمدح ويصح نصبه أى الزم العلم ليصح كونه مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالخصوص لانا اذا جعلناه مبتدأ ونعم المقتضى خبر الزم ان يكون العلم المتقدم هو المختص فلا يصح مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالخصوص ولا يصح ان

(وجمع غير وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشهر) يعنى ان فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا استدلل من اجاز ذلك بقوله تزود مثل زاد ايلك فينا • فتم الزاد زاد ايلك زادا وبإبيات أخرى وتناول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال (ومما يميز وقيل فاعل • فى نحو نعم ما يقول الفاضل) اذا لحقت ما نهم وبش فتارة يليها الفاعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى فنعما هي فان يليها الفعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعه اراجع الى كونه تمييزا أو فاعلا واقتصر فى شرح الكافية على انه اذا وليها الفاعل على قولين الاول انها منكورة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمختص محذوف والاخر انها فاعل وانما اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمختص محذوف والتقدير نعم الشيء شئى بقوله الفاضل واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل والاسم بعدها هو المختص وينبغى ان يحمل تمثيله على ان المراد فى نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نهم وبش ليدخل فيه ما وليه الاسم وفى تقديره انها تمييز تنبيه على انه أشهر القولين ثم قال

(ويذكر المختص بعد مبتدأ • أو خبر اسم ليس بيد وأبدا) المختص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالش بعد بش وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها انه مبتدأ أو الجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى انه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازوه قوم منهم ابن عصفور الثالث انه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضا مختلف فيه ونسب المصنف اجازته الى سيبويه وفهم من كلام الناظم الاقوال الثلاثة لان قوله مبتدأ يحتمل الوجهين اذ لم يذكر الخبر وقوله ليس بيد وأبدا يعنى انه اذا جعل المختص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد ان محل المختص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبش وبعد متعلق بذكر ومبتدأ حال من المختص ثم قال (وان يقدم مشعر به كفى • كالعلم نعم المقتضى والمقتضى)

يعنى ان المختص قد لا يذ كر بعد الفاعل لذكرا ما يشعر به قبل نعم وبش وشمل ذلك صورتين الاولى ان يذ كر فى الكلام الذى قبل نعم متصلا بها كالمثال الذى ذكره الثانية ان يذ كر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالخصوص فى كلام غير المتكلم نعم وذلك ان يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الافعال فيقول المحيىب نعم الرجل ومشعر صفة محذوف والتقدير اراهم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكرك المختص بعد والمقتضى المكتسب والمقتضى المتبع ولما فرغ من أحكام نعم وبش شرع فى حكم ما جرى مجراه ما فقال (واجعل كبش ساء) يعنى ان ساء مساو لبش فى المعنى والحقكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو لهب وألف ساء منقلبة عن واو وزنه فعل بضم العين وساء مفعول

يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بل لفظ العلم بل بالجملة فالمثال مما حذف فيه المختص دلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترض على الناظم الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المختص لا مما يحذف دلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس واراد اذ يصح ان ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المختص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مختصا اذ يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى لوعوض هذا البيت بان قال مثلا وقيل مبتدأ وما دل كفى • بكفى العلم نعم المقتضى كان أولى (قوله وألف ساء منقلبة عن واو) لان

مضارع يسوء ووزنه فعل بضم العين ولا يدل المضارع هنا على ضم العين في الماضي ولا المصدر ولا اسم الفاعل لان المضارع يضم
عينه اذا كان الماضي مفتوح العين وواوها أو واى اللام أو كان الماضي مضموم العين فأتى ان المضارع هنا مضموم ولا يدل على ضم
عين الماضي لكن الماضي هنا مفتوح العين في الاصل ثم حول فقوله المشرح بضم العين أى بعد التحويل وأفرده الناظم هما
بعده وان كان داخل فيه لخفاء التحويل فيه (قوله وعلم) أى صار غاية في العلم وجهل صار غاية في الجهل (قوله كنتم في الحكم)
لا يريد جميع الاحكام لان فاعل فعل (١١٦) يجوز جره بالباء وخلوه عن آل والاضافة نحو فهم زيد وحسن زيد واداه

على وفق ما قبله وباراه
من غير ندور نحو الزيدون
فهموا بخلاف نعم فان ابراز
ضهيرها نادر كما يستفاد
من كلام الاشعري في
التنبيهات فقوله المشرح
آخر اكنتم مطلقا أى في
جميع احكامها غير ظاهر
(قوله هيا) عائد على هي
لان فاعل البيت كثره أم
شعلة بن برد في مية ذى الرمة
ذما لها قال أبو حيان دخول
لا على حبذا لا يخلو عن
اشكال لانك ان قرعت
على انها كلها فعل أوجب
فعل وذافاعله فلا ينبغي
ان تدخل عليه لان لا
تدخل على الماضي غير
المتصرف ولا على
المتصرف الا بقله وان
فرعت على انها اسم فان
قدرته منصوب بالمصح لان
النصب على العموم وهو
هنا مخصوص أو مرفوعا
فيكذلك لوجوب التكرار
حينئذ في الاصح اه
(قوله فانه يتقدم) لا يعارض
ما سبق من المثال على رفع
العلم في قوله العلم نعم المقتنى

أول با جعل وكبئس مفعول ثان ثم قال (واجعل فعلا • من ذى ثلاثة كنتم مسجلا) يجوز ان
ينى من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا
يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت
كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضو الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعنى بقوله كنتم في
الحكم لافى المعنى لان فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جعل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب
على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير
واجعل فعلا فى حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز ان يكون حالا من نعم فيكون
التقدير واجعل فعل كنتم مطلقا فى جميع احكامها ثم قال (ومثل نعم حبذا) يعنى ان حبذا مثل
نعم مع فاعلها فى المعنى لافى الحكم لاختلاف بعض احكامها الا أن فى حبذا زيادة على نعم وهى
الحب والتقريب من القلب وهى مستفادة من لفظ حب ثم قال (الفاعل ذا) يعنى ان ذافاعل يجب
وفهم منه ان حب فعل وان حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال (وان تردد ما قبل لا حبذا) يعنى انك اذا
أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوى معنى بئس لان نفي المدح ذم وقد جمع
الشاعر بينهما فقال

الأحبذا أهل الملا غير انه • اذ ذكرت مى فلا حبذا هيا

ثم قال

(وأول ذا المخصوص أيا كان لا • تعدل بذافه ويضاهى المثال)

اعلم ان حبذا يحتاج الى مخصوص كما يحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد فتقول نعم الرجل زيد وفهم من
قوله وأول ذا ان مخصوص حبذا لا يكون الا متأخرا عن ذافاعل المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم
من سكوتة عن اعرابه أنه مبتدأ أو خبر فى الجملة قبله كما سبق فى مخصوص نعم وقوله أيا كان يعنى
مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجزعا وقوله لا تعدل بذافه يعنى ان ذافا يكون الا مفردا
مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هندا وحبذا الزيدان وحبذا
العمران وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص فى التأنيث والتنسبة والجمع
لكنه أفرده فى الاحوال كلها تشبيها بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضاهى المثال أى يشابه المثل
والامثال لا تغير ثم قال (وما سوى ذا ارفع بحب أو بجر • بالباء) يعنى ان حب قد يكون فاعلها غير ذا
من الاسماء مع ارادة المدح وفى فاعلها حينئذ وجهان أحدهما لرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفى
حائها اذ ذاك لغتان الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله (ودون ذا انضمام الحاء) ووجه
الفتح البقاء مع الاصل ووجه الضم ان الاصل حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على
هذا حبب زيد وحبب زيد وحبب زيد ومن شواه: ضم الحاء وزيادة الباء فى الفاعل قوله

فقلت

من أن العلم مبتدأ خبره محذوف وانه ليس هو المخصوص لانه انما يجب أن لا يكون

مخصوصا هنا لان الناظم مثل به لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص المحذوف فلا ينفى انه يجوز ان يكون هو المخصوص (قوله انه مبتدأ
وخبره فى الجملة قبله) أى أو خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف ولعله أشار الى ذلك بقوله كما سبق فى مخصوص نعم (قوله فنقلت الضمة
الى الحاء) الدليل على ان أصله حبب بضم الباء الاولى شيان أحدهما ان اسم الفاعل من حبب حبيب وفعل أكثر ما يجى فيها
فعله فعل كظرف وشرف فهو ظرف وشريف الثانى انه حكى ضم الحاء وليس ذلك الا لنقل ضم الباء الى الحاء

(قوله بمزاجها) أي مزاجها وحب أشد بالوجهين الضم والفتح واعلم ان حبذا يأتى معها بالخبر نحو حبذا رجل زيد لكن يبقى النظر فيما اذا كان المخصوص محالاً فالذا انفعال حبذا رجلين الزيدان الظاهر نعم ثم رأيت صرح بذلك في التسهيل حيث قال وقد يكون قبله أي المخصوص أو بعده تمييزاً مطابق أي في الأفراد وغيره نحو حبذا رجلين الزيدان أو حال نحو حبذا راكبا زيد وفعل قد يكون معه الخبر وكذا أساساً (قوله أفعّل التفضيل) وبعضهم يعتبر باسم التفضيل أي الاسم الدال على التفضيل فافعل التفضيل معناه أفعّل الذي يكون موزوناً على التفضيل ولا يصح أن تكون الإضافة بياناً وهو بدل ١١٧ على نسبة الزيادة للموصوف لا على الصيرورة والاكثر استعمال أفعّل في الصيرورة

والاعتدالية فاستعمال أفعّل في النسبة قليل والمراد بالتفضيل ما يشمل نحو اجهل وأخبت فالمراد بالتفضيل مطلقاً نسبة الزيادة ففيه شذوذاً كما حققه ابن هشام في الحواشي (قوله من مصوغ منه) ضمير منه عائد إلى موصوف محذوف أي من مصدر مصوغ منه (قوله ولم ينه هنا على تمامها) أي بدلالة المطابقة صريحاً كنيته هناك على تمامها والاقتمامها مندرج تحت قوله وما به إلى تعجب وصل الخ (قوله أو مفعول بفعل محذوف) أي من باب الاشتغال لان وصل مشتغل بها به من قوله لما نعه إلى التفضيل صل أي أقصد ما به إلى تعجب وصل توصل أنت به أي بمثله في الوزن إلى التفضيل وبه يندفع ما قيل في كلام الشيخ عسر وأفعّل في التعجب فعل وهما اسم

فقلت اقتلوا هاعنكم بمزاجها • وحبها مقتولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو يجزفهم من باب التنازع وصلتها سوى

• (أفعّل التفضيل) •

أفعّل التفضيل مضاف ومضاف إليه وانما أضيف إلى التفضيل لانه دال عليه واحترزه من أفعّل الذي ليس للتفضيل كاحمروا شهل (صغ من مصوغ منه للتعجب • أفعّل للتفضيل وأب اللذان) يعني ان أفعّل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه التعجب ويمنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب فافعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبي بأي أي امتنع والذم مفعول بأب وهي لفظة في الذي وأبي فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذان ثم قال

(وما به إلى تعجب وصل • لما نعه إلى التفضيل صل)

قد تقدم في باب التعجب ان الفعل اذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ أفعّل منه بأشده وشبهه وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعّل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به إلى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينه هنا على تمامها أن يؤول بمصدر العادم بعد أفعّل منصوباً على التمييز فتقول أنت أشد بياضاً من زيدوا أكثر استخراجا من عمرو وما مستداً أو مفعول بفعل محذوف بفسره صل وهي موصولة وصلتها وصل به وبه الأول متعلق بوصل وكذلك إلى تعجب ولما نعه وبه الثاني متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به إلى التعجب لاجل المانع صل بمثله إلى أفعّل التفضيل ثم قال

(وأفعّل التفضيل صل أبدا • تقديره اولا فظا بمن ان مجردا)

أفعّل التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من آل والاضافة ومعرف بال ومضاف وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعني ان أفعّل التفضيل اذا كان مجرداً من آل والاضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظاً كقوله عز وجل وللاخرة خير لك من الاولى أو قديرا كقوله تعالى والاخرة خير وأبقى أي من الدنيا وفهم منه ان ما سوى المفرد وهو المعرفة بال والمضاف لا يقترن بمن ثم ان أفعّل التفضيل بالنظر إلى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة وجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله (وان لم تنكروا بصف أو مجردا • ألزم تذكراً وأن يوحد)

يعني أن أفعّل التفضيل اذا كان مجرداً من آل والاضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الأفراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال

(قوله وبه الأول متعلق بوصل) وقدم النائب عن الفاعل على مذهب الكوفيين والبصريين يمنعونه ويمكن على مذهب البصريين تخريجهم على انه من الحذف والايصال بان يكون في وصل ضمير مشترك مجروراً بالباء والاصل وما به وصل به ثم حذف الباء واستتر الضمير (قوله ولما نعه وبه الثاني متعلقان بصل) ويجوز تعليق لما نعه بصل ويكون حذف من الثاني دلالة الأول وعلى الأول حذف من الأول دلالة الثاني (قوله وأفعّل التفضيل صل أبداً تقديره اولا فظا بمن) يجوز الفصل بمفعول أفعّل وبأبو وما اتصل بها كقوله والبقول أطيب لو بذلت لئله من ماء موهبة على خير ولا يجوز بغير ذلك وفي شرح العلامة ابن عقيل على التسهيل انه جاء الفصل بالذات ومن هذه لابتداء الغاية كما ذهب إليه سيبويه والمبرد ومن وافقه أورجحه المرادى ونقله الأشعرى

واقدم عليه الامام السبوطي

(قوله وتلوال الخ) نصريح بمافهم من قوله وان المنكورا الخ اذ مفهومه ان ما عداهما لا يلزم تذكيرا وتوجيدا او صرح بالمفهوم لافادة لزوم المطابقة في تالي آل والجواز في المضاف لمعرفة (قوله عن ذي معرفة) قال ذلك تعظيما لثان هذه المسئلة اذ اخذ فيها بالحديث الذي ذكره الشارح حيث جاء فيه الوجهان وللرد على ابن السراج القائل بوجوب المطابقة (قوله أحاسنكم) بالرفع والموطنون بكسر الطاء وهذا الحديث مما يدل على أفضلية حسن الخلق وروى الحسن عن أبي الحسن عن جد الحسن ان من أحسن الحسن الخلق الحسن سمعناه من شيخنا سيدي عبد السلام بن الناصر اه ما وجد مقيدا ككراهيته بخط شيخنا (قوله هذا اذا نويت أتى باسم الاشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عن ذي معرفة) (قوله وذلك اذا كان افعلا مقصودا به التفضيل) بيان لنية معنى من فهو جواب عما قيل ان هذا يعارض قوله قبل ان المضاف لا يقترب من لفظا ولا تقديرا فأجاب بأن معنى نية من أن يقصد به التفضيل (قوله الاشجع) هو سينا ناعم بن (١١٨) عبد العزيز يسمى به لانه كانت به شجة والناقص سليمان بن عبد الملك وفي شرح

التوضيح هو يزيد بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان سمى به لانه نقص الجيش أروا قهم وأغالم يكن أفعلا مقصودا به التفضيل لان المتكلم قصد أنه ليس في بني مروان عادل سواهما فقيشيل النعميين بناء على قصده والافقد كان في بني مروان في ذاك الزمان من هو عادل غيرهما ويجاب بان المراد أنه لم يكن في ملوك بني مروان عادل سواهما فالمراد أعدلا ملوك بني مروان أي عادلاهم (قوله وهو مبتدأ والخبر محذوف الخ) قلت يجوز أن يكون الخبر هو اذا والتقدير هذا كائن اذا نويت فيكون فيه ثلاثة أوجه من الأعراب ولعل الذي حمله على العدول عن هذا الوجه ان جعل اذا على كونها شرطية يلزم أن يكون في الكلام جملة تدل على جواب اذا الشرطية (قوله كمثل

ويضيف مجزوم بان وأجودا معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكيرا مفعول ثان بالزوم وان يوجد معطوف على تذكيرا أي الزم تذكيرا وتوجيدا وعبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثاني بقوله (وتلوال طبق) يعني ان افعلا التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمته مطابقة لموصوفه فتقول زيد الافضل وهذا الفضلي والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات وتلوال طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال (والمعرفة) • أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) يعني ان افعلا التفضيل اذا أضيف الى ذي معرفة جازان يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطنون أكنافا الذين يلقون ويلقون فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وأخبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق بأضيف ثم قال هذا اذا نويت معنى من وان • لم تنو فهو طبق مابه قرن) يعني ان جواز المطابقة وعدمها في المضاف الى المعرفة مشروط بان تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان افعلا مقصودا به التفضيل واما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الاشجع والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم فهذا الاشارة لجواز الوجهين في المضاف الى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم ويجوز ان يكون خبرا مقديما والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير مروان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ما هو افعلا التفضيل له ثم اعلم ان من المصاحبة لا افعلا التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الاول بقوله

(وان تكن تلون مستفهما • فلها كن أبدا مقدا)

يعني ان المجرور عن المصاحبة لا فعل التفضيل اذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على افعلا لان الاستفهام له صدر الكلام ومثل صورتين الاولى ان يكون المجرور اسم استفهام والاخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للدولى بقوله (كمثل من أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشأ الى الثاني بقوله (ولدى • اخبار التقديم نزرا وجدا) يعني أن المجرور من المذكورة اذا كان خبرا أي غير استفهام لزم تأخيره عن افعلا لانه بمنزلة الفاعل فعلة التأخير وقد تقدم عليه بقله وقد استشهد المصنف على ذلك بآيات منها قوله

فقات لنا أهلا وسهلا وزدت • جنى الفحل بل مازودت منه أطيب

من أنت خير) يستغنى به عن أخير كما ان شرا يستغنى به عن أشرف قال في المكافاة وغالبا أغناهم خير وشرة عن قوله أي أخير منه وأشر (قوله اذا كان خبرا) أي غير استفهام يعني فيشمل نحو ضربت رجلا أفضل من عمر وفيجب تأخير من عمر وفاصلهما على أن يسوما بعد من اذا لم يكن فيه كلمة استفهام خبرا واخبارا (قوله لانه بمنزلة الفاعل) انطروحه تنزل المجرور من بعد افعلا التفضيل منزلة الفاعل (قوله بل مازودت منه أطيب) على تعلق من باطيب يكون المعنى بل مازودت لنا وهو كالمها أطيب من جنى الفحل لان كلام الاحباء ألد الاشياء لاسيما بعد الهجر وعلى تعلق منه بزودت يكون متعلقا بطيب محذوفا أي بل الكلام الذي زودت منه أطيب من جنى الفحل وأما كون المعنى بل جنى الفحل الذي زودت منه أطيب من قولها أهلا وسهلا فهو معنى مضيف

(قوله وأما مجرورها ففهوم من قوله مستفهما) أي مع ملاحظة قوله بتلو والظاهر رجوع لهما إلى تلو ومن فجر ومن نطق به أيضا بلفظ تلو وكأن الشارح استبعد رجوع الضمير إلى المضاف والمضاف إليه (قوله أحسن في عينه السكحل) فأحسن أفعّل تفضيل وهي صفة رجل وهو اسم جنس مسبق بنفي ومرفوعه السكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والسكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد أفضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل والمعنى أن السكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره والسبب في إيراد رفع أفعّل التفضيل الظاهر في مثل هذا المثال تيمؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل ولا يعاقب الفعل إلا بعد نفي أو شبهه ولذا ترك الناظم التنبيه على اشتراطهما وفي عينه ومنه متعلقان بأحسن والممتنع إنما هو عمل أفعّل التفضيل في المفعول به ودلالة التركيب على أفضلية السكحل في عين زيد من السكحل في عين غيره إنما هي بحسب السياق والاففهوم التركيب محتمل للمساواة لأنك لم تنف المساواة لكن المساواة منقبة بقرينة السياق كأن الفعل المعاقب لأفعّل التفضيل بعد النفي أو شبهه إنما يدل على نفي المساواة بقرينة أن الكلام مسوق للمدح بخلاف مررت برجل أفضل منه أبوه فأنك إذا أتيت بالفعل محله قلت يفضل أبوه فانت الدلالة على التفضيل التي يدل عليها (١١٩) أفعّل التفضيل وهو بحسب السياق

(قوله أولى به) ضمير به لرفيق وأولى نعت لرفيق إن كانت ترى بصريه ومفعول ثان إن كانت قليلة والرفيق صاحب النعت أعلم أرشدنا الله وإياك أن النعت في اصطلاح النحويين على ما قاله ابن عصفور اسم أو ما في تأويله من ظرف أو مجرور أو جملة يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد بما يدل على حليته أو نسيبه أو فعله أو خاصية من خواصه وهو أحسن تعريف النعت باعتبار تعرضه لتفاصيله وذلك كان نصفه بصفة سبيه

أي أطيب منه قلت وليس في هذا البيت دليل لا احتمال أن يكون منه متعلقا بزودت وتلو متعلق بمستفهما ولهما متعلق بقدا والضمير في لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وأما مجرورها ففهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلو الشيء الذي يتلو ثم أعلم أن أفعّل التفضيل رفع المضمير في لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو في أفعّل ضمير يعود على زيد وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله (ورفعه الظاهر زر) يعني أن أفعّل المذكور يرفع الظاهر وهي لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعته مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره زر ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله (ومني عاقب فعلا فكثيرا ثنا) هذه اللغة لجميع العرب وهي أن أفعّل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولي نفيًا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن في عينه السكحل كحسبه في عين زيد وهذا المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله

(كلن ترى في الناس من رفيق • أولى به الفضل من الصديق)

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضي الله عنه فالشروط قد توفرت وهي تقدم النفي وهولن والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين

﴿النعت﴾

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال

(يتبع في الأعراب الأسماء الأول • نعت وتو كيد وعطف وبدل)

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخرا عن المتبوع ثم قال

مثل مررت برجل قام أبوه والترحم بكاه زيد المسكين والتأ كيد كنجة واحدة والحلية بكاه زيد الطويل والنسب كالقرشي والنعت والصفة والوصف هنا بمعنى واحد وفي غير ما هنا الوصف هو ذكر الصفة وأما الصفة فهي المعنى القائم بذات (قوله الحاصل والمتجدد) زاد العلامة الأشموني غير خبر قال فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوا حامض اه وقوله خبر المبتدأ أي في الأصل أو الحال فبعض أفراد الذي هو خبر المبتدأ في الأصل خرج بقوله الحاصل نحو أن زيد قائم والذي هو خبر في الحال خرج بقوله والمتجدد أي كل متجدد لكن ترد الحال الثانية في نحو جاء زيدا كباضا ككافها مشاركتها لما قبلها في الحاصل والمتجدد إذا حذف زيد وأتيت بدله بنكرة كرجل فتقول مررت برجل راكب ضاحك إلا أن يقال المراد المتجدد مع كون التركيب بتغير فيه إلا العامل وتعريف الشيخ المكودي النعت بأنه هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد تعريف بالاعم وهو جائر عند القدمين وقد يقال لا حاجة إلى زيادة غير خبر لأن المراد التابع لما قبله في الأعراب الحاصل ما دام حاصل والمفعول الثاني لا يتبع ما قبله في إعرابه الحاصل مادام حاصلًا لا يجوز أن يأتى الثاني فهو خارج بقوله الحاصل وخرج حامض من قولك الرمان حلوا حامض لأنه لا يتبع ما قبله في إعرابه المتجدد لأنك تقول نظرت إلى رمان حلوا حامضًا أي في حال كونه حامضًا إلا

أن يقال مع كون المجموع معنى من (١٢٠) لا يصح جعل حامض حالا (قوله متم) أى مكمل ما سبق اذا الموصوف يتم بصفته وذلك

(فالتعت تابع متم ما سبق • بوسمه أو وسم ما به اعتلق)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ما سبق أخرجه البديل وعطف النسق لانهما لا يتمان متبوعهما وبوسمه أو وسم ما به اعتلق أخرجه التوكيد وعطف البيان لانهما متممان لما سبق كانتعت الا أن النعت يتم بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقا به وفهم من قوله بوسمه أو وسم ما به اعتلق ان النعت على قسمين متم ما سبق وبوسمه وهو النعت الحقيقي ومتم ما سبق وبوسمه ما اعتلق به وهو النعت السببي ثم ان نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهى واحد من الرفع والنصب والجرو وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتسكير وهو المنبه عليه بقوله (وليعطى في التعريف والتسكير ما لم يأت) يعنى ان النعت يعطى من التعريف والتسكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال (كأمر بريقوم كرما) فكروا منعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة أمر بالقوم الكرماء ويزيد العاقل ثم ان النعت الحقيقي ينفر عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهى واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار الى ذلك بقوله (وهولدى التوحيد والتذكير أو • سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

فسوى التذكير والتأنيث وسوى التوحيد والتثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها له وصوفى في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببي وهو ما رفع ظاهره من متبوع الموصوف لا يجب مطابقتها في ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجل قائمين وبامرأة قائمة قيطا بقى الموصوف لانك تقول مررت برجلين قائما وبرجل قائما وبامرأة قائمة وتقول مررت برجل قائم أمه وبرجلين قائم أبوهما وبرجل قائم أباهم فلا يطابق لانك تقول مررت برجل قائم أمه وبرجلين قائم أبوهما وبرجل قائم أباهم ثم قال (وانعت بمشتق كصعب وذرب • وشبهه) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المباعدة والصيغة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المجمة هو الحاد من كل شئ والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذى يعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمذوب وهو المشار اليه بقوله (والمذوب) فتقول قام زيد هذا فهذه انعت لزيد وهو جامد الا انه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقرش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل غمى أبوه ثم قال

(ونعتوا بجملة منكرة • فأعطيت ما أعطيته خيرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرة ان الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لانها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلوقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبر انما لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم اطلاقه في الجملة انها تكون طلبية لان الجملة الطلبية يخبر بها عن المستند فلذلك أزال هذا الإيهام بقوله (وامنع هنا يقع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الطلبية بمنع وقوعها صفة وذلك بجملة الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شئ من ذلك نعتا لانها لا تدل على شئ محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال (وان أنت فالتقول أضمر نصب) يعنى اذا جاء من كلام العرب ما يؤولهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء مما يؤولهم ذلك قول الراجز حتى اذا جن الظلام واخطأ • جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط

فظاهرة أن الجملة المصدرة بهل نعت لمدق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكما

يشمل عطف البيان لانه يوضح فهو مكمل لما قبله ويشمل التوكيد لانه يوضح أيضا من حيث انه يثبت الحقيقة ويرفع الجواز (قوله بوسمه) أى بوسمه ما سبق أى بصفة ما سبق بدلالته على صفة ما سبق فضمير وسمه عائد الى ما (قوله ومتم ما سبق أخرج به البديل وعطف النسق) استشكل اخراج البديل بتم بان البديل فى أكلت الرغيف ثلثه يوضح انه ليس المراد جميع الرغيف وقس عليه ببقية أنواع البديل فهو متم ويمكن الجواب بان المقصود فى البديل تكرير النسبة وحصول الايضاح باللازم لا بالقصد واستشكل أيضا اخراج عطف النسق بتم بانه قد يكمل ما قبله بان يوضحه بان يعطف الجلى على الخفى نحو عندى عسجد وذئب ويجاب بان الشارح يرى منع هذا التركيب (قوله وليعطى في التعريف) أى من التعريف والتسكير ما لم يأت

كقوله (قوله وامنع هنا يقع ذات الطلب) وهى ما لا تخفى بل الصدق والكذب بالنظر الى ذاتها (قوله جاؤا بمدق) أى لبن مقول فيه هل رأيت الذئب أى لبن مشوب بماء لون ذلك اللبن مع الماء كاون الذئب ونحو ذلك أن تقول جاء رجل

هل رأيت الأسد أي مقول فيه هل رأيت الأسد أي ان كنت رأيت الأسد في الشجاعة والمعنى ان كنت رأيت الذئب فهذا الامن لونه كونه (قوله لكنه شبهه بالمشق) فعلى تأويل عدل مثلاً بعدل يكون داخل في قول الناظم وانعت بـمشق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب وعلى كونه على حذف مضاف فليس هو النعت في الحقيقة وإنما النعت هو المحذوف يصح تقديره ذو فيكون مؤولاً بالمشق ويصح تقديره صاحب فيكون مشتقاً وان لم يكن صفة صريحة وأما اذا قصد انه تجسم من العدالة ليكون أبلغ فيكون مؤولاً بـمشق أي متجسم من العدالة قبل (١٢١) يستثنى من المصدر وذو الميم الزائدة فانظر

ما وجهه ولعله لكونه لم يسمع (قوله ونعت غير واحد الخ) يستثنى اهم الاشارة فلا ينعت بنعت مفرق عند سبويه وقد يجوز على البدل أو عطف البيان فانظر ما وجه ذلك (قوله والنصب باضمار فعل بفسره فرقه) واذا ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط وهل الناصب له فعل الشرط أو فعل الجواب قولان أشهرهما الثاني عند الاكثرين قال ابن هشام في شرح باني سعاد وأصحهما الاول اذ يلزم على قول الاكثرين أن يقع اذا معمولا لما بعد الفاء في قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اه واذا كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فكيف ينصرف كما أشار الى ذلك الازهرى ويمكن أن يجاب عن الشخ المكودي بأنه جعل اذا غير مضمنة معنى الشرط وجعل الفاء في فاعطفا صلة (قوله ونعت معمولي الخ) لتكون العامل الثاني كأنه تأكيدي

بمقول والتقدير جاءوا بمذوق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير في قوله ونعتوا على عدل على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثان لا أعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر على الجملة وهو المفعول الاول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثان وخبر منصوب على الحال من الضمير المستتر في أعطيته وايضا مفعول بالمانع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت للمحذوف والتقدير ايضاً الجملة ذات الطلب وان أنت يعني الجملة الطلية تعاناً ضمير القول ثم قال (ونعتوا بمصدر كثير) يعني ان النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الاصل لان المصدر جاء مدلكه شبهه بالمشق ولا يفهم من قوله كثير الايراد الوصف كما تقدم في قوله ومصدر منكر لا يقع بكثرة ثم قال (فالترمو الافراد والتدكير) يعني ان المصدر اذا وقع نعتاً التزم افراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبساعة عدل وبسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والاصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على ما كان عليه من الافراد ثم قال (ونعت غير واحد اذا اختلف فاعطاف فرقه لا اذا اختلف) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان احدهما اختلف معنى النعتين أو النعت فهذه يعطف فيها النعتون بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبجبل أو برجال كريم وبجبل وعاقل والاخرى ائتلافهما فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل بفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت للمحذوف تقديره ونعت غير منعوت واحد وعاطفاً حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة عطفت اذا اختلف على اذا اختلف ثم قال

(ونعت معمولي وحيدى معنى • وعمل أتبع بغير استئنا)

يعنى انك اذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت فى اعرا به فتقول ذهب زيد وذهب عمرو والعاقلان فان العاملين متحدان فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالتمثال المذكور والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد واطلق عمرو والعاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لأن الاتباع واجب لانه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع اذا كان العامل فيهما واحد نحو ذهب زيد وعمرو والعاقلان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضاً أن العاملين اذا اختلفا معنى لم يجوز الاتباع وفيه ثلاث صور احدها أن يختلفا فى المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو والعاقلان الثانية ان يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقان فى الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو والكراعان الثالثة أن يتفقوا فى الجنس وفى اللفظ ويختلفا فى المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو واذا أريد بوجد الاول حزن وبالثانى أصاب وفهم من قوله وعمل انهما اذا اختلفا فى العمل لم يجوز فيهما الاتباع نحو ضربت زيداً وقام عمرو والعاقلان وخاصم زيد عمرو والعاقلان ويحتمل قوله بغير استئنا ان الاتباع سائغ فيما

(١٦ - مكدوى) للاول فكأنهما عامل واحد بخلاف ما اذا اختلفا معنى أو عملاً فليس كأنهما عامل واحد فيلزم اجتماع عاملين ليسا كالشيء الواحد على معمول واحد (قوله ان يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقان فى الجنس) أى جنس الفعل والاسم واذا أضيف اليها الاختلاف فى العمل صارت أربعة بكل واحد مع كل واحد مع ما بعده ومع مجموع ما بعده فتخرج الصور ثمانية منها ما يسهل مثاله ومنها ما يفرض (قوله وخاصم الخ) فيه حذف والتقدير وكذا اذا كان العامل واحداً واختلف عمله نحو خاصم زيد عمرو والعاقلان (قوله وخاصم زيد عمرو والعاقلان) هذا عند البصريين وأجاز الفراء اتباع الاخير قال العلامة الاشمونى لكن النص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع ويجوز اتباع أهم ما شئت عند ابن سعدان

(قوله وهو ابن السراج) فانه يمنع الاتباع فيما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلاف في اللفظ مطبقا ويمنع الاتباع ايضا فيما اذا اتحد معنى وعملا ولفظا وقد رالف الثاني غيرنا كيد فان قدر الثاني تأ كيدا والاول هو العامل جازا الاتباع وبشكل على هذا انه ليس هنا حيث نذكر ما يستثنى منه لانه اذا قدر الثاني غير عامل وانما هو تأ كيد من غير أن يعمل فليس هنا عاملا ونحن كلامنا في معمول عاملين وبحاجب بانه ليس المراد ان ابن السراج يستثنى جميع ما ذكرناه بل المراد ان أنت تستثنى من هذه القاعدة بعض ما ذكره ابن السراج وأما ابن السراج فيستثنى منها ما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلاف لفظا قال العلامة الاشعري وخصه بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلى أو خبري مبتدأين اه وفي قول الناظم بغير استثناء على هذا أيضا (قوله وان نعوت كثرت) المفهوم معطل لان النعت الواحد كذلك وانما ذكر تعدد (١٢٢) النعت نوطته لقوله الا حتى أو بعضها اقطع وانما وجب الاتباع مع الاحتياج الى

النعت أو النعوت لتسزل
النعت حينئذ منزلة الجزء
من المنعوت لكونه لا يعرف
الابه ولان في القطع مع
الافتقار تشيئا على ذهن
السامع فلا يدري هل
المقطوع وصف لما قبله
أو لشيء آخر (قوله واقطع
أو اتبع) مفهوله ما
محذوف للعموم لان حذف
المعمول يؤذن بالعموم
أي الجميع أو البعض ان
يكن معينا بدونها وقوله أو
بعضها اقطع فصل وفاعل
ومفعول أي أو اقطع بعضها
ان كان المنعوت معينا بما
سواه من النعوت وقال
ابن الناظم أي وان يكن
المنعوت معينا ببعضها
فاقطع ما سواه فجعل بعضها
محجورا بالعطف على دونها
وجعل مفعول اقطع محذوفا
واعترضه الشاطبي بان
هذا التفسير لا يظهر اذ لو
أراد الناظم ذلك لقال أو

ذكر بغير استثناء بشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل ان
يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجرو به جزم الشارح ونعت مفعول مقدم باتبع وهو مصدري
مضاف الى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدى والتقدير ونعت مفعول عاملين
ووحيدى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى محجور باضافة وحيد اليه وعمل محذوف على معنى وبغير
متعلق باتبع ثم قال (وان نعوت كثرت وقد تلت • مفقرا الذ كرهن أتبعث)
قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى
والذي قدر فهدى الآية وبغير عطف كقوله تعالى هما زمشاه بنعيم الآية فان كان المنعوت مفقرا
لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نيه بقوله أتبعث أي وجب اتباعها للمنعوت في اعرابه وفهم
من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمع النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيدا الخياط الطويل
بالاتباع اذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل نجبي خياط طويل اذا افتقر المنعوت
للعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج الى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله
(واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها) يعنى ان المنعوت اذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها
الاتباع والقطع والاتباع في بعضها والقطع في بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله
(أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها يلزم على هذا ان
يكون بعضها منصوبا على انه مفعول باقطع وهذا جزم المرادى وقال الشارح أي وان يكن المنعوت
معينا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه أن بعضها محجور
بالعطف على بدونها أو فى قوله أو اتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت فى الاعراب وبين قطعها
عن التبعة وفى القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب والى ذلك أشار بقوله
(وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا • مبتدأ أو ناصبا لن يظهر)
يعنى ان المقطوع عن التبعة يحوز فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول
بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نيه بقوله لن يظهر أو للتخيير أيضا وان قطعت شرط
فى جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها مضمرا حال من التاء
فى قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرا والالف فى لن يظهر ضمير عائد على مبتدأ ناصبا ثم قال
(وما من المنعوت والنعت عقل • يحوز حذفه وفى النعت يقل)

بعضها اقطع معلنا ان كان معينا ببعض البعض الاخر ولم يقل ذلك اه ويحتمل ان يكون مفعول
اقطع أو اتبع الجميع أي اقطع الجميع أو اتبع الجميع ان يكن معينا بدونها أو اقطع بعضها دون البعض فيما اذا كان المنعوت معينا
بدون الجميع فيكون بعضها مفعول اقطع فان قلت يلزم فوات التنبيه على ما اذا كان المنعوت معينا ببعضها قلنا هو مأخوذ من
قوله قبل وان نعوت كثرت الخ مع قوله واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها فانه يعلم منه أن البعض الذى نعين به المنعوت يجب اتباعه
وانه لا يجب اتباع البعض الذى لم ينعين به المنعوت والحاصل انه فهم منه ان العلة فى وجوب الاتباع الافتقار وفى عدم وجوبه علم
الافتقار لانه قال وقد تلت مفقرا الذ كرهن (قوله معلنا) أي مظهر اذ لك وهو تنسكبت
على من يقول ان القطع لا يكون الا بعد الاتباع (فائدة) اذا نعت بمفرد وظرف أو شبهه وجلة قدم المفرد ثم الطرف ثم الجملة على
طريق الاولى كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويحوز خلافه كقوله

تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه آذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كافي آية خافر ورد عليه بالآيتين قال الامام السيوطي في الفينة

ورتب المفرد ثم الظرفا
لجملة من غير حم يلني اه
من خط العلامة ابن القاضي
(قوله التوكيد) يقال وكذا
توكيدا بالواو أكثر من
الهمز (قوله فتقول قام زيد
نفسه وعينه) قال الاشموني
لا يجوز عطف بعض ألفاظ
التأكيد على بعض فلا
يجوز قام زيد نفسه وعينه
ولا جاء القسم كلهم
وأجمعون وأجازه بعضهم
وهو قول ابن الطبرارة
وهو الذي في نسخ سبدي
المكودي رحمه الله (قوله
ولا يؤكدها الاذو
أجزاء) جعلوا منه اشترت
العبد كله بخلاف جاء
العبد كله فالمعبر بحصة
التجزئ باعتبار العامل ولذا
قال المرادي ذو أجزاء
يصح وقوع بعضها موقعه
وزاد العلامة المرادي
غير متي (قوله وبعد كل
أكدها باجمعها) أجمع
وفروعه معارف فقبل
بتقدير الاضافة الى ضمير
المؤكد وقبل بالعلة

يعني انه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت اذا صلح الا ان ذلك في النعت قليل وفهم من قوله وفي النعت يقل ان حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عز وجل وعندهم قاصرات الطرف أتراب أي حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر • فلم أعط شيئا ولم أمنع • أي فلم أعط شيئا لا وما مبدأ موصولة وصلتها عطف ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف

التوكيد

التوكيد على قسمين لفظي ومعنوي فالله عز وجل على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار الى الاول فقال

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا • مع ضمير مطابق المؤكدا)

يعني ان الاسم يؤكده بلفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد في الافراد والتذكير وفروعه اققول قام زيد نفسه وعينه وقامت نفسها وعينها هذا في حالة الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك بقوله

(واجمعها ما فاعل ان تبعها • ما ليس واحد ان كن متبعا)

يعني ان النفس والعين اذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعال وشمل قوله ما ليس واحد المثنى والمجموع منذ كرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندتان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله

(وكلا اذا كرى الشمول وكلا • كلنا جميعا بالضمير موصلا)

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكدها الاذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكدها الا لفظ الامضافة الى ضمير المؤكد وهو المنبسط عليه بقوله بالضمير موصلا وال في الضمير لله ففهم منه ان الضمير يكون مطابقا للمؤكد كافي النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندتان كلتا جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال

(واستعملوا أيضا ككل فاعله • من عم في التوكيد مثل النافله)

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم ولما لم يترن له لفظ عامة لم يافيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من عم فاذا بينت من عم فاعلة قلت عامة فاجمع مثلاً فادغم الاول في الثاني وانما قال مثل النافله لا عفاً لكثير من النحويين عن ذكر عامته في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافله على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب والنافله الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال

(وبعد كل أكدها باجمعها • جمعا أجمعين ثم جمعا)

يعني ان اجمع وما بعده يؤكده بعد كل وفهم من ترتيب هذه الالفاظ ان أجمع للمفرد المذكر وجمعا للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعا والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمر ان أحدهما واجب وهو ان أجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخراً عنها والاخر غالب وهو انه لا يؤكده دون كل بقوله

(ودون كل قد يحى أجمع • جمعا أجمعون ثم جمع)

يعني ان أجمع وما بعده يؤكده دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعا والزيدون أجمعون

(قوله وان يفدق كيد منكور قبل)
الدهان في الفرة الاسم
ينقسم الى ثلاثة اقسام
قسم يوصف ويؤكد كزيد
وقسم يوصف ولا يؤكد
كرجل وقسم يؤكد ولا
يوصف كالمضمرات (قوله
يا ليت عدة شهر) الذي في
الاشهر في البيت عدة حول
وبحث بعضهم في
الاستشهاد بانه لا شاهد
فيه لان الحول معين اذا
تقديره حولي ثم حدثت
الياء وبذلك يكون المراد
ما ذكرناه ليس مراد
المتكلم حول من الاحوال
بل الحول المعين (قوله
واغن بكتنا الخ) قال
سيدى عبد الواحد بن
هاشم هذا البيت يتعلق
بقوله

وبعد كل آكد ويا جعاه
خفه وصله به كما يوجد في
بعض النسخ (قوله فبعد
المنفصل) قال أبو حيان
لا خصوصية لذلك بل
يجوز أن تقول جئتم يوم
الجمعة أنفسكم اه قال
أبو اسحق لما كان النفس
والعين قد بليان العامل
من غير كونهما التأكيد
جى بالضمير المنفصل دفعا
لما يعرض من اللبس في
نحو هند خرجت نفسها
وحل عليه ما لا لبس فيه
(قوله مكررا) ولا يزيد على
ثلاث مرات (قوله في
الاسم) ولو نكرة فقوله

وان يفدق كيد منكور خاص بالمعنوى

والهندات جمع وفهم من قوله قد يجي ان ذلك قليل بالنسبة لذكرا بعد كل وصرح الشارح بقلته
وفيه نظر لانه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى لا غوينهم أجمعين وجمعاء أجمعون
معطوفان على أجمع يحذف العاطف ثم قال

(وان يفدق كيد منكور قبل • وعن نخاة البصرة المنع شمل)

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب
بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف
وظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا في النكرة المؤقتة نحو صحت شهرا كله ومنه
قوله

يا ليتني كنت صبيامرضا • تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

وقوله أيضا

لكنه شاقه أن قبل ذارجب • يا ليت عدة شهر كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل ان أفاد توكيد النكرة جازوا فالالاخفش والكوفيين والمنقول عن
الاخفش والكوفيين ان النكرة لا تؤكدا الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه ان المجزئ لتوكيد
النكرة الكوفيون لذكرا البصريين في المنع وفهم من قوله شمل ان البصريين يجمعون توكيدها
مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال

واغن بكتنا في منى وكلا • عن وزن فعلاه ووزن أفعلا

يعني ان العرب استغنت بكتنا في المنى المؤنث عن وزن فعلاه وبكتلا في المذكر عن وزن افعلا فتقول
قامت المرأة ان كتناهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأة ان جمعاء وان لا قام الزيدان أجمعان
كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولا بد من اضافته كلا وكتنا الضمير المؤكد وقد تقدم في قوله
وكلا ان كرفي الشمول البيت واغن فصل أمر من غنى بمعنى استغنى وبكتنا وعن وزن متعلقان
باغن ثم قال

(وان تؤكدا الضمير المتصل • بالنفس والعين فبعد المنفصل • عنيت ذا الرفع)

يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول
أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم ان الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم
توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضا أن التأكيد اذا كان بغير النفس والعين لا يلزم
توكيده بالضمير نحو قمت كماكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع ان الضمير المتصل اذا كان
منصوبا أو مجرورا لا يؤكدا أيضا نحو ضربتك نفسك وممرت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد
بغير النفس والعين فقال (وأكدوا بما سواهما والعين لا يلزم) يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا
أكد بغير النفس والعين من ألقاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا
كلهم وفهم من قوله ان يلزم ان توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمت أنتم أجمعون وان
تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ ضمير المنفصل نعت لهدوف والتقدير فتوكيده

بعد الضمير المنفصل ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع في التوكيد اللفظي فقال

(وما من التوكيد لفظي يجي • مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بموافقه وفهم من قوله مكررا انه يكون بالمساوي لفظا ومعنى نحو ادرج
ادرج وبالمساوي معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير بقرن لان جدير او قائم اتفاقا معنى وفهم منه
أيضا أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيد كوزلك وما مبتدأ أو هي موصولة ولفظي
خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره

صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه
حال من الضمير المستتر في الخبر ويجي خبر المبتدأ ومكررا حال من الضمير المستتر في يجي ثم قال
(ولا تعد لفظ ضمير متصل • الامع اللفظ الذي به وصل)

يعني انه اذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فشمّل المتصل بالفعل
المرفوع نحو وقتت والمنصوب نحو ضربت بك والمجرور والمنصل بالامم نحو غلامك غلامك
والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو أنت أنت قائم وهو
هو قاعد وياك اياك ضربت ثم قال (كذا الحروف غير ما تحصلا • به جواب) يعني ان التوكيد
اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فقول في توكيد في من قولك في الدار زيد في الدار
في الدار زيد وان من ان زيد اقام ان زيد ان زيد اقام ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا في
الضرورة كقوله • وللاهمهم ابدادوا • فلو كان الحرف جوايما لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار
بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله (كنهم وكبلى) فتقول نعم نعم وبلى بلى لانه لم يتصل به شيء
يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغـير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر
في وجوب اعادتها ما اتصل بها الا المتصل به الجواب ثم قال

(ومضمرة الرفع الذي قد انفصل • أكد به كل ضمير متصل)

يعني ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمّل المرفوع نحو وقتت أنت وقت أنا
والمنصوب نحو ضربت بك أنت والمجرور نحو ممرت بك أنت وهذا النوع من قبيل التوكيد اللفظي
المرادف

﴿عطف البيان﴾

انما سمى عطف البيان لانه يسين متبوعه كالنعت قوله (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف
الى ذي بيان وذو نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف
أى أو ذو نسق ثم بين ان مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله (والفرض الا ان بيان ما سبق)
أى الفرض في هذا الباب عطف البيان ثم عرفه فقال

(فذو البيان تابع شبه الصفة • حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس فشمّل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبديل وعطف النسق وحقيقة
القصد به منكشفه مخرج للنعت فان النعت يوضح متبوعه بوجهه أو مسم ما به اعتلق كما تقدم
وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال في النعت بوجهه الى آخره
وذو البيان مبتدأ أو تابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع لا خبر بعد خبر لانه قيد في التابع وحقيقة
القصد الخ جلة اسمية في موضع الصفة لتابع ثم قال

(فأوليه من وفاق الأول • مامن وفاق الاول النعت ولي)

يعني ان عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والمجرور
واحد من التعريف والتكبير واحد من التذكير والتأنيث واحد من الافراد والتثنية والجمع
ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله
(فقد يكونان منكرين • كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم
ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة الى تعريفهما وما
استشهد به على ذلك قوله عز وجل ان للمتقين • فآزا حداثا ومافى قوله مامن وفاق مفعول ثان
لأوليه وهى موصولة والنعت ميبداً خبره ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد

(قوله وغير منصوب على
الاستثناء) قال الخطاب
ويجوز الرفع ويكون نعتا
للحروف (قوله اللفظ اما
ذو بيان) فأنه رفع
اللبس ولا يشترط في أحدهما
أن يكون خاصا (قوله أو
نسق) استغنى باو عن اما
الثانية (قوله حقيقة
القصد به منكشفه) ليس
مخرجا شئ كما عند ابن هشام
وأبي اسحق الشاطبي لانه
لا يستغنى عنه بقوله شبه
الصفة لان شبه الشئ
غيره لكن لما كان هذا
الشبه غير مبين للمراد فسر
بقوله حقيقة القصد به
منكشفه (قوله فأوليه)
أى أعطينه ما النعت أى
الحقيق وليه أى أخذه
من موافقة الاول

(قوله وصالحا لبديلية
يرى) الفرق بين البدل
وعطف البيان ان البيان
في البدل لم يقصد بالذات
بل المقصود تقرير النسبة
وعطف البيان بالعكس
(قوله وليس أن يبدل
بالمرضى) ففيه التنبيه
والإشارة الى الخلاف
والمخالف القراء والفارسي
(قوله نال بحرف متبع)
عرف باعتبار المصدر بانه
تشريك معمولين في عامل
واحد مع توسط حرف
بينهما يقوم مقام تكرار
العامل قال الامام السيوطي
في ألفيته وعد قوم في
الطرف الا وهى وليس
أبن كيف هلا قال القاضي
وقال والد نارجة الله عليه
وعده بعض في حروف النسق
كيف ولولا أن أى تحقق
الا وليس ثم هلا ومتى
اما كآ وجات لخذها مثبتا
(قوله ومطلقا حال من
العطف) فيه اتيان الحال
من المبتدأ وهو ضعيف
وقال الخطاب حال من
الضمير المستتر في الخبر وجاز
تقديم الحال على عاملها
المضمن معنى الفعل دون
حروفه لان ذلك مقتضى
النظم على أن الاخفش
والناظم أجازاه قياسا
(قوله لكن طالا) هو ولد بقر
الوحش قاله الهوارى وهو
مقصود (قوله اسم فعل)
صوابه

من الصلة الى الموصول محذوف تقديره ولبه والضمير المستتر في ولى عائد على النعت ومن وفاق الاول
متعلق بأوليه والتقدير فأوليه من وفاق الاول الذى النعت ولبه من وفاق الاول ثم قال (ورالحا
لبديلية يرى) يعنى ان عطف البيان يصلح أن يجعل بدلا وذلك مطرد الا في موضعين نبيه على الاول
منهما بقوله (في غير نحو يا غلام بعمر) يعنى ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها
عطف بيان فيا غلام منادى مبني على الضم ويعمر اعطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل
على نية تكرار العامل فيلزم ضمها اذا جعل بدلا ونبيه على الثاني بقوله (ونحو بشر تابع البكرى) يشير
بذلك الى قول الشاعر

أنا ابن التارك البكرى بشر • عليه الطير ترقبه وقوما

فيشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو
مضاف الى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتا للبكرى ولا ذى الى اضافة ما فيه ال الى
المجرد منها وهو ممنوع وعلى ذلك نبيه بقوله (وليس أن يبدل بالمرضى) وصالحا مفعول ثان ليرى وفي
يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبديلية متعلق بصالح وفي غير متعلق
يرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جر نعتا بشر
ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وان يبدل اسم ليس والباء زائدة في خبرها

﴿عطف النسق﴾

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الاول قوله (نال بحرف متبع عطف النسق)
فقال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله (كاخصص بود
وثنا من صدق) فقال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف متعلق بنال ومتبع نعت لحرف ومن
صدق مفعول باخصص ثم شرع في حروف العطف فقال (فالعطف مطلقا أو وثما • حتى أم أو) ذكر
في هذا البيت من حروف العطف ستة وهى كما تشارك ما بعد هاء مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك
مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وثم والقاء وحتى فلا اشكال في تشاركها في اللفظ والمعنى وأما أم
وأوفذ كرها أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى وجعلهما الناطم مما يشرك فيهما باعتبار
ان ما قبلهما وما بعدهما مستوفى المعنى الذى سبقنا له من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره الواو وما
بعده ومطلقا حال من العطف وثم وما بعده هاء معطوف على واو باسقاط العاطف والتقدير فواو وثم
وفاء وحتى وأو وأم ثم مثل بقوله (كفيل صدق ووفاء) ثم قال (وأنتعت لفظا بحسب بل ولا • لكن)
ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشارك ما بعده هاء مع ما قبلها لفظا لا معنى فتقول فام زيد بل عمرو
فانفا ثم عمرو ولا زيد وفام لا عمرو فانفا ثم زيد دون عمرو وفام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بل لكن
فقال (كلم بيدوا مر ولكن طالا) والطلا الولد من ذوات الظلف والحاصل من البيت ان حروف
العطف تسعة وهى على قسمين قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهى ستة وقسم يشرك في اللفظ لا في
المعنى وهى ثلاثة وبل فاعل باتعت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط
ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال

(فاعطف الواو لاحقا أو سابقا • فى الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعنى ان الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو فام زيد وعمرو بعده وسابق
نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو ولا حمل المعاني
الثلاثة المذكورة ولا حقا مفعول باعطف وأوسابقا أو مصاحبا معطوفان عليه وفى الحكم متعلق
سابق وهو مطلوب لللاحق ومصاحب فهو من باب التنازع ثم قال
(واخصص بها عطف الذى لا يعنى • متبوعه كما عطف هذا وابنى)

يعني ان الواو تنفرد من سائر حروف العطف بان يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو
تفاعل واقفل تقول تخاصم زيد وعمر وواختصم زيد وعمر وواصطف هذا وابني ولا يجوز الالف
في هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتغف فابدل من التاء طاء وادغم الفاء في الفاء يقال
صغت القوم فاصطفوا اذا وقفهم في الحرب صفائح انتقل الى الفاء وثم فقال
(والفاء للترتيب بانصال • وثم للترتيب بانفصال)

يعني ان الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالانصال فالمعطوف بهان عن
المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام
زيد فعمر وفعمرو وقام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة واذا قلت قام زيد ثم عمر وفعمرو وقام بعد زيد
وبينهما مهلة والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب ثم قال

(واختصم بقاء عطف ما ليس صلة • على الذي استقرانه الصلة)

يعني أن الفاء تختص بان يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابطة على ما هو صلة نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة الذي ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس في المعطوف
ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك ان المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفا
على الصلة ولا تكون الصلة الا جملة ثم انتقل الى حتى فقال

(بعضا بحيث اعطف على كل ولا • يكون الا غاية الذي تلا)

يعني أن حتى لا يكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيد الان زيد
بعض القوم ولا يكون الا غاية ما في زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء أو في نقص نحو غلبت
الناس حتى النساء وشغل قوله بعضا ما بعضه مصرح به كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله
ألقى العجيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره ألقى ما ينقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وحيث متعلق باعطف وكذلك على كل
واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون ما نداء على المعطوف المفهوم من قوله
اعطف ثم اعلم ان أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الى الاول فقال (وأم بها اعطف اثرهم
التسوية) يعني أن أم من حروف العطف ويعطف بها اثرهمزة التسوية كقولك سواء على أقت أم
فعدت ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أو اثرهمزة يطلب بها ما يطلب باي نحو أزيد
عندك أم عمرو والتقدير أيهما عندك وهذا معنى قوله (أو همزة عن لفظ أي مغنية) وانما سميت
متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها
والي ذلك أشار بقوله

(وربما أسقطت الهمزة ان • كان خفا المعنى مجذفاً من)

فجعل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بمزة واحدة والهمزة التي
تقدم مع أم باي كقول الشاعر

فأصبحت فيهم أنسا لا كعشر • أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الشافية أنه مطرد وان كان شرط وخفا
المعنى اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة ومجذفا متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضع خبر كان
والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفي بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد ثم أشار الى القسم الثاني
من قسمي أم وهي المنقطعة فقال

(وبانقطاع ومعنى بل وقت • ان تلك مما قيدت به خلت)

ام المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو مع همزة تقدم مع أم

استقاط فعل لانها اذا
كانت بمعنى فقط لا تكون
اسم فعل (قوله فاعطف
بواو) قال ابن عاشر في
تذكرته ليس في التوابع
ما يتقدم على متبوعه الا
المعطوف بالواو لانها
لا ترتب وهو خاص بالضرورة
(قوله للجمع المطلق) هو
بمعنى مطلق الجمع فلا فرق
بين العبارتين وأما الفرق
بين المطلق والمطلق
الماء فاصطلاح الفقهاء
(قوله والفاء للترتيب) على
ما يليق بالمقام نحو تزوجت
هند فولدت اذا كانت مدة
الجل تسعة أشهر فيصدق
عليه انه تعقيب قاله في
المغنى (قوله بعضا بحيث
الخ) الذي صححه الامام
ابن مالك في كتبه ان الواو
لا ترتب وحتى مثلها ونص
ابن هشام في المغنى
والمحاذي وبعض شراح
الجل وسيدى أحمد تليد
الرصاص شارح قواعد ابن
هشام على انها ليست
للترتيب ولا للمهلة كالواو
خلافا لمن زعم انها للترتيب
كالزنجشري (قوله حتى
النساء) قد اجتمعا في قوله
قهرناكم حتى الكفا فانهو
تأهونا حتى بنينا الا صغرا

بأي ومجيت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فإبداها منقطع عما قبلها واختلف في معناها
فقبل الاضراب والاستفهام معا وقبل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون
استغنى بذكر الاضراب للزومها إياه على القولين وبانقطاع متعلق بوقت وكذلك وبمعنى بل وخت
خبر تمكن وبما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت وخت عائدة على
أم المتقدمة فإن قلت كيف يصح إعادة عليها والمنقطعة غير المتصلة قلت هي عائدة على لفظها دون
معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم انتقل إلى أو فقال

(خير أربع قسم بأو وأبهم • واشكك واضراب بها أيضا غنى)

ذكر لا وفي هذا البيت ستة معان الأول التخيير فهو خذ من مالي دينار أو ثوب الثاني الإباحة فهو
جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما ما جازا الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير
الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف الرابع الإيهام كقوله تعالى وأنا أو أيا كم لعل على هدى
الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينهما وبين الإيهام أن الإيهام يكون المتكلم عالما به
على المخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله تعالى وأرسلناه إلى مائة
آل أو يزيدون وفي قوله واضراب بها أيضا غنى إشارة إلى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله
عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب
مبتدأ أو غنى خبره وبما متعلق بنفى أي نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون
بها متعلقا باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر وبني من معاني أو أن تكون
بمعنى الواو وإليه أشار بقوله (وربما عاقبت الواو) يعني أن أو تعاقب الواو أي تكون بمعناها وذلك
إذا أمن اللبس وهو المنبئ عليه بقوله (إذا • لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي إذا كان المتكلم
بها لا يجحد في استعمالها بمعنى الواو منفذا لللبس أي طريقا ومنه

جاء الخلافه أو كانت له قدرا • كما أتى ربه موسى على قدر

أي جاء الخلافه وكانت له قدرا وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل وإذا متعلق بعاقبت وفاعل
عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال

(ومثل أو في القصد اما الثانيه • في نحو وما ذى واما الثانيه)

مذهب أكثر الخويعين أن اما المسبوقه بمثلها عاطفه وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفه وإليه ذهب
الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقا وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعاني
المذكورة لا أو وليس كذلك لأن اما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها
للاضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ اما ثوبا أو ماد ينار أو مثالها للإباحة جالس
اما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ومثالها للإيهام قام اما
زيد واما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله اما الثانيه فأنذرت أن الأولى أن
التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى والآخرى إنما لا بد أن تكون مسبوقه باما أخرى وفهم من
المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدأ أو في القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدأ والثانية
نعت لا ما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ اما ذى
أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك اما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل
إلى لكن فقال (وأول لكن نفيا أو نفيا) يعني أن لكن العاطفه تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد
لكن عمرو وللنهي نحو لا تضرب زيد لكن عمرو وفهم منه أن لا تجي في الإيجاب ولكن مفعول
أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل إلى لا فقال (ولا • نداء أو أمر أو إثباتا تاسلا) يعني أن
لا العاطفه تجي تابعة للمنادي نحو يا زيد لا عمرو وللأمر نحو اضرب زيد لا عمرو وللإثبات نحو
قام زيد لا عمرو ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود

(قوله غير عاطفه) لان
حرف العطف لا يدخل
على مثله

على لا والتقدير لا تلتذذ به أو أكره أو أثبتا أو ظاهر كلام المرادى في شرحه لهذا الموضع ان
لا معطوف على لكن وأنه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال (وبل كلكن بعد
معصوبها) يعنى ان بل اذا وقعت بعد معصوبى لكن وهما التنى والنهى كانت بمنزلة لكن في تقدير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعد ما نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو
وكذلك لا تضرب زيد بل عمرا فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو قبل في ذلك كلكن في المعنى
ثم مثل ذلك بقوله (كلام أكن في مريم بل نبيا) المربع موضع الربيع والتبها القفرو بل مبتدأ وخبره
كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وهما في معصوبيهما عائد على لكن ثم ان بل
تقع بعد معصوبى لكن كاتقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الامر والى ذلك أشار بقوله

(وانقل بها للثان حكم الاول • في الخبر المثبت والامر الجلى)

يعنى ان بل اذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الامر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعد ما مثال الخبر قام زيد
بل عمرو فالحكم هو القيام المستند الى زيد فقد أزيل عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الامر
اضرب زيد بل عمرا فالامر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها
في أربعة مواضع في التنى والنهى والخبر المثبت والامر وقوله الجلى تقيم لهجة الاستغناء عنه ولما
فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وان على ضمير رفع متصل • عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعنى ان اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل
وفهم منه ان اذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل بخوراً يترك وزيد او فهم منه
أيضاً أن ضمير الرفع اذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع
المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو أنت وزيد أو مستتراً نحو أنت وزيد وما اتصل
بالوصف ولا يكون الامسترا نحو زيد قائم وهو عمرو وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى
ذلك نبيه بقوله (أو فاضل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل جنات عدن يدخلونها ومن صلح
فالفصل هنا بضمير المفعول وان شرط وعطفت فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به أو فاضل معطوف
على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبيه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير
فصل بقوله (وبلا فصل يرد في النظم فاشيا) فن ذلك قول الشاعر

قلت اذا قبلت وزهرتها دى • كنتاج الفلاحة صنف وملا

فعطفت قوله وزهر على الضمير المستتر في قبلت من غير فصل ولا فو كيد وقول الراجز
ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه • ما لم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما فو كيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير في
الشعر وفيه اشعار بأنه غير فاش في الثروة منه قولهم مرت رجل سواه والعدم فالعدم معطوف على
الضمير المستتر في سواه وليس فيه فصل ثم نبيه على انه مع فشوه ضعيف بقوله (وضعه اعتقد) ووجه
ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصارت كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل
بينهما فكانه عطف اسم على فعل وفي يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفي النظم متعلق بورد وكذلك
بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير في يرد ثم قال

(وهو د خافض لى عطف على • ضمير خافض لازما قد جعل)

يعنى انه اذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم إعادة الخافض وشمل الخفوض بالحرف نحو مرت
بلى و زيد والمخفوض بالاسم نحو جاست بينك وبين زيد فاعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور
البصريين الا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنه لا يلزم وهو اختيار الناطم

(قوله نبيا) قال شيخنا
العلامة الميرزا محمد بن
الحرف لوجود ألف
التأنيث فيه وهو محدود
وقصره ضرورة (قوله لازما
قد جعل) وعلمه بأن ضمير
الجر يشبه التنوين ومعاقب
له فلم يجوز العطف عليه
كما التنوين وبان حق
المعطوف والمعطوف عليه
أن يصح حلول كل منهما
محل الآخر وضمير الجر
لا يصلح لذلك فامتنع الامع
اعادة الجار والتعليل الثاني
واه

ولذلك قال (وليس عندى لازما) يعنى ان اعادة الحافض في ذلك لا تلزم عندى ثم استدل على صحة اختياره بقوله (اذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله فاذهب فاما والايام من عجب والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضى الله تعالى عنه واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بخفض الارحام عطفها على الضمير في به ثم قال (والفاء قد تحذف مع ما عطففت) يعنى ان الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل ان اضرب بعصا البحر فانقلب أى تضرب فانقلب ثم قال (والواو) أى والواو قد تحذف أيضا مع ما عطففت ومنه قوله تعالى سراويل تقيكم الحر أى وانبرد وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس والى ذلك أشار بقوله (اذ لا لبس) أى ان لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفا على الفاء (وهي انفردت بعطف عامل من ال قد بقي معمولة دفعا لوهم اتقى) يعنى ان الواو انفردت من سائر حروف العطف بانها يعطف بها عامل من ال أى محذوف بقى معمولة وذلك كقوله

(قوله أى فضرب) وضرب معطوف على أوحينا قاله ابن هشام

• (البدل) •

اشترك بدل البدل بدل الاشتغال في كون المبدل منه في كل منهما غير واف بالمراد واما بدل الكل فالمبدل منه فيه واف بالمراد لكنه كغير الوافي لتكون المقصود تقريير النسبة وتقويتها وتصلها مرتين ولذا لم يقتصر على البدل في جميع الاقسام

عطفها تبنا وما باردا • حتى غدت همالة عينها

فتبنا مفعول ثان بعطفها والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وصفتها وهو عامل فيما بشرته الواو في اللفظ وهو ما فاعل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ما وقوله دفعا لوهم اتقى يعنى ان حمل مثل هذا على حذف العامل انما هو لدفع ما يتقى من كون ما معطوفا على تبين اذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولا معه لان المعية متعذرة فيه ثم قال (وحذف متبوع بداهنا استبح) يعنى ان حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز اذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيد ابل وعمرا أى بل ضربته وعمرا ومفهوما ان ذلك سائغ في جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قبل ثم قال (وعطف الفعل على الفعل بضم) يعنى ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الاسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطف مبتدأ وهو مصدره ضاف الى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح في موضع خبر المبتدأ ثم قال (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى أنه يجوز ان يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أى قابضات ثم قال (وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل • (البدل) •

التابع المقصود بالحكم بلا • واسطة هو المسمى بدلا

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعمة وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف بيل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بيل غير مستقل بالقصد وحله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع في ذكر أقسامه فقال

(مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل • عليه يبنى أو كعطف بيل)

ذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتغال وهو ماصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا أو أكثر ما يكون بالمصدر ونحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالأسماء نحو ممرق زيد فهو به الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيماني ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثانٍ للمضي وفي يلقى ضمير مرفوع مستمر وهو المفعول الأول ليلاني وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع إلى قسمين واليهما أشار بقوله

(وذا للاضراب اعزان قصد المحب • ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يدكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبز الجاهل ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت به الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت انك أكلت لجاهلون أن تسلب الحكم عن الأول والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا احمارا أردت أن تقول رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بدكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أي سلب الغلط عن الأول والثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعزان سبب وللاضراب متعلق باعز وقصد منصوب بحب وفاعل محب هو البدل المشار اليه بذا وقصد اسمعني مقصودا وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان محب البدل ذا قصد وقوله دون قصد في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف دلالة الأول عليه أي وان محب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ مضمرة على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام ونقد بكلامه وان محب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل للأقسام الأربعة فقال

(كزوه خالد او قبله اليسدا • واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فزه خالد امثال للبدل المطابق لان خالد او الضمير المتصل بزوه كشي واحد وقبله اليسدا امثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتغال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمرة وسيماني وخذ نبلا مدى امثال للبدل المبين وقد تقدم انه على قسمين والمثال محتمل لهما لانه يجوز ان يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزا لجاهل وان لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا احمارا والمدى جمع المدينة وهو السكين ثم قال

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا • تبدله الا ما احاطة جلا • او اقتضى بعضا واشتمالا)

يعني ان ضمير الحاضر لا يدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان يدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتغال ومثال يدل البعض قول الشاعر

أوعدي بالسجن والاداهم • رجلى فرجلى شنة المناسم

ومثال يدل الاشتغال قوله • وما ألفتني حلى مضاعا • وان كان مطابقا فيشترط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمحاط به فهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والاستثناء وما منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا و احاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتغال فقال (كانك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير في انك واستمالا خبر ان ثم قال (وبدل المضمرة الهمز بلى • همزا) يعني ان المبدل منه اذا كان اسم استفهام لا بد ان يكون البدل مقترنا به مرة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله (كن ذا أسعد أم على) وبدل مبتدأ الهمز مفعول ثانٍ بالمضمر وبلى في موضع خبر المبتدأ وهو مفعول

(قوله جئتم كبيركم وصغيركم)
وهو كقوله تعالى حكاية
تكون لنا عيسد الاولنا
وآخرنا

(قوله وبديل الاشتغال
كقوله تعالى ياق أئاما
يضاعف) وقال ابن هشام
هو بديل كل لان مضاعفة
الجليل العذاب هي لتي
الآ- ثام (قوله وأما بديل
البعض فلم يجمع) ومثله
الازهرى بقوله ان تصل
نسجد لله برحمتك (قوله
النداء) قال ابن أبي الربيع
المنادى اذا حقق كان
مفعولا في المعنى كأنك قلت
في يازيد أنادى زيدا ولهذا
ساغ تركيب الحرف مع
الاسم ونقل ابن الجباز عن
الزمخشري ان اللفظ بهذا
خطأ قال لان النداء ركن
من أركان المعاني واللفظ
بالفعل يخرج به الى الخبر
اه وقيل يا وأخواتها
أسماء أفعال وليس يجمع
(قوله وابن المعرف) علة
بنائه وقوعه موقع صهير
المخاطب وذلك ان المنادى
مخاطب وحق الخطاب أن
يكون بالكلمات لا بالأصوات
الظاهرة فكان ينبغي أن
يقال يا أنت فوقع الظاهر
موقع أنت وكان البناء
ضمنا تشبيها بقبل وبعد
بجامع انقطاع الصوت
وأبضا لولبني على غير الضم
لالتبس في النصب بالنكرة
غير المقصودة وفي الجهر
بالمضاف الى ياء المتكلم
وأبضا اذا أضيف أو تنكر
يهر ب فكذلك قبل وبعد
اذا أضيفا أو تنكرا يعربان

يبلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ أو ذا خبره وأسميد أم على بدل من من ثم قال
(وبديل الفعل من الفعل كن • يصل البناء يستعن بنايعن)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز في جميع أقسام البديل والمجموع من
ذلك بديل الكل كقوله • متى تأتينا نظم بنا في ديارنا • فتأتنا وتلزم متفقان في المعنى وبديل الاشتغال
كقوله تعالى ياق أئاما يضاعف له العذاب ومنه قوله في المثال من يصل البناء يستعن فيستن بدل من
يصل بديل اشتغال وأما بديل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيديويه والقياس يقتضيه ومثاله قام
فقد زيد أردت أن تقول فقد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت فقدمته وأما بديل البعض فلم يسمع

النداء

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو في الاصطلاح الدعا بحرف مخصوصة والمنادى
ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار الى الاول فقال

(وللمنادى الناء أو كالتاء يا • وأي و آ كذا أيانم هيا)

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائي البعيد المسافة وبأ وكالتائي البعيد حكما
كالتاسي ثم أشار الى المنادى القريب بقوله (والهمز للداني) والداني هو القريب وذ كره حرفا واحدا
وهو الهزة نحو أزيد أقبل ثم أشار الى المندوب فقال (والمندوب • أو يا) فذكر كره مندوب حرفين
وا • يا نحو وازيده ويا زيده فلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره وان والي ينادى بها الا المندوب ثم
قال (وغير والدي اللبس اجتنب) غير وهو يا يعني ان يا اذا لم تكن قرينة تبيين الندبة اجتنب وتعينت
والا نهال للبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم
يجوز وقد أشار الى الاول والثالث بقوله

(وغير مندوب ومضمر وما • جامستغاثا فديعري فاعلما)

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المندوب والمستغاث فان المقصود فيهما ممد
الصوت والحذف بنا في ذلك وأما المضمرة فيمتنع معه الحذف لانه يفوت معه الدلالة على النداء اذ هو
دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك
النكرة واسم الإشارة فاخرجه بقوله

(وذاك في اسم الجنس والشاره • قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

الإشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم
الإشارة خلافا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والحو از مذهب الكوفيين وهو اختيار
الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله فاعذل المانع بحيز وعاذله اسم فاعل من عدل اذا لام وذاله
معجمه ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله توبي حجر أي يا حجر ومن حذفه مع اسم الإشارة
قوله • بمنك هذا الوعة وغرامه أراد يا هذا وفهم منه ان الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك
العلم نحو يوسف أعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفر لي والموصول نحو من لا يزال محسنا أحسن
الى والمطول نحو طالع الجبل أقبل وأي نحو أيها المؤمنون وذلك مبتدأ أو خبره قل وفي اسم متعلق يقل
ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار
الى الاول بقوله (وابن المعرف المنادى المفردا • على الذي رفعه قد عهدا)

يعنى أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء ومثل قوله المعروف ما تعرف
قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف في النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في
نحو يا رجل مفرد لانه ليس بمضاف ولا شبيه به وفهم من قوله على الذي في رفعه قد عهدا أنه اذا كان
مثنى يبنى على الالف فتقول يا زيدان وان كان جمع مسد كربي على الواو نحو يا زيدون والمعروف

مفعول بابتين وكان حقه ان يقدم المندى لان المعرف نعت له والمفرد نعت للمندى وعلى الذى متعاقب بابتين ثم قال (واو انضمام ما بنوا قبل النداء) يعنى ان الاسم اذا كان مبنيا قبل النداء ثم نودى فوى بناؤه على الضم نحو يا هذو يارب فخره ويظهر أثر تقدير الضم اذا اتبع فانه يجوز فيه ما يجوز فى الظاهر الضم فقول يا سبيو به الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم الى ذلك أشار بقوله (وليجوز مجرى ذى بناء جدد) أى ويجوز فى المندى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء ثم أشار الى الثانى فقال (والمفرد المنكسر والمضاف وشبهه انصب) المفرد المنكسر هو النكرة غير المقصودة كقول الامى يا رجلا خذ بيدى لانه لم ينادر جـ لا بعينه ومثال المضاف يا عبد الله يا غلام زيد والمراد شبهه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعا نحو يا حسنا وجهه أو نصبا نحو يا طالع جلا أو فى المجرور نحو يا مازا زيدا أو كان معطوفا ومعطوفا عليه نحو يا ثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الاصل لان المندى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها واليه أشار بقوله (عادم ما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعاد ما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال

(ونحو زيد ضم واقفن من • نحو ازيد بن سعيد لانهن)

يعنى ان ما كان من المندى كالمثال المذكور جازية الضم والقبح بخمسة شروط الاول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بابتين الثالث أن يكون ابن مضافا الى علم كسعيد من المثال الرابع أن لا يفصل بينهما فاصل أى بين المندى وصفته الخامس أن يكون المندى ظاهرا الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم وهو أيضا مطلوب لافتن ومن نحو متعلق بضم وتثن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه انه ان لم يكن المندى علما ولا مضافا اليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضى أصل المندى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال (والضم ان لم يل ال ابن علما • ويل ال ابن علم قد حتما)

فمثال كون المندى غير علم يارب جل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يارب ابن أخينا والضم مبتدأ أو خبره قد حتما وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد حتما ان لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قد حتما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذى فى حتم فى الربط لان جلتى الضم والشرط يستغنى فيهما بضمير واحد تنزيلة لهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال (واضم أو انصب ما اضطرا رافونا • مما له استحقاق ضم بينا) يعنى انه يجوز الضم والنصب فى المندى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة اذا اضطرا شاعر لتوينه فمثال الضم قوله

سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله

ضربت صدرها الى وقالت • يا عديا لقد وقتل الاواق

والختار عند الخليل وسبويه الضم وفى تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغى أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبنى وعند من نصب معرب وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضمهم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصاتها فونا واضطرا راهو تعيىل لنونا وما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ أو بينا خبره والجملة صلة لماوله متعاقب بينا ثم قال (وباضطرا رخص جمع يا أو ل) يعنى انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله

• من أجلك يا التى تبت قلبى • وقوله فى الغلامان اللذان فراه • ثم استثنى من ذلك بقظة الله والجملة الاممية المصدرة بآل فقال (الامع الله ومحكى الجمل) فيجوز فى الاختبار يا الله بقطع الهمزة وصلها

(قوله مما له استحقاق ضم بينا) فائدة التقييد بينا للحرز من الضم المقدر كقاضى وفى فلا ينون للضرورة (قوله وباضطرا رخص الخ) لان النداء معرف وأل معرفة فى بعض الصور كفى الغلام أو فى صورة المعرفة كفى التى تبت قلبى ولا يجتمع معرفان (قوله من أجلك يا التى تبت قلبى) تمامه وأنت بخيلة بالودعنى (قوله فى الغلامان اللذان فراه) تمامه ايا كما ان مكسبا ناسرا

لازوم آل له حتى صارت كأنهم نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلا لأن آل من جملة المسمى به ثم قال (والاكثر اللهم بالتعويض) يعني ان الاكثر في ندا لفظة الجلالة اللهم بجم مشددة مزيدة آخر عوضا من حرف النداء وفهم منه ان قولهم يا الله وان كان جائزا في الاختيار دون اللهم في الكثرة وقد جاء في الشعر الجاهلي بين النداء والميم واليه أشار بقوله (وشد يا اللهم في قريض) وجه شدوذه انه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله

اني اذا ما حدث المأ • أقول يا اللهم يا للهما

﴿فصل﴾

والقريض الشعر

(تابع ذي الضم المضاف دون آل • ألزمه نصبا كما يزيدا الحليل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سمي على وشمل ذي الضم العلم والتكررة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفرد ودون آل خرج به المضاف المقرون بال وقوله ألزمه نصبا يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك اذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من آل فثال ما استوفى الشروط وجوب النصب وهو نعت يازيد ذا الجلة ومثاله وهو توكيد يازيد نفسه ويأتيهم كلهم ومثاله وهو عطف يبار يازيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع والى ذلك أشار بقوله (وما سواه ارفع أو انصب) فثال النعت يازيد الطريف والظريف ومثال عطف البيان يازيد قفصة ومثال التوكيد ياتيم أجعون ومثال المضاف المقرون بال يازيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مظهر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصبا مفعول ثان لا لزمه والمفعول الاول الهاء وما مفعول برفع وهو مطلوب لا نصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه ثم قال (واجعل • كستقل - فاعاد لا) يعني ان عطف النسق والبدل اذا تبع المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء كان المنادى مبتدأ على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا يزيد ويا أخانا عمرو ويا أخانا ويا عمرو وصاحبنا وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل وحرف اللفظ بمنزلة العامل فاذا كررت حرف النداء معها كانا كالباشرين لحرف النداء والالف في اجعل لبدل من فون التوكيد الحقيقية ونسقا وبدلا مفعول أول باجلا وكستقل في موضع المفعول الثاني لان معنى اجعل اصبر ثم ان المعطوف عطف نسق اذا كان مقرونا بال ففيه وجهان والى ذلك أشار بقوله

(وان يكن معصوب آل مانسقا • ففيه وجهان ورفع يتقن)

يعني ان المعطوف عطف النسق اذا كان معصوبا بال يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ورفع يتقن وعلم ان ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يازيد والحرث والحرث ومنه قوله

الا يازيد والضحك سيرا • فقد جاوزت ما خيرا طريق

يروي برفع الضمك ونصبه وفهم من قوله ورفع يتقن انه موافق للقائنين باختباره وهو الحليل وسيبويه والمازني وانما اختير لمناسبة الحركة بين ولما حكى سيبويه انه أكثر في كلام العرب من النصب ومعصوب خبر يكن وما نسقا اسمها ويجوز العكس والاول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب اشترط ورفع يتقن جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة ثم اعلم ان من المناديات أي

ويلزم أن يوصف باحد ثلاثة أشياء آل وذو الذي وقد أشار الى الاول فقال

(وأما معصوب آل بعد صفه • يلزم بالرفع لذي المعرفه)

(قوله والاكثر اللهم) مبنى على الضم الذي على الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل في ذلك وقال لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضية صارت جزأ والبناء كالاعراب انما يكون في الآخر كما قالوا في عدة مثلا والفرق بينهما لا يخفى فتدبره جملة اللهم انشائية وأصلها أذعو الله على ما قرره النحاة اه ولعل الفرق ان الميم في اللهم عوض عن كلمة مستقلة والهاء في عدة عوض عن جزء من أجزاء الكلمة فاعطى العوض في الميم حكم المعوض عنه انتهى من خط من نقل من خط الشيخ يس رجه الله (قوله تابع ذي الضم) أي وما ألحق به أو أنه أطلق الضم وأراد مطلق البناء ولو على الالف أو الواو فكانه قال تابع ذي البناء المضاف دون آل

يعنى أن أيا إذا كانت منادى لزوم وصفها بمحسوب آل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزوم رفع وصفها إن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير رأى لاجتماعها وهى تكرة مقصودة وانما لزومها الهاء لتكون عوضا مما تستحق من الاضافة والارجح في ضبط هذا البيت ان يكون محسوب منصوبا فأى مبتدأ أو يلزم خبره ومحسوب مفعول مقدم يلزم وصفه منصوب على الحال من محسوب آل وبالرفع في موضع الحال من محسوب ولدى متعلق بيلزم وبعدي في موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير روأيها يلزم محسوب آل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون محسوب آل مرفوعة على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله (وأيها إذا أيها الذى ورد) يعنى أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الاشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المقرد والمتنى كقوله

أيهاذان كلا زاد بكما • ودعاني واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله تعالى يا أيها الذى نزل عليه الذكركم قال (ووصف أى بسوى هذا يرد) يعنى ان أيا لا توصف الا بآذ كرو ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمر ووخوه ثم قال

(وذو اشارة كائى فى الصفة • ان كان تركها يفتى المعرفة)

يعنى أن اسم الاشارة يجرى مجرى أى فى وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معرف بال أو الموصول المصدر بال فتقول ياذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل وياذا الذى كما تقول يا أيها الذى آمن فذا فى هذا المثال ونحوه بمنزلة أى فى التوصل الى نداه ما فيه آل وفهم من قوله ان كان تركها يفتى المعرفة أن اسم الاشارة قد لا يفتى المعرفة فلا يقتضى وصف فتكون كسائر الاسماء المناديات كما اذا قلت يا هذا وانت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال

(فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب • ثان وضم واقض اول انتصب)

يعنى ان المنادى المبنى على الضم اذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثانى لانه مضاف وجاز فى الاول الضم على الاصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله

يا تيم نيم عدى لا أبالككم • لا يلقى نكم فى سوءة عمر

ومثله قوله يا سعد سعد الاوس وفهم من قوله فى نحو ان ذلك جائز فى العلم وفى التكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديره الضم أنه أحسن الوجهين وأرجحهما وفى نحو متعلق ينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

قوله (واجعل منادى مع ان يضاف ليا • كعبد عبدى عبد عبد عبد)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فالخرج المعتل بقوله مع فاته فى النداء كحالته فى غير النداء وعلم أن يا فى قوله ليا ياء المتكلم اذا يضاف ليا مخاطبة وليس فى الضمائر ياء غيرهما وقد ذكر فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات الاولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهى أقصاها الثانية يا عبدى باثبات الياء الساكنة الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفحة الرابعة يا عبد بقلب الياء ألفا واثبات الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهى الاصل ولم يذكرها فى النظم على الترتيب فى القوة والضعف بل على ما سمع به الوزن وأقصاها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء الساكنة ومخزكة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف وابقاء الفحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناء على الضم كقوله تعالى وقل رب احكم بالحق فى قراءة وفى قوله كعبد الى آخر

(قوله واغلا فيمن وغل)
الواغل هو الذى يدخل
على الناس من غير نداه
وهم يأكلون

البيت فائدتان أحدهما التنبيه على اللغات المذكورة والآخر التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازاً عما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما أضافه للتخفيف فإنه لا يجوز فيه الاوجهان اثبات الياء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول بأجل وصح في موضع الصفة والمفعول الثاني كعبد إلى آخر البيت وإن يضاف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبى إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله

(والفتح والكسر وحذف الياء استمر • في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعنى أن يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرئ بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استقر أطرا ذلك وعدم أطرا غيره وهو اثبات الياء نحو يا ابن أم ومنه قوله • يا ابن أمى ويا شقيقى نفسى • وقلها ألفاً ومنه قوله • كن لى لأعلى يا ابن عماء • وفهم من تخيله يا ابن أم وابن عم أن ذلك أيضاً مطرد في يا بنة أم ويا بنة عم إذ لا فرق ثم إن من المضاف إلى يا المتكلم يا أبى ويا أمى وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار إليهما بقوله

(وفي النداء بآبى أمى عرض • وكسر أرافع ومن الياء التاعوض)

فهم من قوله وفي النداء أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قاءم أبى ولا جاءت أمى وفهم من تعيين اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض أن ذلك غير لازم له فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى يا المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر وفهم من قوله ومن الياء التاعوض أنه لا يجمع بينهما لماعلم من أنه لا يجمع بين العرض والمعووض منه فلا تقول يا أبى ولا يا أمى وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال

يا أبى لا زلت فينا قاعاً • لنا أمل في العيش مادمت آملاً

وفي النداء متعلق بعرض وأبى وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره معوض ومن الياء متعلق بمعوض

• أسماء لازمت النداء •

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام مفعول ومقيس وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله

(وقل بعض ما يخص بالنداء • لؤمان فومان كذا)

فقد كرر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن تسمية فاذا قلت يا فل فكانت قلت يا رجل الثاني لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا لؤمان فعناء يا عظيم اللامة الثالث فومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يا فومان فعناء يا كثير النوم ثم أشار إلى الثاني بقوله (وأطرداه في سبب الاتي وزن يا خبات) يعنى أن بناء وزن فعال من كل فعل دال على السبب مطرد فتقول يا خبات ويا فساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الأطراد في ذلك أنك لا تقتصر فيه إلى معجم من العرب بل كل فعل دال على السبب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في النداء ثم قال (والأمر هكذا من الثلاثى) يعنى بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثى نحو زال ودرأ وضرب وانما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لا شراً كد مع فعال الذى للسبب في الأطراد ثم أشار إلى الثالث بقوله (وشاع في سبب الذكور فعل) يعنى أن فعل يجيى في سبب الذكور كجاء فعال في سبب الانثى إلا أن فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تنس) فمن المفعول من ذلك يا خبت يعنى يا خبيث ويا غدر يعنى يا غادر ويا فسق يعنى يا فسق وأعلم أنه قد جاء بغير فل المتقدم في الشعر واليه أشار بقوله (وجرى الشعر فل) يعنى أن فل قد جاء في الشعر بغير راء في غير النداء كقوله • في لجة أمسك فلان عن فل • وقوله وفل

(قوله كاسم الفاعل) أى إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإن كان بمعنى الماضي فإضافته تفيد التعريف فيجربى فيه ما تقدم (قوله وفل) ومثله فلة بمعنى امرأة (قوله في لجة) اللجة بالفتح اختلاط الاصوات وهو المراد هنا وأما اللجة بضم اللام فهو معظم الماء

مبتدأ أخره بعض وما موصول وصلتها يخص وبالنداء متعلق يخص ولؤمان فؤمان مبتدأ أو كذا أخره
وباقى الأعراب واضح **﴿الاستغاثه﴾**

هى نداء من يخاض من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثه المستغيث والمستغاث منه
والمستغاث من أجله والمستغاث به وذلك كقولها فى هذا الباب حالتين الأولى أن يجهر المستغاث باللام
مفتوحة والثانية أن ينادى فى آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار الى الأولى بقوله

(إذا استغيث اسم منادى خفضاً • باللام مفتوحاً)

يعنى ان المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجبره وانما دخلت عليه اللام دون سائر
المناديات للتخصيص على الاستغاثه وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تنقح مع المضمرة ثم مثل
بقوله (كلام الرضى) وقد فهم من قوله اذا استغيث اسم ان استغاث متعدي بنفسه فقول الفخرين
مستغاث به مخالف لوضعه العربى قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم فهم من قوله خفضاً انه معرب
بالجر وفهم من المثال انه يجوز أن يكون مقروناً بأل وأعراب البيت واضح ثم قال

(واقض مع المعطوف ان كررت يا • وفى سوى ذلك بالكسبر اثبتا)

يعنى انك اذا عطفت على المستغاث بكسرير يافتح اللام نحو قوله

يا القومى وبالأمثال قومى • لاناس عنوهم فى ازدياد

وفى سوى التكرار لياجى باللام مكسورة كقوله

بيكلى ناه بعيد الدار مغرب • بالكهول وللشبان للجب

ومفعول افتح محذوف تقديره واقض اللام وفى سوى متعلق بآتيا والاشارة بذلك للتكرير أى وفى
سوى التكرير ثم قال (ولام ما استغيث عاقبت ألف) يعنى ان لام الاستغاثه تعاقب الألف فلا يجمع
بينهما وفهم منه ان اللام غير لازمة لتكون الألف تعاقبها فتقول يا زيد ويا زيد او لا يجوز يا زيد ثم
قال (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعنى ان الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز ان
تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للجب وان تزداد آخره ألف فتقول يا عجبا ومنه قوله

يا عجبا لهذه الفليقة • هل تذهى القوباء بالرويقة

وانما ذكرنا اسم التعجب وان لم يكن من هذا الباب لاشترائه فى الحكم وعاقبت خبره وألف
مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعلا بعاقبت وحذف
الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتهم ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب
نعت لام وألف جملة فى موضع الصفة للتعجب

﴿الندبة﴾

هى نداء المتفجع عليه أو منه وهى من كلام النساء فى الغالب قوله (مال المنادى اجمل لندوب) يعنى
ان حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفرد او ينصب ان كان مضافاً أو شبهها فتقول وازيد
واضارب زيد وواطع اجدلا وما مفعول مقدم باجعل وهى موصولة واقعة على أحكام المنادى
السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على ما يمنع فى الندبة بقوله (وما نكر لم يندب ولا ما أهم) يعنى ان
كل واحد من التكررة والمبهم لا يجوز ان يندب لان الغرض من الندبة الاعلام بنظام المصاب
وذلك غير موجود فيهما وشمل قوله المبهم اسم الاشارة والموصول بصفة غير معينة بها فلو كان
الموصول بصفة مشهورة جاز ان يندب والى ذلك أشار بقوله (ويندب الموصول بالذى اشتهر) يعنى
ان الموصول اذا كانت صفة شهيرة يعرف بها جاز ان يندب وقد مثل ذلك بقوله

(كبت زفرى بلى وامن حفر) فتقول وامن حفر بئر زفرى لتنزله فى الشهرة منزلة العلم والذى حفر بئر
زفرى عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب وبالذى متعلق بالموصول لا يندب

(قوله من يخاض من شدة
أو يعين على دفع مشقة)
تقول اصابته مشقة أى
شدة شديدة فلا تكرر فى
الحد (قوله والمستغاث به)
أى وهو المستغاث وانما
أعرب لدخول اللام (قوله
لتنزه منزلة الضمير) ووجه
الشبه بينهما ان كليهما
مخاطب وما أتى من اللام
مع غير ضمير المخاطب فبالجمل
عليه (قوله هى نداء الخ)
تعريف للندبة اصطلاحاً
وأما لغة فيقال ندبت فلانا
اذا بكيت عليه وذكرت
محاسنه (قوله أو منه)
صوابه أو المتوجع منه قال
شجنناو بعد كتي هذا القيت
فى بعض النسخ ما يوافق
هذا التصويب (قوله عبد
المطاب) جدد التبي صلى
الله عليه وسلم قال الامام
السيوطى فى قصيدة له
من آدم لا يبه عبد الله ما
فيهم أخو شرك ولا مستكف

وهو على حذف الموصوف والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشتهر ويتر منسوب على انه مفعول
مقدم محذوف وامن مفعول بيلى ثم قال (ومنتهى المندوب صلة بالالف) منتهى المندوب هو آخره
وشمل العلم نحو واذا والمضاف نحو واعبد الملكا ونحو المركب نحو وامعدى كراو علم ان وصله
بالالف جائزا واجب من قوله قبل ما للمنادى اجعل المندوب ثم قال (متلوها ان كان مثلها حذف)
يعنى انه اذا كان آخر الاسم المندوب الفتحا حذف اذا لم يمكن اجتماع الفين وفهم منه ان المحذوفه
الالف التى آخر المندوب لا ألف الندية لانها تدل على معنى وهى الدلالة على الندية ومنتهى مفعول
بفعل محذوف بفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال

(كذلك تنوين الذى به كمل • من صلة أو غير هانلت الامل)

يعنى ان التنوين الذى فى آخر المندوب محذوف اذا لحقت ألف الندية اذا لحظ له فى الحركة وقوله من
صلة نحووا من حفر يترزما وقوله أو غير هانلت لا آخر المفرد نحو واذا أو آخر المضاف اليه نحو
واغلام زيد والمطول نحو واطاله اجبلا ثم ان حق ألف الندية أن يكون قبلها فتحة للمجانسة فإذا
كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام أحمد وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الالف
فتقول فى نحو رقاش وارقاشا فى رجل اسمه قام الرجل واقام الرجل هذا اذا لم يقع فتح المكسور أو
المضموم فى اللبس والى هذا أشار بقوله

(والشكل حتماً أوله بمجانسة • ان يكن الفتح بهم لا بسا)

المراد بالشكل الحركة يعنى انه اذا كان فى آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان فى ابد الهمزة فتحة لیس
وجب اقرار الحركة وابدال الالف بمجانسة تلك الحركة فتقول فى نحو فتاه واقناه و فى غلام أخيه
واغلام أخيه لا نلوا أبدلتهم افقلت واقناه واغلام أخيه لا تبس بها الواحدة وفهم من قوله
حتماً ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف بفسره أوله ومجانسة مفعول ثانى لا وله وهو صفة
لموصوف محذوف تقديره أوله حرفاً بمجانسة ومعمول بمجانسة محذوف تقديره بمجانسة للحركة السابقة ثم
قال (وواقفا زدها سكنت ان ترد) يعنى انك اذا وقفت على آخر المندوب فلك ان تريد بعد الالف هاء
السكت لبيان الالف فتقول واذا زدها وفهم من قوله واقفا ان ذلك لا يكون فى الوصل وفهم من قوله
ان ترد ان ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال (وان تشأ فالمد والها لاترد) أى وان تشأ
فالمذكور كاف ولا ترد الهاء هذا ما حله عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الالف
والهاء والاستغناء بالالف عن الهاء نحو واذا وعندي ان ضبط المندوب بالفتح على انه مفعول والهاء
معطوف عليه وطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينهما نحو واذا زدها
وذلك مفهوم من قوله وواقفا زدها سكنت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو واذا زدها وهو
مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنهما معا نحو واذا زدها وهو مفهوم من قوله وان تشأ فالمد والها
لا ترد أى لا ترد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة فى الوقف واقفا حال من فاعل زد المستتر وهاء
سكت مفعول بزده وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان تشأ شرط والفاء بعده جواب
الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كافى على ما قاله الشارح والهاء مفعول مقدم بترد
فالجواب على هذا جملة اسمية والها لاترد ليس فى شئ من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرناه
فالجواب لاترد والتقدير وان تشأ فلا ترد المد والهاء ثم قال

(وقائل واعبدا واعبدا • من فى النداء الباء اذا سكون أبدى)

تقدم ان فى المنادى المضاف الى باء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدى بياء كسرة فاذا نبت
على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الباء الساكنة وتلحق ألف الندية بعدها وهذا معنى
قوله واعبدا والآخر أن تحذف الباء الساكنة فتقول واعبدا وهو معنى قوله واعبدا وهذا كله

(قوله فيقال على لغة من قال يا عبدا وعبدا) صوابه وعبدا (قوله مفعول مقدم (١٣٩) باحذف) لفظ مقدم يوحى في بعض

النسخ والصواب حذفه
لافساده للمعنى اذ هو غير
مقدم (قوله وفيه نظر لان
الحذف اعم من الترخيم)
قال الشيخ خالده هذا النظر
لا يتجه لان المراد حذف
مخصوص بكونه آخر
المنادى ولا شأن ذلك
حقيقة الترخيم (قوله
ويحتمل عندى وجها
خامسا) بخط شيخنا احتمال
مردود (قوله وجوزنه
مطلقا) أى علما كان
أم لا زائدا على ثلاثة أم لا
وانما كثر فيما أثبت بالهاء
لانه كان متغيرا قبل
النداء بقاب التاء هاء في
الوقف فلما زال التغير
بالبناء على الضم التيسر
بالتغير قاله ابن أبي الريح
واحتزرت بقوله بالهاء مما
أثبت باناء كينيت وأخت
فلا ترخم (قوله عذيري)
هو الامر الذى يحاوله
الانسان (قوله والذى
قد رخم بمحذوفه وفره بعد)
وانما لم يحذف ما قبل التاء
وان كان زائدا لان التاء
فيه بمنزلة الجزء الثانى من
جزأى المركب والمركب
لا يحذف منه الا الجزء
الاخير ويترك ما قبله على
حاله وان كان زائدا وعلة
حذف الجزء الثانى من
المركب شبهه بالتنوين
(قوله واشهباب) هو
مصدر اثم اب نبه عليه
سببى المكودى بعدنى
الهمز ضد قوله قيسه
وان يرد فيه فما سبعا هذا
(قوله متم) انظر هل هو

على لغة من أثبت الباء ساكنة وهى معنى قوله من فى النداء الياداسكون أبدا وفهم منه ان باقى
اللغات التى فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فية قال على لغة من قال يا عبدا وعبدا ليس الا وفى
لغة من قال يا عبدا وهى معنى قوله من فى لغة من قال يا عبدا وعبدا وعبدا وعبدا وعبدا
مفعول بقائل ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها بأبدي والياء مفعول بأبدي وفى النداء متعلق بأبدي
وذا سكون حال من الباء والتقدير من أبدي الباء ساكنة فى النداء قائل وعبدا وعبدا

• (الترخيم) •

الترخيم فى اللغة ترفيق الصوت وتبليغه وفى الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله
(ترخما احذف آخر المنادى) يعنى ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله (كباسعا
فى من دعاسعا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخما أجاز فى نصبه الشارح أن يكون مفعولا
فيكون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدر فى موضع الحال فيكون التقدير احذف فى حال كونك
مرحجا أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادى وجها رابعا وهو
أن يكون مفعولا مطلقا قال وناسبه احذف لانه بلا فيه فى المعنى وفيه نظر لان الحذف اعم من
الترخيم فلا بلا فيه فى المعنى ويحتمل عندى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف
واشبهه برخم ترخما وقوله كياسعا فى من دعاه فى قول من دعاه فهو على حذف مضاف والمراد بدعا
نادى ثم شرع فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال (وجوزنه مطلقا فى كل ما • أثبت بالهاء) يعنى انه يجوز
ترخيم المنادى اذا كان مؤنثا بالتاء مطلقا أى من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير ذى التاء
فيرخم علمنا نحو • أفاطم مهلا بعض هذا الدليل • ونكرة نحو • جارى لا تستكرى عذيرى
وثلاثيا نحو يا خول فى خولة وثلاثيا نحو يا ثب فى ثبة ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال
والذى قدرخما • بمحذوفه وفره بعد) يعنى انك اذا حذفت الهاء للترخيم وفرا بقى بعد حذفها من الاسم
المرخم أى لا تحذف منه شيئا ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبمحذوفها متعلق برخم
وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرد منها فقال (واحظلا • ترخيم
ما من هذه الهاء قد خلا) يعنى ان ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه الا بأربعة شروط أشار الى الاول منها
بقوله (الا الرباعى فافوق) فتعمل الرباعى الاصول كجوف والثلاثى المزيد كيه ووشعل قوله فافوق
الجماعى الاصول كقرزوق والمزيد كسهوأل والسداسى والسباعى ولا يكونان الا مزيدين نحو
مستخرج واشهباب وفهم منه ان الثانى لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط فنحو عمر والساكن
الوسط فنحو عمرو ثم أشار الى الشرط الثانى بقوله (العلم) يعنى ان المنادى لا يرخم الا اذا كان علما
وشمل عليه الشخص فنحو جعفر وعليه الجانس نحو اسامة وفهم منه ان النكرة لا ترخم ثم أشار الى
الشرط الثالث بقوله (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشعل الكنية كابي بكر وغيرها
كعبد شمس ثم أشار الى الشرط الرابع بقوله (واسناد متم) يعنى ان المركب تركيب اسناد لا يجوز
ترخيمه فنحو برق محره وفهم منه ان المركب تركيب مزج لا يمنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الاسنادى
فتقول فى معدى كركب يا معدى وقوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالطاء المحجمة بمعنى امنع وألفه
بدل من التون الخفيفة وترخم مفعول باحظلا وموصولة وصلتها اخلا ومن متعلق بخلا والاستثناء
والرباعى منصوب على الاستثناء معطوفة بالفاء على الرباعى وهى موصولة وصلتها افوق وهو مقطوع
عن الاضافة وتقدير المضاف اليه فافوق أى فافوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون
اضافة متعلق بمحذوف على انه حال من متم واسناد معطوف على اضافة ومتم نفت لاسناد وهو اسم
مفعول من أتمت ثم قال (ومع الاخر احذف الذى تلا) يعنى انك اذا رخت المنادى بحذف آخره
فاحذف أيضا الطرف الذى قبل الاخر لكن بأربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله (ان زيد)
أى اذا كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لان الالف فيها ما منقلب عن هين

بيان الواقع فلا يحترزه عن شئ أو لاخراج المركب من الصفه والموصوف كالمسمى بخصيص بجوان ناطق (قوله ومع الاخر احذف)

أي وجوبه (قوله نحو سفر رجل والساكن (١٤٠) نحو قطر) القطر ورواء الكتب وهو جلد هاو تمثيله به فخرج وقطر ليس بهد لانهما

خرجما بقوله زيد فلم يدخل
فيه حتى يخرجما بقوله لينا
لان ما قبل الآخر فيها
أصلي فنقول نخرج بقوله
لينا دلامص وهو الشئ
البراق وحطائط وهو
القصير فالميم في دلامص
والهمزة في حطائط
زائدتان غير لينين (قوله
هينج) هو الرجل الممتلي
لحا والناعم البشرة
والقنور قال الأزهرى هو
الصعب الشديد من كل
شئ (قوله وان نويت بعد
حذف ما حذف) من باب
التنازع ويصح في المصدر
التنوين والاضافة
ويجوز في كلا الحالين
(قوله ان لم ينو محذوف)
بالبناء للفعول وأوله ياء
تحتية ومحذوف نائب
الفاعل وفي بعض النسخ
بالبناء للفاعل وأوله تاء
فوقية ومحذوف بالتص
على المفعولية اه خطاب
(قوله والضمير في واجعله
عائد على الحرف الذي
قبل المحذوف) لعل
مراده جنس الحرف
المشامل للحرفين فكثر
فان الضمير في واجعله عائد
على الباقي وكان اسمها
مستتر عائد على الباقي
وبالآخر متعلق بتمما
ووضع منصوب على زرع
الخافض وقوله تما خبر
كان وكان معمولها صلة

الكلمة فتقول يا محتا ويا منقاه أشار الى الثاني بقوله (لينا) أي ذالين وشمل حرف اللين الالف نحو
شلال والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرف محذوف لم يحذف وشمل المتحرك نحو سفر رجل
والساكن نحو قطر فتقول فيها ما يسفرج ويا قط ثم أشار الى الثالث بقوله (ساكنا) يعني أن يكون
حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم تحذف نحو هينج وقنور فتقول فيها ما يهين ويا قنور بغير حذف ثم
أشار الى الرابع بقوله (مكملاه أربعة فصاعدا) يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فافوق
فتشمل الرابع نحو منصور والخامس كصايح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا
وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد ونحو ذلك كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له في
حذفه خلاف أشار إليه بقوله (والخلف في و او و ياءهم ما فصح في) يعني ان حرف اللين اذا كان قبله
حركة غير محاسنة له نحو فرعون وغيره في حذفهما مع الآخر خلاف فن حذف قال يافرع ويا غرون
ومن لم يحذف قال يافرع ويا غرون وقوله مع الآخر متعلق بالحذف وصلة الذي تلا والضمير العائد من
الصلة الى الموصول محذوف وفي تلا فاعل مضمرة عائدة الى الآخر والذي صفه المحذوف والتقدير
احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله ان زيد شرط محذوف الجواب له لالة ما تقدم
عليه ولينا حال من الضمير في زيد وهو مخفف من لين وسا كانت للينا ومكملاه لا نعت بعد نعت وأربعة
مفعول لمكملاه وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقي واضح ثم قال (والجواز حذف من مركب)
يعني أن المركب تركيب مزج يحذف بحذف مجزؤه وشمل ما آخره و يه وسيدويه وما ليس آخره و يه نحو
بعلك وما مسمى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل ويا خمسة وأما المركب
تركيب اسناد فالله أشار بقوله (وقل • ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في
قوله واسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد دمنعه سيبويه في باب الترخيم وذكره هناك
ترخيمه جائز بقوله ثم أشار بقوله (وذا عمرو ونقل) أي ان ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو
ابن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناطم سيبويه في هذا الرجز الا في هذا الموضع
ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وانما نقله سيبويه في باب النصب قال تقول في النسب الى تابط
شرأ تابطي لان من العرب من يقول تابط وكأنه انما منعه في الترخيم لكونه لم يعمد على هذه
اللغة لقاتها ثم اعلم ان في الترخيم لغتين وقد أشار الى احدهما فقال (وان نويت بعد حذف ما حذف
• فالباقي استعمل بما فيه ألف) يعني انك اذا نويت المحذوف للترخيم فترك الحرف الذي قبله على حاله
قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى واقعه من ينظر وشمل قوله
بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعفر في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مرفي مرفي وما
حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلك وشمل الباقي ما كان ساكنا نحو ياقط في قطر ومضموم نحو يا منص
في يا منصور ومكسورا نحو يا حار في حار ثم أشار الى اللغة الثانية فقال

(واجعله ان لم ينو محذوف كما • لو كان بالآخر وضعاعما)

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف اذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فتعين بناؤه على
الضم فتقول في قطر ياقط وفي جعفر يا جعفر وفي حار يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو الضمير
في واجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكافي موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في
قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير رككون الآخر متمما ووضعا وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء
في قوله كما لو الا عدا ثم أشار الى ما يظهر به الفرق بين اللغتين فقال

(فقل على الاول في عموديا • نحو ويا على الثاني ييا)

يعني بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الاولى في ترخيم عموديا نحو لان الواو في حشوا الكلمة ثانية
المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يائي بالياء لعدم النظر اذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره

(قوله واوقبلهاضمة) أي لازمه لتخرج الأسماء الخمسة ولذا قبلت الواو بياء في ادل وأجر (١٤١) جمع دلو وجرو على الاول متعلق بحال

واوقبلها ضمة تقاب الواو بياء والضمه كسرة كما فعلوا في ادل جمع دلو وأصله أدلو فقبلوا الواو بياء والضمه كسرة ثم أشار الى مثالين مبينين على اللغتين فقال

(والترزم الاول في كسمله • وجوز الوجهين في كسمله)

الاول هي افة من نوى فاذا رخت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بانتهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم لئلا يلبس بالمد كروا مأخوذة مسلمة بفتح الميم الاولى مما لبست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم وبياء مسلم بضمها والاول صفة لمحدوف والتقدير والترم الوجه الاول ثم قال (ولا يضطر رر نحو ادون ندا • ما للنداء يصلح نحو أجداد)

يعني انه يجوز الترخيم في غير النداء اذا كان للضرورة وفهم منه انه لا يكون في الاختيار وقوله ما للنداء يصلح يعني أنه لا يرخم في غير النداء الا ما كان صالحا للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أجداد ولو كان الاسم مما يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم لافي الضرورة ولا في غير هاتين الحالتين وفهم من اطلاقه انه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينو فجمع عليه وأما على لغة من نوى فختلف فيه

الاختصاص

انما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ والى ذلك أشار بقوله (الاختصاص كنداء دون يا) يعني ان الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه انه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لا يصح حرف النداء ثم مثل فقال (كأنها الفتى باثر ارجونيا) وفهم من المثال ان ايا لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء وفهم من قوله باثر ارجونيا انه لا بد أن يتقدمها كلام وان الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم ففهم ذلك من قوله باثر ارجونيا ثم ان الاختصاص يكون فيه الاسم مفرونا بال ومضافا وقد أشار الى الاول بقوله

(وقد يرى ذادون أي تلوال • كمثل نحن العرب أسخى من بدل)

يعني ان الاختصاص يكون بالاسم المقرون بال وليس معه أي وفهم من المثال انه لا بد ان يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم ينفذ على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ومع هذا فقد أسخى الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعاق به من المعنى والاعراب وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبني على انضم وهو أي الفتى ونحوه بني لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت أنا فاعل كذا أي الرجل فتقدير عام له أخص بذلك أي الرجل والمراد بأيا المتكلم نفسه وقسم معرب نصبا وهو المضاف وذو الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ففهم مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ففهم مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الانبياء مفعول بفعل واجب الحذف وقوله الاختصاص كنداء اشعار بأنه منصوب بفعل واجب الاضمار كالمنادى لشبهه به

التحذير والاعراض

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاعراض الزام المخاطب بالكف عن ما يحمد عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في انهما منصوبان بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول اياك واخوانه الثاني ما ناب عنه من الأسماء المضافة الى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذور وقد أشار الى الاول فقال

(اياك والشمر ونحوه نصب • محذرا بما استتاره وجب)

يعني ان قولك اياك والشمر ونحوه من الضمائر المنصوبة بالمنفصلة اذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو اياك والاسد واياكم والخافة وفهم منه ان التحذير اذا كان بالضمير لا يكون الا مخاطبا

محدوف مدلول عليها بالقاء
التفريعية والازل نعت
لمحدوف وباء ومفعول قل
وباء في موضع الحال من
من ياغي والتقدير فقل
مفرا على الوجه الاول في
ثم وباء نحو حال كونه بواو
وقوله مفرا على الوجه
الثاني في غرض ياغي حال
كونه بيا (قوله دون ندا)
حال من ما في قوله ما للنداء
(قوله ما للنداء يصلح) قال
بضمهم حقه أن يقول ما
يصلح لترخيم النداء قال
ابن هشام والصواب ما
قاله الناظم قال أعنى ابن
هشام ويشترط أيضا ان
يكون زائدا على الثلاثة
أو بقاء التأنيت (قوله
الاختصاص) هو تخصيص
حكم عاق بضمير ما تأخر عنه
من اسم ظاهر معروف
(قوله وقد يرى ذادون أي
تلوال) أي وقد يرى هذا
المنصوب على الاختصاص
قالب الال حال كونه دون
أي نحو قولك نحن العرب
أسخى من بدل (قوله على
القسم الثالث) سماء ثالثا
باعتبار ما تقدم في كلام
المصنف وهو أي الفتى
وفي بعض النسخ على القسم
الثاني (قوله الزام المخاطب)
من اضافة المصدر الى
مفعوله (قوله اياك
واخوانه) أي فروع وهى
اياك واياكم واياكم
واياكن (قوله بما استتاره)

أطلق الاستتار على الحذف مجازا والقرينة ظهور ان الاستتار انما يكون في الضمائر

ولا يكون بعضهم ير القائب الا في الشذوذ على ما سيأتي وفهم منه ان العامل المقدر بقر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المنفصل وهو متمتع في غير باب ظان وأخواتها فاياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحدرفا فاعل بنصب وبما يتعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار ثم اعلم ان اياك وأخواته تستعمل في التحذير معطوف فاعلها كما تقدم ودون عطف والى ذلك أشار بقوله (ودون عطف ذا لا يا انصب) الإشارة بذلك لانصب باضمار فاعل لا يظهر يعني ان اياك وأخواتها غير معطوف عايم انصب بفعل واجب الحذف بنحو اياك من الشر وذامفعول بانصب ودون ولا يات متعلقان بانصب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وما • سواء ستر فعله لن يلزم) فتشمل قوله وما سواء النوعين أعني ما ناب عن ايامن الاسماء المضافة لضمير المخاطب والمهذوم منه وقوله ستر فعله لن يلزم ما يعني انهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأيت فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول غر رأيت ونحوه وتقول في المهذوم منه الاسد ولك اظهاره العامل فتقول احذرا الاسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار اليهما بقوله (الامع العطف أو التكرار) فانه عطف بنحو رأيت والحائط والتكرار بنحو الاسد الاسد وقد مثله بقوله (كالضيغم الضيغم يا ذا الساري) والضيغم الاسد والساري اسم فاعل من سرى اذا مشى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وانما وجب حذف العامل مع اياك لكثره الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بافعل وما مبتدأ وصلته سواء وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزم ما والجملة خبر الاول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسر هاء هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الاول وقوله الا يوجب لنفي لن ومع متعلق بيلزم وذا في قوله يا ذا الساري منادى والساري صفة ثم قال (وشذا ياي واياه أشد) قد تقدم أن اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياي وأن يحذف أحدكم الارنب وأشذ منه أن يكون للقائب كقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب ثم قال (وعن سبيل القصص من قاس انتقد) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والقائب الا انه جعل قياسه منقذا أي مطروحا واياه فاعل شذواياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير رواياه أشذ من اياه ومن قاس مبتدأ وخبره انتقد وعن سبيل متعلق بانتقد ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال (وكمذر بلا ايا اجعلا • مغرى به في كل ما قد فصلا)

قد تقدم حذ الاغراء يعني أن المغرى حكمه حكم المهذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار وان كان مكررا كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخاله • كساع الى الهيجا بغر سلاح

أو معطوف عليه كقول الاهل والولدو بفعل جائز الاضمار في غير العطف والتكرار بنحو أخاك فيجوز لزوم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الاول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذرو وهو مصرح به في الترجمة والمهذوم منه وهو مفهوم من قوله والشر والمهذوم مصرح به في قوله محذرو والمهذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله عما استتاره وجب وأنف اجعلا بدل من فون استوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمذر في موضع المفعول الثاني وبلا متعلق باجعلا

أسماء الافعال والاصوات

انما ذكر أسماء الافعال بعد التحذير والاعراء لان بعض أسماء الافعال مغرى به بنحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الافعال انها أسماء وهو مذهب البصريين قوله

(ما ناب عن فعل كشتان وصه • هو اسم فعل وكذا أنؤه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر والتائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم

(قوله الامع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم) والعطف بنحو نافقه الله وسقياها ومن التكرار نفسك نفسك ومن العطف نفسك وعينك أمامك العطف فلقيام العطف مقام انعام واما مع التكرار فانه تنزله منزلة العطف (قوله وكمذر بلا ايا اجعلا الخ) أي واجعل مغرى به كمذر بغير ايا في كل الذي قد فصل (قوله ما ناب عن فعل) أي في المعنى واما العمل فسيأتي في قوله وما لما تنوب عنه من عمل الخ وشتان وصه من تمام التعريف (قوله هو اسم فعل) أظهر في موضع الاضمار الحكاية اللفظ المسماة به في اصطلاحهم

(قوله والفعل من أسمائه عليك) ولا يستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب وشذ عليه (١٤٣) وجلا وعلى الشيء وعلى

الضمير جرح عند البصريين
ونصب عند الكسائي ورفع
عند الفراء (قوله نحو
عليك يزيد) والباء زائدة
فليس متعديا بحرف الجر
فيه بل كلام الشارح على
ان المعنى انه تارة يتعدى
بنفسه من غير زيادة بـاء
وتارة تراد معه الباء
بخلاف نفع وأوه فان حرف
الجر معهما غير زائد (قوله

الفاعل والمصدر ولان معناه كشتان في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تميم للحد وقد احتوى البيت
على أربعة أسماء الاول شتان وهو بمعنى بعدوصه وهو بمعنى اسكت وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه
وهو بمعنى اكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم
فعل والجملة خبر الاول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار
الى الاول بقوله (وما بمعنى افعّل كما مبنين كثر) يعني ان ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الامر
كثير وكفى بكثرته ان منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثي كترال وايس من الثاني والثالث مقبوس
ومثل بـاء مبنين وهو بمعنى استجب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وغیره كوى وهيات نزر) يعني ان
غير اسم الفعل بمعنى الامر نزرأى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه
أتعجب وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله هيات ومعناه بعد ثم اعلم ان من أسماء الافعال ما هو في
الاصل جار ومجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله

(والفعل من أسمائه عليك • وهذا دونك مع اليك)

فان ثلثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور واحد من الظرف فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسيه
كقوله تعالى عليكم أنفسكم وبالباء نحو عليك زيد ودونك بمعنى خذ كفولك دونك زيد أى خذ زيدا
واليد بمعنى نفع ويتعدى بنحو اليك أى نفع عنى وهذا النوع مسهوع والمتنوع منه أحد
عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك كما أتيت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل
مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره في موضع خبر الاول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وهما اللتين ثم
قال (كذار ويد بـله ناصبين) يعني ان رويده بـله من أسماء الافعال بشرط كونها ناصبين كقولك
رويذ يدا بـله عمرا فلو خفصا ما بعدهما كانا مصدرين والى ذلك أشار بقوله (ويعملان الخفض
مصدرين) نحو رويذ يدا بـله عمرو ومعنى رويذ اذا كان اسم فعل أمهل واذا كان مصدرا امهالا
ومعنى بـله اذا كان اسم فعل دع واذا كان مصدرا تركا وفهم منه ان الفصحى في رويذ بـله فتحه بناء
لان أسماء الافعال كلها مبنية واذا كانا مصدرين ففتحتهما فصحى اعراب لان المصادر مفعولة وفهم
من قوله مصدرين انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما ج ما وهو الاصل في المصدر المضاف
ورويذ بـله مبتدأ والخبر في كذار ناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرا ومصدرين
حال من فاعل يعملان والضمر في يعملان عائدا على رويذ بـله في اللفظ لاني المعنى فان رويذ بـله اذا
كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال (ومما تنوب عنه من عمل • لها)
يعني ان أسماء الافعال تعمل عمل الافعال الى معناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيات
زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار اذا كان أمر انحو تزال وتنعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك
نحو عليك يزيد وتنصب المفعول ان كان متعديا نحو تزال زيد اثم قال (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني
انها فارقت الافعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبا كما يتقدم في الفعل فلا يقال في زال زيد ازيدا
تزال وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة ايضا وصلتها تنوب وعنه متعلق
بتنوب وكذلك من عمل ولها خبرها الاولى والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقراء الذي ناب
عنه المجرور والضمر العائد على ما الثانية الها في عنه والتقدير والعمل الذي استقر للافعال التي
نابت أسماء الافعال عنها مستقرها أى لأسماء الافعال والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه العمل
زائدة ولا يجوز ان تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان
أجود لسقوط الاعتداز عن ما وليس في قوله العمل ايطاء مع قوله عمل لان أحدهما نكرة والاخر
معرفة ثم قال (واحكم بنسكبر الذي ينون • منها تعرف سواء بين)

يعني ان ما نون من أسماء الافعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فنقول صومه فيكونان معرفتين

بالعمل ويجوز ان يكون العمل فاعلا بالجار والمجرور لا عماده على الموصول لان الذي فيه العمل صلة الموصول والعائد الها من فيه
والتقدير وأخر المفعول الذي استقر لذي فيه العمل (قوله واحكم بنسكبر الذي ينون منها) قال الامام ابن غازي عبارة مشعرة بان

التنوين وعدمه مما هي
اذ لم يقل مثلاً اذا أردت
التشكيك فنون أو بالتعريف
فلا تنون (قوله من مشبه
اسم الفعل) حال من الهاء
في به واحترز به من نحو
الأيام الليل الطويل ألا
انجلي • بصبح وما الاصبح
منك بأمثل (قوله صوتا
يجعل) أي يسهى كإفسر
الجوهري وجعلوا الملائكة
ولم يسم اسم فعل لانهم
يوضع للدلالة على فعل فليس
بكلام ولا قول حقيقة
اذ لم يوضع لعقل يفهم
الخطاب ولله دلالة على
معنى فعل ولا غيره وفيه
للبحث مجال وأسماء
الاصوات لا تحمل ضميراً
بخلاف أسماء الأفعال

فوننا التوكيد

(قوله فوننا التوكيد) قال
الحليل التوكيد بالثقل
أشد من الخفيفة يدل له
ليس من وليكونا فان امرأة
العزير كانت أشد حرصاً
على سجنه (قوله أو مثبتاً
في قسم مستقبلاً) أي بشرط
أن لا يكون مقروناً بحرف
التنفيس نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى وأن
لا يكون مقدم المفعول
نحو ولئن تم أو قتلتم لآلئ
الله تحشرون وان لا يقترن
بقدر نحو والله لقد أظن
زيداً منطلقاً وتوكيد
المضارع بهذا الطلب ليس
واجب اتفاقاً وكذلك بعد
أما على مذهب سيبويه
ولكنه أحسن وأما بعد
القسم فهو واجب عند

وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كزال فإنه لم يسمع فيه تنوين وما
يلزم التشكيك كواها وهذا التنوين الذي يسميه النحويون تنوين التشكيك وقد تقدم ولما فرغ من
أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الاصوات وهي فوعان أحدها ما خوطب به ما لا يعقل أما لجزءه
كعذس للبغل وأما لدعائه كأولفرس والآخرة ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق في صوت الغراب
أو غير حيوان نحو قبل وقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين فقال

(وما به خوطب ما لا يعقل • من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل)

يعني ان ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتاً
وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعذس وما كان للدعاء كأوفان كايه أي يخاطب به ما لا يعقل وما
مبتدأ وهي موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بنحوظ والضمير في به عائداً على الموصول وما بعد
خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل لا يعقل
ويجعل خبر المبتدأ وصوتاً مفعول ثانٍ يجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت ثم أشار إلى
النوعين الآخرين بقوله (كذا الذي أبدى حكاية كعب) يعني من أسماء الاصوات ما أبدى
حكاية أي أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان
كعب ثم قال (والزمن بالتعريف فهو قد وجب) يعني ان البناء لازم في النوعين ويحتمل أن يريد
بالنوعين نوعي أسماء الاصوات وان يريد بها أسماء الأفعال وأسماء الاصوات وهو أجدول لشهره
جميع الباب اذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله
والزمن

فوننا التوكيد

(للفعل توكيد بنونين هما • كنوني اذهبن واقصدنهما)

قوله يعني ان الفعل يؤكّد بنونين أحدهما ثقيلة كالنون في اذهبن والاخرى خفيفة كالنون في اقصدنهما
ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن فبفسه توكيد لا ضرب
المجرد منها فهو أبغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الأفعال فأزال الإيهام بقوله
(يؤكد ان الفعل يفعل آتياً • ذا طلب أو شرطاً ما تاليا • أو مثبتاً في قسم مستقبلاً)

يعني ان هذين التنوين لا يؤكّدان جميع الأفعال بل يؤكّدان ما ذكر وذلك الامر بصيغة أفعال
وشمل قوله أفعال الامر والدعاء لانه أمر في المعنى وشمل أيضاً الامر للواحد والواحدة والاثنتين
والجمع مذكرين أو مؤنثين فنقول اضربن يارب وارضربن يا هند وارضربان وارضربن وارضربان
ويؤكد ان أيضاً المضارع بشرط أولها أن يكون مستقبلاً وهو المراد بقوله آتياً وفهم منه ان
المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكّد بهما الثاني أن يكون ذا طاب فشمل المقرون بلام الامر نحو
ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن واداة التحضيض أو العرض نحو هلا تقومن أو التخي نحو ليتك
تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرّنة باما نحو فاما ترين
وهو المراد بقوله أو شرطاً ما تاليا أي أو شرطاً ما تاليا ما الرابع أن يقع جواب القسم وهو مستقبل
مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتاً في قسم مستقبلاً وقوله توكيد مبتدأ وخبره في المجزوء قبله
وبنوين متعلق بتوكيد لانه مصدرهما كنوني اذهبن إلى آخر البيت مبتدأ وخبره والجملة صفة
لنوني وأفعال مفعول بيؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتياً حال من يفعل وذا طاب حال بعد حال
وشرطاً معطوف على ذا طاب وتاليا نعت لشرطاً وما مفعول مقدم بتاليا ومثبتاً معطوف على شرطاً وفي
قسم متعلق بمثبت ومستقبلاً نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتياً حالاً من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال
ويكون ذا طاب حالاً من الضمير المستتر في آتياً ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفاداً من

بقوله إذا طلب أو شرط لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبليين وبؤيده قوله في القسم
مثبتا مستقبليين ثم أعلم أن نوني التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله
(وقل بعد ما ولم بعد لا) • وغير ما من طوالب الجزا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بهما
الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير ما فمثله بعد ما الزائدة قولهم بعين ما أرى بنك ومثاله
بعد لم قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلم • شيخا على كرسية معهما
ومثاله بعد لا قوله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ومثاله بعد الشرط بغير ما
قوله فهما تشاؤمه فزاره تعطيك • ومهما تشاؤمه فزاره تعطيك

أراد تمنع فإبدل من النون الخفيفة ألفا في الوقف وغير مخفوض عطف على لا ولم افرغ من ذكر
ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال (وآخر
المؤ كد افخ كبرزا) فعلم أن حق آخر المؤ كد بهما الفخ لانهم جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر
فتقول اضربن ولا تقومين وبرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافخ والمؤ كد نعت لمحدوف تقديره
وآخر الفعل المؤ كد افخ ثم انه قد يعرض في الأفعال المؤ كدة بالنون عوارض توجب لها غير الفخ
أشار إليها بقوله

(واشكله قبل مضمر لين عا • جانس من تحرك قد علما)

يعني أن الفعل المؤ كد باحدى النونين إذا كان فاعله ضمير الينا فانك تجعل في آخر الفعل شكلا مجانسا
لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التنبيه وواو الجمع ويا مخاطبة فتقول هل تقومان يازيدان وهل
تقومين يازيدون وهل تقومين يا هند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل والمعتل الآخر نحو هل
تغزون يازيدان وهل تغزن يازيدون وهل تغزن يا هند ثم إن الضمير اللين إذا كان غير الألف حذف
لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله (والمضمر احذفه) وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو
اللين فتقول هل تقومين يازيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت
الواو لالتقاءهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال (إلا الألف) وانما لم تحذف الألف
لخفها فتقول هل تقومان والهاء في اشكاه عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي اشكل
آخره وقبل متعلق باشكاه ولين نعت لمضمر وأصله لين بالشديد فخففه كما يخفف هين ولا يصح ضبطه
بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس
وبما متعلق باشكاه وما موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله
محدوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما في موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تميم والمضمر
مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه والألف منصوب بالاستثناء ثم إن الفعل ان كان آخره ألفا فان
له حكما غير ما تقدم وله حالتان احدهما أن يكون مرفوعة غير اليا والواو والاخرى أن يكون
مرفوعة اليا والواو وقد أشار إلى الأولى بقوله

(وان يكن في آخر الفعل ألف • فاجعله منه رافعا غير اليا • والواو يا)

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل يا إذا كان الفعل رافعا غير اليا والواو يعني باليا ضمير المخاطبة
وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التنبيه نحو هل تخشين يازيدان وانظروا مطلقا نحو هل
يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل
تخشين فقلب الألف في جميع ذلك يا ثم مثل ذلك فقال (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير
مستتر والألف اسم يكن والخبر في الجرور ويحتمل ان يكن تام بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله
فاجعله عائدة على الألف وفي منه عائدة على الفعل ورافعا حال من اليا في منه وغير مفعول رافع ويا

البصريين بالشرط
المذكورة وأجازه
الكوفيون (قوله بعين ما
أرى بنك) بقوله لمن يخشى
عليك أمرا وأنت بصير به
أي أني أراك بعين بصيرة
(قوله فزاره) بكسر الفاء
من غطفان (قوله وآخر
المؤ كد افخ) قال ابن
السراج والمبرد والفارسي
للخفيف وقال سيبويه
والسيرافي والزجاج عارضة
للساكنين وهما آخر الفعل
والنون (قوله واشكله
الخ) هذا كالاستثناء من
قوله وآخر المؤ كد افخ
(قوله والمضمر احذفه)
أي ما لم يكن آخر الفعل ألفا
كما يستفاد من قوله بعد وفي
واو ويشكل مجانس قني
(قوله فهو على حذف مضاف)
الصواب اسقاطه (قوله
وان يكن في آخر الفعل
ألف) أمان كان في آخر
الفعل واو ويا فكما الصحيح
نحو يا قوم هل تغزن وهل
ترمن بضم ما قبل النون
ويا هند هل تغزن وهل
ترمن بكسره فتحذف مع
نون الرفع الواو والياء
وتقول هل تغزوان وهل
ترمبان فتبقى الألف كافي
الاشعوق

قول الهشى فزاره بكسر
الفاء صوابه بفتح الفاء كما
في القاموس اه معصه

مفعول ثان لا جعله والتقدير اجعل الالف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار الى الحالة الثانية فقال

(واحدته من رافع هاتين وفي • واو وبيا شكل مجانس قفي)

يعني ان الالف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء اخذفه اذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذي هو واو ياء محركا بحركة فتحا نسه فتحرك الواو بمجانسة هو والضم وتحرك الياء بمجانسة هو والكسر فتقول في نحو يحشى رافعا للواو هل يحشون وأصله يحشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الالف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لمجانسة تمام الواو ومثل ذلك فيما اذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله (نحو اخشين ياهند بالكسرويا • قوم اخشون واضمهم وقس مسويا)

فالمثال الاول لما كان مرفوعة ياء والثاني لما كان مرفوعة واو فاعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق والضمير في قوله واحدته عائد على الالف وهاتين اشارة الى الياء والواو وشكل مبتدأ ومجانس في موضع الصفة لشكل وفي خبر اشكل وفي واو متعلق بقفي ثم قال

(ولم تقع خفيفة بعد الالف • لكن شديدة وكسرها ألف)

يعني ان فون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الالف وانما تقع بعد الالف فون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها الشبهان فون المثني وانما لم تقع بعد الالف النون الخفيفة لانه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الاول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الالف ألف التثنية كقوله تعالى ولا تتبعان والالف الفاصلة بين فون التوكيد وفون الاناث نحو لا تصر بنان ياهندان وهو المنبه عليه بقوله (والفازد قبلها مؤكدا • فعلا الى فون الاناث أسندا)

وانما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها لفصل بين الامثال وهي فون الضمير وفون التوكيد وخفيفة فاعل بنقع وشديدة معطوف ولكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن ان تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وانما فاعل مؤكدا فاعل المستتر في زود فاعلا مفعول بمؤكدا أسندا في موضع الصفة لفعل والى متعلق بأسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار الى الاول منهما بقوله (واحدته خفيفة لساكن ردف) يعني ان فون التوكيد الخفيفة تحذف اذا قبلها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله

لاتهن الفقير علك أن • تركع يوما رالدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لعارض لفظي وهو التقاء الساكنين وفهم أيضا من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار الى الثاني بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) يعني ان النون الخفيفة تحذف أيضا اذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يازيدون واخرجن ياهند بعد ان تحذف من اخرجن واو الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقف عليها ذهبت فون التوكيد لانها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذفت لاجلها وقد أشار الى ذلك بقوله

(وارد اذا حذفتها في الوقف ما • من أجلها في الوصل كان عدما)

يعني انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لاجلها في الوصل وهو الواو ومن اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا ياهندا اخرجي وفهم منه أيضا ان حذفها لعارض الوقف وانما مرادة معنى وردد في موضع الصفة لساكن وبعد مدته علق بالحذف وكذلك اذا واذا حذفتها متعلق بآرردوها عائدة على النون وما مفهول بآرردوها موصولة واقعة على الواو والياء

(قوله وانما شمل قوله الالف الالفين) أى فى البيت الذى قبله (قوله لوجود علة المنع) وهو عدم الجمع فى غير الوقف بين ساكنين (قوله فتقول يازيدون اخرجوا) وتقول فى هل تصرين وهل تصرين اذا وقفت هل تصرين وهل تصرين بين رد الواو والياء وفون الرفع لزال السبب

(قوله أمكا) انما كان أمكا لتمكينه في باب الاسمية فامكن مشتق من ممكن مكانة (١٤٧) اذ ابلغ الغاية في التمكين لا من تمكن

لان اسم التفضيل لا يصاغ من غير الثلاثي الا على وجه الشذوذ (قوله خمسة في النكرة) فلا تمنع في المعرفة من باب أولى وأما السبعة الباقية فخاصة بالمعرفة (قوله حواء) أصلها عند سيبويه حوا وزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفانت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا يحل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية (قوله ولزوم التأنيث) على حذف مضاف أى علامة التأنيث ومعنى لزومها انها لا تنفك عن الكلمة بخلاف التاء في قائمة فانها قد تسقط وذلك في المذكور وانما اعتبر العلتان أو ما يقوم مقامهما وان تكون احدهما لفظية والاخرى معنوية لان في الفعل فرعية في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم (قوله وزائد افعلان) سواء كان له مؤنث غير المحتتم بالتاء كسكرى أولا مؤنث له كهيان لكبير اللحية (قوله نحو مهران) الصواب التثنية بريحان لان سرحان مكسور الفاء (قوله نحو ندمان) من

المحذوفين لاجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدم والتقدير اراد في الوقف اذ احدث النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل ثم قال (وأبدلنها بعد فتح ألفا * وفقا كما تقول في قفن قفا)

الضمير في وأبدلنها عائدا على النون الخفيفة يعنى انها اذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفا فتقول في اضر بن في الوقف اضر با وفي قفن قفا وكذلك اذا وقعت على قوله عز وجل لنسفن السفعا ووقفا مصدري موضع الحال من فاعل أبدلنها أى في حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف * (مالا ينصرف) *

(الصرف تنوين أى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكا) يعنى أن الصرف هو التنوين الذى به يتبين ان الاسم الذى يتصل به يسمى أمكا وما صرح به من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وينع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده في هذا الباب أن يبين الاسماء التى لا تنصرف وانما ذكر الصرف وعرفه لان بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فاجد فيه التنوين المذكر فهو منصرف ومالم يوجد فيه فهو غير منصرف ثم اعلم ان جميع مالا ينصرف اثنا عشر فوا خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة وقد شرع في القسم الاول وبدأ منه بألف التأنيث فقال

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواء كيف ما وقع) يعنى ان ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هي فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا مخوذ كرى وسلى وحبل وسكارى وحراء واسماء وز كريات وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث فألف التأنيث مبني أخبره منع ومطلقا حال من الضمير المستتر في منع العائد على المبتدأ وحواء صلة الذى والضمير العائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر في حواء والماء في حواء عائدة على ألف التأنيث وكيف ما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيف ما وقع منع الصرف ثم أشار الى النوع الثانى مما يمنع في النكرة فقال

(وزائد افعلان في وصف سلم * من ان يرى بناء تأنيث ختم) يعنى ان زائدى فعلا وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف اذا كانتا في وصف سلم من ان يختم بناء التأنيث والمانع له من الصرف الالف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلا وفهم من قوله في وصف ان هاتين الزائدتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعنا نحو سرحان وفهم منه ان الوصف المحتوى على هاتين الزائدتين اذا أنت بالهاء لم يمنع نحو ندمان فالتن تقول في مؤنثه ندمانة فقال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فالتن تقول في مؤنثهما غضبى وسكرى ولا يجوز فيهما غضبان وسكران فزائد المعطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائد افعلا ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائد افعلا كذلك وفي وصف متعلق بزائد وسلم الى آخر البيت في موضع الصفة توصف وختم في موضع المفعول الثانى ليرى ببناء متعلق بختم ثم أشار الى النوع الثالث فقال

(ووصف اصلى ووزن افعلا * ممنوع تأنيث بتا كاشهلا) يعنى ان الوصف اذا كان على وزن افعلا وكان مؤنثه ممنوعا من التاء لا ينصرف وفهم منه ان افعال اذا لم يكن وصفها نصرف كافى كل اسم للعدة وفهم منه ان افعال اذا كان الوصف به على خلاف الاصل لم يمنع من الصرف كاربعة من أسماء العدد وفهم أيضا أن الوصف اذا لم يكن على وزن افعال

المنداه أى المدحامة لا من الندم كما قاله ابن هشام (قوله ووزن) ينبى أن يقرأ بالنصب على المعية للنص على اشتراط اجتماع الامرين

(قوله أرمل للفقير) احترزما حكاية (١٤٨) السكيت من قولهم عام أرمل أى جدد سنة ولاه أى جدد باقاه ممنوع من الصرف

(قوله كاربوع) قال الامام ابن غازى صوابه التميل بأرنب لان أربع لا يرد علينا اذ لا يمنع من الصرف على كل وجه انتهى قلت لانه خرج بقوله ممنوع تأنيث بنا (قوله وأخيل اسم لطارذى خيلان) بكسر الخاء المجهة وسكون الباء جمع خال وهي النقطة الخالفة لبقية البدن وهو الشقوق يسمى أخيل لانه يتخيل في لونه الخضر والجرى وأما الصقر بفتح الصاد فاسم لطار يقال له الباز (قوله وأخيل) فكان حقه من جهة أنه أفعل تفضيل كما هو قول الأكثرين أو مشبه لأفعل التفضيل كما هو قول الأخفش أن يكون بال لان أفعل التفضيل اغمايى أو يجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال (قوله وهو معدول عن الآخر) وان شئت قلت معدول عن الالف واللام (قوله فى كونه مفتوح الفاء) أطلق الخاص وأراد العام مجازا أى مفتوح الاول سواء كان فاء كفاء بيل أو غير فاء كساجد ومصابع قال شيخنا العلامة محمد الرباط مذبلا قول الامام ابن مالك وكن لجمع شبه مفاعلا أو المفاعيل يمنع كافلا فى كون أول بفتح يوسم وألف ثالثه لا يعلم عوض بمان أن بلى كسرا ورض • ملفوظا وقد رانلت الغرض من الوصفين نعم وان يرى • ثلاثة قوسط قد شبرا النظر

لم يؤثر فى المنع كضارب وفهم منه ان أفعل الصفة اذا أنت بالتاء منصرف كقولهم ارمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل أفعل مأمونته فعلا كاحمر وجرأ ومأمونته فعلى كأكبر وكبرى ومالا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة لان قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كادهم ووصف معطوف على زائد ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى زائد فعلان وأصل نعت له وهو الذى سوغ الابتداء به اذا جعل مبتدأ أو وزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفصل وبنا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصله فى قال (والغين عارض الوصفية • كاربوع) يعنى ان وزن أفعل اذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها فى المنع لعروضها وذلك كاربوع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مرت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرنب أى ذليل وأصله الارنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك يلغى أيضا عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله (وعارض الاسمية) وهو عكس أربع ومعناه ان أفعل يكون فى الاصل وصفا فيجربى مجرى الاسماء فتلغى اسميته وينع من الصرف على مقتضى الاصل وقد مثل ذلك بقوله

(فالادهم القيد لكونه وضع • فى الاصل وصفا انصرفه منع)

من أسماء القيد أدهم وهو فى الاصل وصف ولكنه استعمل استعمال الاسماء فالغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الاصل فتقول مرت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم فى ذلك أرقم لنوع من الحيات واسود للحمية أيضا فالادهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشئ من الشئ وانصرفه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفى الاصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التى على وزن افعل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله

(وأجدل وأخيل وأففى • مصروفة وقد ينلن المنع)

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطارذى خيلان وأففى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الاسماء صفات لافى الاصل ولا فى الاستعمال فغها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبهض العرب يمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر فى أجدل لانه من الجدول وهو القوة وأخيل لانه من الجبول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن ان الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف فى النكرة فقال

(ومنع عدل مع وصف معتبر • فى لفظ مثنى وثلاث وآخر)

يعنى أن هذه الاسماء الثلاثة التى ذكرها فى هذا البيت يمنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين وإذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين الى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مرت بقوم ثلاث فمعناه مرت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما آخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الالف واللام وذلك لانه جمع أخرى أى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال (وزن مثنى وثلاث كهما • من واحد لاربع فليعلم) يعنى ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين فى امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مرت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثنا ومثلث وثلاث ومرربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر فى قوله كهما أى مثلهما وادخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال

(وكن لجمع مشبه مفاعلا • أو المفاعيل يمنع كافلا)

يعنى ان الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل فى كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعده فاعرفان كفاعل أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كفاعل يمنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام عتين وهى الجمع وعدم

النظير في الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله الميم كساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعل ما أوله ميم كصايح وما ليس أوله ميم كدناير وكافلا خبر كن وجمع متعلق بكافة لا ومفاعل مفعول بعينه ثم ان من هذا الجمع ما يوجب معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قبلت فيه الكسرة التي بعد الالف فخة فانقلبت الياء ألفا نحو عذاري ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في بابه الضمة فحذفت وحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله

(وذا اعتلال منه كالجواري • رفعا وجرا أجره كساري)

يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوارى كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجرى مجرى ساري في طاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجرف فتقول هذه جوار وممرت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم انه على الاصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجواري ان نحو عذاري ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويحذفه أيضا ان المقدرف ياء جوار الفخة والمقدرف ياء سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمهر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال كالجواري في موضع نصب على الحال من ذا

اعتلال ثم قال (ولسراويل بهذا الجمع • شبه اقضى عموم المنع)

يعني أن سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس يجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال انه جمع سراويل أو سرواله ثم قال (وان به سمي أو بمالحق • به فالانصراف منه بحق)

يعني أن ما سمي به من الجمع المذكور أو بمالحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سمته مساجد أو سراويل ممرت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع اصاله الجمعية أو قيام العلية مقامها وهذا معنى ما شرح به المرادى البيت وعندى أن قوله وان به أى ان سمي بسراويل أو بمالحق به يعني جميع ما تقدمه من الانواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع ومالحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والتضمير في به الاول على الشرح الاول فائد على الجمع وكذلك به الثاني وما واقعة على سراويل والتضمير العائد على الموصول الفاعل لمحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثاني فالتضمير في به الاول عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقع على تلك الانواع والتضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وان سمي بسراويل أو بالانواع التي لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منه بحق فالانصراف مبني أو منعه مبني أنان وبحق خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والاول مع ما بعده جواب الشرط ولما فرغ من الانواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الاول بقوله

(والعلم المنع صرفه مركبا • تركيب خرج نحو معد يكربا)

يعني أن الاسم اذا اجتمع فيه العلية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهي الجملة نحو برق نوره وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب في آخر الثاني ويبنى آخر الاول على الفتح نحو بعلمك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معد يكرب وخرج بقوله تركيب خرج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على النكسرة في اللغة الفصحى والعلم مفعول محذوف يفسره مانع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب ثم أشار الى الثاني بقوله

بكونه ليس محركا ولا ينوى به وتلوه أن يفصلا (قوله خلافا لمن قال انه جمع سراويل أو سرواله) قال المرادى ذهب بعضهم الى أن سراويل عربي وانه جمع سرواله ثم أطلق على المفرد ورد بان سرواله لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سرواله فمصنوع لا حجة فيه قلت ذكرنا الاخش انه يسمع من العرب سرواله وقال أبو حاتم العرب يقولون سراويل والذي يرد به هذا القول ان سروالا لغة في سراويل لانه يجمعناه وان النقل لم يثبت لاسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام وسراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للولية والتأنيث وان زالت وصيغة الجمع بالتصغير (قوله وما لحق بالجمع) ساقط

(كذلك حاوى زائد على فعلانا • كعطفان وكاصبهانا)

يعنى ان العلية ايضا تمنع الصرف مع زيادى فعلان ولما كان قوله فعلان بهم ارادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائد فعلان فى وصف ازال ذلك الابهام بقوله كعطفان وكاصبهانا فعلم ان الوزن غير مخصوص بفعلان لان وزن اصبهان فعلان ووزن عطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوى زائد فعلانا ثم انتقل الى الثالث وهو التانيث مع العلية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد اشار الى الاول منهما فقال (كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثانيا كهيئة اوزاندا بحولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متعمد المنع وجازئه وقد اشار الى الاول بقوله (وشرط منع العار كونه ارتقى • فوق الثلاث أو بحور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر) فذكر من المؤنث الذى لا علامة فيه وهو متعمد المنع أربعة أنواع الاول الزائد على الثلاثة كزنب وسعد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط اذا انضمت اليه الهمزة بحور اسم بلد وهو أعجمى فقامت الهمزة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لان الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة يزيد فانه نقل من الخطة الى الثقل وشرط مبتدأ أو منع مضاف اليه وهو أيضا مضاف الى العار وهو مصدر مضاف الى المفعول والعار أصله العارى بالياء وحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبرا للمبتدأ وارتقى فى موضع الظاهر ليجوز وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف فى التقدير أى فوق الثلاث الاحرف وحذف منه التاء لان الحرف يذكروا يؤنثوا ويزيد مخفوض بالطف على بحور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تميم لعمدة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم اشار الى الثانى من المؤنث الذى لا علامة فيه بقوله

(وجهان فى العادم تذ كبر اسبق • وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى ان الثلاثى الذى عديم التذكير السابق وعدم الهمزة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال لم تتلفع بفضل مئزرها • دعد ولم تسق دعد فى العلب فصرف الاول ومنع الثانى ووجهان مبتدأ أو سقغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذكير مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفه لتذكير او عجمة معطوف على تذ كبرا ثم انتقل الى الرابع فقال

(والجهمى الوضع والتعريف مع • زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى اذا اجتمع فى الاسم الهمزة الوضعية والعلية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله الجهمى الوضع والتعريف ان الاسم اذا كان أعجميا وكان فى كلام الجهم غير علم ونقل لكلام العرب ولما انصرف أيضا نحو بنى داود والمراد بالجهمى ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الاطباع وفهم أيضا أنه اذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذى توفرت فيه الشروط نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والجهمى مبتدأ أو الوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من الجهمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيد او زيادة وحذف التاء من الثلاث لانه مضاف فى التقدير الى الاحرف وفيها لغتان التذكير والتانيث وصرفه امتنع مبتدأ أو خبره فى موضع خبر المبتدأ الاول ثم انتقل الى الخامس فقال

فى أكثر النسخ (قوله وكاصبهانا) بفتح الهمزة وكسر هاء وكذلك الباء وقال عياض فى المشارق وأهل خراسان يقولون أصفهان بالقاء مكان الباء (قوله مقام الحركة) أى إقامة مقام الحرف الرابع (قوله كهند) مثال لما عديم الشروط المتقدمة فهو ثلاثى ساكن العين عديم تاء التانيث وعدم تذ كبر اسبقا (قوله فى العلب) جمع علبة وهى آنية من جلد تتخذ للشرب (قوله ووجهان مبتدأ) وسقغ الابتداء به التفصيل أى لانه يفهم من قوله فى العادم تذ كبر اسبق وعجمة انه ان فقد الهمزة والتذكير يكون المنع جائزا وان وجدا يكون المنع واجبا ويفهم منه أيضا ان التانيث اللفظى موجب للمنع مطلقا وان المعنوى منه ما هو محذور للمنع ومنه ما هو موجب له (قوله بنى داود) والجمع بنى داود وهم تجار يلزمون المعادن

(كذلك ذو وزن يخص الفعل • أو غالب كاجدو يعلى)

يعنى ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول وذاسمى به وشمل الغالب ما وجوده في الافعال أكثر من وجوده في الاسماء نحو افعال بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد في الاسماء نحو واصبغ لكن وجوده في الافعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما أكثر في الاسماء والافعال معا نحو افعال فانه يوجد في الافعال كثيرا نحو اركب واشرب وكذلك في الاسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الاسماء فكان غالباً من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الافعال والاسماء نحو نذهب في الافعال وندمع في الاسماء ومثل للغالب أجدو يعلى ولم يثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل اذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو اعصب اسم رجل فانه منقول من لعصب اذا أسرع وذو وزن نعت لحدوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالهطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل ليكون أحدهما معنى الاسم والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل الى السادس فقال

(وما يصير علماً من ذى ألف • زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه اذا سمي بما فيه ألف الحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التانيث نحو علقي وذفرى مسمى بهما لان عاتقى ملحق بيجعفر وذفرى ملحق بديرهم وفهم منه أن الالحاق اذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علياء فانه ملحق بقرطاس وانما أثرت ألف الالحاق المقصورة لانها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فان همزها مبدلة من ياء وما مبتدأ أو هي موصولة وصلتها يصير وعلماً خبر يصير وفي بصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لالحاق في موضع الصفة لالف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى السابع وهو أربعة أنواع أشار الى الاول والثاني منها بقوله

(والعلم امتنع صرفه ان عدلاً • كفعل التوكيد أو كنعلاً)

فالاول هو قوله كفعل التوكيد يعنى ان فعل المؤكدة بنحو جمع يمنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقبل انه معرف بنية الاضافه فاشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والتظاهر من النظم الاول وأما العدل فهو معدول عن جمعته الاصلية فان حق جمعا أن يجمع على جمعوات والثاني هو قوله كنعلاً اسم رجل ومثله عمرو وزفر فلما نعت له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعلم معدول عن عامر وزفر عن زافر ونعل عن ناعل وانما حكم على عمرو ونحوه انه معدول عن عامر لان الاكثر في الاسم ان يكون منقولاً فنعلم منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لانه اختصاراً وجر التوكيد في قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه ونعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال

(والعدل والتعريف مانعاً ماهر • اذ به التعيين قصداً يعتبر)

يعنى ان ماهر اذا أريد به ماهر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الافعال للام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فمصرف طرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه وما ناعلاً خبر مضاف الى ماهر وهو على حذف مضاف أى مانعاً صرف ماهر واذا متعلق بما ناعلاً والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمير يفسره يعتبر وقصد ابعث مقصودوه منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار الى الرابع بقوله

(قوله أفكل) اسم للردة
والارتعاش وأيدع هو
الزعفران دائر مع حجارة
بيض رقيقة (قوله وشبهه
ألف التانيث) أى فى كونها
لم تقاب عن شئ (قوله
علقي) جمع علاقة بينه
وبين مفردة سقوط التاء
(قوله علياء) هو عصب
في صفحة العنق والجمع
علا بى (قوله فعلم الجنس)
أى علم على الاحاطة لما
تبعه (قوله ناعل) تطرفه
بان الوارد نعل

(وابن على الكسر فعال علما • مؤثا وهو نظير جشما • عند نعيم)

فذكر في فعال اذا كان علما المؤنث لفتين احدهما البناء على الكسر لشيء ما ينزل في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤثا والاخرى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص كخادم وقد يكون في علمية الاجناس كفجار والعدل من فاعله خدام • عدول عن حازمة وهو قوله ونظير جشما عند نعيم يعني انه عند نعيم غير منصرف بكشم وكشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك يجشم ان المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة الى تميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤثا حالان من فعال وعند نعيم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الاسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال

(واصرف من ما نكراه • من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني ان ما كان احدي علميه في منع الصرف التعريف أي العلمية اذا نكرا انصرف وذلك لزوال احدي العلمتين فبقى العلمة الاخرى ولا يؤثر في منع الصرف الا علمتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فتقول رب ممدى كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه أن الانواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لقصره الحكم على السبعة فانه اذا سمى واحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلية في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كأنما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثر اوفيه متعلق باثرا والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول ثم قال (وما يكون منه منقوصا في • اعرابه نهج جوار يقتني)

يعني أن ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الانواع السبعة التي احدي علميتها العلمية أو من الانواع الخمسة التي تقدمتها فانه يجري مجرى جوار وقد تقدم أن جوار يلحقه التنوين وفعال جرا ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار في البيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعيم فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين وفعال جرا فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كافي نحو جوار ومثاله في التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا في الرفع والجرح وهوض من المحذوف وما مبتدأ أو هو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيبكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي اعرابه متعلق بيقتنى ونهج مفعول بيقتنى والنهج الطريق والجملة من يقتني ومعمولاته خبر ما ثم قال (ولا ضطرارا وتناسب صرف • ذو المنع) يعني ان الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله • عصائب طير تهتدى بعصائب • وهو في الشعر كثير الثاني التناسب كقوله عز وجل سلاسل وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف مالا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله (والمصرف قد لا ينصرف) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقدا التي تقتضى التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله

فما كان قيس ولا حابس • يفرقان مرداس في مجمع

• (اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا مجرد • من ناصب وجازم كنسعد

قوله

يشعل فهو أثعل (قوله كخادم) بذال مجبة اسم امرأة (قوله ووزن الفعل) لان أعيم على وزن ايطرب بناء على أن وزن افعلا لا يتعين في الوصف

انما أطلق في اعراب الفعل المضارع وهو مفيد بان لا مباشره فون الاناث ولا فون التوكيد لنصه
على ذلك في باب المعرب والمبني فاكثي بذلك واعرابه رفع ونصب وجرم فبد بالرفع لانه السابق الا
انه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ومذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب
الكوفيين ان رافعه تجزئه من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله اذا يجزئ من ناصب
وجازم اشعار ما عذبه ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبني للمفعول من اسعد يسعدو بفتحها مبني
للفاعل من سعاد يسعدو مضارع مفعول بارفع وهو نعت المحذوف والتقدير بارفع فاعلا مضارعا ثم شرع
في النواصب للفعل المضارع فقال (وبلن انصبه وكى كذا بان) فذكر منها في البيت ثلاثة ان وهى
حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال فتوزيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو
جئت لكى تكرمنى أى لان تكرمنى وان وهى ايضا حرف مصدرى وهى أصل النواصب لانها
تعمل ظاهرة ومضمرة وانما قدم عليها ان وكى وكان حقه ان يقدمها علمها لاصالتها للتفصيل الذى
فيها ولذلك قال (لا بعد علم) يعنى ان ان الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو اعجبني ان تقوم
واحييت ان تذهب ودخل في العلم الظن فلذلك استدرج الكلام فيه فقال
(والتي من بعد ظن * فانصب بها والرفع صحيح)

(قوله والرفع صحيح) أى كما
ان النصب صحيح فهما
جائزان وأما الاصح منهما
فأمر آخر (قوله وهو) أى
من قوله فهو مطرد (قوله
ان تقرأ الخ) قبله
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
وحبهما كنما لقيتارشدا
أن تحملا حاجة لى خف
محملها تستوجبانه عندى
بهاويدا

يعنى ان ان اذ وقعت بعد الظن جاز ان تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز ان تكون مخففة من
الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرئ وحسبوا ان لا تكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى انها ناصبة
وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله (واعتقده تخففة هاهنا من أن فهو مطرد) يعنى ان الواقعة بعد الظن
اذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف
والتقدير بان بعد غير العلم والتي مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول
بهم ومن ان متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائد على الحكم وهو جواز الرفع
والنصب اذ كل واحد منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل أن ان تكون ناصبة وهى
التي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التي تقع بعد العلم وجائز فيها الامر ان وهى التي
تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تمهل والى ذلك أشار بقوله
(وبعضهم أهمل أن جملا على * ما أختار حيث استخفت عملا)

يعنى أن من العرب من يجيز أهمال أن غير المخففة جملا على ما المصدرية فيرفع الفعل المضارع
بعدها كقراءة بعضهم لمن أراد ان يتم الرضاغة بالرفع وكقول الشاعر
أن تقرأن على أمهات ويحكى * منى السلام وان لا تشعرا أحدا
فرفع ما بعد الاولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما جلت في ذلك على ما المصدرية
لاشتركا كما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل لا أعبد ما تعبدون أى لا أعبد
عبدكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وان مفعول باهمل ولا جملا مصدر منصوب على الحال من
الفاعل المستتر في أهمل واختار بديل من ما وحيث متعلق باهمل ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو
اذن وهى ثلاثة أنواع واجبة الاعمال وجائزته وواجبة الاهمال وقد أشار الى الاول بقوله
(ونصبوا بان المستقبل * ان صدرت والفعل بعد موصلا)

فذكر لاهمالها ثلاثة شروط الاول أن يكون المضارع بعدها معنى الاستقبال وهو مستفاد من
قوله المستقبل وفهم منه أنه اذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له اذن أصدقك
الثاني أن تكون اذن مصدرية أى في أول الكلام وذلك أن يقول قائل أتيتك غدا فتقول له اذن
أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنه اذا لم تكن مصدرية لا تعمل وذلك اذا توسطت
بين شيئين كقولك زيد اذن بكرمك الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك اذن أكرمك

وهو مستفاد من قوله موصلاً وفهم منه أنه إذا انفصل بينهما فاصل لم تعمل نحو واذن أنا أكرمك ثم ان الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله أكرمك لان القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيتين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه ثم أشار الى جواز عملها بقوله

(وانصب وارفعاً • اذا اذن من بعد عطف وقها)

يعنى ان اذن اذا واقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها النصب والرفع نحو واذن أكرمك وقد قرئ واذا لا يلبثون خلفك الا قليلاً ثم اعلم ان أن هي أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهار وجوزه وجوب اضمار وقد أشار الى الاول بقوله

(وبين لا ولا مجرى التزم • اظهار ان ناصبه)

يعنى أن أن اذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كي لانها مثل كي في افادة التعليل وبين لا وجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك ثلاثاً فكتني والزائدة كقوله عز وجل لا يعلم أهل الكتاب واغما وجب اظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبه حال من أن والظاهر انها مؤكدة لانه قد علم أن كلامه في الناصبة ثم أشار الى الثاني بقوله

(وان عدم • لان عمل مظهر أو مضمراً)

يعنى انه اذا عدم لا التي بعد أن جاز اضمار أن واظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فقال اضمارها قوله تعالى وأمرنا بالنسليم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل وأمرت أن أكون أول المسلمين وتضمر أيضاً جواز ابعده عاطف على اسم خالص وسيأتي ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وان مفعول مقدم بأعمال ومضمر او مظهر احوال ان من الضمير المستتر في أعمل وأما اضمارها وجوباً في خمسة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (وبعد نفي كان حتماً أضرها) يعنى انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند النحويين لام الجود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكانه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان وفهم من قوله نفي كان ان الثاني لا يكون الالم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا ان لانهم لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التي بلفظ الماضي كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويكن المنفي بلم كقوله عز وجل لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم لانها ماضية في الوجهين وبعد متعلق بأضرها وفي أضرهم ضمير يعود على أن المذكور قبل وحتم حال من الضمير في أضرها أو نعت لمصدر محذوف أي اضمار احتمالاً أشار الى الثاني فقال

(كذلك بعد أو اذا يصلح في • موضعها حتى أو الا أن خفي)

يعنى انه يجب اضمار أن بعد أو التي بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي وفي الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي لا دعون الله أو يغفر لي ومثاله بعد التي بمعنى الى لا تنظرنه أو يجي، ومثاله بمعنى الا لاقتان الكافر أو بلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لا لزمك أو تقضي حتى وأن مبتدأ وخبره خفي وكذا أو بعد واذا متعلقات بخفي وحتى فاعل يصلح وأو الا معطوف على حتى وفي متعلق يصلح والتقدير أن خفي تكفائه بعد كان المنفية أي وجوباً اذا يصلح في موضعها الا أو حتى التي بمعنى الى أو كي ثم أشار الى الثالث فقال

(وبعد حتى هكذا اضمار أن • حتم كجد حتى تسردا حزن)

يعنى ان الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً والمراد بجتي هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون ان مقدرة بعدها وان وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها ولا يمكن

(قوله وقد تفتن بغيرها من حرف جر) في بعض النسخ وقد يفتن بها حرف جراح وما في الاصل احسن (قوله وبعد نفي كان) أي الناقصة (قوله مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي) أي مثال أو التي بمعنى حتى التي بمعنى كي (قوله ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة) أي التعليل والغاية والاستثناء من الزمان أو الاحوال قال الضرب بن جابر الفرق بين أو التي بمعنى حتى أو التي بمعنى الا أن أو التي بمعنى حتى ما قبلها ينقض شيئاً فشيئاً والتي بمعنى الا بخلاف ذلك والفرق بين حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي ان التي بمعنى الى ما بعدها غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها

أن يكون حرف ابتداء لان الابتداء لا يقع بعدها الا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك صرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسرد اخن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بجمتم وكذلك بكبد ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا يتنصب باضمار أن بعد حتى مطلقا بل بشرط كونه مستقبلا نبيه على ذلك بقوله

(وتلوح حتى حالا أو مؤولا • به ارفعن وانصب المستقبل)

يعني أن المضارع بعد حتى اذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى حتى يقول الرسول في قرأه نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلوم مفعول مقدم بارفعن والمراد بالمتلو المضارع التالي لحتي وحالا أو مؤولا حالان من تلويح به متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال

(وبعد فاجواب نفي أو طلب • محضين أن وسترها حتم نصب)

يعني أن أن نصب واجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا وشمل الطلب سبعة أشياء الاول الامر نحو زرفي فاكرمك ومثله قول الراجز يا ناق سيري عنقا فسيجا • الى سليمان فنستريحا الثاني النهي نحو لا تطعوا فيه فيجعل عليكم غضبي الثالث الدعاء كقول الشاعر رب وفتني فلا أعدل عن • سنن الماضين في خير سنن

الرابع الاستفهام كقول الشاعر

هل تعرفوني لباناتي فأرجوان • تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

الخامس العرض كقوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما • قد حدثوا فمأرا كن سعا
السادس التحضيض كقوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق السابيع التثني كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوزوا حترز بقوله محضين من النسب المبطل بالاثبات نحو ما أنت الا أنا ثنا قصدا ومن الامر باسم الفعل نحو زال فنكر ما فالرفع في هذين ليس الا وان مبتدأ ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبهذا في موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستره بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المحجوب بها ما ذكرتم انتقل الى الخامس فقال (والواو كالفاءان تقدم مفهوم مع • كلاتكن جلدا وتظهر بالجرع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله ان نقد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر بالجرع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجرم ان أردت النهي عنهما معجمعين ومنفرقين وبالرفع ان أردت النهي عن الاول واستثناء في الثاني أي وأنت تشرب اللبن وان نقد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان تقدم مفهوم مع فهي كالفاء والالف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وبعد غير النفي جزماء عمد • ان تسقط الفاء والجزء قد قصد)

يعني ان الفاء المتقدمة ذكرها اذا حذف بعد غير النفي وقصد الجزء انجزم الفعل الذي بعدها وفهم منه انه ان لم يقصد الجزء فلا يجزم بل يكون الفعل مرفوعا مثال الامر • فغانب من ذكرى • وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد جزماء مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما

(قوله حتى أدخل المدينة)

حتى فيه غائبة وجد حتى تسرد اخن حتى فيه غائبة أو تعليلية وهو أظهر (قوله الثالث الدعاء) ومنه قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم الآية ومن الاستفهام قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومن التحضيض قولهم هلا أمرت فتطاع (قوله لا تكن جلدا وتظهر بالجرع) قال بعض أشياخنا صوابه لا تكن جلدا وتظهر بالجرع اذا منهي عنه لا يمكن النهي عنه بذلك ويمكن النهي عنه باعتبار التجلدا الظاهر والمباطن فيمكانه يقول لا تكن جلدا في حالة واحدة وهي الظاهر بل فيه وفي الباطن تأمل (قوله وبعد غير النفي الخ) وأما النفي فليس له جواب مجزوم لانه يقضي عدم تحقق الوقوع كما يقضي الايجاب تحقيقه فلا يجزم الفعل بعده كما لا يجزم في الايجاب

كان الطلب شاملا للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلا في ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نية عليه بقوله

(وشرط جزم بعد نهي أن تضع • ان قبل لادون تخالف يقع)

يعني ان الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيته وضع ان الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الاسد تسلم لان التقدير ان لا تدن من الاسد تسلم وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم يجزم الفعل نحو لا تدن من الاسد يا كلل لانه لا يصلح ان لا تدن من الاسد يا كلل وشرط جزم مبتدأ أو بعد متعلق يجزم أو شرطا وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وان مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من ان ثم قال (والأمر ان كان بغير افعال فلا • تنصب جوابه وجرمه اقبلا)

قد سبق ان شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء باضمار أن يكون محضا وذلك بان يكون الأمر بصيغة افعال كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو ترأل فتصيب خيرا ولا بعد طالب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي التنصب فيهما ولا شأنا معه وأما الجزم بعدهما اذا حذف الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الاول مكانك تحمدي أو تستريحي لان مكانك بمعنى اثبت ومنه في الثاني قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول عمر رضي الله عنه اني الله امر وفعل خيرا ينش عليه اذ معناه ليقب الله امر وومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم والأمر مبتدأ وان كان شرطا وكان تامة بمعنى حصل والتقدير والأمر ان حصل وبغير متعلق بكان وافعل مضاف اليه فلا تنصب الفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها جوابه مفعول بتنصب واقبل افعال أمر والالف فيه بدل من النون الخفيفة وجرمه مفعول باقبلا ثم قال (والفعل بعد الفاء في الرجا تنصب • كنصب ما الى التني ينسب)

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتني كما سبق وانما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز التنصب القراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب القراء وشاهده عندهما قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالتنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتصب والى التني متعلق ينتسب ثم قال (وان على اسم خالص فعل عطف • تنصبه ان ثابتا أو محذوف)

يعني أن الفعل المضارع اذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي فانها مثلها في جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الى بالتنصب لهلكت ويجوز اظهار أن فنقول لولا زيد وان يحسن الى لهلكت والمصدر كقوله

وليس عبادة وتقرعيني • أحب الى من ليس الشفوف

لان المصدر اسم خالص اذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله • لولا توقع معتر فارضيه • وأرك قوله تعالى أو رسل رسولا في قراءة غير نافع وثم كقوله اني وقتلي سليمان كما ثم أعقله • كالتور يضرب لما عافت البقر وان شرطا وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وان فاعل تنصبه وثابتا أو محذوف حالان من أن ثم قال

(قوله رحمه الله ومفعول
نصب محذوف اختصارا
أي نصب المضارع) له
سبق فلم اذ لا يصح أن يقال
والنقل بعد الفاء في الرجا
نصب المضارع (قوله
وليس عبادة) البيت
لامرأة معارية بن أبي
سفيان رضي الله عنهما
واسمها ميسون ولدت له
ولدا وهو الذي قال فيسه
صلى الله عليه وسلم حين
كان أبوه يحمله على
عاتقه رجل من أهل الجنة
يحمل رجلا من أهل النار
وهو البريد الذي قتل
سيدنا الحسين بن علي بن
أبي طالب رضي الله

(وشذ حذف أن ونصب في سوى • ما هو فاقبل منه ما عدل روى)

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم
خذ الص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك وكقوله

فلم أر مثلاً أخباسة واحد • ونهت نفسي بعدما كدت أقفله

أي أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع وفي سوى
متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها
ومنه متعلق بأقبل وما مفعول بأقبل وهي موصولة وعدل روى جملة صلة لما

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجوز فعلاً واحداً والآخر يجوز فعلين وقد أشار إلى الأول بقوله
(بلا ولا م طلباً بضع جزماً • في الفعل هكذا بلم ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزى فعلاً واحداً الأول لا الناهية نحو لا تأخذ بطيخاً ومثلاً لا في الدعاء نحو
ربنا لا تأخذنا والثاني لام الأمر نحو ليشفق ذو سعة ومثله أيضاً لام الدعاء نحو ليقتض علينا ربنا
وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طلباً بالان الطالب شامل لجميع ما ذكر الثالث لم وهي
حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى الماضي وقيل تدخل على الماضي فتصرف
لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو لم يقيم زيد الرابع لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد
لما يتصل بزمان الحال نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم يخلاف لم فإن ما بعدها قد يتصل وقد
لا يتصل فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجر ما مفعول بضع وبلا في الفعل متعلقان بضع
وطلباً حال من الضهير المستتر في ضع وهاتينيه وكذا بلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول
والتقدير وضع جزماً بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجوز فعلين فقال
(واجزى من ومن وما ومهما • أي متى أيان ابن إذا وحيثما أي)

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزى فعلين وتسمى أدوات شرط الأولى أن وهي حرف نحو قوله
تعالى إن ينهوا ينفروا يفتعلهم ما قد سلف الثانية من وهي تقع على من يعقل نحو من يعمل سوءاً يجز به
الثالثة ما وهي تقع على ما لا يعقل نحو ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلاً الرابعة مهما
وهي بمعنى ما نحو

ومهما تكن عند امرئ من خليفة • ولو خالها خفي على الناس تعلم

الخامسة أي وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أيا ما تفعل أفعـل
السادسة متى وهي ظرف زمان نحو

متى تأتينا بلم يناني ديارنا • تجلح حطابجر لا وناراً نأجها

السابعة أيان وهي ظرف زمان أيضاً نحو أيان تقم أقم معك الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو أين
تجلس أجلس معك التاسعة أذا وهي حرف بمعنى أن العاشرة حيثما وهي ظرف مكان نحو حيثما
تذهب أذهب معك الحادية عشرة أي وهي ظرف مكان نحو أي تجلس أجلس معك وفهم من تنبيهه
بأذا وبحيثما أنها لا تجزى بهما إلا إذا اقترنا بما كالشال وبان متعلق بالجزم ومفعول الجزم محذوف
اقتصاراً لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة ثم إن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط
على قسمين حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله (وحرف إذا ما كان وباقي الأدوات أسماء) أما أن فلا
خلاف في أنها حرف وأما إذا فما المشهور أنها حرف مثل أن ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات وهي
ما عدل أن وأذا ما هي تسع كلمات كلها أسماء فمنها أسماء و منها ظرف زمان ومنها ظرف مكان وقد
بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق وأذا ما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير وإذا ما حرف كان

تعالى عنهم (قوله وشذ
حذف أن) ومنه قراءة
الحسن أنغير الله تأمر وفي
أعبد بالنصب (قوله بلم)
وقد تدخل عليها مرة
الاستفهام لكنه يخرج
الكلام معها عن
الاستفهام والتقدير يصير
معناه جل الخطاب على
الاقتراب أمر قد استقر
عنده ثبوته (قوله قد يتصل)
ومن اتصاله بزمان الحال
قوله تعالى ولم أكن بدعائك
رب شقياً ومن عدم
اتصاله قوله تعالى هل أتى
على الإنسان حين من
الدهر

وانما شبهها بالان ان حرف باجماع وهي أم الباب اذ كل أداة تقدم تقدر بها والمافرغ من ذكر الجواز من أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال

(فعلين يقتضين شرط قدما • يتلوا الجزاء وجوابا وبها)

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطا والثاني جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أي بطلين أن الجزم في الفعلين هو وهو المشهور وفهم من قوله قدما ويتلوا الجزاء أن الشرط والجزاء جلتان لأن الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخرا والشرط لا يكون إلا متقدما وإذا ورد نحو أنت ظالم ان فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين للنون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مقول يقتضين وشرط خبر مبتدا مضمرة أي أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط ويتلوا الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوا الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفر اوقيت الرجاءين زيد وعمرا وسما جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير في ومما ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال

وماضيين أو مضارعين • تلفيهما أو متخالفين

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا غني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو مضارعين نحو وان تبسدا وما في أنفسكم أو تحقوه بحاسبكم به الله أو الأول ماض والثاني مضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله من يكذبني سيئ كنت منه • كالشجي بين حلقة والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبلا معنى ولذلك تقول ان قام زيد غدا قت بعد غد وماضيين مفعول ثان تلفيهما أي تجدهما أو مضارعين أو متخالفين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لانه مبني لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع اذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله

(وبعد ماض رفع الجزاء حسن • ورفعه بعد مضارع وهن)

يعني ان الشرط اذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير

وان أتاه خليل يوم مسئلة • يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن لانه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أي ضعف كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع • انك ان يهرع أخوك تصرع

وانما حسن الرفع بعد الماضى لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط ورفع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزء مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعده متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مذكور بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعده متعلق بهن واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا أو ماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء والى ذلك أشار بقوله

لم يكن شيئا مذكورا (قوله ولا يجوز أن يتعلق رفع) حاصل اعرابه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مقدربان والفعل وهو لا يتقدم معموله عليه لكن كيف قدم معمول الصفة المشبهة عليها حيث جعل بعد متعلقا بحسن مع انها لا تعمل في متقدم وعمل للصفة المشبهة والمصدر في الطرف وعديله بما فيها من رائحة الفعل لا بالمشابهة باسم الفاعل والفعل فنع أحدهما فقط ترجع من غير مرجح

(واقرن بما حتما جوابا للوجعل • شرطا لان أو غير هالم يجعل)

يعني ان جواب الشرط اذا لم يصلح جعله شرطا وهو ان يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفهم منه انه اذا صح جعله شرطا لم تدخل الفاء في الجواب نحو ان يقوم زيد قام عمرو أو يقوم عمرو وألم يقوم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطا وشمل ما لا يصلح جعله شرطا الجملة الاسمية مثبتة بنحو ان قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو ان أولن فان هذا كله لا يصح جعله شرطا وبما يتعلق باقرن وحتمنا نعت المصدر محذوف تقديره قرنا حتما وجوابا مفعول باقرن ولو جعل شرط وشرطا مفعول ثان يجعل وفي جعل ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو عائدا على جوابا ولان متعلق بجعل ولم يجعل جوابا لو هو مطاوع جعل فيتعدي الى واحد لان المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدي الى اثنين ومفعول يجعل محذوف تقديره لم يجعل جوابا ثم اعلم ان الجواب الذي لا يصلح جعله شرطا قد يلحق بالذا والى ذلك أشار بقوله

(وتختلف الفاء اذا المفاجأة • كان تجدد اذا التام كافاؤه)

يعني ان اذا التى للمفاجأة تختلف الفاء أى تحل محالها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطا كما يصدر بالفاء وذلك لتشبهه اذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أو لا بل تقع بعد ما هو سبب فيها بعدها وذلك كقوله ان تجدد اذا التام كافاؤه ومثله قوله عز وجل وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وفهم من قوله وتختلف انها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء واذا فاعل يختلف وهي مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وان تجدد شرط جوابه اذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافات الرجل أى جازيته ثم قال

(والفعل من بعد الجزا ان يقترن • بالفاء أو الواو بثلاث قن)

يعني اذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازية ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعني بالفعل الفعل المضارع والجزاء ان يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك ان يقوم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر مجزوم يذهب ونصبه ورفعه فالجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب باضمار ان بعد الفاء أو الواو والرفع على الاستئناف مثال الفاء قوله عز وجل يحاسبكم به الله فيقدر لمن يشاء قري في السبع بالجزم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب والواو كقول الشاعر

فان يملك أبو قافوس يملك • ربيع الناس والبلاد الحرام

ونأخذ بعده بذي ناب عيش • أحب الظهور ليس له سنام

يرى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزاء ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلا كان أو جملة خلافا للشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل فهو خير لكم ويكثر عنكم والفعل مبتدأ أو نعت محذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الافعال الا في المعرب منها وهو المضارع وان يقترن شرط و بالفاء متعلق يقترن وقن خبر مبتدأ أو بثلاث متعلق بقن ومعنى قن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قن بثلاث ان يقترن بكذا فهو قن الآن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعا وهو قليل ويحتمل أن يكون قن خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط الآن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ أو سقغ الابتداء بالذكرة دخول فاء الجواب عليه وقن خبر تثليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله

(وجزم او نصب لفعل اثرفا • أو واوان بالجلتين اكنفا)

اه بالمعنى (قوله من بعد
الجزا) متعلق بفعل
محذوف تقديره أعنى
ولا يجوز أن يتعاقب يقترن
لان ما بعد أدوات الشرط
لا يعمل فيما قبلها

يعني ان المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز منه بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن وانما لم يحذفه الرفع كما جاز في المتأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء وحزم مبتدأ أو أن نصب معطوف عليه وسوق لا ابتداء بالانكسرة التفصيل وبفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحزم فهو من باب التنازع وارتزف في موضع النعت لفعل أو معطوف على فاء وان شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفاوا كتنف مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملتين اكتنفاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(والشرط يبقى عن جواب قد علم • والعكس قد يأتي ان المعنى فهم) يعني انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط فحوانت ظالم ان فعلت فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عن الجواب كقوله

فطلقها فاست لها بكف • ولا يلعل مفرقا للحسام

أي والاطلقها لحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله علم انه ان لم يعلم واحدا منهما لم يحذف الحذف وفهم من قوله قد يأتي ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يعني وعن جواب متعلق يعني وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وان شرطية والمعنى مفعول لم يتم فاعله مضمهر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(واحد في لى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أخرت فهو ملتزم)

يعني اذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب الآخر منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم ان يتم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله ان قام زيد لا كرمه هذا الذي ذكره اذا لم يتقدم عليها أغنى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليها ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله

(وان تواليا وقبل ذو خبر • فالشرط رجح مطا بقا لاحذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كما هم كان فتقول زيد والله ان يتم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لانه عمدة الكلام والقسم فوكيد الكلام وفهم من قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يتم لا كرمه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تنبيه لجهة الاستغناء عنه ولدى متعلق بالحذف ومعناه عند وجواب مفعول بالحذف وما موصولة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجمل في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم رجح ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق برجح ثم قال

(ورجح رجح بد قسم • شرط بلا ذى خبر مقدم)

يعني انه قد يترجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله ان يتم زيد أكرمه ومنه قوله لن منيت بناني يوم معركة • لا تلقنا عن دماء القوم نتقل وفهم من قوله وربما ان ترجح الشرط المتأخر دون تقديم ذى خبر قليل (نكتة) لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يحمله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب ان وفي هذا الباب

• (فصل لو)

(قوله والشرط يعني) اغناء الشرط عن الجواب مشروط بان يكون ماضيا وأما اذا كان مضارعا بجوابه غير مغمى بل يتوقف فيه على السماع الا لضرورة وأما اغناء الجواب عن الشرط فهو أيضا مشروط بان يكون الشرط بان المقرونة بلا (قوله لن الخ) فلام لن موطئة لقسم محذوف التقدير والله ان وان حرف شرط وجوابه لا تلقنا وهو مجزوم بحذف الباء وليس جوابا عن القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولوجاء على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقبول لا تلقنا باثبات

انما ذكر لعقب هذا الباب لانها تكون شرطية كان ومع كونها حرف امتناع هي ايضا شبيهة
 بادوات الشرط في احتياجها الى جواب ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدر به تنبه
 على مراده فقال (لو حرف شرط في مضي) يعني ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى
 وتسمى لوهذه امتناعية لانها تدل في الغالب على امتناع الشيء لا امتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو
 فامتنع قيام عمرو ولا امتناع قيام زيد والماضى في هذا الباب على معناه من الماضى بخلافه في باب
 ادوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد او لا من أمس لا كرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى
 والى ذلك اشار بقوله (ويقل * ايلأوها مستقبلا لكن قبل) وكان حقها ان لا يليها المستقبل لكن
 ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وشمل قوله
 مستقبلا الماضى كالآية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لا كرمته فلو مبتدأ
 وحرف شرط خبره وفي متعلق بشرط وايلأوها فاعل بيقول وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا
 مفعول ثان بايلأوها ثم قال (وهي في الاختصاص بالفعل كان) يعني انها تختص بالفعل كما تختص به
 ان وفهم من تشبيهه لها بان ان الفعل يليها ظاهر او مضمرا كما يلي ان فنقول لو زيد قام لا كرمته
 فيكون زيد فاعلا بفعل مضمرا يفسره قام كما تقول ان زيد قام فاكرمه ومنه قوله لو ذات سوارط امتنى
 ثم ان لو تخالفان في جواز وقوع ان المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك اشار بقوله (لكن لو ان
 بها قد تقتزن) يعني ان لو تخالفان في جواز وقوع ان بعدها كقوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كثير
 واختلف في موضع ان بعدها فاعل مبني على فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انها في
 موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لا ستدراكه بل يمكن اذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج
 عن الاختصاص بالفعل فاستدراك دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اعم
 لكن وان مبتدأ وخبره قد تقتزن وبها متعلق بتقتزن والجملة خبر لكن ثم قال

(وان مضارع تلاها صرفا * الى الماضى نحو لو يني كني)

يعني ان لو يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى الماضى كقوله لو يني كني أى لو وفي كني ومن
 ذلك قوله لو يسمعون كما سمعت كلامها * خرو العزة ركعوا وسجدوا

أى لو سمعوا وفهم منه ان لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هي الامتناعية لا الوشرطية لان
 لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لاصالته في الاستقبال بل يؤول معها الماضى
 بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمرا يفسره تلاها صرفا جواب ان والى الماضى متعلق بصرف

﴿أما ولو لا ولو ما﴾

انما ذكر هذه الاحرف هنا لانها من جملة ادوات الشرط لا احتياجها الى جواب وبد أمناها بما فقال (اما
 كهم ما يني من شيء) يعني ان موضع اما صالح لما يني من شيء لان معناها كهم ما يني من شيء لان اما
 حرف ومهما يني من شيء اسم وفعل ومتعلقه ولما علم انها ثابت عماد كرمه على ما تجاب به فقال (وقا
 * لتلوها وجوبا ألفا) يعني ان الفاء تدخل على تالي تاليها نحو أما زيد فقام والاصل مهما يني من شيء
 فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أماما مقامها كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقد موا
 بعض الجملة الواقعة جوابا اصالا لفظ وفهم من قوله لتلوها ان الفاء لا تلي أما وان لا يفصل بين
 أما والفاء الا بشئ واحد وشمل المبتدأ نحو أما زيد فقام والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى
 فأما البقيم فلا تفهروا الطرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما في الدار فزيد قائم وأما مبتدأ
 وخبره كهم ما يني من شيء وقام مبتدأ وخبره ألفا وتلوها متعلق بألفا ومعنى تلوها ووجوب انصب على
 الحال من الضمير في ألفا وتجووز في قوله وجوبا وانما ذلك في الاكثر ولذا قال

(وحذف ذي الفاعل في نراذا * لم يني قول معها قد نبذا)

الباء لانه مرفوع (قوله لو
 حرف شرط) قال في المغني
 أفضل تفسير للوقول من
 قال حرف امتناع لا امتناع
 وان العبارة المعتبرة قول
 سيبويه رحمه الله حرف لما
 سبق لوقوع غيره وقال ابن
 مالك حرف يدل على انتفاء
 نال يلزم لثبوت ثبوت ما هو
 تاليه

يعني ان الغاء المحاب بها أما تحذف في النثر قليلا **ك** قوله عليه الصلاة والسلام أما بعد ما بال قوم
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وفهم منه انه يكثر في النظم كقول الشاعر
فاما القتال لا قتال لديكم وفهم أيضا من قوله اذ الميك قول معها قد نبذا أي طرح وكنى به عن
الحذف انه يكثر أيضا كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال لهم أ كفرتم
وحذف مبتدأ وذى اسم اشارة والفاصلة له وقل خبر المبتدأ وفي نثر متعلق بقل وكذلك اذا وقد نبذا
خبر بك ومعها متعلق بنبذا ثم ان لولا ولوما على فوعين أحدهما ان يكونا مختصين بالاسم والاخر ان
يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله

(لولا ولوما يلزمان الابتداء • اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعني ان لولا ولوما اذا عقدا أي ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا لوجوب فانهما يلزمان الابتداء يعني
المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لا كرمك ولوما عمر وجئتك وخبر المبتدأ بعدها واجب الحذف وقد تقدم في
باب الابتداء فلولو مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفهول يلزمان وامتناعا
مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذ امتناعا بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار
الى الاستعمال الثاني فقال (وهو التحضيض من) يعني ان لولا ولوما معي هما التحضيض أي يدلان
عليه كقوله تعالى لولا أنزل علينا الملائكة وقوله عز وجل لوما تأتينا بالملائكة ويشارك لولا ولوما في
التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله (وهلا • ألا) يعني ان هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما في
التحضيض نحو هلا تأتينا أو لا اتصل بنا أو لا تقبل علينا وهذه الاحرف أعني لولا ولوما وما بعدهما
مستوية في الاختصاص بالفعل والى ذلك أشار بقوله (وأولينا الفعل) أي اجعلها داخل على الفعل
وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا أتيت وهو معنى المستقبل لانها تخلص الفعل
للاستقبال والتحضيض مفعول محذوف أو لوما بعده معطوف على الضمير فيهما ولم يعد الجار فيقول
وهلا لان مذهبه عدم اشتراط ذلك وها في قوله وأولينا عائدة على الاحرف الخمسة المذكورة
والفعل مفعول ثان ثم قال (وقد يليها اسم بفعل مفعول • علق أو بظاهر مؤخر)

يعني ان هذه الاحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين الاول ان يكون مفعول بفعل مفعول
وشمل فوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدا كرمته فيكون من
باب الاشتغال والاخر ان يفسره سياق الكلام كقوله

الأرجل اجزاء الله خيرا • يدل على محصلة تبيت

التقدير ألا تروني والثاني أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو هلا زيدا ضربت واسم فاعل بيلمها
وعلق في موضع الصفة لاسم وبفعل متعلق بعلق

﴿الاعخبار بالذي والالف واللام﴾

الباء في قوله بالذي بـ السببية لا بـ التعليلية لانك اذا جعلتها بـ التعليلية يكون المعنى ان الذي به
يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذي بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذي وفروعه
وبالالف واللام وقد أشار الى الاول فقال

(ما قبل أخبر عنه بالذي خبر • عن الذي مبتدأ قبل استقر)

(وما سواهما فوسطه صلة • عائد هـ خلف معطى التكملة)

ذكر في هذين البيتين كيفية الاخبار بالذي يعني اذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة فاجعل ذلك الاسم
خبراً عن الذي المستقر مبتدأ مقدماً وما سوى الذي والخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين
الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي
ضميراً يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الخبر به عن الذي وصلتها قبل

(قوله الاخبار بالذي) كان
من حق المصنف رحمه الله
تعالى أن يزيد وفروعه كما
قاله المحاذي والافتـ برع
بقوله وباللذين والذين
والتي أخبر ألا أن يكون
مريداً حذف الماطف
والمعطوف

وعنه متعلق باخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لأنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقرا قبل مبتدأ وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم الخبر به وهي باقية الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمير يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطى مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الاخبار بقوله (نحو الذي ضربته زيد فذا • ضربت زيدا كان فادرا المأخذاً)

يعني أنك إذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيد جعلت في أول كلامك الذي كذا كركك وجعلت زيداً خبراً عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميراً مطابقاله وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد ونهيك بقوله فادرا المأخذاً على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الاخبار عن التأني في ضربت من قولك ضربت زيد الذي ضرب زيد أنا وفهم من إطلاقه أن الاخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك اقلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبيك اقلت الذي زيد هو أبوك ثم إن الاخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله

(وبالذين والذين والتي • أخبر مرأيا وفاق المثنى)

يعني أن الخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً ومؤنثاً جازي بالموصول مطابقاله لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصورة هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فإذا أخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خاف الزيدين ضمير بارزاً وهو الالف العائدة على اللذين وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين وإذا أخبرت عن رسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وبالذين متعلق باخبر ومرأيا حال من الضمير المستتر في أخبر ووافق مفعول عرا عبا ولما بين كيفية الاخبار شرع في شروطه فقال

(قبول تأخير وتعريف لما • أخبر عنه هاهنا قد حتماً)

(كذا الغنى عنه بأجنبي أو • بمضمير شرط فراع ما رعو)

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور ومثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط الثاني أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته وأمم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضعه بخلافه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المفعول خلف الخبر عنه فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمير فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمير إذ لا يصلح أن يعمل ضمير المصدر على المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حتماً في موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك ههنا موصولة وهي واقعة على الخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ أو عنه متعلق به وكذلك بأجنبي وشرط خبر المبتدأ

(قوله قبول تأخير) قال
أبو إسحق يستغنى عن قبول
التأخير بقوله وبمضمير
(قوله كالحال والتمييز)
لأنه يخافه الضمير وهو
معرفة والحال والتمييز
لا يكونان إلا مكررين
ويجوز ررب

الاجمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول باجر ووجه حال منه وبلفظ متعلق بجمعهما ثم قال (ومائة والالف للفرد أضف) يعني ان مائة والفا يضافان الى مفرد فتقول مائة رجل والالف رجل وفهم من اطلاقه ان تنبيه ألف ومائة وجههما كذلك نحو ألف رجل والالف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة الى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله (ومائة بالجمع زرا قدر دنف) يعني ان مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به الى قراءة حزة والكسائي ثلاثمائة سنين باضافة مائة الى سنين ومائة والالف مفعول بأضف والفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قدر دنف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع وزرا حال من الضمير المستتر فى ردف وانما قدم الناطم مائة والالف على مادونهما من العدد الى أحد عشر لا شترا كهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما فى كون تمييزهما مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع الى الترتيب الطبيعى فقال

(وأحداذا كروصلته بعشر * مر كبا قاصدمعدودذ كر)

وكم الخبرية (قوله وقول لادى
التأنيث احدى عشرة)
قال أبو اسحق وانما جعل
حكم العشرة مع التركيب
عكس حكمها مع الافراد
كراهة اجتماع تاءى تأنيث
فى نحو ثلاثة عشر كالم تجوعا
فى طلمات ونحوه ولا يلزم فى
احدى عشرة لان احدى
العلامتين ألف والاخرى
تاء فكان اختلاف لفظهما
مستوعبا لذلك كفى حراوات
ونحوه اه بلفظه (قوله
لدى) اذا كانت بمعنى فى
فانها تكتب بالياء واذا
كانت بمعنى عند تكتب
بالالف

يعنى اذا قصدت المذ كرفت احد عشر بغير تاء واحد مفعول باذ كرو بعشر متعلق بصلته ومر كبا قاصد حالان من الفاعل المستتر فى اذ كرف كبا على هذا الم فاعل ويصح أن يكون مر كبا حالا من احد عشر فيكون اسم مفعول والاول اجد للمناسبة ثم قال (وقل لادى تأنيث احدى عشرة) يعنى انك اذا قصدت المؤنث قلت احدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشرة امرأه هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين والى ذلك اشار بقوله (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول احدى عشرة امرأه ولدى هنا بمعنى فى واحدى عشرة مفعول بقل مضمنا معنى اذ كر كما تقدم فى قوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة والشين مبتدأ وكسره مبتدأ ثان خبره فيها والجملة خبر المبتدأ الاول وعن تميم متعلق بمافى المجرور من معنى الاستقرار ثم قال (ومع غير احد واحد * مامعها فاعلت فاعل قصدا) يعنى ان ما فعلت فى عشرة مع احد واحد من اسقاط التاء فى المذ كروا ثباتها فى المؤنث فاعله فيما فوقهما من غيرهما فشم ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنا عشرة امرأه وثلاث عشرة امرأه ومع متعلق بافعال وما مفعول بافعال وهى موصولة واقعة على الحكم المجهول لشر وصلتها فاعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم المجز من المركب وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر انتقل الى حكم الصدر من ثلاثة الى تسعة فقال

(ولثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا مقاما)

يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى الترتيب كحكمهما فى ما تقدم من أن التاء تثبت مع المذ كرو وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأه الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأه وما الاخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة وقد ماصلتها ولثلاثة خبره وما الاولى موصولة معطوفة على تسعة وهى واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من الفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثة واخواتها من الحكم السابق مستقر لها فى التركيب وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فاشار اليه بقوله

(وأول عشرة اثنتي وعشرا * اثني اذا أنثى تشاؤذ كرا)

يعنى انك تقول فى تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر واثنا عشرة فتحذف التون منهما وتجعل عشرة وعشر امكانه ثم بين انهما معر بان بقوله (والبا لغير الرفع ورافع بالالف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول فى الرفع اثنا عشر واثنا عشرة وفى الجر والنصب اثني عشر واثنتي عشرة ففهم منه ان هذين الجزأين أعنى اثنين واثنتين معر بان اعراب المثني وعشرة مفعول أول باول واثنتي مفعول ثان وعشر معطوف على عشرة واثنتي معطوف على اثنتي واثنتي مفعول مقدم بتشاور أو ذكر معطوف على

انثى وفيه رد الاول الى الاول والثاني الى الثاني وقصر تشال ضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشال اجتماعهم همزة أو ثم قال (والفخ في جزأى سواهما ألف) يعني ان ماسوى اثنين واثنين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنين والصدر وسوى اثنين واثنين فتقول احد عشر وثلاثة عشر يفتح الجزأين معا وهما مبديان معا أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الاول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التانيث والفتح مبتدأ أو في جزأى متعلق بالفتح وألف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى التمييز فقال (وميز العشرين للتسعين • بواحد كاربعين حيناً)

يعني ان تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين ديناراً وتسعين غلاماً وأربعين حيناً أي زماناً وفهم من قوله بواحد أن حكم التيف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهماً وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الا منصوب باللام في للتسعين للغاية فهي بمعنى الى ثم قال (وميز وامر كإمثلة ما • ميز عشرون فسوينهما)

يعني ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه وشمل قوله مركباً أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما افتقول أحد عشر رجلاً واحد عشر امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسعة عشر امرأة ومر كإمفعول يميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق بميزوا وما موصولة واقعة على التمييز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وفسوينهما تميم البيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال (وان أضيف عدد مركب • يبق البناء وعجز تقديره)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثني عشر واثنى عشرة لان عشر فيهما بمنزلة فون الاثنين ولذلك أعرب فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احدهما وهي الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشر ك وتسعة عشر زيداً البناء في الجزأين وهي المنبى عليها بقوله يبقى البناء الثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز فتقول هذه أحد عشر ك بضم الراء على انه معرب ومررت بأحد عشر ك بكسر الراء وهي المنبى عليها بقوله وعجز تقديره عرب وفهم من قد أنهما لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبقى ويجوز ضبط يبقى بالالف على انه مر فوع لكون الشرط ما ضياً وبالفاظ دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بهجز التفصيل ثم قال (وصغ من اثنين فما فوق الى • عشرة كفاعل من فعلاً)

(واختمه في التانيث بالتاومتى • ذكرت فاذ كفاعلاً بغير تاء)

يعني ان أسماء العدد من اثنين الى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كإبصاغ من الافعال فان كان مذكراً اكتفى به وان كان مؤنثاً لحقه تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول في المذكر ثان وثالث الى عاشر وفي المؤنث ثانية وثالثة الى عاشرة وفهم من قوله من اثنين أن اسم الفاعل المذكر كولا يصاغ من أحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين وفوق صلته وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقها والى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً بضم الف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذي فتحه وقد أشار الى الاول بقوله

(وان ترد بعض الذي منه بنى • تضاف اليه مثل بعض بنى)

يعني ان اسم الفاعل من العدد اذا أضيف الى موافقه يجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثاني اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول بترد والذي واقع على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلته بنى ومنه متعلق بنى

(قوله وصغ من اثنين) وهو سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس ويستثنى من ذلك ما اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلاً راجع التصريح

والضمير العائد على الموصول الهاء في منه وفي بني ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وان تردد
بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف
ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من
المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أى في معناه وبين تعبير
البيت للجهة الاستغناء عنه ثم أشار إلى الثاني بقوله

(وان ترد جعل الأقل مثل ما • فوق فكم جاعل له احكاما)

يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذي مثله تحته فاحكم له أى لا اسم
الفاعل بحكم جاعل فاذا كان بمعنى الماضي وجب اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس واذا كان
بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف اليه النصب والجزم فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة
وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة
وهو اسم الفاعل حقيقة لانهم قالوا ربت الثلاثة أو بهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط
وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة
والتقدير مثل ما فوقه أى العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكاما وله متعلق
باحكاما ثم قال (وان أردت مثل ثاني اثنين • مر كالجئ بتركيبين)

يعنى انك اذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الاضافة على معنى
بعض جئ بتركيبين فتقول هذا ثاني عشر اثني عشر وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة
عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب
يقضى البناء والمركب الاول مضاف الى المركب الثاني اضافة ثانية الى اثنين هذا هو الاصل ويجوز
فيه وجهان آخران أشار الى الاول منهما بقوله (أو فاعلا بجائيه أضف الى مركب بما تنوى بنى)
يعنى أو تضيف فاعلا بجائيه أى من التذكير والتأنيث الى المركب الثاني فيعرب الاول لزوال
التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى بنى ثم أشار الى الثاني بقوله (وشاع الاستغناء بحادى عشره
ونحوه) يعنى انه يحذف من المركب الاول المجزوم من المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه
بناؤها وهما وهو المشهور وعراب الاول وبناء الثاني وعرابهما وفهم من المثال ان عشر مبنى لنطقه به
فيحتمل الاول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه وفائدة
التشبيه بحادى التنبيه على انه مقلوب وأصله واحد ونحوه أى حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية
عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة عشرة وان أردت شرط ومثل مفعول باردت ومركباً حال من مثل ويجوز
أن يكون مركباً مفعول باردت ومثل ثاني اثنين نعم لمركب فهو نعم النسكرة وتقدم عليها فان نصب
على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأدعاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باضف وبجائيه في
موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق باضف وبما متعلق ببني وبني في موضع الصفة لمركب ونحوه
معطوف على حادى عشر ثم قال

(وقبل عشرين اذ كرا • وبابه الفاعل من لفظ العدد • بجائيه قبل واو يعقد)

يعنى ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود إلى التسعين يذكّر بجائيه من
التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة
وتسعين وقبل متعلق باذ كرا والالف في اذ كرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على
عشرين والفاعل مفعول باذ كرا ون لفظ وبجائيه متعلقان أيضاً باذ كرا

كم وكأين وكذا

انما ذكر هذا الباب بعد العدد لان هذه الالفاظ كناية عن العدد وبها أمنها بكم وهى على قسمين
استفهامية وخبرية وقد أشار الى الاول بقوله

(قوله بما تنوى بنى) يعنى

من الاعراب من الرفع

والنصب والخفض تقول

هذا ثالث ثلاثة عشر ورأيت

ثالث ثلاثة عشر وممرت

بثالث ثلاثة عشر وما أشبه

ذلك (قوله قبل واو يعقد)

جعل الازهرى في موضع

الحال من الفاعل والتقدير

واذ كرا الفاعل المصوغ

من لفظ العدد بجائيه قبل

عشرين وبابه حال كونه

كائناً قبل واو يعقد في اللفظ

بم ادون غيرهما من حروف

الغطف ويحتمل أن يكون

يعقد مجزوماً في جواب

اذ كرا ه مختمراً (قوله

كم) اسم وبنائها والشبهها

بالحرف في الوضع السبوطى

في البهجة (قوله وكذا)

انظر كلام المصنف وكلام

سيدى المكودى يظهر من

كلامهما ان كذا يجوز تعميها

بمن وليس كذلك بل

الاتفاق على انه لا يجوز

وانما الخلاف هل تعمر كذا

يجزى بالاضافة أو لا يجوز

ذلك قولان المشهور فيه

النصب

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما • ميزت عشرين ككم شخصاً مماً)

يعني ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرين يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهم عندك وكم شخصاً مماً وفهم من قوله في الاستفهام أنها تقدّر بميزة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصاً مماً فتقدّره أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر مماً وفي الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز ومما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقدّره بمثل ما ميزت به ويجوز أن تكون مامصداً وتقدّر ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال

(وأجزان تجزّه من مضمراً • ان وليت كم حرف جر مظهرها)

يعني ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم خذفت من وبقي عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو وعلى كم نوس ركبت وإلى كم مذهب انقيت وفي كم دار جلست ونحوها وفهم من قوله أجزان جره غير لازم فتقول بكم درهم اشتريت بالنصب وفهم منه أيضاً انه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجزّه في موضع نصب باجر والضمير في تجزّه عائد على التمييز ومن فاعل تجزّه ومضمراً حال من من وان وليت شرط وكم فاعل وليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقل (واستعملها بخبرها كخبره • أو مائة ككم رجال أو مائة) يعني ان كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد قد استعملت تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جاعلاً نحو كم رجال عندى وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحو كم امرأة عندى وكم عبد ملكت فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة في المرأة نقلت فتحه الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكت فعناها كثير من الغلمان ملكت وبخبرها حال من الضمير المستتر في استعمالها والكاف متعلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشرة ثم قال (ككم كائين وكذا) يعني أن كائين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الاقتضار إلى ميز إلا أن تمييزهما مخالف لتمييز كم وإلى ذلك أشار بقوله (وينتصب بتمييز ذين أو به صل من نصب) يعني ان تمييز كائين وكذا أمام منصوب نحو كائين رجلاً رأيت وكذا رجلاً رأيت أو مجرور بمن نحو كائين من رجل رأيت إلا ان النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كائين أكثر كقوله تعالى وكائين من آية وهو في القرآن كثير وكائين وكذا مبتدأ وخبره ككم وينتصب جملة مستأنفة وذين إشارة إلى كائين وكذا أو أول التفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول ينتصب بالنصب فيكون التقدير ان نصب تمييز ذين أو صل به من

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بآي ومن حكاية العلم بعد من وبد آي فقال

(احل بآي المنكور وسئل • عنه بها في الوقف أو حين تصل)

في الحكاية بآي لغتان أحدهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً من مذكور منكر ماله من اعراب وتذكير وتأنيت وافراد وتنثنية وجع تصحج موجود فيه أو المألوف فيه كقولك لمن قال رأيت رجلاً أو امرأة أو غلامين وجارين أو بنين وبنات آيا أو آية وآيتين وآيين وآيات والآخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيت فقط فقوله احل بآي محتمل له والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أفصح ولذا ذكره ذلك بعد في من ومما مفعول باحل رهي موصولة واقعة على الحروف الحكائية وصلتها المنكور رأى ما ثبت المنكور وسئل في موضع الصفة المنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهي الرابطين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وهاء عائدة على أي وفي الوقف وحين متعلقان باحل ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال

(قوله الحكاية) وحقيقتها هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام (قوله أو صالح لوصفه) نحو رجال فانه بوصف يجمع التصحيح فيقال رجال صالحون وكذا اذ يصح نساء صالحات (قوله على الحروف) صوابه على الأحوال الفارضة له أي للمتكور وتقدّر البيت احل بآي في الوقف أو حين تصل الكلام الذي استقر المنكور وسئل عنه بها

(ووقفوا احل ما المنكور بمن • والنون حركاً مطلقاً واشبعن)

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤل عنه المنكور من اعراب وافراد وذك كبر وفروعهما وتبجح الحركه في الافراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأت رجلاً منا ومرت برجل مني وما مفعول باحل وهي موصولة وصلتها المنكور ومن متعلق باحل ووقفها مصدر منصوب على الحال من فاعل احل المستتر والنون مفعول مجرور ومطلقا نعت لمصدر محذوف أي تحركها مطلقا يعني بالحركات الثلاث واشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكور وأما المثني فقد أشار إليه بقوله (وقل منان ومنين بعدلى • الفان كابنين وسكن تعدل)

يعني انك اذا قلت لى الفان كابنين وأردت حكاية هذين الاعمين فأت منان في حكاية الفان ومنين في حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين في النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطقهما محركين للضرورة ثم نبه على انه مما ساكن اذ لا يحكى بهما الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين والفان مبتدأ وخبره في المجرور قبله وكابنين نعت للفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى الفان وتعدل مجزوم في جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال (وقل لمن قال أنت بنت منه) يعني انك تقول في حكاية من قال أنت بنت منه بهاء ساكنه وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى ثنية المؤنث فقال (والنون قبل تالمثني مسكنه) يعني انه يقال في حكاية ثنية المؤنث منتان بـسـكـين النون فتقول في حكاية جاء امرأتان منتان ورأت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هي اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله (والفتح زر) يعني ان فتح النون نزل رأى قابل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة في موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح زر جملة من مبتدأ وخبر مسنن نفع ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال (وصل التاوا الالف • بمن باثرا بنسوة كاف) يعني انك تريد في حكاية جمع المؤنث على النون من منه الفاواته فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذابنسوة كاف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها الا في الوقف والتاء مفعول بصل والالف معطوف على التاء وذامضاف اليه على حذف القول والتقدير باثر قولك ذاك كاف خبر ذاك بنسوة متعلق بكاف ويحتمل ان يكون اسماء وفعلا ماضيا ثم انتقل الى حكاية جمع المذكور فقال (وقل منون ومنين مسكا • ان قيل جاقوم لقوم فطنا)

اذا قيل جاء قوم لقوم قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور ومنين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكا حال من الفهم المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن وزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لان منعوتة مجرور ثم قال (وان فصل فلفظ من لا يختلف) هذا تصريح بما فهم من قوله ووقفا فتقول من يافتي في الاحوال كلها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله (ونادر منون في ظم عرف) أشار به الى قول الشاعر

أنا ناري فقلت منون أنتم • فقالوا الجن قلت عموظلاما

وهو لبط شر وان فصل شرط وجوابه الجملة في قوله فلفظ من لا يختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة لنظم وفي ظم متعلق بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكايات فقال (والعلم احكيه من بعد من) يعني ان العلم اذا سئل عنه بمن حكى اعرابه بعد ما فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأت زيداً من زيد او مرتت زيد من زيد برفع الاول ونصب الثاني وبجرائلث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف وإليه أشار بقوله (ان عريت من عطف بها اقترن) فاذا قيل

(قوله لقوم فطنا) قال في المصباح فطن للامر يهطن من باب تعب وقيل فطنا فهو فطن والجمع فطن بضمين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا نبين ان له الجمع المذكورين فيتعين هنا جمعه على فعلاء كما قال لانه لوجع على مقابله لظهر اعرابه (قوله أنا ناري) الغمير في أنوار جمع الى الجن والشاهد في منون فان فيه شذوذين الاول الحاق الواو والنون بهما في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة (قوله الجن) خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنهم واطلاما نصب على الظرف وروى صباحا

(قوله علامة التانيث تاء أو ألف) قال ابن غازي وجعلها بعضهم خمسا فزاد الياء في هذى ونفعلين والكسرة في نحو ضربت والحق ان تانيثها من الصيغ ودل قوله تاء أو ألف على انها لا يجتمعان خلافا لابي عبيدة في علقاة قال أبو عثمان من قال علقاة فالألف عنده للألف في باب جعفر فاذا نزع الياء جعل الألف للتانيث فهي مع التاء للألف في مع عدمها للتانيث وانما نظائر جهمي وبهامة انتهى (قوله رجلة) الذي عنده هذا الشارح (١٧٠) هو رجلة بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة وأما رجلة بفتحهم فهو رجوع رجل ويجمع

رجل على رجلة بفتح الفاء وسكون الجيم قال في المصباح الرجل الذي كرم الاناسي جمعه رجال وقد جمع قبله على رجلة وزان غمرة حتى قالوا لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء الارجلية وكما جمع كم (قوله ولا تلي فارقة فعولا أصلا ولا المفعال) وانما لم تدخل التاء الأصلية هنا لانها صفة لا تجرى على فعل ولا انها شبيهة بالمصادر الميمية (قوله نحو ركوب وركوبة) وحلوب وحلوبة وأكول وأكولة بمعنى محلولوبة ومركوبة وركوبها فقولوا ركوب وحلوب مرادى (قوله معطار) قال ابن عقيل من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب (قوله مغشم) هو الذي لا ينتهي عما يريد ويهواه من شجاعة (قوله مبقانة) من البقية يقال امرأة مبقانة أي كثيرة البقية ورجل مبقان أي كثير البقية (قوله ومن فعيل كقبيل ان تبع موصوفه غالب التانيث) قال العلامة ابن غازي أل في قوله التانيث عهدية اه

رأيت زيدا وضربت بريدقات ومن زيد بالرفع فيها الدخول حرف العطف على من وقوله احكيه بريد جوارا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكيمة ونغة بني تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر بفسره احكيه ومن بعد متعلق باحكيه وان عربت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه

التانيث

التانيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله (علامة التانيث تاء أو ألف) فذكر للتانيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كقاطمة وقصعة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله (وفي أسام قدروا التاء كالكتف) يعني ان بعض الاسماء لا تكون تاء ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أولم لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار الى ما يعرف به التقدير فقال (ويعرف التقدير بالصغير ونحوه كالرد في التصغير)

فالصغير نحو الكتف اكلتها فتعلم ان الكتف مؤنث لا عادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أي ونحو الضمير كالرد في التصغير أي كرد التاء في التصغير نحو هندية في تصغير هند وكتيفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير ايضا اهم الاشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان تاء التانيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الاسماء نحو رجل ورجلة وفي وقتاة وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة لانها لم تلحق ببعض الصفات والى ذلك أشار بقوله

(ولا تلي فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيل كذا مفعول)

فذكر خمسة أوزان لا تليها التاء الفارقة الاول فعول وقبسه بالاصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لا اسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبوروا حترز بقوله أصلا من اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقها نحو ركوب وركوبة لانه بمعنى مركوب الثاني فعال نحو رجل معطار وامرأة معطارا الثالث مفعيل نحو معطر ومطبق الرابع مفعل نحو مغشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الاول لانها لا تكون أسماء مفاعيل وفاعل تلي ضمير عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول تلي وأصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيل معطوفان على فعول ومفعول مبتدأ أخبره كذا وقد لحقت تاء الفرق بعض هذه الأوزان شذوذ والى ذلك أشار بقوله (ومائليه * تالفرق من ذي فشدوذبه) فالواعد ذو وعدوة ومسكين ومسكينة ومبقانة ومما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول اليها في تليه وتالفرق فاعل بتايه وشذوذ فيه مبتدأ أخبر في مرضع خبر مائمه أشار الى الوزن الخامس فقال

(ومن فعيل كقبيل ان تبع * موصوفه غالب التانيث)

يعني ان فعلا تمنع منه تاء الفرق في المؤنث في الغالب وفهم من قوله كقبيل أن يكون بمعنى مفعول لان قبيلة بمعنى مفعول فلو كان بمعنى فاعل للمقتضى انما نحو ظريف وظرفقة وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لمقتضى التاء نحو رأيت قبيلة وقبيلة للباس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت

قال السيوطي عن ابن هشام ما علوا به من اللبس فيما اذا حذف الموصوف نحو رأيت قبيلة وانت تريد المؤنث امرأة

موجود اذا قلت رأيت صبورا وشكورا ونحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فان كان ما قالوه في فعل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال اه قال ابن غازي عن أبي اسحق والتفريق بين التانيث آكد في الصفه لما ينبنى عليها من الاحكام كالصرف والتصغير وغيرهما وبالله التوفيق اه منه

(قوله وألف التانيث ذات قصر الخ) اعلم ان الالف المقصورة اما ان تكون ثالثة أو رابعة فصاعد فان كانت ثالثة فهو عاصوفي منقلبة عن أصل أو مجهولة الأصل كيلي ومتى وعلى والى حكم باصالتها وان كانت رابعة (١٧١) أو خامسة أو سادسة فان قام الدليل

على اصالتها والافاما أن تكون في وزن من أوزان التانيث فلا يخلو اما ان يسمع تكبير ما هي فيه أولا فان سمع تكبير ما هي فيه فهي للاطلاق نحو علقي وفردى والافهى للتانيث نحو كرى وسلمى وغضبي وان لم تكن في وزن من أوزان التانيث فان كانت رابعة أو خامسة نحو علقي فهي للاطلاق وان كانت سادسة فهي للتكثير نحو قبعثرى اه من أبى عبد الله الصغير رحمه الله (قوله حبارى اسم طائر) ولم يرد فعلى صفة الاجماع نحو سكارى مرادى وقال الزبيدى جاء مفردا وحكى قولهم جل علادى (قوله الكفرى الخ) الكفرى والكفرى والكفرى كالكافور وهو وعاء طلع النخل (قوله خلبطى) وهو الامر العظيم الهيب للفكر يقع على المذكر والمؤنث (قوله عقربا) لاني الع- فارب صم من ابن عقيل قال ابن غازى عن أبي اسحق بهض-ها نوادر كالقصاصا زعموا أنه اغما سمع من اعرابي وقف على بهض امرأه العراق فقال القصاصاه أصله الله أى خذلى القصاص قال النحلي والكلمة اذا سمعت من اعرابي واحد لم تجعل أصلا لا حتم- لا يغلطوا والكذب وايضا فلم يسمع منه لا على باب الملائكة وأوله بالهجة والله فزل لسانه (قوله كبرياه) هي العظيمة (قوله فى بذر) معروف وهو واحد البذور وهي حبوب صغار

امرأة قبلها وما ذكر موصوفه قبله وان لم يكن نعتا نحو هو دقيل ولحيته دهن لدم اللبس وفهم من قوله غالبان التاء تطلق مع استيفاء الشرط كقولهم صفه ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ وخبره تمنع ومن فعل متعلق بتمنع وكقيل في موضع الحال من فعل وعال بال حال من الضمير في تمنع وان تبع شرط وجوابه محذوف لانه ما تقدم عليه ثم انتقل الى ألف التانيث فقال (وألف التانيث ذات قصر • وذات مد نحو أنثى الغر)

ففسهها الى مقصورة ومدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للمدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وألف التانيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الاوزان التي تطلقها المقصورة فقال (والاشتهار في مباني الاربى • يبدى وزن أربى والطولى) (ومرطى ووزن فعلى جمعا • أو مصدر أو صفة كشبه)

(وتكبارى سهى سبطرى • ذكرى وحشيش مع الكفرى • كذلك خايطى مع الشقارى) فذكر اثني عشر وزنا الاول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهي الداهية الثاني فعلى بضم الفاء وسكون العين اسمها كان كهى أو صفة كحلى والطولى وهو صفة مؤنث الاطول أو مصدر كرجى الثالث فعلى بفتح العين مخمر طى وهو فوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفوعها الى جمع نحو قنلى وجرى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شجى الخامس فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سهى للباطل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى نوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو وحشيش مصدر حش العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادى عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خلبطى للاختلاط الثاني عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم بنت وفهم من قوله والاشتهار انه قد جاء المؤنث بال التانيث المقصورة على غير هذه الاوزان وهو الذى نبه عليه بقوله (واعرف- بهذه استندارا) والمراد بالاولى ألف التانيث المقصورة والاشتهار مبتدأ رقى متعلق به الاولى نعت محذوف تقديره الالف الاولى ويسديه الى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل الى المدودة فقال (لما فاعلا • فاعلا • مثل العين وفعللا •)

(ثم فعلا فاعلا • ولا • وفاعلا فعلا مفعولا) (ومطلق العين فعلا وكذا • مطلق فاعلا • أخذنا)

فذكر لها سبعة عشر بناء الاول فعلا نحو جرا وصحراء الثانى أفعلا وشمل قوله افعلا مثل العين ثلاثة ابنية وهي مجموعة فى أربعة فان فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعلا • نحو عقرباه وحرملاء لموضعين السادس فعلا • بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصا بمعنى قصاص السابع فعلا • بضم الفاء واللام نحو قس قصاصا لنوع من الجلوس اشامن فاعولا • نحو عاشره فى اليوم العاشر من المحرم التاسع فاعلا • بكسر العين نحو نافعاه وهو حجر اليربوع العاشر فعلا • بكسر الفاء نحو كبرياه للتكبر الحادى عشر مفعولا • نحو مشبوخاء لجاعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعلا ثلاثة ابنية فعلا • نحو براساء يقال لأدرى من أى البراساء هو أى الناس وفعللا • نحو كثيره فى بذر وفعولا • نحو دوقا للعدرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا شمل قوله وكذا مطلق فاعلا • أخذنا ثلاثة ابنية فعلا • بفتح الفاء والعين نحو جفاه اسم موضع • وفعللا • بضم

والكلمة اذا سمعت من اعرابي واحد لم تجعل أصلا لا حتم- لا يغلطوا والكذب وايضا فلم يسمع منه لا على باب الملائكة وأوله بالهجة والله فزل لسانه (قوله كبرياه) هي العظيمة (قوله فى بذر) معروف وهو واحد البذور وهي حبوب صغار

الفاء وفتح العين نحو عشراء، لئلا نقول المرصع وفعلاً، بكسر الفاء، وفتح العين نحو سيرا، لئلا نقول مخطط فهذه سبعة عشر بناءً وقد ذكر في الممدودة أبنية أخرى وانما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير في قوله لمدها عائد على ألف التانيث وفعلاً، مبتدأ وخبره في المجرور قبله وأنفعلاً، معطوف على فعلاً، بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاً، وكذلك فعلاً، وما بعدها من الأبنية إلى فعلاً ومطلق العين حال من فعلاً، وفعلاً، مبتدأ وخبره أخذ ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاً، وكذلك متعلق بأخذ

المقصود والممدود

المقصود هو الاسم الذي حرف أعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف أعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدءاً بالمقصود وهو قياسى وغير قياسى وقد أشار إلى الأول فقال

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف • فتحا وكان ذاتي كالألف)

(فلنظيره المعسل الآخر • ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعنى أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصوراً قياساً فالجوى مقصور قياساً لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الألف إذا كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما عرفت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمرة يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتحاً مفعول باستوجب وإذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب إذا والمعتل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره ثم أتى بمثلين منه فقال

• (كفعل وفعل في جمع ما • كفعله وفعلة نحو الدما)

يعنى أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعان لفعلة وفعلة مقصوران قياساً فمثال فعل لحية ولحى ونظيره من الصحيح قرينة وقرب ومثال فعل دمية ودعى ونظيره من الصحيح قرينة وقرب وغرفة وغرف وأعراب البيت واضح ثم انتقل إلى الممدود فقال

(وما استحق قبل آخر ألف • فالمدنى نظيره حماء عرف)

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر مدود قياساً ثم مثل ذلك بقوله

(كمصدر الفعل الذى قد بدنا • بهم زوصل كارعوى وكارناى)

مصدر رارعوى وارتأى وارعوا وارتبوا لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو أحراراً واقتدرا اقتداراً ما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق للألف قبل استحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفى نظيره متعلق بعرف وحال من الضمير فى عرف وأعراب البيت الآخر واضح ثم انتقل إلى غير القياسى من النوعين فقال

(والعادم النظر ذاقصروذا • مد بنقل كالحا وكالحذا)

يعنى أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظيره من الآخر لا يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصورهما ما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد فى نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضاً مدودهما ما قد مثل المقصور بالحاء وهو العقل والثاني بالحذا وهو النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وينقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظر ثابت بنقل وذاقصروذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر ثم قال

(وقصر ذى المداضطرا راجع • عليه والعكس بخلاف يقع)

يعنى أن النوعين اتفقا على قصر الممدود فى ضرورة الشعر واختلفا فى مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فن قصر الممدود وقول الشاعر

(قوله سيرا) ابن عقيل

سيرا، ليرد فيه خطوط

صفر والذى عند السبوطى

أنه اسم للذهب (قوله

كالأسف) أى الحزن يقال

أسف الرجل أسفاً إذا حز

(قوله فالجوى) الجوى

من مشق أو حزن يقال

جوى فلان فهو جوى (قوله

دمية) وهى الصورة من

العاج ونحوه قاله الجوهري

وقال بعض شراح الألفية

هى الصورة المصنوعة

على صورة الإنسان من

الرخام والعاج ونحو ذلك

(قوله كمصدر الفعل الذى

قد بدنا • بهم زوصل)

وكذلك مصدر فعل ابتدئ

بهمزة قطع كاعطى وأكرم

وشبهه قال الشيخ أبو اسحق

الشاطبي لو شاء أعم فائدة

من هذا البيت لقول مثلاً

كمصدر الفعل الذى قد بدنا

برأئد الهمز كاعطى وارتأى

أه وقد ذكره ابن غازى

فى التحاف ذوى الاستحقاق

فى زوائد المراحى وفوائد

أبى اسحق

(قوله كيفية تثنية المقصور والممدود وجعلهما متصفا) قال ابن غازي مانعه تناولت الترجمة الممدود ولم يذكر جمع الممدود جمعا على حد المتن ولم يذكر تثنية المنقوص وحكمه رد المحذوف في نحو قاض وغازوف في نحو أخ وأب وحكم وعدم رده في نحو يد (قوله ملهى) مصدر أو مكان أو زمان من اللهو وكذا ذكر بعضهم والذي اقتصر عليه الجوهرى (١٧٣) كونه اسماء ملهى به فهو عنده غير الثلاثة (قوله والجاء مد)

قال المرادى الجاء مد هاهنا ما لم يعرف له اشتقاق (قوله كتي) جعل المكودي ألف متى ولدى وعلى مجهولة الاصل وليس كذلك بل الالف في الثلاثة أصلية لم تقلب عن شئ والمجهولة الاصل هي نحو الدداه لكن قال المرادى عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة اه والمراد بالالف الاصلية هي كل ألف في حرف أو شبهه ومجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان ألفه لا يدري هل هي عن واو أو ياء لان الالف في اثلاث في المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما اهم المرادى (قوله في غير ذات قلب زارا الالف) راعى معنى ما ذكر ولذا أفرد وقال ذا والا فانصوب ان يقول ذى أو هذه أو تلك بلفظ يقتضى الجمع اذ تقدم ثلاثة أشياء ما كانت الالف فيه رابعة فخافوا وما الالف فيه مبدلة عن ياء والجاء مد الذى أميل (قوله وأولها) على حذف مضاف والضمير عائلى على الالف أى وأول بدلها أى دل الالف وهو الواو والياء (قوله أى وأول هذه

لبلى ومالبلى ولم أر مثلهما • بين السماء والارض ذات عقاص ومن مد المقصور قوله والمرء يلبى بلا السربال • تعاقب الالهلال بعد الالهلال وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول وجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بجمع واضطرار المفعول له وهو تعاقب لقص والعكس مبتدأ وخبره يقع ويخلف متعلق يقع • (كيفية تثنية المقصور والممدود وجعلهما متصفا) • انما اقتصر على تثنية ما ذكر وجعله لوضوح تثنية غيره وجعله بدأ بتثنية المقصور فقال (آخر مقصور تنى اجهله يا • ان كان عن ثلاثة متصفا) • يعنى ان الالف الرابعة فخافوا قلب في التثنية ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو منتى والسادسة نحو مستدى فتقول فيها ملهيا ومنهتان ومستمديان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجهله والهاء في اجهله مفعول أول ويا مفعول ثان وتنى في موضع انصفة لمقصود والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وان كان شمرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله (كذا الذى الباء أصله نحو الفتى • والجاء مد الذى أميل كتي) الاشارة بقوله كذا الى الحكم السابق في الالف الرابعة فخافوا وهو قلب ياء يعنى ان ما كانت فيه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة بالمجهولة الاصل التى سمعت فيها الامالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فتال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة الاصل التى سمعت فيها الامالة متى مسمى بها فتقول في تثنية امتيان وفهم منه ان ما عدا القسمين المذكورين من الثلاث لا تنقلب ألفه ياء بل واذا لثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال (في غير ذات قلب واو الالف) أى في غير ذات من الثلاثى قلب الالف واو اذا اشارة الى جميع ما تنقلب الالف فيه ياء وشمل قوله في غير ذات المنقلبة عن واو ونحو راحا ورحوان والمجهولة نحو الى وعلى مسمى بهما ثم قال (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى وأول هذه الاحرف المنقلبة عن الالف الذى قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى أف ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجاء وقوله كذا الذى الذى الذى مبتدأ وأصله الجملة الاسمية من قوله الباء أصله وخبره كذا والجاء مد معطوف على الذى الذى الذى أميل صفة للجاء مد وفي غير متعلق بقلب واو مفعول ثان بقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الاول هو صلة ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كهمرا بواو تثنيا) يعنى ان ما ألفه للتأنيث نحو كهمرا وكهمرا وان وكهمرا وان قلب فيه الهمزة واو فى التثنية وقوله (ونحو علبا كساء وحيا بواو وهمز) يعنى انه يجوز قلب الهمزة واو او باقوا وهما هزة في ما كانت هزنة للاطلاق نحو علبا أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو ونحو كساء والمنقلبة عن ياء ونحو حيا فتقول علبا وان وعلبا آن وكساوان وكساآن وحيا وان وحيا آن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله (وغير ما ذكره صحيح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنية ما قرآن ووضا آن ثم قال (وما شد على نقل قصر) يعنى ان ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فها شد في تثنية المقصور وقوله

الاحرف) الصواب ان يقول هذين الحرفين اذ ليس معنا الا الواو والياء فقط اذ هما المنقلبتان عن الالف ليس الاو يجاب عنه بان أقل الجمع اثنان أو جمعهما باعتبار تكرار الالفاظ والمواضع (قوله ونحو علبا) ملحوق بقرطاس وهو الكاغد الذى يكتب فيه ومنه قوله تعالى ولوزننا علبا كتابا في قرطاس وانعلبا عصب العنق وهما علبا وان بينهما منبت العرق وان شئت قلت علبا آن لانها همزة ملحقة بالجمع اله لا بى مع من الجوهرى (قوله وحيا) الحيا بالمد الاسمي وبالقصير رجم الناقة قاله الاصمعي (قوله نحو قراء)

يقال رجل قراء اذا كان حسن القراءة وكثيرها ورجل وضا اذا كان وضي الوجه وهما مفردان (قوله خوزلان) نفع من المشي فان قيل ما الفرق بين ألف التانيث المقصورة في أنها قلب يا في التثنية وبين الممدودة في أنها تقاب واواقيها فالجواب ان الممدودة انما قبلت واوالله على يا. انصب ولو تبدلت يا في النسب لادى الى اجتماع ثلاثيات فحركات التثنية على النسب ويرد عليه انه لم لا يقال بنظير ذلك في الصورة فاعطاه في الفرق أن يقال قلبت المقصورة يا في التثنية لان الالف مالة والا مالة لا يناسبها الا الياء بخلاف الممدودة وانه لا قابل بامالتها الا ترى انه يقولون في المالة أن نحو بانفحة نحو الكسرة وبالف نحو الياء (قوله وان جمعت ببناء وألف) قال ابن غازي عن أبي (١٧٤) اسحق كان حقه ان يزيد هنا وفي باب المعرب والمبني مثلا وقسه في ذي التانو نحو ذكرى

• ودرهم مصغرو صحراء
• وزينب ووصف غير
العاقل • وغير ذام لم الناقل
أى اجعل الجمع بالالف
والنا قياسا فم فيه التاء
مطلقا الامرأة وأمة وشفة
وشاة استغناء بتكسيرا
وتحكيها وفي المؤنث باف
المقصورة كذكرى
لافعلى فعلا وفي مصغر
مالا يعقل كدرهمات وفي
المؤنث بالالف الممدودة
كصحراء لا فعلا أفعلى وفي
العلم المؤنث العاقل كهند
وزينب وفي الوصف
المذكر غير العاقل نحو
أيام معدودات اه (قوله
تخذف منه التاء) وحذفت
الاولى التي كانت في المفرد
ولم تخذف الثانية لان
الاولى تدل على التانيث
فقط فكانت اولى بالحذف
بخلاف الثانية فانها لما
كانت تدل على التانيث
والجمع بقيت لاجل
القائدين (قوله ان ساكن
العين مؤنثا بدا) قال
الامام ابن غازي عن أبي
اسحق قوله مؤنثا غير

مدراوان بقلب الالف الرابعة واواخوزلان بحذف الالف ورضيان في تثنية رضا بقلب الالف يا
وأصلها واو وبما شذ في تثنية الممدود حرا آن والاصل حرا وان وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها
كصحراء وثانيا في موضع خبر ما وبواو متعلق بشئ ونحو علما مبتدأ أو كسا وحيا عطوفان على علما
بحذف العاطف وقصر جيا ضرورة وخبر المبتدأ وبواو وه زو غير مفعول مقدم بهج وما مبتدأ وهي
موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقدر ثم انتقل الى جمع المقصور فقال
(واحد من المقصور في جمع على • حد المثنى ما به تكملا)
يعنى انك اذا جمعت الاسم المقصور الى جمع على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت
ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها لتقاء الساكنين لان الالف ساكنة وواو الجمع ساكنة فاذا
حذفت الالف لا لتقاء الساكنين ا بقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها الى ذلك أشار بقوله (والفتح
أبقى مشعرا بحذف) فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين
نصبا وبجرا ومن المقصور في جمع متعاقان با حذف وعلى حذف في موضع الصفة لجمع وما مفعول
با حذف وهي موصولة واقعة على الف المقصور وصلتها تكملا والهاء في به عائدة على الموصول
والضمير المستتر في تكملا عائد على الموصول ثم انتقل الى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال
• وان جمعت ببناء وألف • فالالف قلب قلبها في التثنية فهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا أو
ثالثة منقلبة عن يا أو مجهولة سمعت امانتها قلبت يا وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم
تسمع امانتها قلبت واو فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله (وتاء ذي التانيث من
تنحيه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تخذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءى التانيث فتقول في فتاة
وقداة قيات وقنوات وان جمعت شرط وتاء متعلق بجمعت والتاء جواب الشرط والالف مفعول
مقدم باقاب وقلبها صدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالزمن
وتنحيه مفعول ثان ثم قال

(والسالم العين الثلاثي اسمها أنل • اتباع عين فاء بما شكل • ان ساكن العين مؤنثا بدا)
يعنى ان ما جمع بالالف واناء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جازا اتباع عينه
نفاة في الحركة فتفتح عينه ان كانت التاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت
مكسورة واشروط المذكر خمسة الاول ان يكون سالم العين واحترز به من شين أحدهما المضعف
نحو جنة وجنة والآخر المقلع العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما
أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جرة وبيضة فلا يتبع شئ من ذلك الا ما أوله مفتوح
فان فيه لغتين على ما سيذكره الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على الثلاثة فلا يغير

محتاج اليه وانما هو شرط في جواز الجمع بالالف والتاء لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع ذكر التانيث الذي الثالث
اليه مرجع هذا الجمع وهذا ضعيف اه (قوله جاز) عبر بالجواز في محل التفصيل والحق ما عبر به ابن هشام فان الفاء اذا قمت يجب
الاتباع واذا ضمت أو كسرت يجوز انظره ومراده رحمه الله بالجواز مقابل المنع الصادق بالوجوب وغيره وعليه فلا اعتراض (قوله
جنة) الجنة ما يتق به وهو التمس ومنه قوله تعالى اتخذوا أيمانهم جنة (قوله جنة) الجنة بكسر الحيم معنى الجنون ومعنى الجن الجن
نحو دار) تمثيله رحمه الله بدار لا يحسن لانه لا يجمع بالالف والتاء بل الصواب ان يمثل بدار ببناء فانظره (قوله ديمة) الازهرى الديمة
المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة

(قوله وجل) اسم امرؤه وهو بضم الجيم وسكون الميم (قوله والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنزل) سهو بل هو مفعول مقدم بانل خاصة وأما جعله من باب الاشتغال فلا يحسن لأن شروط الاشتغال ليست متوفرة (١٧٥) من سماع شيخنا ومحو هذا

الكلام للشيخ خالد بن زيادة بيان فراجعته (قوله نحو ذروة ذروة البعير سنامه وذروة أشياعلاه) (قوله وزبیه) بضم الزاي المجهية وسكون الباء الموحدة والياء المشناة من أسفل وهي

حفرة تحفر للاسد وجميع هذه الاحوال قبو وفي جواز الاتباع الا قوله مؤنثا فانه قبو في جواز الجمع بالالف والياء الناشئ عنه جواز الاتباع (قوله وشذ كسر جرورة) مؤنث جرور وهو واحد أفراخ السكبة ويطلق على فرخ السباع ويطلق أيضا على فرخ الفسقوس (قوله أو لانس انتهي) من المنتهى لانس اسكان العين في نحو ظبيات ولما ذاقا لانس انتهي ولم يقل أو له سذيل انتهي من ابن غازي

• (جمع التكسير) •
(قوله لتغير بناء الواحد) ومنه صنوان جمع صنو واشتكله أبو شامة لعدم تغير بناء الواحد فيه فالاولى كونه جمع سامة وأجيب بان انتقال الاعراب الى النون مما يبين انه جمع تكسير فهو وان لم يفسر لفظا فقد غير تصديرا بخلاف نحو الزيدون فان لاعراب لم يتقل الى النون

الثالث ان يكون اسما واحدا تترز به من الصفه نحو صعبة ومهله فانه لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة فهو مة من قوله والسالم العين الثلاثي اسما الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو ممة الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكرفانه لا يجمع بالالف والياء وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدلا لافرق في ذلك بين ذي انتاء والمجرد منها والى ذلك أشار بقوله (مختما بانتاء أو مجردا) وفهم من الشروط ان مراده ثلاثة أوزان بالياء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة بمجرد نحو عدو هند وجل فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات وعددات وهندات وجلات والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنزل وهو اسم فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثي نعت للسالم واسما حال من الثلاثي أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاء مفعول ثان باتباع وبما يتعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر في بدا العائد على اسم وكذلك مختما ومجردا حالان أيضا من اسم ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه الا الاتباع كذا **كرو** وأما لمضموم الفاء والمكسور هاء فيجوز فيها وجهان آخران أشار اليهما بقوله

(وسكن التالي غير الفتح أو • خففه بالفتح فكلا قدر ووا)

يعنى انه يجوز فيها كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما اسكون والفتح وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو غرفة والتالى الكسر نحو هند فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات يا ضم اتباعا لمحرك الفاء وغرفات بالسكون تخفيفا وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفي نحو هند هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون وهندات بالفتح وكذلك في سائر هاء وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه الا الاتباع كما سبق والتالى مفعول سكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على انه مفعول بالتالى وبالكسر على انه مضاف اليه التالى وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بحذف وكلا منصوب برواء ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين ما كان على فعلة بكسر انقاء ولا مه وأور على فعلة بضم الفاء ولا مه يا فقال (وضموا اتباع نحو ذروة • وزبیه) يعنى انه يمنع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال فى ذروة ذروات ولا فى زبیه زبيات لتقل الواو بعد انكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على انه قد جمع فى فعلة بكسر انقاء مما لا مه واو الاتباع شذوذ فقال (وشذ كسر جرورة) يعنى شذ كسر جمع جرورة والضمير في ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزبیه معطوف على ذروة وكسر فاعل شذوذ جرورة مضاف اليه وهو على حذف مضاف التقدير اتباع جميع نحو ذروة ثم قال (ونادر أوزدوا ضطرار غير ما • قدمته أولا نانس انتهي)

يعنى ان ما خاف ما تقدم من الاحكام اما نادر كقول بعضهم فى كهلة كهلات وحقه الاسكان لانه صفة واما ضرورة كقول الرابع • فتستريح النفس من زفراتها • فسكن زفريات وحقه انفتح لانه اسم واما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون جوزات وبيضات بالفتح وهى لغة هذيل قال شاعرهم أخو بيضات رنح متأوب • رفيق بمسح المنكبين • سبوح وغير مبتدأ واما موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما • خبر المبتدأ نادر أوزدوا ضطرار أو لانس انتهي فقد نوط المبتدأ بين الاخبار والتقدير غير ما قدمته نادر أوزدوا ضطرار أو لانس انتهي

• (جمع التكسير) •

انما سمى جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التعبير ومقابله جمع السالم ثم ان جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد أشار الى الاول بقوله

اه وهذا الجواب للمصنف ورد بنحو انه نداء فاهم • سهو به جمع سلامة وقد انتقل الاعراب فيه الى التاء اه (قوله جمع قلة) قال فى شرح السكاكية ويشارك هذه الابنية فى الدلالة على التثنية جمعاً للجمع مالم يقترن بهما الف واللام الدالة على الاستغراق

أو يوصف بما يدل على الكثرة فاقران الالف واللام كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقد لضعن القربى يتبنين قول حسان رضي الله عنه لنا الخلفاء الفراعخ (قوله جوع قلة) قال الامام السيوطي قيل كان المناسب ان يعبر ببناء القلة لان جوعا هذه اواقع على أربعة ألفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الاول ان جمعا لا جمع قلة له فصارا التعبير بجمع كالتعبير برجال مع ارادة القلة الثاني ان القليل انما هو هذه الالفاظ وأما وزانها (١٧٦) فكثيرة فكانت الكثرة هنا بهذا الاعتبار اه (قوله وضعايني) قال ابن

غازي الظاهر خروج الاستعمال عن كلامه لقوله وضعا وقال أبو اسحق الوضعي عنده على وجهين وضحي حقيقة نبيه عليه بالصفي لان الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفاء اصفاء وصفي ولكن اصفاء في غاية السند ورفكا نه لم يوضع اه نقله الازهرى وحقيق في الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون العرب وضعتهما معا ولكن يغلب أحدهما على الآخر كافي الشاطبي (قوله وعكس المصنف واصطلم الخ) قال ابن غازي أول من سلك طريقة المؤلف في جعل ابنية الجوع موضوعة للحكم عليها ابن السراج فيما علمت وهي أقرب للضبط لقلة أبنية الجوع وجملة ما ذكر منها ستة وعشرون بناء اه نقله عن أبي اسحق (قوله لفعل اسماصح عينا أفعل) خرج نحو دار و نارفاد و روافد ليس بمطرده عند سيويه (قوله جون) يقال للابيض والاسود وذلك خارج أيضا

(أفعلة أفعل ثم فعله • ثمت أفعال جوع قلة)

يعني ان هذه الاوزان الاربعة التي ذكرها في البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة الى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية واحمال وفهم منه ان ماسوى هذه الاربعة من جوع التكسير جمع كثره وهو ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وستأتي أمثاله في أثناء الباب وأفعلة مبتدأ أو سارا الجوع التي بعده معطوفة عليه وخبره جوع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله (وبعض ذى بكثرة وضعايني • كارجل والعكس جاء كالصفي) فن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفة وصفة والصفة الصخرة الملباء وأصل صفي صفوى فقلت الواو ياء وأدغمت في الباء وكسر ما قبلها وبعض ذى مبتدأ أو الإشارة بذى الى جوع القلة ويبنى خبر المبتدأ أو بكثرة متعلق ببنى ووضعها منصوب على اسقاط الجار أي بوضع ومعناه ان العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق ثم اعلم ان اصطلاح النحويين في الجوع أن يذكروا المفرد و يقولوا بجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلم على أن يذكروا الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمع الكذا وكذا على كل وجه وبدأ بأفعل فقال

(لفعل اسماصح عينا أفعل • وللرباعي اسماء أيضا بحذف)

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسماء نحو فليس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب لثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجهه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب والثاني الرباعي لكن بشرط ذكرها في قوله (ان كان كاعناق والذراع في • مدو وأثبت وعدا الأحرف) فذكر أربعة شروط الاول ان يكون اسماء وفهم ذلك من قوله وللرباعي اسماء وفهم من قوله ان كان كاعناق الثلاثة الشروط الباقية الاول أن يكون مؤنث لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدوى واحترز به من المذكر نحو جمار وان يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خضروان يكون غير محتم بناء التانيث واحترز به من نحو رسالة ومصابة وفهم من تمثله بالذراع والعناق ان حركة الاول لا يشترط كونها فقهة بل تكون فقهة وكسرة كالمثالبين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعناق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في المد في قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو عيمن وأيمن وفهم من قوله وعدا الأحرف الشرط الرابع ثم قال

(وغير ما أفعل فيه مطرد • من الثلاثي اسماء بأفعال يرد)

فذكر ان أفعلا لا ياكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما يطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكثف وأكثف وأبل وآبال وعدل وأعدل وقفل وأقفال وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسماء من الصفة نحو بطل وبلز ونحوه. افا هنا لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل بضم الفاء وقع العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبيه عليه بقوله

بقوله وللرباعي كاهر معلوم وهو من الاضداد والجمع جون بالضم صح من الجوهرى وقيل الجون وسط كل شئ (قوله وغالبا أن يكون اسماء) وانما قالوا عبدوا عبد مع انه صفة لقلبة الاسمية قال ابن غازي احترز بقوله وللرباعي اسماء من صفة مؤنث كذراع بفتح الذال للمرأة الكثيرة الغزل (قوله خصر) الصغير من الاصابع لان القاعدة في الاعضاء المزدوجة التانيث أبو اسحق (قوله عقاب) مؤنث ليس فيه مذكروا والد مجهول وأمه من غير جنسه قيل تعاب أو غيره صح من ابن خلكان شمس الدين قال عنتر ما أنث الا كالعقاب فأمه معلومة وأب له مجهول (قوله وبلز) بمعنى ضخمه وناغمة يقال ناغمة بلز بكسر الفاء والعين أي

ضممة ناعمة الجوهري يقال أنان بلز أي ضمة ويقال امر أنبلز بكسر الباء واللام أي ولود أي كثيرة الاولاد اه (قوله واسما حال من الموصول) بل حال من الثلاثي قاله الشيخ خالد الأزهرى وقال الخطاب من فاعل يرد (١٧٧) (قوله مذكر) احترز من

المؤنث فانه لا يجمع على هذا الجمع (قوله نحو جواد) جاد الشيء جودة فهو جيد وأجاد الرجل وجودا وجود وجاد جودا فهو جواد والجمع أجواد وجاد بنفسه سمح به ما جاد الهوى فلانا شافه زبيدي (قوله قذال) القذال مؤخر الرأس والجمع أقدلة وقذل وهو أيضا عقد العذار من انفس خلف الناصية ومثله أنان للمؤنث من الحبر (قوله والزمه) أي أفعلة في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال قال ابن غازي عن المرادي أشار إلى ان هذا اللزوم في غير شدوذ بقوله فيما يأتي في فعل بضمين مالم يضاعف في الأعم ذو الالف لكن لم يبنه هناك الأعلى المضاعف نخرج سماه بمعنى المطر وقال أبو اسحق مراده الزمه قياسا اه (قوله مضعفين الخ) أراد بالمضاعفة مماثلة اللام للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبنان وبالمعقل ما كان لاه وواو أو يا، كقباء وانا، (قوله وفعله جمعا بنقل يدرى) جمع ابن غازي رحمه الله ما يجمع على فعله فقال فصية وشيخة وقية وغلة وغزلة وثنية

(وعالبا أغناهم فعلا ن • في فعل كقولهم صردان) يعني ان الغالب في فعل نحو صردان يحيى، جمعه على فعلا ن بكسر الفاء ونحو صرد وصردان للظاهر وحذر وجرذان للآر وفهم من قوله غالب انه قد يحيى، على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب وغير مبتدأ وما موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين وأفعال مبتدأ أخره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثي واسما حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبافعال متعلق بيرد وفعلا ن فاعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق باغناهم ثم قال (الاسم مذكر رباعي عمد • ثالث أفعلة عنهم اطرد) يعني ان أفعلة بطرد جمعا لاسم مذكر رباعي عمد قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكور من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على أفعال كما تقدم وشمل قوله عمد ثالث ما كان مدته ألفا أو واو أو يا، نحو قذال وأقدلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال (والزمه في فعال أو فعال • مصاحبي تضعيف أو اعلال) يعني ان أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء، ومكسور هاء اذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل فناء وأقنية وقباء وأقنية ومعنى اللزوم فيهما انهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسبأني وأفعلة مبتدأ أخره اطرد ولا اسم عنهم متعلقان باطرد وعمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطردا فيه والاول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال (فعل لخواجر وجرأ) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في الفعل المقابل لفعله، وفعله المقابل لأفعال نحو أجر وجرأ، فتقول فيهما معا جر وفهم من قوله لخواجر ذلك الجمع مطرد أيضا في فعل الذي ليس له فعلا، لميانع في الخلقة نحو رجل أكر للعظيم الكثرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلا، للمرأة التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالادرة فتقول رجال كرونساء، عفل وفعل مبتدأ أخره لخواجر ثم قال (وفعله جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطردي شي من الابنية بل هو محفوظ في ستة أبنة ففعل فحوصي وسببية وفعل فحوفتي وقبسية وفعل فحوشخ وشيخة وفعل فحوغلام وغلة وفعل فحوغزال وغزلة وفعل فحوثني وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد في وزن وانما بابا به النقل أي السماع وفعله مبتدأ أخره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مضعول ثان ييدرى والمفعول الاول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال (وفعل لاسم رباعي عمد • قد زيد قبل لام اهلا لا فقد) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي عمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه في قوله اسم ان ذلك يشترك فيه المذكور والمؤنث نحو قذال وقذل وأنان وآتن وفهم أيضا من اطلاقه في قوله عمد ان المديكون ألفا نحو قذال وقذل ويا، نحو قضيب وقضب وواو نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلال لا فقد أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لانه لو جمع على فعل لزم قلب الواو يا، وانكسار ما قبلها فيؤدى الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله عمد الواو والياء والالف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان المدو أو يا، فكذلك وان كان ألفا فقد أشار اليه بقوله (مالم يضاعف في الأعم ذو الالف) يعني ان المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل

(٢٣ - مكودي) خذها جو عانبت لفعله فاه حفظ ولا تنفس وقيت العله (قوله فحوثني) الشئ الثاني في السيادة كالوزير مع الأمير من المرادي (قوله واحترز باسم من الصفة) يستثنى الوصف الذي على فعمل بمعنى فاعل كصبور وغفور قاله ابن هشام (قوله واتان)

يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله في الأعم أنه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم في جمع
 عنان عن وفي حجاج حج وفهم من تخصيصه المنع بذي الالف أن ذال الباء وذا الواو يجومان على فعل
 نحو سرب وسرر وذلول وذال وفعل مبتدأ وخبره لا سم ورباعي نعت لا سم وبعده نعت بعد نعت وقد
 زيد في موضع النعت المندوقبل متعلق بزيد واعدا لا مفعول مقدم بقدره وقد في موضع النعت للام
 وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الالف تقرر الذي يتعلق به الاسم الواقع خبرا في البيت قبله والتقدير
 وفعل ثابت لا سم رباعي عد وعدم تضعيف ذي الالف ثم قال (وفعل جمعا لفعله عرفه ونحو كبرى)
 من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويحيى جمعا لفعله نحو غرفة وغرف ولفعلي نحو كبرى
 وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان بعرف ولفعلة متعلق بحما ويجوز أن يكون متعلقا
 بعرف ثم قال (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن
 فعلة في الصفات قليل فلم يعتبر هنا وشمل فعلة الصحيح نحو قرية وقرب والمعتل العين نحو قبة وقيم
 والمعتل اللام نحو مربة ومري والمضاعف نحو حجة وحج ثم قال (وقد يحيى جمعه على فعل) الضمير
 في جمعه عائدا على فعلة أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو مجية وسجى وحاية
 وحلى وفهم من قوله قد يحيى قلة ذلك وفعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيحيى ثم قال
 (في نحو رام ذوا طراد فعلة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على
 فاعل معتل اللام لذ كر عاقل نحو رام ورماء وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز
 بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكور والمؤنث نحو ضاربة وبالعاقل
 من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وفعله مبتدأ وذوا طراد خبره وفي نحو متعلق
 بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف إليه وذو ثم قال (وشاع
 نحو كامل وكله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح
 اللام لذ كر عاقل وفهمت الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكلمة والمعتل الفاء نحو
 وارث وورثه والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بارو وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم
 أنه مضموم الفاء وأراد هنا بالشباع الاطراد ثم قال (فعلى لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى
 مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على فعل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع
 كقتيل وقتل وجرى وجرى وأسبر وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فاعيل
 المذكور واليه أشار بقوله (وزمنه وهالك وميت به قن) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل
 وفاعل وفاعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفهيل المذكور في الدلالة على الهلاك أو
 التوجع وفعل مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قن أي
 حقيق وينبغي أن يضبط قن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فإن قننا المفتوح الميم يخبر به عن
 الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال (لفعل اسمها ص
 لا مفعلة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون
 العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب وديبة واحترز
 بقوله اسمها من الصفة نحو حلو وبقوله ص لا مان المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على
 فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء واليه أشار بقوله (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني
 أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فن الأول روح
 وروحة ومن الثاني فرد وقردة ومعنى قلله أن الوضع قليل جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراده
 في فعل وفعله مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح في موضع الصفة لاسما ولا ما تميز أي صح
 لاه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء في قلله عائدة على الجمع ثم قال

بالمثناة من فسوق وهي
 أنثى الحبير (قوله ونحو
 كبرى) يعني أنثى أفعل فلولم
 تمكن كذلك لم تجمع على
 فعل نحو بهمى وربحى
 (قوله نحو ضاربة) كان
 حقه أن يمثل برامية ويثقل
 لغير العاقل بإسد ضار لان
 الكلام في معتل اللام
 (قوله لأنه مضاف إليه)
 قال الأزهرى يعني والمضاف
 إليه لا يعمل فيما قبل
 المضاف ويحجب عنه بان
 المفعول ظرف يتسع فيه
 لاسما في محل الضرورة
 اه (قوله وعليه يحمل ما
 أشبهه) قال الموضع
 وحمل عليه ستة أوزان
 فذكر الثلاثة التي عند
 المصنف وزاد فعلا بمعنى
 فاعل كمرىض وأفعل
 كاحق وفعلان كسكران
 (قوله درج) هو وعاء
 المغازل (قوله حلو) صوابه
 التمثيل بممر لان الكلام
 في صحيح اللام وهذا معناها
 وهو قد خرج بقوله صح
 لا ما

(قوله فيما ذكر) بالشديد وفي بعض النسخ ذكرنا بالتخفيف ويكون راجعا الى جميع ما تقدم (١٧٩) حتى المؤنث ولكن لا يخفى

انه غير جار على المشهور والله أعلم لان ذلك في المؤنث نادر كقوله أبصارهن الى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد قال ابن هشام والظاهر ان الضمير للا بصارا للنساء فهو جمع صاد لا صادة (قوله وخدلة) الخدلة بالذال المهملة المثلثة الساقين والذراعين (قوله طلل) الطلل أضعف المطر والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله نحو قدح) وذئب وذئاب وبئر وبئار وشرط هذين الوزنين وهما فعل وفعل ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط الثاني ان لا يكون واوى العين كحوت ولا يائي اللام كدى قاله المرادى أخذ من التسهيل (قوله وفي فاعل بوصف فاعل ورد) نحو جديذ وجذاذ وثقل وثقال قرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جديذ بمعنى مجذوذ وهو المكسور قاله الواحدى فاقضى هذا ان فاعلان يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضع فى الحواشى (قوله كذا) فى إنشاء أيضا طرد قال الشيخ خالد محبسى اللام بخلاف غنى وولى ومؤنتهما لاعتلال اللام (قوله خصان وخصان وخصانة

(وفعل لفاعل وفاعله • وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد فى فاعل وفاعله بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعله وصفين حال من فاعل وفاعله ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين واليه أشار بقوله (ومثله الفاعل فيما ذكر) يعنى ان ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة على فصل فتقول رجال ضارب وصوام ثم نبه على ان هذين الوزنين قد يجيئان جميعين للمعتل اللام فقال (وذا فى المعتل لا مائرا) ومثال فعل فى المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزا وسار وصراء وفهم من قوله ندر ان ذلك انما يطرد فى الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والمها فى مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذا مبتدأ وخبره ندر اواف ندر اضمير عائد على ذان وفى المعتل متعلق بنسب در اثم قال (فعل وفعله فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعله وفهم من اطلاقه فيما اشتركا الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعب وصعب وصعب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا أنه قليل فيما عينه الياء الى ذلك أشار بقوله (وقل فيما عينه الياء منها) يعنى ان فعلا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعله ومنه ضيف وضياف وفعل وفعله مبتدأ أو فعال مبتدأ اثنان ولهما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقول وما موصولة واقعة على فعل وفعله البائى العين وعينه مبتدأ واليا خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول المها فى عينه ثم قال (وفعل أيضا لفعال) يعنى ان فعلا أيضا يطرد فى فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجبال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله (ما لم يكن فى لامة اعتلال • أو يلى مضعفا) يعنى ان فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتلا اللام نحو قتي أو مضعفا نحو طلل وأطلق فى فعل وهو مقيد بان يكون اسمها احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ أو أيضا مصدر وفعال مبتدأ اثنان وخبره له والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفى لامة خبرها أو يلى معطوف على يكن ثم قال (ومثل فعل • ذواتا) يعنى ان فعلة يطرد أيضا فى جمعه فعال نحو ربة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه بشرطية عدم التضعيف واعلال اللام وذواتا مبتدأ وخبره مثل ثم قال (وفعل مع فعل فاعيل) يعنى ان فعلا لا يطرد فى فعل بكسر الفاء وسكون العين وفعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقدح والثانى ربح ورمح وفعل معطوف على ذواتا ثم قال

(وفى فاعيل وصف فاعل ورد • كذا فى إنشاء أيضا طرد)

يطرد فعال أيضا فى فاعيل ومؤنته فاعلة اذا كانا وصفين نحو ظرف وظراف وظرفية وظراف واحترز به من فاعيل اسمها نحو قضيب ومن فاعيل بمعنى مفعول نحو مرجع فلا يجمعان على فعال وفاعيل متعلق بورد ووصف حال من فاعيل وكذا المتعلق بطرد وكذا فى إنشاء ثم قال

(وشاع فى وصف على فعلا • أو أنشيه أو على فعلا • ومثله فعلا)

يعنى ان فعلا المذكور شاع أى كثر فى فعلا نحو ندما وندام والمراد بانشيه فعلا أنه نحو ندما وندما وفعل نحو غضبى وغضاب أو على فعلا يعنى بضم الفاء نحو خصان وخصان ومثله أى مثل فعلا بضم الفاء فعلا بضمها أيضا وهو مؤنثه نحو خصانة وخصان فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهى فعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وفعل وفعله وهى فعلا وفعل وفعل وفعل (والزمه فى نحو طويل وطويلة تني) أى الزم فعلا فيما عينه واوولابه محبة من فاعيل بمعنى فاعل ومؤنته فاعلة نحو طويل وطويلة وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيما أنهما لا يجمعان على غيره من جوع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك

وخصان وفى الحديث نقد وخصا (قوله والزمه فى نحو طويل وطويلة تني) بخلاف غيره فانه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه وعلى خبره

تقول كريم وكرما، وكرام وشريف وشرفاء وشرفا، وقس عليه ويحفظ فعال في وصف على فاعل فخوراع ورعا، وفي التنزيل حتى يهتدوا
الرعا، وقائم وقيام وفي التنزيل قيام وآمهم، مودة وميم مشددة وأصله أم كضارب فادغم الميم في الميم للمائلة وجعله امام بكسر
الهمزة كقيام ومنه واجعلنا الله مقبين اماما أي فاصدين لهم ومؤنثاتهن كراعية ورعا، وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على أفعل نحو
أعف أي هزل وعفا ومؤنثه عغفاء (١٨٠) وعفا ومنه سبع عفا لان مفردة بغيره عغفاء، وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب

وجراب وزاد أبو حاتم أبطح
وبطاح قاله ابن سميده في
شرح اصلاح المنطق وفي
وصف على فعال نحو جواد
وجياد والاصل جواد قلبت
لواوياه لوقوعها اثر كسرة
وفي وصف على فيعل نحو
خير وخيار وفي وصف على
فعل نحو قلوص وقلاص
وغیره راجع الشيخ خالد
تجد الباقي مستوفى (قوله
وبفعل فعل الخ) وبحفظ
فعل في مجن ومجنون
وذ كروذ كوروذ وبندوب
والندب أثر الجرح (قوله
نمر ونمار) وغمر (قوله نحو
قلس الخ) وكعب وكهوب
وبشرط فيه ان لا تكون
هينه واوا نحو عوض فلا
ينقاس فيه فعول وشذني
قوج فووج وهم الجماعه
من الناس (قوله وضرس
وضروس) وخندن
وخندون والخلدن والخلدين
الصديق المحدث ويجمع
الخلدن على اخدان أيضا
من الجوهرى (قوله وشجن)
الشجن الحاجة حيث كانت
والجمع شجنون والشجن
أيضا الحزن والجمع
أمشجان (قوله صنوان)
وغرب بفتحسين وغربان

ان ما عداهما مما يجمع على فعال فديجمع على غيره واعراب البيت واضح ثم قال (و بفعول فعل نحو
كبد يخض غالبا) من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد
وكبود وغمر وغمر وروى ووعول وفهم من قوله يخض انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جوع الكثرة
وفهم من قوله غالبا انه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم غمر وغمر وفعل مبتدأ
ويخص خبره وهو مضارع مبني للمفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر في يخض ثم
قال (كذلك يطرد * في فعل اسماء مطلق الفاء) يعني ان فعول يطرد أيضا في فعل بفتح الفاء وضهها
وكسر هاء نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسماء من الوصف نحو صعب
وحلو وخدر فلا يجمع شيء من ذلك على فعول والفاعل بيطرد ضمير يعود على فعول وفي فعل متعلق
بيطرد واسماء مطلق الفاء حالان من فعل ثم قال (وفعل * له) أي له فعول ولم يبقده باطراد فلم انه
محفوظ فيه وذلك نحو أسود وأسود وشجن وشجن وفعل مبتدأ أوله خبره مبتدأ محذوف والجملة خبر
الاول والضمير في له عائد على الاول نقدره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا
حذف والضمير في له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول
ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر
فعل ثم استأنف فقال له والفعال فعلا فيكون قد شمل فعل وفعال في الجمع على فعالان وقد جاء جمع
فعل على فعالان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان ثم قال (وللفعال فعالان حصل) من أمثلة جمع الكثرة
فعالان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام
وغلمان وتقدم في أول الباب انه يطرد في فعل نحو صرد وصردان وفعالان مبتدأ وخبره حصل
وللفعال متعلق بحصل ثم قال (وشاع في حوت وقاع مع ماهاها) يعني انه كثر فعالان في فعل
المضهوم الفاء الواو العين نحو حوت وحيتان وما أشبهه نحو عود وعودان وفي فعل المفتوح الفاء
والعين ومعناها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعالان المذكور في غير
الوزنين المذكورين فقال (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وخروف
وخرفان وصبي وصبيان ثم قال (وفعال اسماء وفعيلا وفعل * غير معال العين فعالان شمل)
من أمثلة جمع الكثرة فعالان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن
وبطنان وسعف وسعفان أو على فعل نحو رغيف ورغيفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء
والعين نحو ذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسماء من الصفة نحو سهل وظريف وظريف وبطل
وبطلان وغير المعتل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعالان وفعالان مبتدأ وخبره
شمل وفعلا مفعول مقدم شمل واسماء حال من فعل وفعيلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معال العين
حال من فعل ثم قال (ولكريم ويخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلا عمد ودامضوم الفاء مفتوح
العين وهو يطرد في فعل صفة المذكر كراقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء
وظريف وظرفاء ويخيل ويخيلان وفهم من تمثيله بالمثاليين ان صفة المدح والذم سببان في ذلك وفهم منه
أيضا التمسك على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال (كذلك الماضيان هما قد جعلنا)

وخر بخصتين وخر بان والخر ب كسر الخاء والجمع خريان والخر ب كسر الخاء والجمع خريان والخر ب كسر الخاء والجمع خريان
والخر ب كسر الخاء والجمع خريان والخر ب كسر الخاء والجمع خريان والخر ب كسر الخاء والجمع خريان
من ولد الباقية (قوله حمل) بالحاء المهملة والخروف ويخضع للثني من المعز وخذعان هكذا مثل أبو حيان وهو خطأ لأن جذعا وصف لا اسم
وهذا الاعتراض بالنظر إلى أصله لا باعتبار غلبة اللاحقة (قوله ولكريم ويحبيل فعلا) يعني أن الوصف الذي يكون على معنى فاعل
لهذا كفاعل غير مضعف وغير معتل اللام فإنه يجمع على فعلاء نحو

يعنى ان ماشابه كرميا وبجلا يجمع على فعلا ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ماشابههما في اللفظ نحو
 ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك والاخر ان يكون المراد ماشابههما في المعنى وان لم يشابه
 في اللفظ فشمل نحو صالح وصلحا وعاقل وعقلاء لشبههما بكرم في الدلالة على صفة المدح لافي الوزن
 وفعلا مبتدأ وخبره في الجور وقوله ولما متعلق بجعلا ومعنى ضاهاها ماشابههما وما موصولة وصلتها
 ضاهاها والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاها ولما كان قوله ولكريم وبجلا
 يوهم ان فعلا يجمع عليه فاعل صحجا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف
 بقوله (وناب عنه أفعلا في المعلن لا ما مضعف) من أمثلة جمع الكثرة أفعلا وينوب عن فعلا
 في المعتل اللام والمضاعف من فاعل المذكر كورفالمعتل نحو ولأولياء وغنى واغنيا والمضاعف من
 نحو شديد وأشداه وخليل وأخلاء ونبه بقوله (وغير ذلك قل) على ما جاء من أفعلا في غير المعتل
 والمضاعف نحو نصيب وأنصبا وهين وأهونا وصديق وأصدقا وعلى هذا حمله الشارح وتبعه
 المرادى ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكرناه ولا تيان فاعل المعتل والمضاعف على
 فعلا كقولهم سرى وسروراه وتيقوا وسمي وسهوا فذلك على هذا إشارة للحكم السابق وأفعلاء
 فاعل بناب وعنه وفي المعلن متعلقان بناب ولا ما تميز ومضعف معطوف على المعلن وغير ذلك قل جملة
 مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال

(فواعل افوعل وفاعل • وفعلاء مع نحو كاهل • وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطر في اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر أو على فاعل بفتح
 العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعا وقواطع أو على وزن فاعل اسمها نحو كاهل
 وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو
 صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وقاطمة وقواطم وقد شذف فواعل
 جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل والى ذلك أشار بقوله (وشذ في الفارس مع ما مثله) أى شذف فواعل في
 جمع فارس قالو الفارس والمراد بما مثله سابق وسوابق وناكس وفواكس وداجن ودواجن
 واعراب البيت واضح ثم قال (وبفعائل اجمعن فعالة • وشبهه ذاتاء او مزاله)

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعا لثلاثة أوزان كلها مضمومة من البيت فعالة التي ذكرها نحو
 سهاية ومهايب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أشهرها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل
 وفعالة بضم الفاء نحو ذواية وذوائب وفعيلة بالياء نحو صهيبة وصحائف فانه شبيه بفعالة في كون ثالثه
 مدة وكذا فاعولة نحو حولة وحائل وفهم من قوله ذاتاء او مزاله خمسة آخر وهي فعال بفتح الفاء نحو
 شمال وشمائل وفعال بكسرهما نحو شمال وشمائل وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب وفعال نحو عجز
 وعجائر وفعال نحو سجد مسمى به امرأه فنقول في جمعه سعايد ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون
 مؤنثة وفي قوله وشبهه ذاتاء او مزاله اشارة بذلك وبفعائل متعلق باجمعن وفعالة مفعول به وشبهه
 معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه ومزاله معطوف على ذاتاء والهاء في مزاله هاء الضمير وهو
 طائد على التاء وذكر لان حروف المجهول يجوز تذكيرها وتأنيتها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول
 الاول ضمير مستتر طائد على فعالة والتقدير ذاتاء او مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث
 ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء او مزال تاء التانيث
 ويحتمل أن تكون أو مزاله معطوف على محذوف تقديره ذاتاء تأنيت أو مزاله وهو أظهر ثم قال

(وبالذاتى والفعالى جمعا • محمرا والعدرا والقيس اتبعها)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى والفعالى ويطردان في فعلاء محمدا بفتح الهاء وسكون العين اهما
 كهضراء ومحمراى ومحمراى أووصفا كهضراء وعدراى وعدراى وفهم ذلك من تمثله بالنوعين
 وفهم من قوله والقيس اتبعان عدرا مقيس على محمرا واعراب البيت واضح ثم قال

كريم وكرماءه ويستثنى
 منه صغير وصبيح وسجين
 فقط استغنوا فيهن بفعال
 قال سيبويه ولا تقول
 صفرأ وصعبأ وسمنأ
 (قوله فواعل الخ) من هنا
 بدأ المصنف بالجمع المتناهي
 وقدم فواعل وفعال
 والفعال والفعالى لكونها
 جوتا مفردات مخصوصة
 ثم فعال وشبهه لكونها
 جمعين لمفردات غير
 مخصوصة ولها قاعدة شرط
 فيها انتفاء صحة جمعها على
 الجوع الماضية (قوله وشذ
 في الفارس مع ما مثله)
 وكذا الداجن وصفا
 لعائل قال الضرير يقال
 رجل داجن أى مقيم
 بمكان ويقال الداجن
 أيضا في كل ما يؤلف مثل
 الشاة والهر والكلب
 يقال دجن الكلب يدجن
 دجنونا اذا ألف البيت
 صح من الزبيدي (قوله
 شمال) بالفتح اسم الريح
 من ناحية القطب
 وبالعكس اسم الجارحة

(واجعل فعالي لغير ذى نسب • جدد كالكرمى تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالي بتشديد الياء وهو مقيس في كل ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرمى وكرامى واحترزهما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصرى ويعرف ما ياءه للنسب بصلاحيه حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب اليه وليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل فوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرمى وما أصله النسب وكثرا استعمال ما هـى فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهرى فانه فى الاصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة وفعالي مفعول أول باجعل ولغير فى موضع المفعول الثانى وجد فى موضع الصفة للنسب وتنبع مضارع مجزوم فى جواب الامر والتقدير و اجعل فعالي جمعا لغير صاحب نسب مجددتوا فى العرب ثم قال

(وبفعال وشبهه انطقا • فى جمع ما فوق الثلاثة ارتقى • من غير ما مضى)

المراد بشبه فعال ما كان على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدهما حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل مفاعيل وفعال وفعاول ومفاعيل وأشباهاها وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخامسى كسفرجل وما زاد على الثلاثة بزيادة كجمهور وقدوس وغيرهما ما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعال من المزيد المذكور فى الباب كاحرورام وفوعيل وفاعل وكاهل وحاض وصاهل ونحوها ولذلك استثنى بقوله من غير ما مضى أى مر ذكره فى هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعال رباعى وزائد على الاربعة فاما الرباعى فلا اشكال فى جمعه على فعال أصلا نحو جعفر وجعفر أو مزيدا نحو احمد وأحمد وأما الزائد على الاربعة فغنى اسمى الاصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخامسى الاصول فقال (ومن خامسى • جردا لخرانف بالقياس) يعنى أنك اذا جمعت الخامسى المجرى من الزوائد نحو سفرجل حذفته منه آخره فتقول فى سفرجل سفارج وفى قرطعب فراطع وفهم من قوله بالقياس ان العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى الاعلى استكراه كذا كرسبويه وبفعال متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من فون التوكيد الخفيفة وفى جمع متعلق أيضا بانطقا ومن غيرى موضع نصب على الحال من ما ماموصولة وصلتها رتقى وفوق متعلق بارتقى والاخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خامسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وحذف فى موضع الصفة لخامسى ثم ان الخامسى الاصول ان كان رابعة شبيها بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر الى ذلك أشار بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد • يحذف دون ما به تم العدد)

يعنى أن الحرف الرابع فى الخامسى الاصول ان كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كحدرنق وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالياء لا شرا كهما فى المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرزدق وفرارق وفهم من قوله قد يحذف ان حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ أو الشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدأ ودون متعلق يحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والصير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال (وزائد العادى الرباعى احذفه) يعنى ان الحرف الزائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يحذف فى الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو مدرج وقدوس والخامسى المزيد نحو قبعثرى إلا أن الاول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدرج دحارج وفى قدوس قداس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخامسى الاصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قبعاث ودخل فى عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فانخرجه بقوله (ما • لم يكن لينا اثره اللذان) واحترز به من نحو قرطاس وقد نيل وعصفور فلا يحذف من ذلك شئ لان بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب

(قوله كالكرمى) قال ابن غازى عن أبى اسحق فائدة تمثله بالكرمى اخراج ما ليس بنسب أصلا لاندراجة فى قوله لغير ذى نسب جدد والتقدير يكونه ثلاثى ساكن العين كفى التسهيل اه (قوله وهى قبيلة) من قبائل اليمن كثرا استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله وقدوس) اسم للاسد وفى تمثله به نظر لان الكلام فى زيادة الثلاثى وقدوس من زيادة الرباعى لانه يجمع على قداس كسبأى عند قوله والزائد العادى الرباعى احذفه (قوله الاعلى استكراه) وفسر بعض الاشياخ الاستكراه بكون العرب لم يسمع منهم جمع الكلمة حتى يسألوا عنها فنظفت بجمعها بعد السؤال (قوله كحدرنق) الحدرنق بدل مهمة هى العنكبوت (قوله قبعثرى) القبعثرى هو

الالف والواو فيهما بالقاعد المعروفة من التصريف وشمل قوله لينا ما قبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فقه نحو غرنيق وفرعون لهما اطلاق اللين على النوعين فتقول غرنابق وفرعين ونخرج ما قبل آخره واو او يا متحركا نحو كنه وروهيخ فان الواو والياء تحذف منه ما تقول كاهروهيخ وشمل قوله ما لم يكن لينا اثره اللدخما ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما محكم ألف قرطاس فلا يقال في جهه مختاير ومناقيد وانما يقال مختار ومنقاد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادى وكلامه في هذا الفصل انما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختبر بكسر الياء ان أريد به اسم الفاعل وبفتحها ان أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لانه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه وهو مضاف الى العادى والرابعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبريل وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين واسم كان ضمير عائد على زائد واللدغة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف وهو خبر اللد ومفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن الزائد لينا الذي ختم الكلمة بعده ثم قال والسين والتامن كستدع أزل • اذبننا الجمع بقاها ما محل

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع ان يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل فاذا كان في الاسم من الزائد ما يحل بقاؤه بأحد البناءين حذف فان تاقى بحذف بعض وابقا بعض أبقى ماله مزية وحذف غيره فان نكافا خيرا الحذف فاذا انقر هذا في مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع محل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وانما أبقيت الميم للمزية التي لها لانها تدل على معنى يخص الاسم والى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله (والميم أولى من سواها بالبقاء) يعنى ان بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كذا ذكر وشمل صورتين احدهما ان يكون الزائد لغير الاطلاق نحو كالنون في منطلق فتقول مطاقي بحذف النون وابقا الميم والاخرى ان يكون الزائد للاطلاق فمقتضى فتقول مقاعس خلافا للمبرد فانه يرى ان ابقاء أحد المضاعفين احق من ابقاء الميم وبشارك الميم في ذلك الهمزة والياء والى ذلك أشار بقوله (والهمز والياء مثله ان سبقا) يعنى ان الهمزة والياء مثل الميم في كونها أحق بالبقاء اذا سبقا للمزية التي لها بتصديرهما ولا نهم في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتها على المتكلم والغائب في الفعل المضارع فتقول في التندو يلندو لا تدو ولا تد بحذف النون وابقا الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين في الآخر والسين والتاء مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاها مبتدأ وقصره ضرورة ومحل خبره وبينما متعلق بمحل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما • كحيزون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ايثار بقاء الواو في حيزون وشبهه كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما خرايين وعطاميس بحذف الياء وبقاب الواو ياء لانكسار ما قبلها كلفعات في عصفور حين قلت عصافير وانما وجب حذف الياء دون الواو لان حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذف الواو لم يكن حذفها عن حذف الياء اذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزون المحزوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط والجواب محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم قال

(وخير وافي زائدى سرندى • وكل ما ضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعلى زيادة النون والالف فاذا جمعتها فانت مخير بين حذف النون وحذف الالف فتقول سراندوسر ادى وأصله سرادى وكذلك علندى علاندو علاد وانما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لازمية له على الآخر والسرندى الجزاء على الامور والعلندى البعير الضخم والواو في خبره عائد على العرب أو على العرويين وفي زائدى على حذف مضاف تقديره في حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

الفصيل المهزول (قوله
نحو غرنيق) الغرنيق بضم
الغين وفتح النون من طبر
الماء طوبل العنق ص
من الجوهري (قوله نحو
كنهور) الكنهور العظيم
من السحاب ص من
الجوهري (قوله وهبيخ)
هو الغلام السمين (قوله
مختار) صوابه مختار ومقاود
نحو مطاقي ومخاقي في جمع
منطاق ومختاق اه مختار

• (التصغير) •

انما ذكر باب التصغير اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واحد واحد ولا شرا كهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد وقد أشار الى الاول بقوله

(فعمل اجعل الثلاثي اذا • صغرنه نحو قذى في قذى)

يعني انك اذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت اوله وفتح ثانيه وزدت ياء ساكنه بعد ثانيه فتقول في زيد زيد وفي قذى قذى بادغام ياء التصغير في لام الكلمة والثلاثي مفعول اول باجعل وفعلا مفعول ثان ثم أشار الى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال

(فعيل مع فعييل لما • فان يجعل درهم درهم)

يعني انك اذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت فعييل أو فعييل فعييل للرابعي المجرى نحو جعفر وجعفر وبر وبر وبر وفعييل للرابعي المزيدي الذي قبل آخره ياء نحو قذيل وقنديل أو ألف نحو شلال وشبيليل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعييل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء رسياني وفعيل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي وجعل مضاف درهم وهو مصدر مضاف الى المفعول ودرهم مفعول ثان بجعل ثم قال

(ومابه لمنتهى الجمع وصل • به الى أمثلة التصغير صل)

يعني انه يتوصل في التصغير الى فعييل وفعيل بما يتوصل به في التكسير الى فعال وفعال فتقول في تصغير سفر جـ صل ومستندع وحيزون ومنطلق سفيرج ومديع وخربين ومطيلق وتقول في نحو سرندي سرنديوان شئت قلت سرنيدوما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها وصل وبه ومنتهى متعلقان بوصل والضهير العائد على الموصول الهاء في به وبه الثاني والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال

(وجازت تعويض يا قبل الطرف • ان كان بعض الاسم فيهما المحذوف)

يعني انه يجوز ان يعوض من المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جازان التعويض في ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كطالبيق ومطيلق والضهير في قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجازت خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم كان والمحذوف في موضع خبرها وفيهما متعلق بالمحذوف ثم قال

(وحائد عن القياس كل ما • خالف في البابين حكما رهما)

يعني ان جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم في التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فما جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع رهط رهط وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغربان وفي ليلة ليليات وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكره وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفي البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف ورهما في موضع الصفة لحكم ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زيد ورجل وان فصل بينهما وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر الا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله

(تلويها التصغير من قبل علم • تأنيث او مدته الفتح انفتح)

يعني ان الحرف الذي بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصبة ودرجة ودرجحة وجبلي وحيلي وسلي وسلمي وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحراء وحراء وحجراء والمراد

• (التصغير) •

أول من تكلم على التصغير هو الخليل بن أحمد رحمه الله ويكون التصغير للتخفيف والتعظيم والترحم وللتعجب ولتقليل العدد ولتقريب الزمان ومنه قول بعضهم فعظم وحقر وقرب زمانى • ترحم فحجب وزقت الامانى وأقلل بتصغيرهم يافى • فازلت في محفل من معانى

(قوله والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى) بل المراد كل ما لم يجمع على فعالين اسما كان أو صفة فيدخل عثمان وانما فتح ما قبل الالف والنون لشبههما بالني التانيث قال أبو اسحق في قوله عدا تنبيه على ان الانفصال تقديري لا حسي فكانهما الحقا بعد كمال بنية التصغير اه وبزيده بيانا قوله وقدروا انفصال ابن غازي (قوله عثمان) قال الحريري رحمه الله • ولا تغير في عثمان الالف • وفي سكران الذي لا ينصرف اه من املاء شيخنا العلامة سيدي محمد المرابط رحمه الله (١٨٥) قال الامام ابن غازي قال أبو حيان

تقول في تصغير عثمان عثمان لانهم لم يكسروه على عثمانين وقد قيل بعضهم كيف تجمع عثمان فقال عثمانون فقبل له وعثمانين قال ايش عثمانين على جهة الانكار أبو اسحق قال ابن جني سألت الشيخ يوما فقلت له كيف تجمع دكانا فقال دكانين قلت فسر حانا قال سراحين قلت فعثمان قال عثمانون قلت فهو لا قلت أيضا عثمانين قال ايش عثمانين أرايت رجلا يتكلم بتصغير لغته والله لا أقولها اه من ابن غازي رحمه الله (قوله وألف التانيث حيث مدا) أي مدا قبلها فان الالف في الممدودة ليست علامة للتانيث وانما علامة التانيث الالف المنقلبة همزة (قوله من بعد أربع) قال بعضهم هو راجع الى جميع ما تقدم فيكون قيد في الجميع وبزيده ما ردهم في هذه الطرة السفلى اه واظهر في تحمله مجرأ وما بعده من المثل التي مثل بها في حل الايات الاربع فانه مما وقع فيه الالف رابعا

الالف التي قبل الهـزة فان المدة ليست علامة للتانيث وانما علامة التانيث الالف المنقلبة همزة والالف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التانيث المقصورة فانها علامة تانيث فلذلك لم يكتب بعلم التانيث عن الممدودة والفتح مبتدأ وانحتم خبره وتلوه متعلق بالفتح ومعنى التلوه التالى ومن قبل في موضع الحال من تلوه أو مدته معطوف على عـلم ثم أشار الى الموضوعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال (كذلك ما مدة أفعال سبق • أو مد سكران وما به التحق)

يعني ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعته وما سمى به من ذلك فتقول في تصغير اجمال أجمال وكذلك في نحو أفعال اذا سمى به رجلا أفعال والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبيه بقوله وما به التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان سكران وعطشان وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثمان وسرحان لانه من باب فعلان وانما واجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لان تاء التانيث والالف تستحقان ان يكون ما قبلهما ماقصورا لم يقولوا في تصغير أفعال أفعيل لثلاث تصغير الجمع ولم يقولوا سكرين لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين كما قالوا في سرحان سراحين وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر المبتدأ وهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من أفعال لانه جعله قيد للجمع ثم قال

(وألف التانيث حيث مدا • وتاؤه منفصلين عدا)

(كذا المزيد آخر النسب • وعجز المضاف والمركب)

(وهـكذا زبادنا فعلانا • من بعد أربع كزعفرانا)

(وقدروا انفصال ملال على • تثنية أوجع تصحج جلا)

قد تقدم ان أبنية التصغير ثلاثة فاعيل وفاعيل وفاعيل وتقدم أيضا انه يتوصل الى بناء التصغير بتوصل به الى بناء الجمع من الحدف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الايات الاربع فلم يمد فيها الثاني بل جعل بناء التصغير معتبرا في صدورهما وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلية في حكم البنية الاولى الاول ألف التانيث الممدودة نحو جراه فتقول في تصغيره جراه فيكون المعتبر في صيغة التصغير جبر وهو المنبى عليه بقوله وألف التانيث حيث مدا الثاني تاء التانيث نحو درجته فتقول في تصغيره درجته فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فاعيل فيكون كجهر وهو المنبى عليه بقوله وتاؤه الثالث ياء النسب نحو بصرى فتقول في تصغيره بصري فالبناء غير معتد بها أيضا وهو المنبى عليه بقوله كذا المزيد آخر النسب الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبى عليه بقوله وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعلبك وهو المنبى عليه بقوله والمركب السادس الالف والنون المزجتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعفران فصار المصغرا غما وزعفران والالف والنون غير معتد بها واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم - كدهما السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زيدان الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو

(٢٤ - مكدوى) وقد تقدم حكمه في قوله فاعلا جعل الثلاثي اذا صغره وفي قوله لتلوهما التصغير من قبل علم والصواب

ان يمثل بما وقعت فيه الالف خامسة كما مثل ابن هشام في التوضيح وقد يؤخذ من قول المصنف من بعد أربع اذا رددته للثلاثة آيات البيت الرابع - حذف منه دلالة ما تقدم عليه فتامله اه فان قبل لاى مثنى قال وألف التانيث البيت وهو داخل فيما تقدم له في قوله وزائد العادي الرابعي الخ وقد أجال عليه في قوله وما به المنتهى الجمع وصل الخ فالجواب انه انما

زيدون فتقول فيه زيدون وهما المنبى عليه ما بقوله وقد روا انفصال البيت وقد فهم من هذه
الآيات أن قوله وما به المنتهى الجمع البيت مقيد بان لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحدق
منها شيء وألف التانيث مبتدأ وتأوه معطوف عليه وعدا في موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة
على الالف والتاء منفصلين مفعول ثان بعد الواو حيث متعاقبة بعد الواو المزيد مبتدأ وخبره كذا وأخر
طرف مكان متعلق بالمزيد لانه اسم مفعول وللنصب متعلق بالمزيد أيضا وبجزء المضاف معطوف على
المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره دلالة الاول عليه وزيد تافعلان مبتدأ وخبره كذا وها
تنبية ومن بعد متعلق بزيد تاو انفصال مفعول بقدر واو هو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة
وصلتها دل وعلى تثنية متعلق بدل وجمع مفعول مقدم بحلاوا وعطف بحلاوا معه وله على دل
ومعه وله فهو من عطف الجمل ثم قال

(وألف التانيث ذوالفصر متى • زاد على أربعة ان يثينا)

يعنى ان ألف التانيث اذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها المالم يستقل التطق بها حكم لها بحكم
الموصل حذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفاعيل وذلك نحو فرقرى وفرقرى وعبركى
وحبرك فان كان ثانيا فافيه ألف التانيث الخامسة ألفا فقد أشار اليه بقوله

(وعند تصغير حبارى خير • بين الحبيرى قادر والحبير)

حبارى اذا صغر جاز فيه حذف الالف الاولى وابقاه ألف التانيث فتقول حبيرى وحذف ألف
التانيث فتقول حبير بقاب الالف الاولى ياء وادغاميا التصغير فيها وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى
مما أفه خامسة للتانيث يجب حذف ألفه وعند متعلق بخير وكذلك بين والظاهر في عندها أنها
بمعنى فى ثم قال

واردد لاصل ثانيا لينا قلب • فقيمة صير قويعه تصب)

يعنى ان ثانى الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فشملى ستة أنواع الاول ما أصله
واو فانقلبت ياء نحو قويعه فتقول فيه قويعه الثانية ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بوب
الثالث ما أصله ياء فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب
للمسن من الابل فتقول فيه نيب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذئب فتقول فيه ذؤيب
السادس ما أصله حرف من حروف الالهة نحو قيراط ودبنار فتقول فيه قيريراط ودبنير لان أصلهما
قراط ودنار وانما رجع ذلك كله الى أصله لزال موجب القلب وثانيا مفعول بارد ودول اصل متعلق
باردد وليناعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثانى ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى
أصله نحو قائم فان الهمزة بدل من الواو فتقول قويم وقلب في موضع النعت لثانيا وقيمة مفعول أول
بصير وقويعه مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لاصله واليه أشار بقوله
(وشد فى عبيد عبيد) وجه شد وذه ان الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويعه فلم يردوه الى أصله
لثلا يلبس بتصغير عود بضم العين ثم قال (وحتم • للجمع من ذامالتصغير علم) يعنى ان ما ردد لاصله فى
التصغير يرد أيضا الى أصله فى الجمع فيقال فى جمع ميزان موازين وفى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى
عبيد أعبيد كما قالوا عبيد وعبيد فادلى بشد وما رفوع بجم وللجمع ومن ذامتعلقان بجم وما موصولة
وصلتها علم والتصغير متعلق به لم ثم قال

(والالف الثانى المزيد يجعل • واوا كذا ما الاصل فيه يجعل)

للالف الثانية خمسة أحوال الاول أن تكون مبدلة من واو الثانى أن تكون مبدلة من ياء وتقدم
حكمها فى البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كهاج النظامس
أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر فى هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من

ذكره ليرتب عليه ما بعده
وهى مسألة حبارى فان
قيل مسألة حبارى قد
تقدمت أيضا فى قوله والميم
أولى من سواء بالبقا الخ
فلاى شئ أعادها فالجواب
انه انما أعادها ليدل على
التصغير فيها والله أعلم
فتأمل (قوله وحبركى) هو
الفرادى والثنى حبركة
وربما يشبه به الرجل
القليل الطويل الظهر
القصر الرجل وتصغيره
حبرك صغ من طيرة
منسوبة للجهوى اه

(قوله وكل المنقوص) اذا صغر المنقوص المذكور كل رد ما حذف منه ان كان على حرفين (١٨٧) نحو خذ مني به وسه فتقول

فيه أخذ وسه وان
كان على ثلاثة أحرف
والثالث تاء التأنيث لم
يغندبه وكل أيضا كما
يكمل الثاني نحو عدة
فتقول وعيدة وان كان
المنقوص حوى ثالثا غير
التاء لم يرد اليه ما حذف
لعدم الحاجة اليه فتقول
في هار هو يرو اليه أشار
بقوله ما لم يحو غير التاء
ثالثا ويفهم منه انه ان
حوى ثالثا غير التاء لم يرد
اليه المحذوف وان كان
الثالث هو التاء لم يغندبه
وردا اليه اه من المرادى
(قوله كسبة) التبعة هو
مجمع الماء في الحوض
واختلف فيه هل محذوف
العين أو محذوف اللام
(قوله ويد) أصل يدي
بسكون العين بدل جمع
على افعال (قوله في هذا
الباب) أى في باب التصغير
وذلك حيث تلتقي ثلاث
يأت أولهن ياء التصغير
(قوله وشذرك الخ) قال
بعضهم
وشذرك دون لبس وهو في
ناب ونعل ونحى ونصف
وقوس وذود شول وفرس
حرب ودرع الحديد عرس
وانشول اسم للناقة القليلة
اللبن والنصف بفتح الصاد
اسم للمرأة الكهلة التي
ليست بشابة ولا بهوز وقال
بعضهم

همزة وسنأتي في باب الأبدال والالف مبتدأ وان شئت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواو
مفعول ثان يجعل وما مبتدأ وهي موصولة والاصل مبتدأ ويجعل خبره ومبه متعقبي يجعل والجملة
صلة ما ثم قال (وكل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما)

يعنى ان المنقوص اذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص
القياسى وهو ما آخره ياء بقدر فيها الضمة والكسرة فتعمل قوله المنقوص ما حذف منه فائده كسرة
أو عينه كسبة أو لامة كسنة ويدوشمل ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضا ما كان على
حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كها رعى هاتر فمن جعل الاعراب في الراء وأصله هاتر
فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد اليها المحذوف الا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها رعية برد
الفاء وثوبية برد العين وسفينة ويدية برد اللام وتقول في هار هو يرو اليه أشار
وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير التاء ثالثا أى ما لم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا
غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمه ما في ذلك واحد
وذلك انه اذا معنى بها ثم صغرت تصير كالمنقوص الذى على حرفين فلا بد من تكميلها بالتوصل بذلك
الى بناء التصغير فتقول موى وفى غشيه بذلك نظرفان ما معنى به من الموضوع على حرفين ثانياه حرف
لين يجب تكميله قبل التصغير ولم ينبس على ذلك أحد من اشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول
بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول يحو غير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم
عليها والتقدير ما لم يحو ثالثا غير التاء ثم قال

(ومن ترخيم بصغرا كتنى بالاصل كالعطف يعنى المعطافا)

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغران كان ثلاثى الاصول صغرى على فعل نحو جيد فى أحد
وحدان ومحمود وجماد وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغرى على
فيعمل نحو شعلال وعصفور فتقول شعلال وعصفور ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها بصغرو وترخيم
متعلق بصغروا كتنى خبر المبتدأ وبالاصل متعلق باكتنى ثم قال

(واختم بنا التأنيث ما صغرت من مؤنث عارثا لثلاثى كسن)

يعنى ان الاسم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيث يحتمل التاء في التصغير نحو سن وسنينة وشمل
قوله ثلاثى أربعة أنواع الاول ما هو ثلاثى في الحال نحو كيف الثاني ما هو ثلاثى في الاصل نحو يد
فتقول فيه يد ية الثالث ما كان نحو سها فانك تقول فيه سهى فيجمع ثلاث يأت الاولى ياء التصغير
والثانية بدل ألف سها والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت احدى اليات على القياس المقدر في
هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحق التاء كما تلحق الثلاثى الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث
فصغر تصغيرا لترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة وما مفعول باختم وهي موصولة وصلتها بصغرت
وانضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرت ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من
هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله

(ما لم يكن بالتأنيث ذاليس كشجر وبقرو وخس)

يعنى ان التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذى يتميز من واحد بحذف التاء فهو شجر وبقرو فتقول
فيه ما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لا تلبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرة ولا ثلاثا
وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسبع وخمس ولا تلحقها التاء ثلاثا تلبس بتصغير
عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثاني بقوله (وشذرك دون لبس) يعنى شذرك التاء دون لبس في
ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب للمس من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع

ذود وشول نصف وقوس نعل وحرب وفرس وناب نحى درع فتلك التاء مع بظها شذلا امراء ان صغرت من
غير لبس لا تنس فاطم الى العلم ومنه فاقبس وخرج بدرع الحديد الدرع الذى هو القميص لانه مذكر

الحديث وعرض ونحوه ونصف وقد شد أيضاً الحاق التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله (وندر • لحاق تاء في ثلاثيا أكثر) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قدبة وفي وراة وربة وفي امام أمة وما ظرفية مصدرية وفي يكن ضمير عائد على المؤنث العاري وري في موضع خبر يكن وذال بس مفعول ثان يري وبالتاء متعلق يري وترك فاعل بشدودون متعلق بشدولحاق تاء فاعل بندروما موصولة وصلتها أكثر بفتح الباء وثلاثيا مفعول بكثروا يعني أكثر عليه غلبه في الكثرة ثم قال (وصغروا شدوذ الذي التي • وذامع الفروع منها تاوني)

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتكمن من الاسماء الا ذوالذي وفروعها لشبهها بالاسماء المتكمنة في كونها توصف ويوصف بها فاستيج لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتكمن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير عوض من ضم ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتكمن في زيادة ياء ساكنة فقبل في الذي والتي اللذان واللتيا وفي ذواتا ويا ويا وقد اعترض للمرادى هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لعنه قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شدوذ! معترض من ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره بوجهم ان تصغيرها كتصغير المتكمن وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومها لأنهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها ان قوله منها تاوني بوجهم أن في تصغيرها تصغروا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تالوا وفي صغروا عائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشدوذ مصدر في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيدي به التسميتين قوله

(يا، كيا، الكرمي زادوا النسب • وكل ما تليه كسره وجب)

يعني أنه اذا أريد أن ينسب اسم الى أب أو قيسلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغيرات زيادة الباء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب الى الياء وفهم ذلك من تشبيهها بياء الكرمي فانها حرف الاعراب وفهم منه أن ياء الكرمي ليست للنسب لتشبيهها بياء النسب بها ويا مفعول بزادوا الواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ ومما موصولة وتليه صلتهما والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل وهما كسره عائد على الحرف الذي تليه الباء ثم اعلم ان هذه التغيرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الاسماء المنسوبة وقد يضاف اليها في بعض الاسماء تغيرات آخر أشار الى الاول منها بقوله

(ومثله مما حواه احذف وتا • تأنيث أو مدته لا تنبأ)

يعني ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو أف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها بياء النسب وشمل الباء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الباء للنسب كبصري فتقول في النسب اليه بصري وما كانت فيه الباء لغير النسب نحو كرمي فتقول في النسب اليه كرمي وما كان أصلها واو نحو مري أصله مري فقلت الواو ياء وأدخمت في الباء فتقول في النسب اليه مري وفي هذا الاخير وجه آخر ينبه عليه بعد وانما حذفت الباء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب اليه فاطمة فاطمي وانما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث اذا كان المنسوب اليه مؤنثا نحو مكبة وأما أف التأنيث المقصورة فان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقري في قرقري وحشي في حشي وأما الاربعة فقد أشار اليها بقوله (وان تكن تربع ذاتان سكن • فقلها واو احذفها حسن)

(قوله اليه) الضمير في قوله اليه يعود على اللفظ المؤنث الذي أريد النسب اليه والصواب أن يقال اذا كان المنسوب مؤنثا وأما المنسوب اليه في صورة اثبات التاء فهو مؤنث أبدا مثاله امرأة مكبة (قوله حشي) والحش الابهال من تحضر العفو

يعني ان ألف التانيث المقصورة اذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقاب واوا
نحو حبل فتقول فيه حبل وحباوى وفهم منه انها اذا كانت خامسة فيما فوق او رابعة في اسم تانيثه
متهرك وجب حذفها لدخولها في الضابط الاول ولم يتعرض للاربع من الوجهين قبل والحذف أحسن
ومثله مفعول باحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما يتعلق باحذف ومما موصولة وهي واقعة
على الاسم الذي حوى الياء وصلتها حواء والهاء على الموصول هو الضمير المستتر القاعل بحواء
والهاء في حواء عائدة على الياء ويجوز ان تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير
المستتر في حواء عائدة على الاسم الحاوى الياء ومن على الوجه الاول للتبعض وعلى الثاني لبيان
الجنس وتاء تانيث أو مدته مفعول بثبنا ثم قال (نسيمها الخلق والاصلى ما لها) يعني ان الالف
الرابعة اذا كانت للحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التانيث من
قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى الا ان القلب في الاصل أحسن من
الحذف والى ذلك أشار بقوله (وللاصلى قاب يعنى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعنى يجتاز
وفهم من تخصيصه الالف الاصلى باختيار القلب أن ألف الحاق بالعين فيكون كاف التانيث في
اختيار الحذف والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القاب في ألف الحاق أجود فينبغي أن يحمل
كلامه هذا على ان القاب في الاصلية أكثر من القلب في التالى للحاق وان كان القلب فيها جميعا
أجود من الحذف كما ص عليه في مرجح الكافية والحق نعم تشبهها والاصلى معطوف على الملقى
ومما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الها والخبر في الجر ورفبها ثم انتقل الى الالف الخامسة فصاعدا فقال
(والالف الجائز أزل) يعني ان الالف الخامسة فيما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الالف
الاصلية نحو مصطفي وألف التانيث نحو حبارى وألف التكسير وشمل أيضا الالف الخامسة كالمثل
والسادسة نحو مستدعى وخطى وقبمى فتقول مصطفي وحبارى ومستدعى وخطى بالحذف
في جميع ذلك ثم انتقل الى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال (كذلك بالمنقوص خامس اعزل) يعني أن
ياء المنقوص اذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتمد معتمدى وفهم من ذلك أن حذفها اذا
كانت سادسة واجب أيضا لانه من باب أخرى لان موجب الحذف انما هو الثقل وهي سادسة أثقل
منها خامسة والالف مفعول بازل والجائز نهى للالف وأر بما مفعول بالجائز وبالمنقوص مبتدأ خبره
عزل أى حذف وخامس حال من الضمير المستتر في عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال
(والحذف في الباء احق من قلب) يعني ان ياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا
وحذفها أحسن من نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول
الشاعر فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحافى ولا نقد
هو منسوب الى حانية هو الموضع الذي يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما نالته ياء أو ألف فقال (وحتم قلب
ثالث يعنى) فشمّل قوله ثالث الياء والالف وهما مستويان في وجوب قلبهما واوا نحو عى وهووى وفى
وقوى وانما قلبت الالف فى فتى واوا أصلا الياء كراهية اجتماع الكسرة والياء آت والحذف مبتدأ
ورابعا حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفي الياء متعلق باحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعنى أى
يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال (وأول ذا القلب انفتاحا) يعني ان ياء المنقوص اذا قلبت
واوا فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتعقيب ان الفتح سابق لقلب لان نحو نفع اذا قصص فيه
النسب وجب قلب الكسرة قصصه كما في نحو غر فوجب حينئذ قلب الواو والياء لظهور كرها وانفتاح ما
قبلها قصص كفتى فتقلب الالف بعد واو كما قلبت فى فتى وكذلك أيضا نحو قاضوى لان نظيره تغلب
فتفتح أيضا ضد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول باول أى صاحب القلب
وانفتاحا مفعول ثان باول ثم قال (وفعل وفعل عنهما انفتح وفعل) يعني ان الاسم الثلاثى المكسور

(قوله وألف التانيث نحو
حبارى) كان من حقه أن
لا يأتي ياء التانيث لانه
دخل في قوله قبل أو مدنه
(قوله كذلك) نهى لمصدر
محذوف أى عزلا كذلك
ولو استغنى عنه لصح

العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كقرأ أو مكسورها كابل أو مضمومها كذل فتقول غرى وأبلى ودثلى كراهه اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمير يفسره افصح وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف واقع خبر فعل إذا دخل مبتدأ أو عينهما مفعول بإفصح ومنها متعلق بإفصح وفعل الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلها ما فى وجوب فتح العين ثم قال (وقيل فى المرمى مرمى • واختير فى استعده اللهم مرمى)

قد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله مما حواه لكن فيما احدى يائيه أصلية كبرى لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه ان يأتى بهذا البيت عقب قوله ومثله مما حواه احذف كما فعل فى الكافية لكن الايات التى ذكرها من قبض بعضها بيهض فلم يمكن ادخالها فى اثنتاها فتعين تأخيرها عنها ورمى مرمى مرفوع بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ورمى مرفوع باختيار ثم اعلم ان ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم وان تقدمها حرفان فسيأتى وان تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله

(ونحو سى فتح ثابته يجب • وارده واوان يكن عنه قلب)

يعنى انه اذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شئ بل يفتح ثابته وهو الياء الساكنة المدغمة فى الاخرة فان كان أصله واواردها فقلت فى طى طوى لانه من طويت وانما قلبت الياء الاخرة واواره من قلبه عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه ان الياء الاولى اذا كانت ياءا لا صلة بقيت على حالها فتقول فى حى حيوى واعراب البيت واضح ثم قال (وعلم التثنية احذف للنسب • ومثل ذاتى جمع تصحج وجب)

يعنى انك اذا نسبت الى مشى أو مجموع على حده حذف العلامة ونسبت الى واحد فتقول فى النسب الى يزيد بن يزيد بن زيدى وحمل الشارح كلام النظم على ان ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى وفيه نظر والذي ينبغي ان يحمل عليه ما ذكر وتفهيم منه ان حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف والنسب متعلق باحذف ومثل ذا مبتدأ وخبره وجب وفى جمع متعلق بوجوب ثم قال (وثالث من نحو طيب حذف) يعنى انه اذا وقع قبل الحرف المكسور لا جل ياء انقلب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها احذفت المكسورة كقولك فى طيب طيبى كراهه اجتماع الياءات والكسرة وفهم من المثال ان الياء اذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبى وكان القياس على هذا فى النسب الى طيبى طيبى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك ثابته بقوله (وتد طائى مقولا بالالف) ووجه الشذوذ ان أصله على مقتضى القياس طيبى يسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفا والياء انما قلبت ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ أو سوغ الابتداء به انه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولا حال من طائى وبالف متعلق بمقول ثم قال

(وفعل فى فعلة التزم • وفعل فى فعلة حتم)

يعنى ان ما كان على وزن فعلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجتمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويفتح ما قبلها فان كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه الياء والتاء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنيفة حنى وفى جهينة جهنى وفعل مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم واعراب بحر البيت كصدرة وفعلة وفعلة غير منصرفين للتأنيث والعلمية ثم قال (والحق وامعل لام عربيا • من المثاليين بما التأويا)

يعنى انهم الحقوا بفعلة وفعيلة فى الحذف ما كان على فعيل أو فاعيل بغير تاء وكان معتلا للام نحو عدى وقصى فتقول فيها عدوى وقصى والحقوا بعنى العرب ومعتل مفعول بالحقوا وعربا فى

موضع النعت لمحل ومن المثالين متعلق بعمل وبما متعلق بالحقوق او ما موصولة وصاتها أو ليا والهاء
مفعول ثان لا وليا والمفعول الاول ضمير مستتر في أوليا وهو العائد على ما وماذ كرفي فعيلة وفعيلة
من حذف ياءهما انما ذلك ما لم يكنا معننى العين أو مضعفها والى ذلك أشار بقوله
(وعموما ما كان كالطويلة • وهكذا ما كان كالجليلة)

يعنى ان ما كان معننى العين أو مضعفها من الوزنين يتم أى لا يحذف ياءهما لتقل التضعيف
والاعلال ومثل بفعلة بفتح الفاء ولم يمثل بفعلة بضمها وهما سواء في وجوب التميم وانما استغنى
بفعلة عن فعيلة لان الالة موجودة فيها ما وفهم من البتين ان ما كان على فعل صحيح اللام مجردا
من التاء يتم على الاصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيها ما عقيل وعقيل واعراب البيت واضح ثم
قال (وهو رذى مدنيال في النسب • ما كان في تنبيهه انتسب)

يعنى ان حكم الممدود في النسب كحكمه في التنبيه فتقول في نحو جراء جرواى كما تقول جرواى
وتقول في علباء وكساء وجباء علباوى وكساوى وجباوى وعلباوى وكساوى وجباوى كما تقول في التنبيه
وقد تقدم ذكر ذلك كله وهو مبتدأ أو ينال يجوز ضبطه بضم الياء وقصها وهو في موضع الخبر وما
مفعول ثان ينال ان ضم ياءه وفي ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الاول وان كان ينال
بفتح الياء فاما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب في موضع خبر كان وفي تنبيهه متعلق بانتسب
ثم انتقل الى النسب للمركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافة
وقد أشار الى الاول والثاني فقال

(قرله ولم يمثل بفعلة بضمها)
ومثال فعيلة من المضعف
هريرة ومن المعقل فورية

وانسب لصدر جلة وصدرها • ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الاسناد
فينسب الى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق فخره فتقول في
الانسب اليه برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول في النسب اليه بعلقى ثم انتقل الى الثالث وهو المركب
الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى مجزئه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار الى الاول بقوله
(ولثان عما) (اضافة مبتدأة بآبى أو اب • أو ماله التعريف بالثاني وجب)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للجزء اولها أن يكون مبتدأ بآبى نحو ابن الزبير فتقول في النسب اليه
زبيرى وثانيها أن يكون مبتدأ بآبى وهو الكنية نحو أبو بكر فتقول فيه بكبرى وثالثها أن يكون
الاول يعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع أن يحافى
اللبس وسياقى ثم أشار الى الثاني وهو ما ينسب الى صدره فقال (فما سوى هذا انسب للاول) يعنى ان
المضاف ان لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب الى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئى فان
خيف لبس نسب الى الجزء واليه أشار بقوله (ما لي يخف لبس كعبه الاشول) يعنى اذا خيف اللبس
نسب الى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الاشهل فتقول شمسى ومنافى وأشهلانى لانك لو
نسبت لاصدر فقامت عبدى لانسب فلم يدرك هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الاشهل
وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني ولصدر متعلق بالنسب وصدر ما معطوف وما موصولة
وصلتها ركب ومن جامه صدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان معطوف على
اصدر واضافة مفعول يتم وتتم في موضع الصفة لثان ومبتدأة نعت لاضافة بآبى متعلق بمبتدأة
وما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ أو خبره وجب وله متعلق بوجوب الجملة صلة
ما وفي متعلق بانسب وما موصولة وصاتها سوى وهذا اشارة لما ذكره ولو قال فما سوى هذى اشارة
للموضع المذكور لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى
المحذوف منه حرف اما ان يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذفت منه اللام فهو اما جاز
الخبر واما واجبه وقد أشار الى الاول بقوله

(واجبر برد اللام ما منه حذف • جواز ان لم يردده ألف)

(قوله وعضه) العضاه كل شجر يعظم وله شوك من الجوهرى (قوله وما مفعول رد) بل هو مفعول باجر لا برد وهو سهو منه رحمه الله
(قوله وباح اختا وابن بنتا الحق) (١٩٢) وسر ذلك ان الصيغة كلها للتأنيث فوجب ردها الى صيغة التذكير كما وجب حذف

التاء في مكى وبصرى
ومسلمات ويونس يقول
فيهما أختى وبنتى محبتان
التاء لغة التانيث لان
ما قبلها ساكن صحيح وبانها
لا تبدل في الوقف هاء
وذلك مسلم ولكنهم عاملوا
صيغتها ما عاملت تاء التأنيث
بدليل مسئلة الجمع قاله
ابن هشام في التوضيح
(قوله فتقول وشوى)
بقلب الياء واو الانكسار
رددت الواو صار وشى
بكسرة بين كابل فقلبت
الكسرة الثانية فتحه كما
تفعل في نحو ابلى فانقلبت
الياء ألفا ثم الالف واو ولم
يقلب على قول الاخفش
ومضى بالياء لعدم الموجب
المذكور اه توضيح (قوله
نحو مذمى بها) فتقول
في النسب الى مذمى وفي
النسب الى سهى صح
من المرادى (قوله الى
فرائض فرضى) مفردة
فريضة على وزن حنيقة
(قوله وفهم من قوله ان لم
يشابه واحدا بالوضع)
حاصله انه ينسب الى
الكلمة الدالة على الجماعة
على لفظها ان اشبهت
الواحد بكونها اسم جمع
كقوى ورهطى او اسم
جنس كشجرى او جمع
تكسير لا واحده كما يلى
أوجار يا جبرى العلم
كانصارى واما نحو كلاب
وأنمار فليس مما نحن فيه
لانه واحد والنسبة اليه على لفظه من غير تردد (قوله كعبايد) العباد يد الفرق من الناس الذاهبون في كل

(في جمعى التصحيح أو في اثنينه) يعنى ان الثلاثى المحذوف منه اللام اذ لم يرد المحذوف في التثنية
وجمى التصحيح جاز جبره وابقاؤه على حاله فتقول في يدر وعدوم يدرى وعدوى وعدوى ودوى
ودموى لانك تقول في تثنيتايدان وعدان ودمان وفي نحو تسيه تبرى وثى لانك تقول في جمعها
اثنات بغير رد ثم أشار الى الثانى بقوله (وحق محبور به ذى توفيقه) يعنى ان ما جبر في التثنية وجمى
التصحيح جبر في النسب وجوباً نحو آب وأخ وعضه وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضوى وسنوى
أو سنوى على الخلاف في لامها لانك تقول في التثنية أبوان وأخوان وفي الجمع عضيات وسنوات
أو سنات وبردمتعلق باجر ورد مصدر مضاف الى المفعول وما مفعول رد وهى موصولة وصلتها
حذف ومنه متعلق بحذف وجواز مصدر وانظرا ه انه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف
والتقدير واحد جبر اذا جاز وان شرط ورده اسم بك وألف في موضع خبرها وفي جمع متعلق بالف
وحق محبور الخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال (وباح اختا وابن بنتا الحق) يعنى ان اختا اذا نسبت
ليها قلت اخوى كما تقول في النسب الى أخ واذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول في النسب الى ابن
أما الحاقه اختا ياخ فلا اشكال فيه وأما الحاقه بنتا يا بن ففيه نظر لان النسب الى ابن يجوز بابنى
وبنوى فمن أين يعلم ان بنتا يقال في النسب اليها بنوى فقط والعذر له في ذلك انه انما أحال على من قال
في اس بنوى ولا يصح جملة على من قال ابنى لعدم همزة الوصل في بنت هذا الذى ذكرته في النسب الى
أخت وبنت هو ان عاب الجهور وخانف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله (ويونس أبى حذف التاء) يعنى
ان يونس يقول في النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى وباح متعلق بالحق واختا مفعول بالحق وبتا
معطوف على اختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجرور وهو جازر خلافاً للفارمى ويونس
مبتدأ أو صرفه ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التام مفعول بابى ثم قال

(وذا عاف الثانى من ثنائى • ثانيه ذولين كلا ولائى)

يعنى انك اذا نسبت الى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب ان تضعف الثاني فتقول في لورى ولا
مسمى به لورى وكبرى ولائى وفي ذلك نظر لان ما مسمى به مما ثانيه ذولين يجب ان يضعفه وجعله من
ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما فى التصغير والثاني مفعول بضاعف ومن ثنائى
في موضع الحال من الثانى وثانيه مبتدأ وذولين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في
موضع نعت لثنائى ثم انتقل الى المحذوف انفاه فقال

(وان يكن كشبه ما الفاعل عدم • بغيره وقع عنه التزم)

يعنى ان ما حذف منه الفاء وكانت لامه ياء كشبه ودية يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو
ويضع عنه فتقول وشوى ودوى وفي قوله ورفع عنه التزم موافقة للمذهب سيويوه والاخفش
يركها سا كنه فتقول وشى وفهم منه ان المحذوف الفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدوى
وفهم ايضا ان المحذوف انعين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذمى بها فان أصلها مندوان يكن
شرط وما اسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفام مفعول بعدم وكشبه خبر يكن والفاجواب
الشرط وجبره مبتدأ وقع عنه معطوف عليه واتزم في موضع الخبر عنه ما كان حقه ان يقول انتزما
لكن أفرده على معنى ما ذكر ثم قال (والواحد اذا كرنا سببا للجمع • ان لم يشابه واحدا بالوضع)
يعنى انك اذا نسبت الى جمع بان على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جى به واحد ونسب اليه كقولك
في النسب الى فرائض فرضى وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابه في لفظه
وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعبايد والاخر ما سمي به كأنصار فتقول فيه ما عباد يدرى
وانصارى والواحد مفعول باذ كر وناسا بما حال من الضمير المستتر في ذكر وللجمع متعلق

وجهه وكذلك العبايد

والنسب الى العبايد

عبايدى (قوله الوقف)

الوقف في اللغة هو الحبس

(قوله آخر الحركة) النسخة

الجيدة آخر الكلمة وأما

نسخة آخر الحركة خطأ لأنه

يبقى عليه السكون ولان

الحركة لا تشمل الروم ولان

الحركة ليس لها أول ولا

آخر (قوله تنوينا) أى فى

معرب أو مبنى اجعل ألفا

قال السيوطى فالمبنى نحو

اجها بمعنى حدث ووجهها بمعنى

أعجب (قوله ونال) بمعنى

نال أى تابع وهو مفعول

لا حذف على حذف

الموصوف أى احذف

تنوينا تابعا غير فتح (قوله

واحذف لوقف فى سوى

اضطرار صلة غير الفتح فى

الاضمار) هذا اذا كان

ما قبل الحرف الا سحر محركا

بحركة مجانسة للحرف

الا سحر كما مثل والا فلا كهو

وهى وهذا التقييد مبنى

على أن الصلة من الضمير

وهو الذى رجه ابن الصائغ

وأما على القول بانها زائدة

فلا يحتاج الى التقييد وبشرط

أضاف ما قبل الصلة ان

يكون متصرا كالاسا كنا

لانه انذاك يجوز حذف

الصلة فى الاختيار واثباتها

فتقول منه ومنه وعلية

وعليه (قوله فأنفا) بكسر

اللام مفعول ثان بقلب

المتعدى لاثنتين لاحال من

الضمير فى قلب خلافا

للمكودى والازهرى

بنسب وان شرط حذف جواب الشرط لالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان النسب يكون بالياء المشددة

المذكورة كما تقدم ويكونان بوزان منه عليها بقوله

(ومع فاعل وفعال فعل • فى نسب أغنى عن الياء قبل)

فذكر ثلاثة أوزان الاول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تاجر ولا بن وكاس أى صاحب غرو وصاحب لبن

وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالبا نحو حداد وقرارو فعمل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس

بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق باغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى ثم قال

(وغير ما أسلفته مفعرا • على الذى ينقل منه اقتصر)

بمعنى ان ما خالف ما قدمته من الاحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يفاص عليه

وهو كثير ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال

والى مرموزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ أو ما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول

الهاء فى أسلفته ومفعرا حال من الهاء واقصر خبر غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة

الذى والضمير العائد على الذى الهاء فى منه

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فان كان الموقوف عليه منونا فغيبه ثلاث لغات حذف التنوين

مطلقا وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ما قبله

مطلقا نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدي وحذفه بعد ضمة أو كسرة وابدال الالف بعد فتحة وهذه

اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال (تنوينا ارفع اجعل ألفا وقفا ولو غير فتح احذفا)

بمعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة وحذفه وتعمل غير

فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل ووقفا مصدر فى موضع

نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له واثر طرف متعلق باحذف وألف احذفا بدل

من نون التوكيد الخفيفة ثم قال (واحذف لوقف فى سوى اضطراره صلة غير الفتح فى الاضمار)

بمعنى ان هاء الضمير فى الوقف اذا كان صلة غير الفتح وحذف وتعمل الضم والكسر نحو رأيت به ومررت

به فتقف عليها بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث

نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أى على الواو والياء

فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول

باحذف وفى الاضمار متعلق بصلته ثم قال (وأشبهت اذن منونا نصب • فألفا فى الوقف فونها قلب)

بمعنى أن اذن التى هى من النواصب بوقف عليها ابدال النون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول

اذ وفهم من قوله وأشبهت ان الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للشبه ولذلك ذكر

بعضهم الوقف على النون على الاصل واذن فاعل بأشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب فى

موضع الصفة لمنونا وفونها مبتدأ أو قلب خبره والفاء حال من الضمير فى قلب ثم قال

(وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما • لم ينصب أولى من ثبوت فاعلا)

بمعنى ان حذف الياء من المنقوص اذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فاعلا المرفوع نحو هذا قاض

والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب ان الياء لا تحذف من

المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنوينا ارفع اجعل ألفا ان المنقوص المنون المنصوب يسدل فيه

التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح نحو هذا قاضى

ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار له بقوله (وغير ذى التنوين

بالعكس) بمعنى ان المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا

القاضى ومررت بالقاضى وبمعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وما ذكره من انه عكس المنون انما

(قوله أولى من حذفها) وبذلك وقف الجهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينسدر يوم التلاق بحذف الباء ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأربع وجه كل مذكورة في الشيخ خالد وغيره راجعه تهتد (قوله من رأى) وقال الامثوني مر اسم فاعل من أرى فهو مخالف لما عند هذا الشارح لكن قوله أصله مرئى يؤيد ما قاله الامثوني في ما ذهب اليه هذا الشارح سبق فلم أو تحريف ناسخ (قوله وغيرها التأنيث الخ) وقد جمعت أقسام الوقف في هذا البيت أتهم ورم زد أبدا أحذف وسكن وانقل والاصل التسكين سواء في ذلك المنون وغيره والمغرب (١٩٤) والمبني هذا هو الاغلب والاكثر لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل

غرض الاستراحة (قوله الروم هو اخفاء الصوت بالحركة) فلا تها بل تختلسها اختلاسا تنبها على حركة الاصل قاله الجار بردي ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفقه الى رياضة خلفه الفقه وتناول اللسان لها بسرعة والفرق بين الانعام والروم ان الروم يسمع ولا يرى والانعام بالعكس قال الشاعر يرى رومنا ولا يسمع صوته واتهما من مثل الاشارة بالشفه (قوله ولا يجوز في الفقه ولا في الكسرة) لان في الاشارة الى الفقه والكسرة تشويها الهيئة الضم (قوله ان لا يكون همزة تخطأ ورشاً لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (قوله ولا حرف علة) كيشي ويدعو والقاضي لاستقلال حرف العلة (قوله وان يكون قبله متحرك لا ساكن) كزيد وعمر ولا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل

ذلك في المرفوع والمجروح كما مثل وأما المنصوب فليس في الوقف الا اثبات الباء وان كان المنقوص محذوف العين فليس فيه الاوجه واحد أشار اليه بقوله (وفي نحوم لزوم رد الباء اقني) يعني ان نحو مر اسم فاعل من رأى اذا وقف عليه لم يرد الباء فتقول هذا امرى ومررت بعمرى وانما لم يرد الياء لكثرة ما حذف منه فان أصله مرئى على وزن مفعول فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة الا الراء فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف بالمنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت للمنقوص وما ظرف فيه مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعل التثنية لصحة الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وهو روم مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول واقني خبر المبتدأ وفي نحو متعلق باقني ثم اعلم ان الموقوف عليه اذا كان متحركاً فاما ان يكون تاء تأنيث أو غيرها فان كان تاء تأنيث وقف عليه بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غير هاجز فيه السكون والروم والانتماء والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار الى الاول والثاني بقوله

(وغيرها التأنيث من محرك • سكنه أو وقف راء ثم التحرك)

يعني ان غيرها التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ورومه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه ها التأنيث انه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر يفسره أو سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورائه التحرك حال من الفاعل المستتر في فقف ثم أشار الى الثالث بقوله (أو أتهم الضمة) الانتماء هو الاشارة بالشفين الى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص بها ولا يجوز في الفقه ولا في الكسرة والضمة مفعول بأتهم وأتهم معطوف على فقف ثم أشار الى الرابع فقال (أو فقف مضعفاً ما ليس همزاً أو علة لان فقا • محركاً) يعني انه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط ان لا يكون همزة ولا حرف علة وان يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على أتهم ومضعفاً حال عن الضمير المستتر في فقف وما مفعول بمضعفاً وهي موصولة وصلتها ليس وهمزاً خبر ليس وأعللا معطوف على همز او ان فقا شرط أي تبع ومحركاً مفعول بفقا ثم أشار الى الخامس فقال (وحركات انقلا) لساكن تحريكه لن يحظلا) يعني انه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله وذكره في هذا البيت شرطين أحدهما ان يكون ساكناً وهو قوله لساكن واحترز من المتحرك فلا ينقل اليه والا سخر ان يكون الساكن مما يقبل الحركة ومثل الاف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لنقل الحركة فيهما نحو قد بل وعصفور والمضعف نحو الحد لان نقله يستلزم فكه وهو ممنوع في غير الضرورة وبقى عليه شرط ثالث خلا في أشار اليه بقوله

(ونقل فتح من سوى المهموز لا • براه بصري وكوف نقلا)

الاخر والمدغم والموقوف عليه فان حركت الثالث بقي ساكناً بخلاف ما اذا كان متحركاً فانه يحذف حرف ساكن من جنس الحرف الا سخر فيجتمع ساكنان فتحرك الثاني وتدغم فيه الاول قبل وان لا يكون منصوباً ورد (قوله وحركات انقلا) كقراءة ابن عمرو ونواصا بالصبر ينقل الكسرة الى الباء (قوله يقبل الحركة) وهو قوله تحريكه لن يحظلا واحترزه مما لا يقبل الحركة (قوله وبقى عليه شرط ثالث خلا في أشار اليه بقوله ونقل فتح الخ) وبقى عليه شرط آخر وهو ان يكون ذلك الساكن لا يستقل تحريكه فان الواو من نحو يكون والباء من نحو عيل لنقلهما في أنفسهما يرد نقلهما بالنقل اليهما فتمنع قاله الشيخ خالد رحمه الله

(قوله الخب) الخب

اسم لما خبي أي ستر والرد
وزان حمل المعين (قوله
اللاحقة للافعال) وكذا
اللاحقة للحرف نحو غث
وربث ولعلت ولات ووقف
عليها الكسائي وحده بالهاء
وانما التزمت التاء في الحرف
والفعل خوف اللبس
بالضمير في نحو ربه وضربه
وحمل ما ليس فيه لبس على
ما فيه لبس (قوله بنت
وأخت) لان التاء فيها
لما سكن ما قبلها صارت

كأنها ليست للتأنيث (قوله
نحو قناة وحصاة) وصلاة
وزكاة لان الساكن
المعتل كالمحرك تقديرا
الالف من الفضة والفضة
بمنزلة الحرف المحرك (قوله
دفن البناء من المكرمات)
ومنه قول بعضهم كيف
الاخوه والاخوان تشبها
لتاء الجمع بتاء التأنيث
الخاصة (قوله فالوقف

بالحاء هو الكثير) فراقبنا
وبين التاء الاصلية نحو
وقت وقيل للفرق بينها
وبين تاء التأنيث اللاحقة
للفعل نحو ضربت والوقف
على ذات من قوله تعالى
عليه بذات الصدور قيل
بالتاء لانها مضافة فهي
متوسطة دائما وقيل
بالحاء لانها تاء تأنيث (قوله
هاء السكت) سميت بذلك
لأنها يسكت عليها دون
آخر الكلمة وفائدتها
التوصل الى بقاء الحركة
في الوقف كما اجتلبت همزة

يعني ان البصر بين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رأيت الحصن
رأيت الحصن لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون
وأجاز ذلك الكوفيون وفهم من قوله سوى المهموز ان نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لنقل
الهمزة نحو رأيت الخب والرد والبط بنقل الفتحة في جميع ذلك ثم قال (والنقل ان يعندم نظير
ممتنع) يعني ان نقل الحركة لساكن اذا أدى نفاها الى عدم النظير فلا يجوز النقل في نحو هذابشر
فتقول بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل في الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول اليه
همزا جازوا اليه أشار بقوله (وذلك في المهموز ليس بممتنع) الاشارة بذلك لنقل الذي يؤدى الى عدم
النظير يعني ان ذلك في المهموز غير ممتنع لنقل الهمزة فتقول في نحو هذارد هذارد ومررت بالكفة
وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة واساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ
ولن يحظلا أي يمنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جلة في
موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعندم نظير
شرط محذوف الجواب وذلك اشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفي المهموز متعلق بممتنع ثم قال
(في الوقف تاء تأنيث الاسم هاجل • ان لم يكن بساكن صرح وصل)

يعني ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تجعل في الوقف هاء واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث
الساكنة اللاحقة للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن بساكن صرح وصل من نحو بنت
وأخت وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء التأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة
ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هذات فأخرجه بقوله (وقل ذا في جمع صحيح وماه
ضاه) أي قل جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم كهذات وماضاهاء كولات وهبهات
والاعرف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناء من المكرمات وقوله (وغير
ذين بالعكس انما) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وماضاهاء بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه
فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة والوقف بالتاء قليل ومنه قوله يا أهل سورة البقرة
فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائدة على
المبتدأ وهو مفعول أول يجعل وهما مفعول ثان وان لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائدة على
تاو خبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن ثم ان من عوارض
الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الاخر خروجا كالم
يعطه أو وقفا كاعطه بعدما الاستفهامية المحرورة كقوله علام فقات على مه وقد تزداد في غيرهما
كما ساقى فاما لحاقها للفعل المحذوف الاخر فقد أشار اليه بقوله

(وقف بها السكت على الفعل المعلن • محذوف آخر كاعط من سأل)

يعني ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الاخر فتشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم
يعه والامر من المعتل اللام نحو أعطه وقفه الا أن لحاقها بنحو لم يعه وقفه مما بقى من الفعل فيه حرف
واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما كع أو • كيع مجزوم ما فاع ما رعو)

يعني انه انما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثاليين المذكورين تقوية لهم وفهم منه ان لحاقها بالمابقي
من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعظم يعط وأعطا السكون
ولم يعطه وأعطه بالحق الهاء وفي حقوه ولم يعط بالحق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرر
وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل ومحذوف متعلق بالمعل وحتم خبر ليس وفي ليس ضمير
هو اسمها عائدة على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بمحتما موصولة وصلتها كع ومجزوم محال من كيع

الوصل الى التفظ على بقاء الاسكون (١٩٦) (قوله حذف ألفها) قال المرادى وسبب حذف الالف ارادة التفرقة بينها وبين

الموصولة والشرطية
وكانت أولى بالحذف
لاستقلالها بخلاف الشرطية
فانها متعلقة بما بعدها
وبخلاف الموصولة فانها مع
الصلة اسم واحد اه منه
بلفظه (قوله اقتضاءم الخ)
فيه تقديم وتأخير
والاصل اقتضى اقتضاءم
وهو سؤال عن صفة
الاقتضاء (قوله يارب يوم
الخ) يا مالتيهيه وما للنداء
والمنادى محذوف أى
يا قوم رب يوم ولا صفة
يوم وأظله مجهول أى
لا أظلل فيه وكذا كان
القياس ولكن حذف الجار
نوعا وهو الشاهد وقوله
أرخص مجهول من رخصت
قدمه اذا احترقت من
شدة الرمضاء وهى الارض
التي تقع عليها حرارة
الشمس وأصل من تحت
من تحتى فلما قطع بيت
على الضم وأضحى مجهول
أيضا من ضحيت الشمس
بالكسر ضحى اذا برزت
ومن على ففتح العين وضم
اللام وسكون الهاء قال
الفارسي الهاء فيه مشكلة
لأنها لو كانت ضمير الوجب
الجر لان الطرف لا يبنى
في الاضافة ولو كانت
للسكت لم يجوز لانها حركة
بناء تشبه حركة المعرب
وأجيب بانها بدل من الواو
والاصل علوفانهم اه
هينى (قوله ضم بحسب الحلق
الاضمضا) الشاهد في

والواو في رء وعا نداء على العرب ثم انتقل الى لحاقها بهد ما الاستفهامية فقال
(وما في الاستفهام ان جرت حذف • ألفها وأولها الهاءان تقف)

يعنى ان ما الاستفهامية اذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقها هاء السكت واحترز بقوله ما في
الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه
هاء السكت وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا يلحقها هاء السكت وشمل قوله ان
جرت المجرورة بحرف الجر نحو وعه وله والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاءمه الا أن المجرورة بالاضافة
يلزمها الحذف والحاق الهاء والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما المنخفضا • باسم كقولك اقتضاءم اقتضا)

يعنى ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جاز في
المجرورة بحرف وفهم أيضا أنه لازم في المجرورة بالاضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاءم اقتضى هذا امثال
المجرورة بالاضافة فاقتضاء مضاف لم فاذا وقفت عليها قلت في اقتضاءم اقتضى زيد اقتضاءمه وما
مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجلة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر ان
قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أعنى والهاء في وأولها مفعول أول بأول والهاء مفعول
ثان وان تقف شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه وحتمًا خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود
على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بمحتما وما موصولة وصاتها المنخفض وباسم متعلق بالمنخفض ثم انتقل الى
لحاقها في غير الفعل المعلن الاخر وما الاستفهامية فقال

(ووصلها بغير تحريك بنا • أدبم شذ في المدام استحسننا)

يعنى ان وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم
منه انه لا يصل بحركة الاعراب البنية فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة
الواو والياء من هو وهى فيجوز هو وهى وقد فرغى بها ومثال حركة البناء غير المدام اسم لا والمنادى
ونحوهما مما فيه البناء والاعراب وقد شد لحاقها في عل في قول الرازي

يارب يوم لى لا أظله • أرخص من تحت وأضحى من عل

ووصلها مبتدأ أو الهاء هاء نداء على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأدبم في موضع الصفة لبناء وشذ
خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يدعه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال
(وربما أعطى لفظ الوصل ما • للوقف تراوشا منتظما)

يعنى انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في الترتيل وفهم ذلك من قوله وربما وضه
قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي لم ينسبه وانظر وقراءة قالون ومجايى وعماتى وفي الشعر فاش وقد
صرح بذلك في قوله وفشا منتظما ومنه قوله • أنا نارى فقلت منون أتم • وقوله ضم بحسب الحلق
الاضمضا • وهو في الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله باعطى وما مفعول ثان وهى موصولة
وصلتها للوقف ونثرا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير في النثر وفشا معطوف على أعطى
ومنتظما حال من الضمير المستتر في فشا • (الامالة)

الامالة على قسمين امالة الالف وامالة الفقه وامالة الالف هى أن نحو بالالف نحو الباء والفقه نحو
الكسرة وذ كر لها الناطم ستة أسباب الاول انقلابها عن الباء الثانية ما لها الى الباء الثالث كونها
تدل على ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها أو بعده الخامس كسرة قبلها أو بعده السادس التناسب
وقد أشار الى الاول فقال (الالف المبدل من با في طرفه أمل) يعنى ان الالف المبدلة من الباء في
طرفه تعال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه ان الالف اذا كانت وسطا لا تعال وان
كانت مبدلة من ياء الا بشرط يأتي والالف مفعول بامل والمبدل نعت للالف ومن يامتنع بالمبدل
وفي طرف في موضع النعت ليا ثم أشار الى الثاني فقال (كذا الواقع منه بالاخلف • دون مزبد أو

الاضمضا جث وقف عليه بالتضعيف مع الوصل بانف الاطلاق (قوله الامالة) وتسمى الكسر والبطع والاضجاع شذوذ

شدوذ) يعني ان الالف تعال اذا كانت صائرة الى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبل ومغزى فان الالف منهما غير مبسطة من ياء لكنها تصير الى الياء في التشبيبة والجمع بالالف والتاء فتقول حبلان وحبلات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الالف ياء في لغة هذيل اذا اُضيفت الى ياء المتكلم نحو عصي في عصاي واحترز بالمزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قني قني وفي جمعه قني والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على آل وخلف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلاف أو بالواقع ثم قال (ولما يليه ها التانيث ما لها عدما) يعني ان ما آخره تاء التانيث مما في آخره ألف تستحق الامالة بحال كإعمال المجرى من التاء نحو مائة وفتاة لان التاء في حكم الانفصال فهي غير معديها وما مبتدأ وهي موصولة بعد ما والهاء مفعول بعد ما وخبر المبتدأ ما وما موصولة وصلتها يليه ها التانيث فاعل يليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عديم التاء من الامالة ثابت لما يليه ها التانيث ثم أشار الى السبب الثالث فقال

(وهكذا بدل عين الفعل ان • يؤل الى قلت كما ضي خوف دون)

يعني ان الالف تعال أيضا اذا كانت بدل من عين فعل تكسر فاءه اذا أسند الى تاء الضمير فتعمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لانه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة في الاصل محمودان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فانه من الهيبة وأصله هيب فقال الالف من ذلك كله لانه يؤل اذا أسند الى التاء اقلعت فيقال خفت ودنت وهبت واحترزه مما لا يؤل الى قلت بالكسر بل الى قلت بالضم نحو قال وطال لانه تقول فيها قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وان يؤل شرط حذف جوابه لانه لا ماقدم عليه ثم أشار الى السبب الرابع فقال (كذلك تالي الياء) أي تعال أيضا الالف التي تتلو الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه ان ذلك فعبا اتصل بالياء كالتمثال بل تجوز الامالة وان فصل بين الياء والالف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله

(والفصل اغتفر • بحرف او معها كجيبها أدر)

يعني انه قد اغتفر الفصل بين الياء والالف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلته الفصل واغتر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه ان الفصل اذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الامالة ولم يذكر في هذا النظم الياء سببا اذا كانت بعد الالف نحو مائع وهو في ذلك موافق لسيو يوتالي الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل وأومع هاء طوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع هاء وقصر هاء ضرورة ثم أشار الى السبب الخامس فقال

(كذلك ما يليه كسر أو بلي • تالي كسر أو سكون قدولى)

(كسر أو فصل الهاء كلافصل بعد • قدر هاء ما من جملة لم يصد)

فذكر خمس صور الاولى أن يقع الكسر بعد الالف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور اولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شلال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله قدر هاء ما من جملة لم يصد فالالف في هذه المثل كلها يجوز ما لها وانما اغتفر الفصل بالياء في درهماك لخفاءها فلم يندبها فصار كشمال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل اذا كان غير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل يليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأوبى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بلي وتالي مفعول بلي وسكون معطوف على كسر وقدولى كسر اجملته في موضع

(قوله نحو سيال) بتخفيف

الياء وقطع السين ضرب

من الشجر له شوك وكال

وباع بتشديد ياء ثم الا

ان الامالة مع التشديد

أقوى لتكرار السبب

(قوله نحو شيان) علم

من الشيب وجاءت امالة

الاول اقوى لان انخفاض

الصوت بالسكون اظهر

منه في المتحركة لقربها من

حيز المد (قوله أدر جيبها)

وشرطها أن لا يفصل بين

الياء والهاء بحرف مفهوم

نحو هند اتسع بيتها قاله

الموضح في الحواشي (قوله

ولم يذكر النظم) أي في

هذا النظم وذكره في

التسهيل فقال أو متقدمة

على ما يليها (قوله نحو شلال)

الشلال الناقصة السبعة

(قوله مظهرا) وفي نحو جاد من جدى الامر خلاف في بعضهم اجاز امالته واحسد بالكسر المقدر والمانع يكفه لان المقدر متأخر قال في الكافية والكسر ان يعرض زواله في تأثيره وجهان فاقف ما في وخرج بالمظهر الكسرة المقدره نحو خاف فان ألفه عن وار مكسورة والياء المقدره كطاب فان ألفه عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدره في الواو المنقلبة عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدره المنقلبة ألفا فكسرة خاف ويا طاب مقدره في ألفهما فالسبب المقدر هنا أقوى لانه ثابت في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (١٩٨) بخلاف السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة أو الياء الماقطوب هما فهو أضعف لانه

النت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره يعد وكلا فصل متعلق ببعده ودرهما ك مبتدأ ومن اعم شرط في موضع رفع بالابتداء وبجمله مجزوم به وهو في موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقي من أسباب الامالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره ثم انتقل الى موانع الامالة فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا • من كسراويا وكذا تكفرا)

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وتعمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجتمعها قوله قط خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا أن هذه الاحرف لا تنجم جميع أسباب الامالة بل يمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الالف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصلا بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ خبره يكف ومظهر مفعول بيكف وهو على حذف الموصوف تقديره يكف حرفا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهر او فاعل بكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الالف ومتقدما عليها وقد أشار الى الاول بقوله (ان كان ما يكف بعد متصل • أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الاولى أن يكون متصلا بالالف نحو فاقد وباخل الثانية أن يكون مفصلا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصلا بحرفين نحو موافق وموافق وما أمم كان وهي موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الالف الممالة ومتصل خبره بخبر وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة أو بعد حرف معطوف على بعد الاولى والتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار الى المانع اذا كان متقدما فقال

(كذا اذا قدم ما لم ينكسر • أو سكن اثر الكسر كالطواع مر)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدم على الالف منعها الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فتعال المكسور طاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالطواع مر وفهم منه انه ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طاب وقادر ركب وقبائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره تعال كذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية واو يسكن معطوف على ينكسر واثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطاعم بمر ومار أهله اذا جلب اليهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد تعرض ما يمنعها الى ذلك أشار بقوله (وكف مستعل ورا ينكف • بكسرا كقارما لا أجفو)

يعنى ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها وحرف الاستعلاء انما مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فتقوى بذلك

اما سابق على الالف أو متأخر عنها والذي في نفس الالف أولى من المتقدم والمتأخر ارجع الشيخ خالدا رحمه الله وشرط المنع بالراء أمر ان أحدهما كونهما غير مكسورة والثاني اتصالها ما قبلها ولا تكون الامفتوحة نحو فرائش وراشد واما بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا جارا ورأيت جارا وعلة ذلك ان السبعة المسماة بحروف الاستعلاء تستعمل الى الحذف فلم تل الالف معها طلبا للجواز وبأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمقدم ولذلك قيدوا المتقدم (قوله متعلق بمظهرا) الصواب الظاهر انه تفسير لمظهر متعلق بيكف (قوله ما لم ينكسر) ومثال الراء المكسورة ركب ومثال حرف الاستعلاء المكسور غلاب وخيام وصيام (قوله كالطواع) ومثله مصباح واصلاح ومقلاة وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما

جاوزته وهو ساكن قدرت اهما اتصلت به فترأت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة على المكسور ويوجه ما نعا من الامالة (قوله ضبارم) الضبارم بالضم الشديد الخلق ومثله غنائم لان الفصل بحرف واحد وكلا فصل (قوله انما مكررة) هذه العبارة كثرى وأحسن منها قول الشيخ خالدا مناصه لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة

سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ورامعطوف على مستعمل وينكشف خبر
المبتدأ وبكسر متعلق ينكشف وغار مفعول باجفوثم قال

(ولا عمل لسبب لم يتصل • والكف قد يوجب ما ينفصل)

يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا كان منفصلا يعني من كلمة أخرى نحو يدى ساور فلا تعامل الالف من
ساور ولا جل الياء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمنع الامالة في
نحو يريد أن يضربها قبل فلا تعامل الالف من يضربها الكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى وليسبب
متعلق بتل ولم يتصل في موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجب ما فاعل يوجبها وهي
موصولة وينفصل صلتها ثم قال (وقد أمالوا التناسب بلا • داع سواه كعماد أو تلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما آخره عنها الضعفه بالنسبة لها يعني انهم قد أمالوا
للتناسب دون سبب سواه وذ كرمثالين أحدهما عماد او يعني به اذا قلت رأيت عماداً ثم وقفت عليه
فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معاً أعني الالف التي بعد الميم والالف المبسلة من التنوين أما
الالف التي بعد الميم فلا مالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التي هي بدل من التنوين فلا سبب
لامالتها الا المناسبة للالف الممالة التي قبلها وينبغي أن يضبط كعماد بالالف دون تنوين على ارادة
الوقف والمثال الثاني تلاً أميل من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فالالف فيه منقلبة عن واو فلاحظ
لها في الامالة لكن أميلت لمناسبة رؤس الآتى وفيها ما لامته سبب نحو اذا جلاها والواو في أمالوا
عائدة على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا ثم قال

(ولا عمل ما لم ينل تمككا • دون سماع غير ها وغير نا)

يعني انه لا تطرد الامالة في شيء من الاسماء غير المتمكنة الا في ناصه المتكلم ومع غيرهما وضهير
الواحدة فتقول مر بنا وتظر اليها ومر بها وتظر اليها وانما اطردت في هذين الضهيرين دون غيرهما من
غير المتمكن لكثرة استعمالها وفهم من قوله دون سماع ان الامالة سمعت في غير هذين سماعاً وذلك
اني ومتى وبلى وقوله عمل مجزوم بلا الناهية ومفعول بتل وهي موصولة وصلتها لم ينل تمككا ودون
متعلق بتل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من امالة الالف وأسبابها انتقل الى امالة الفحة
ولها سبيان أشار الى الاول منهما بقوله

(والفتح قبل كسر راء في طرف • أمل كلاً لا يسر مل تكف الكلف)

يعني أن الفحة تعامل اذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشر روق قد مثل ذلك
النظام بقوله لا لا يسر مل أى مل الى الايسر وفهم من اطلاقه أن الامالة للياء جائزة في الوصل والوقف
وفهم أيضاً منه أن الامالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل
وفي طرف في موضع النعت لراء، وللايسر متعلق بميل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف
مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تميم لجهة الاستغناء عنه ثم أشار الى السبب الثاني فقال

(كذا الذي يليه ها التأنيث في • وقف اذا ما كان غير ألف)

يعني أن الفحة تعامل أيضاً في الوقف اذا اوليها ها التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف أن الامالة
جائزة في جميع الحروف ما عدا الالف ومثاله رجة وقصعة ودرجة وعرقوة وحذرية وأما الالف فلا
امالة فيها نحو فتاة وحصاة والذي مبتدأ وخبره كذا وبليها التأنيث صلة الذي والضهير العائد على
الموصول لها في بليها وفي وقف متعلق بليها وكذلك اذا واسم كان ضميراً عائداً على ما قبل ها التأنيث
• (التصريف)

هو العلم باحكام بنية الكلمة بحروفها من أصالة وزيادة وحذف واعلال وشبه ذلك ومتعلقه من
الكلم الافعال والاسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال

(قوله والكف قد يوجب ما ينفصل) ومنه مناقم
وهذا من غير حاجز بين
الالف والمستعمل وقد
يكون منفصلاً نحو مال
قاسم ولا يؤثر سبب الامالة
الامتصلا في كلمة واحدة
والفرق أن المانع أقوى
من السبب وترك الامالة
هو الاصل فيصار اليه
بادنى سبب (قوله وتلا)
ومنه قراءة أبي عمرو
والاخير والضحي بالامالة
مع ان ألفه منقلبة عن
واو الضحوة لمناسبة سمي
وقلى وما بعدهما فان رعاية
التناسب عند هم في
الفواصل أمر مهم تصریح
(قوله وبلى) من الحروف
التي سمعت فيها الامالة
وكذا أيضاً في السداء
ولا في قولهم امالا لان هذه
الحروف نابت عن الجمل
فصارت بذلك لها مزية
على غيرها (قوله
التصريف) قال في الكافية
حقيقة التصريف تغيير
وجد في بنية اللفظ لمعنى قد
قصده

وقد أشار إلى الأول فقال (حرف وشبهه من الصرف يرى • وما سواهما بتصرف حري) يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجاوز في قوله من الصرف فإطاق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ أو شبهه معطوف عليه وسوق الابتداء بحرف عطف المضاف عليه ويرى خبر المبتدأ وأصله يرى، على وزن فاعيل تخففه بحذف الهزة ويحتمل أن يكون يرى فعلا ماضيا والأول أجود لأن فعلا لا يجوز إلا بخبر به عن أكثر من واحد وما مبتدأ أو هي موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حري أي حقيق وبه تصرف متعلق بحري ثم قال

(وليس أدنى من ثلاثي يرى • قابل تصرف سوى ما غيرا)

يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحوم الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو فاعل أمر من وفي وأدنى اسم ليس ومن ثلاثي متعلق بآدنى ويرى في موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان يرى ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى ويجوز أن يكون قابل مرفوعا على أنه اسم ليس وأدنى منصوب وعلى أن يكون مفعولا ثانيا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثي وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير ثم قال (ومنتهى اسم خمس أن تجردا • وإن يزد فيه فاسمباعد)

يعني أن الأسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو أشهباب مصدر أشهب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وإنما أسقط التاء من خمس لأن حروف التهجى يجوز أن يكون ثمانية أو أن تجرد ثم حذف جوابه دلالة ما تقدم عليه وإن يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعة مفعول بعد وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثي ورباعي وخماسي وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله

(وغير آخر الثلاثي أفتح وضم • واكسر وزد تسكين ثابته تم)

غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثاني قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزنا وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت أفتح وضم واكسر يعني في كل واحد منها هذه تسعة وزد تسكين ثابته مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة باثني عشر ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنت وفعل نحو دتل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل وفعل نحو ابل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل الآن المستعمل منها عشر وواحد همل وواحد قليل وإلى ذلك أشار بقوله

(وفعل أهمل والعكس يقل • لقصد هم تخصيص فعل بفعل)

وإنما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرئ والسما ذات الحلب بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دتل في اسم قبيلة واليه ينسب أبو الأسود الدؤلي ورغم في اسم الاست وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لأفتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزود تم مجزوم على جواب الشرط ومعنى تم أي تستوفي جميع أوزان الثلاثي وفعل مبتدأ أو أهمل خبره والعكس يقل مبتدأ أو خبره ولقصد هم متعلق يقل وقصد مصدر مضاف إلى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى

(قوله حرف وشبهه من الصرف يرى) يشترط في كون فاعل خبرا عن متعدد في الأكثر أن يكون جمعا لا تنبيه وقد نص الخطابي على ذلك في باب المسند فذكر أن خبر قبار محذوف في قوله ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقبارها لغريب ثم قال فإن قبل فاعيل صالح للمتعدد فلا حاجة إلى تقدير المحذوف قلنا وإن صح في الجمع دون التنبيه (قوله وفعل نحو قتب) صوابه رطب لأن المعصوف في قتب في اللفظ فتح القاف وهو اسم له ويكون على ظهرا لا بيل (قوله واحد قليل الخ) وقد جمعا بعضهم في بينين من الرجز فقال فلس وفعل ثم عدل ورطب وعنت وكتف وعنب وعضد وابل وحمل ودتل قل وهكسا أهملوا

المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال

(واقض وضم واكسر الثاني من • فعل ثلاثي وزد نحوضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا وذلك مستفاد من قوله واقض وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبني للمفعول وفهم من سكوتهم عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الاسماء وفهم انها فصيحة لان الفتحة أخف فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحوضمن ان بنية المفعول ليست كبنية الفاعل اكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثاني مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثاني ثم انتقل إلى الرابعي والمزيد من الأفعال فقال (ومنها أربعة ان جردا • وان يزد فيه فاستاعدا)

يعني ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذي قبله ان للرباعي بنية أخرى مبينة للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي اذ لا فرق وان غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واهربا واضح ثم انتقل إلى الرابعي الاصول من الاسماء فقال

(لاسم مجرد باع فعل • وفعل وفعل وفعل • ومع فعل فعل)

فذكر ستة ابنية الاول فعل بفتح الاول والثالث نحو جعفر الثاني فعل بكسر الاول والثالث نحو زبرج للصحاب الرقيق الثالث فعل بكسر الاول وفتح الثالث فهو درهم الرابع فعل بضم الاول والثالث نحو جهرهم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قطر السادس فعل بضم الاول وفتح الثالث نحو جحذب لذكر الجراد وفي هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والاعشى انه أصل ومذهب سائر البصريين انه مخفف من فعل بالضم وفي تأخير له اشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخامس المجرد فقال (وان علا • فمع فعل حوى فعلا كذا فعل وفعل) يعني وان علا الرابعي اى جاوزه فهو خامس وذكر له أربعة أوزان الاول فعل بفتح الاول والثاني والرابع مدغم فيه نحو سفر رجل الثاني فعل بفتح الاول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جهرش الثالث فعل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددا نحو قد عمل الرابع فعل بكسر الاول واسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال (وما • غير المزيد أو المنقص انما) يعني ان ما عاير ما ذكر من ابنية الاسماء والأفعال الاصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالاسماء نظروهم منه ان المخالف أربعة أنواع المزيد من الاسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلثها بنية والمنقوص من الاسماء نحو يد وثبته والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قوم ودع وقتوما مبتدأ وهى موصولة وصلتها غير وخبرها انتهى أى انتسب وللمزيد متعلق بانتهى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال (والحرف ان يلزم فاصل والذي • لا يلزم الزائد مثل نا احتذى)

يعني ان الحرف اذا لم يلزم في تصارييف الكلمة حكم عليه بالاصالة واذا لم يلزم وسقط في بعض تصارييف الكلمة فهو زائد ويعني بالحرف حرف التهجى فيصم في نادى بالاصالة النون وزيادة الالف لثبات النون وحذف الالف في ندم والتاء في احتذى زائدة لسقوطها في هذا المحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ المحذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذي مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذي ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد ويجوز رفعه على اضممار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتنى ثم قال (بضم فعل قابل الاصول فى • وزن) يعني انك اذا أردت أن وزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن

(قوله جهرش) اسم
للجوز وقيل اسم للجمل
الضخم (قوله قد عمل) هو
الجمل الضخم (قوله
قرطعب)

الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون فاذا قبل لك ما وزن ضرب قات فعل بفتح الفاء والعين واذا قبل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان في الكلمة الموزونة زائداً نطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ والى ذلك أشار بقوله (وزائد بلفظه ا كتنى) يعنى انك تكتنى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ فتقول في وزن جوهر فوعل وفي وزن غير فعيل هذا كله في الثلاثي الاصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله (وضاعف اللام اذا أصل بى • كراء جعفر وفاق فستق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لا ما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك ان في الزائد على الاربعة صورتين احدها في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنهما ما فعل وفعل والاخرى في الخماسي لما علمت من ان الاسم يكون خماهي الاصول فتقول في سفر جل فعل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان زائد الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها في الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله (وان يك الزائد ضعف أصل • فاجعل له في الوزن ما للاصل)

يعنى اذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مريس قلت في وزنه ففعيل وان كان مضعف العين نحو اغدودن قلت في وزنه ففعول وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فيه فعل وقوله بضمين متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والاصول مفعول بقابل وفي الوزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره ا كتنى و بلفظه متعلق با كتنى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يقسمه بى والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب وان يك شرط والزائد اسم بك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول با جعل وهي موصولة وصاتها للاصل وله في موضع المفعول الثاني لاجعل ثم اعلم ان ما تكرز فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين الاول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة احد الحروف والاخر ما دل الاشتقاق على زيادة احد حروفه وقد أشار الى الاول بقوله (واحكم بتأصيل حروف مسممه ونحوه) يعنى ان نحو مسمم يحكم على حروفه كلها انها اصول وانه رباعي لان اصاله أحد المضعفين واجبة تكمة لا لاقول وليست اصاله أحدهما أولى من اصاله الاخر فحكم باصاتهم ما علم انما أشار الى الثاني بقوله (والخلف في كليم) يعنى ان فيما كان نحو لم فعل أمر من لم لم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً لمذهب البصريين ان حروفه كلها اصول نحو مسمم فوزن لم عندهم فعل ومذهب الكوفيين ان الاصل لم فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهة التضعيف ثم شرع الناطم في بيان ما نظر في زيادته وبدأ بالالف فقال (فألف أكثر من أصلين • صاحب زائد غير من)

يعنى ان الالف اذا صاحب ثلاثة اصول حكم بزيادتها لان الاكثر فيما صحبت الالف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فعمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلاي وفهم منه ان الالف اذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هي في الامعاء المتمكنة والافعال بدل من باء كاف باع ورعى وناب وفتى أو من واو كاف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزداد الالف أولاً ولا تزداد ثانياً كضارب وثالثاً كعماد ورابعاً كشلال ونجاسا كفر قري وسادساً كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ أو أكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله في موضع الصفة لالف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الالف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله (والياء كذا والواو لم يقعا • كاهما في يؤيؤ ووعوا)

هو الشئ التافه (قوله عذير) العذير هو غبار الاقدام (قوله فستق) هو شئ شبيه بحب البلوط اذا كان صغيراً (قوله مريس) اسم للداهبسة وقيل الاملس (قوله اغدودن) يقال اغدودن التبت اذا خضر وفارب السواد واغدودن الشعر اذا طال (قوله جلبب) يقال جلبب اذا لبس الجلباب ويطلق على المخفة قاله الازهرى (قوله مسمم) السهم بالفتح هو الثعلب أو الذئب الصغير الجسم أو أعم كافي القاموس وبالسكر نبت معروف (قوله لم) يقال لم الكتبية بمعنى ضها والكتيبة هي الجليش (قوله سلاي) السلاي بضم السين المهملة عظام صفار في أصابع البسدين والرجلين

يعني ان الواو والياء كالآلف في الحكم عليهما بالزيادة ان صحبت أكثر من أصلين الا اذا تكررت في اسم
بنائي مكر ونحو قولك يؤي في اسم طائر وعوعا مصدر وعوع السبع اذا صوت وفهم من قوله والياء
كذا والواو ان الياء والواو اذا صحبا أصلين حكم باصالتها نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يبقا الى
آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوه ورتاد الباء أولا
كبر مع وثانيا كصيرف وثالثا كعثير ورابعا كحذرية وخامسا كسطحية ولا تزداد الواو ولا وتراد
ثانيا كجوه وثالثا كجوه ورابعا كصفور وخامسا كقعدوة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه
وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الاول عليه
وان لم يبقا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكافي موضع الحال من الآلف في بقا ثم قال
(وهكذا همز وميم سابقا • ثلاثة تأصيلها تحقفا)

يعني ان الهمزة والميم متساويان في أنه اذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما
بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحد ومكرم ومنطلق وحل عليه
ما سواه نحو افعل ومخرب وفهم من قوله سابقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول وفهم من قوله تحقفا
ان الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما اذا لم تحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لانه يحتمل
أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه في فعل نحو صيرف والياء فيكون وزنه أقبل ولكن الهمزة
فيه زائدة لان باب أفعل أكثر من باب فيعل الا أن الهمزة اذا وقعت آخر قبلها آلف زائدة حكم
بزيادتها وصيأتي وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول
سابقا وتأصيلها مبتدأ وتحقفا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال
(كذلك همز آخر بعد ألف • أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعني ان الهمزة أيضا تطرد زيادتها اذا وقعت آخر بعد ألف وقبل الآلف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو
جاء وعلماء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها
وسطا ولا آخر بعد غير الآلف وفهم منه انه ان تقدم على الآلف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها
نحو كساه وورده وهمز مبتدأ وخبره كذا وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ
وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضا ثم قال

(والنون في الآخر كالمهمز وفي • نحو غصنف رأصة كفي)

يعني ان النون يحكم بزيادتها في موضعين أحدهما أن يكون آخر بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو
الذي عني بقوله كالمهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم من قوله كان قبلها أقل من
ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخر أن تقع وسطا وقبلها حرفان وبعد حرفان نحو عقنقل
وجنفل وغصنف وهو الاسد والنون مبتدأ وخبره كالمهمز والظاهر ان في الآخر متعلق بأعني
محذوف وإصالة مفعول ثان بكفي وفي كفي ضمير مستتر عائذ على النون وهو المفعول الاول بكفي وفي نحو
متعلق بكفي ثم قال

(والتاء في التانيث والمضارعة • ونحو الاستفعال والمطاوعة)

يعني ان التاء تطرد زيادتها في التانيث نحو قائمه وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال
كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكروهم من غميلة بالاستفعال ان السين تزداد مع
التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في
المضارعة نحو يقوم اذ لافرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل
مضمر تقديره وتزداد التاء في التانيث متعلق بالخبر ان قدرت التاء مبتدأ أو بالفاعل ان قدرتها فاعلا
ثم قال (والهاه وقفا كله ولم تره) يعني ان الهاه تراد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف

(قوله وفهم من قوله ان لم يبقا الى آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة) وهذا ليس بمفهوم وإنما هو تصريح لانه بالنص لكنه يطلق المفهوم في هذا الكتاب على المأخوذ من اللفظ مطلقا (قوله كبر مع) اسم للخصماء البيضاء (قوله كحذرية) القطعة من الأرض الغليظة (قوله كقعدوة) اسم لمؤخر القفا (قوله عقنقل) للارمل المستراكم أي المرتفع ويحذف بتقديم الجيم على الحاء العظيم الشفة من غير الانسان (قوله ونحو الاستفعال) والتفعيل نحو التفسير وفي الأفعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالنضارب وفي فروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو التردد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لانه لم ينص على زيادتها) ونص عليها في قوله • كوالسين والتا من سدد أزل

(قوله فهي كسائر حروف المعاني) أي كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها والصواب التقبل بأهراق لسقوطها من الأرافة مصدر أراق وبه يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء (قوله واللام في الإشارة الخ) اللام في الإشارة كلمة برأسها الجزء ولا تعتبر الجزء من الكلمة فلا يحسن التقبل بها كما فعل هذا الناظم رحمه الله والصواب التعبير بطيئس وهو العدد الكثير بدليل سقوطها في الطيئس ومعناه ضرب عليه أعلامه

فصل في زيادة همزة الوصل

(قوله على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها) وأما زيادتها فقد تقدمت في قوله وهكذا هم زوميم سبقت ثلاثة فتكون الترجمة من إضافة الصفة للموصوف أي في همزة الوصل الزائدة هكذا قيل والاولى أن يقال إن الحكم يؤخذ من هنا ومما تقدم فيكون من باب الاثبات بالخاص بعد العام كما عرفت البيهقي في باب الاطناب كقوله تعالى حاقطوا على الصلوات الخ والنسك تأكيذا لتنبيه على مخافة إهمال أصالتها (قوله وهو لفعل ماض) ولا تكون في مضارع مطلقا لا بتمام رباعيا مجردا أو مزيدا فيه لأن المضارع مبسود ويجز

مواضع زيادتها والتعريف أن هاء السكت ليست بحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت هي بميلان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي والهاء اما مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في قوله والتاء وقفامصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفا عليها أو مفعول له أي تزا في الوقف ثم مثل بقوله كله وهو على حذف القول أي كقولك كله وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني كله ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولا م الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت هذا اللفظ في رجزه

ياقارنا أليفة ابن مالك • وسالك في أحسن المسالك
في أي بيت جاء من كلامه • لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة قسم • وإن تشاققل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كله • وقد ذكرت لفظه لتفهمة

ثم قال (واللام في الإشارة المشهورة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهناك واللام معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء ثم قال (وامنع زيادة بلاقيثبت • إن لم تبين جهة كحطلت)

يعني أن كل ما خاف المواضع المذكورة في هذا الباب في أطراد الزيادة فتعنع زيادته إلا إذا قام على زيادة دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على فون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع أطراد زيادة الذون كقولهم حطلت الأبل بكسر الظاء إذا أكثر من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط التون في حطلت دليل زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلاقيثبت متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقبذوان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تبين فحذف إحدى التاءين ووجه على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على أنه مبنى للمفعول مضارع بين ووجه على هذا نائب عن الفاعل

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل هو تنبيه لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشغل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام وإلى تعريفه أشار بقوله (الوصل همز سابق لا يثبت • إلا إذا ابتدئ به كاستنبوا)

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط و لا وإنما سميت همزة الوصل أنشاعا لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة أتت قبلها اتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى المنطق بالأساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتت بها همزة خلافا لمن قال هي في الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولا وفهم من قوله لا يثبت إلا إذا ابتدئ به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره في المجرور قبله ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضا لهمز والواجب للذي والعامل في إذا يثبت ويجوز ضبط استنبوا بضم التاء الأولى مبنيا للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وقعه فتكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح قال أمر الجماعة بالاستنبات وهو تحقيق الشيء ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله (وهو لفعل ماض احتوى على • أكثر من أربعة نحو انجلى)

يعني أن كل همزة افتتحت بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماهي نحو اطلق والسادمي نحو استكبر وهو منتهاء وهو مبتدأ عائدا على الهمزة وللفعل خبره ومضارع

لفعل واحتوى في موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال (والأمر والمصدر منه) يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلقا واستخرج استخرجوا والأمر والمصدر مجروران بأنه ظرف على فعل والتقدير وهو فعل صفته كذا وللأمر والمصدر منه ثم انتقل إلى الرابع فقال (وكذا أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا) يعني أن كل همزة افتخ بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على بفعل نحو اخش أو على بفعل نحو امض أو على بفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضا أن ذلك انما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنا نحو يخشى ويرى وينفذ ولو كان متحركا لم يثبت به همزة الوصل نحو يقول ويعدو بعد فتقول في الأمر منها قل وعدو عد ثم أشار إلى الخامس فقال (وفي اسم است ابن ابن مع * واثنين وامرئ وتأنيت سبع)

(وايمن) فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيت سبع أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرئ امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان واسم أصله عند البصريين ميمو حذف الواو وسكن أول الأمر ليصليوا همزة الوصل فيكون عوضا من المحذوف وأما است فاصلة ستة بالهاه حذف وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنه هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله نبي وامرئ لم يحذف منه شيء لكن أطلق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغيير فحكموا بها بحكم المحذوف وأما ايمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من العين فهمزة زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيت سبع راجع إلى ابن مؤنثة ابنة وامرئ مؤنثة امرأة واثنين مؤنثة اثنتان وفهم من قوله مع أن دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقبوس بخلاف ما تقدم وفي اسم آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفي مع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال (همز آل كذا) أي والهمزة في آل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في آل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل أنها أصلية حذف في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة آل إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال (ويبدل * مدا في الاستفهام أو يسهل) يعني أن آل إذا دخل عليها همزة الاستفهام جازيها أعني همزة آل وجهان أبدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسميها بين الألف وقد قرئ بها آلذ كرين وفهم منه أن غير همزة آل من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو اصطنى البنات على البنين وانما تحذف همزة آل إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لثلاثي ليس الاستفهام بالخبر لا اشتراك الهمزتين في النقطة وهو زال مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان يبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مدا والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز آل ويسهل معطوف على يبدل وأول التغيير وانما جعلناها للتغيير وان كانت أو التي للتغيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال أبدلها أو سهلها

(الابدال)

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم أن حروف الابدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال (أحرف الابدال هـ د أ ت موطيا) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمها هذا الكلام الهاء والذال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هـ د أ ت موطيا والتقدير أحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هـ د أ ت موطيا ووطيا حال من التاء في هـ د أ ت ومعنى هـ د أ ت سكنت والياء في موطيا بديل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأه إذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا لهـ د أ ت لأنه يستعمل متعديا يقال هـ د أ ت الصبي إذا ضربت عليه لينام والاول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال وبدأ بأبدال الهمزة من غير هـ د أ ت في أربعة مواضع أشار إلى الاول منها فقال (قابدل الهمزة من واوريا

كأمرو وأخذوا ولا رباعي كاسكرم وأعطى فالهمزة في ذلك كاه همزة قطع بل تكون في الخماسي والسداسي كما مثل (قوله نحو انطلق انطلقا الخ) ومثله الاجرار والاكنتساب والاقشعرار والاعشيشاب والاجلواز والاعرجام والاقفساس (قوله بنو) وقيل لاه ياء من بنيت لان الابن يبتنى على الاب كبناء الخائط على الاساس والاول هو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لاهـ ها وواو غالبا فعمله على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فردود بقولهم القوة ولا م فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحسين (قوله زيد عليه الميم) أي للتوكيد والمبالغة وليست هي بدلا من لام الكلمة وتنبع فونه ميمه في الاعراب راجع الشيخ خالد (قوله لكن ألحق بهذه الأسماء) عبارة الشيخ لأنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركته إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو الممره علوه لذلك وكثرة الاستعمال

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان المعوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كما عدة وبقيد الاطلاق

القلب فانه محتمل بحروف العلة أفاده الشيخ خالد (قوله من واوريا) يشار كهما في هذا الحكم الألف في نحو جرفان فان أصلها جرى

كسرى أبدلت همزة لزيادة ألف قبلها حيث (٢٠٦) وفهم من قوله أثر ألف انهما اذا لم يكونا اثر لم يبدل نحو غزو وطلبي (قوله

درجاية الخ) الدرجاية
القصرير الرجلين السمين
الضخم البطن وهو فعلاية
ملحق بحفظارة من الجوهورى
(قوله عاور من عور)
وعاين من عاين لان العين
لما حكت في الفعل خوف
الالباس بعاروعان وصاد
حكت في اسم الفاعل يقال
عين كفرح صار عينوا وان
أصاب بالعين غيره وصيد
كفرح مال عنقه وصاد
بمعنى اصطاد (قوله نحو
قلادة وقلاند) ورسالة
ورسائل وسماطة وسماط
(قوله عين الكلمة) فلا
تبدل لان أصله الحركة
لكونها عين الكلمة فاذا
وقعت بعد ألف مفاعل
تحوركت بحركتها فعاصب
عن الابدال حيث قد وشذ
مصيبة ومصائب ومنارة
ومنائر بالابدال مع ان
المدة في الواحد أصلية
لانها عين الكلمة والذي
سهل ابداله همزة تشبيهه
الاصلى بالزائد والاصل
مصابوب بالواو اه اشهوني
(قوله أصله هداى الخ
وأصل خطايا أو لا خطايى
بما مكسورة هي يا خطيئة
وهمزة بعدها هي لامه ثم
أبدلت الباء الاولى همزة
على حد الابدال المتقدم
في صحائف جمع صحيفة
فصار خطائى بهمزتين الاولى
المبدلة من الباء والثانية
لام الكلمة (قوله اجتماع
الامثال) ويان اجتماع الامثال

آخر اثر الف زيد) يعنى ان الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخر ابدال ألف زائدة نحو كساء
ورداً أصلهما كسا وورداً لانهما من الكسوة والردية وفهم من قوله آخر ان الواو والياء ان لم يكونا
طرفين لم يبدل الهمزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضاً ان الالف اذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو
واو زاي وفهم منه أيضاً ان حكم ما لحقته تاء التانيث حكم المتطرفة لان تاء التانيث زائدة عن
الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضاً ان الكلمة اذا بنيت على تاء التانيث لم تبدل لانها لم تقع طرفاً نحو
درجاية والهمزة مفعول بابدال ومن واو متعلق بابدال وآخر منصوب على الطرف واثر طرف أيضاً
وكلا الطرفين في موضع النعت لو او ويا والتقدير من واو ويا واقعتين آخر اثر ألف ثم أشار الى
الموضع الثانى فقال (وفى) فاعل ما أعل عيناً اذا اقتنى) ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو
في كل واو ويا وقعتا عيناً لا سم فاعل أعلت في فعله نحو قائل وبائع أصله ما قاول وبائع وفهم من قوله
ما أعل عينان اسم الفاعل من الفعل الذى لم يعمل عينه يصح نحو عاور ومن عور وصاد من صيد ثم
أشار الى الموضع الثالث فقال (والمدزيد ثانياً فى الواحد) همزاً يرى في مثل كالقلاند
يعنى اذا كان في المفرد مد ثانياً زائداً قبل في الجمع الذى على مثل فعال همزة وشمل المد الالف نحو
قلادة وقلاند والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه ان الثالث ان كان غير مد لم
يقلب نحو قسور وقساور وفهم منه أيضاً انه ان كان مداً غير زائداً لم يقلب نحو مشوبة ومتاب ومعيشة
ومعاش لان الواو في مشوبة والياء في معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمز مفعول ثان
ليرى أحوال اذا قدرنا يرى بمعنى يبصر وفي مثل متعلق ببرى وفي الواحد متعلق بريد وريد وثالثا
حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالاً من الضمير فى زيد ثم أشار الى الموضع الرابع
فقال (كذلك ثانياً لينين اكتنفا) مدم فاعل بجمع ينفاء

يعنى أنه اذا وقعت ألف التكميل بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه في قوله
لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الالف كما اشترط في الفصل الذى قبله وشمل قوله لينين
أربع صور الاولى أن يكونا واو ونحو أوائل أصله أوائل الثانية أن يكونا ياء ونحو ينف ونيانف
الثالثة أن تكون الاولى واو والثانية ياء ونحو صائد وصوائد الرابعة أن تكون الاولى ياء والثانية
واو ونحو جيد وجيائد أصله جياود لانه من جاد وجود ومثل بما حرفا العلة فيه ياء أو وهونيف ووزنه
فيعل والياء الاولى زائدة وعينه ياء لانه من نأف ينيف اذا زاد فاجتمع ياءان أدغمت الاولى في
الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الالف همزة وانما قلب
حرف العلة في هذه الصور همزة وان كانت أصل اللثقل الالف بين حرفي علة وفهم من قوله مدم فاعل
انها لا تقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقلب نحو طواويس وثانى
لينين مبتدأ وخبره كذلك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا في موضع النعت للينين ومد
مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاطا ونيقاً مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانياً للينين
همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثانياً للينين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله

(واقض ورد الهمزة يافهما أعل) لاما وفي مثل هراوة جعل

(واو) يعنى ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرد ما هي فيه مع اللام يجب فتحها
وقلها ياء ان كانت في المفرد غير واو واسالمه واو ان كانت في المفرد واو واسالمه فالالف واللام في
الهمز للهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدداً زائداً في المفرد ولا ياء وما استحق الهمز
لكونه مدداً زائداً في المفرد ولا ياء وما استحق الهمز لكونه اكتنفاً لينان وما أصله همزة
مثال الاول هدية وهذا ياء أصله هداى فاستقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحه فصار هداى
فانقلبت الباء الاخيرة ألفاً التحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداى فاستثقل اجتماع الامثال فأبدلت
الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطايطو

الامثال) ويان اجتماع الامثال أن الهمزة من مخارج الالف فكان ذلك كقولنا ثلاث ألفت (قوله مطية) هي الراحلة ففعل

وأصل مطية مطيوة فعيلة أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها كما في سبيدوا ذقيل فيه (٣٠٧) سيد وجهها مطايا وأصله مطاني

فعل به ما فعل به دايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل به دايا ومطايا ومثال الرابع خطية وخطايا أصله خطائي همزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حذف قلبها في هذا فصار خطاي فأنقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فاصلة هراوه فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم أنقلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي أنقلبت ألفا والواو الهمز مفعول برد وهو مطلوب لا فسخ من باب التنازع وبما مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولا متعديين وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أهل لأمه وفي مثل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر عائدا على الهمز وواو مفعول ثان بجعل ثم قال

(وهو زاول الواو ينرد في بدو غير شبهه ووفي الأشد)

يعنى رد أول الواو ينرد من المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كوو في الأشد فان أصله وافي وانما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واران فاجتماعهما في ووفي غير معتد به فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فمثال ما يجب ابداله أو أصل في جمع واصله أو أصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية أنقلبت عن ألف فاعلة كما أنقلبت في نحو ضارب فلما اجتمع واوان في بدو الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أو أصل وهو ما مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفي بدو متعلق برد وبدو مصدر مضاف إلى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبهه مضاف إلى ووفي الأشد والأشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس رضى عنهما الأشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركة كان ومتحركة بعد ساكن وقد أشار إلى الأول بقوله (ومد ابدل نافي الهمزين من كلمة ان يسكن كاثروا ثمن)

يعنى انه انه اذا اجتمع همزتان في كلمة أو لهما متحركة والأخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجازا لحركة ما قبله فان كانت فتحة أبدلت ألفا ونحو أثروا آمن همزتين وان كانت كسرة أبدلت ياء ونحو إلاف وان كانت ضمة أبدلت واو ونحو أو تمن وأوق وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انهم ما لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب ابدالها ونحو آية والمراد بالكلمة أن يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند التحويين في نحو أنذرهم انهم من كلمة واحدة لان الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضا نحو أثمن فان الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل ومدام مفعول ثان بابدل ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لالة ما تقدم عليه ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع لان الأولى امام مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال (ان يفتح ارضم او فتح قلب واووا ياء اتركس ينقلب)

يعنى ان الهمزة المفتوحة اذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احدهما تنقلب فيها واو وذلك بعد ضمة نحو أو يدم أو بعد فتحة نحو أو ادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك اذا وقعت بعد كسرة نحو أيم اذا بنيت من أم نحو اصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه انعم فنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصير أم فجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فنقلب الثانية ياء فيصير أيم ثم انتقل إلى المكسورة فقال ذوال كسر

قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطاي بياين ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف فصار مطائي ثم أبدلت الكسرة فتحة فصار مطاي ثم أبدلت الياء ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء فصار مطايا اه خالد (قوله زاوية) ثم جمع فقلبت الألف فيه واو داخلية في قوله والالف الثاني المزيد الخ فصار زواوى فقلب نافي اللينين همزة فصار زواوى ثم زواى ثم زواه ثم زوايا (قوله المصدرتين) خرج باسئراط التصدير نحو هــ ووى ونورى في المنسوب إلى هوى ونوى ووجه قلب الواو الأولى همزة ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كدون فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها اه خالد (قوله) من جواز ابدالها همزة (الخ) ذكره الناطم في باب النائب عن الفاعل من الكافية كما في قوله تعالى اقتنى (قوله أو اصل) وأوان جمع واقية والأولى تأنيث الأول أصله وولى قلبت الأولى همزة لما صير في أو اصل وجعها أول وأصله وولى ففعل به ما فعل بغيره

(قوله ابن) في تمثيل سيدى المكدودى (٢٠٨) باين نظوران فيه وجهين والصواب الاقتصار على التمثيل ببناء تطير اصبح من أم

مطلقا كذا) يعنى ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة وجب ابدالها بياء مطلقا أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الاولى مكسورة بعد فقه نحو أمة في جمع امام أصله أئمة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصارت أمة فابدلت من الهمزة الثانية بياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو ايم في بناء مثل اصبح من أم بكسر الهمزة والباء فتقول أتم فتفعل به كما فعلت بالذى قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته أى جعلته بين ففعل به كما فعل بما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال (وما ضم و او اصر) يعنى ان الهمزة الثانية اذا كانت مضمومة قلبت واو مطلقا فمثل أيضا ثلاثة أنواع الاول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أوب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء الى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واو والثاني مضمومة بعد مضمومة نحو أوم اذا بنيت من أم مثال أبلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو ايم اذا بنيت من أم مثال اصبح بكسر الهمزة وضم الباء وتفضل في ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركين قلب واو فى خمسة مواضع اذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فقه أو ضمة وقلب بياء فى أربعة مواضع اذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله (ما لم يكن لفظا أتم) فذلك بياء مطلقا) يعنى ان ثانى الهمزتين اذا كان متطرفا قلبت بياء مطلقا فمثل أربعة أنواع ان يكون بعد فقه أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون فمثال الاول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأى تحركت الباء وانفض ما قبلها فانقلب ألفا ومثال الثانى ان تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا والاصل قرؤ وكسر ما قبل الواو وأبدل من الواو بياء لا تكسار ما قبلها فاستقلت الضمة على الباء وحذفت وبقي منقوصا ومثال الثالث ان تبنى من قرأ نحو زرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبله وهذا النوع والذى قبله بقى وفيهما الرفع والجرو يظهران نصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع ان تبنى من قرأ نحو طر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين فى كلمة واحدة وهى ان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال (وأوم ونحوه وجهين فى ثانيه أم) يعنى ان ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الاولى همزة المتكلم فى الفعل المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أوم بمعنى أقصد وأوم وفهم منه ان ذلك أيضا جاز فى نحو أن مضارع ان اذا لافرق وسبب ذلك ان الهمزة فيها كأنها قائمة بنفسها وقوله ان يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائدا على الهمز واثر طرف متعلق يفتح وقلب جواب الشرط وواو مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائدا على الهمز أيضا وباء حال من فاعل ينقلب وهو الضمير واثر كسر طرف متعلق ينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر فى الاستعارة العامل فى الخبر ومفعول اول بأصروهى موصولة وصلتها بضم وواو مفعول ثان بأصروها ظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو فى موضع النعت للفظا واذل مبتدأ وخبره جاو بياء حال من فاعل جاو هو ضمير عائدا على الهمز وأوم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفى ثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعها وليها خبر أوم ويجوز أن يكون أوم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمير يفسره أم وهو أحسن ثم قال (وباء اقلب ألفا كسرا تلاء أو بياء تصغير) يعنى ان الالف يجب قلبها بياء فى موضعين أحدهما ان يعرض كسر ما قبلها كصا بجمع مصباح فانقلب الالف فيه بياء لتكسر ما قبلها اذ لا يصح النطق بالالف بعد غير الفتحة والثانى ان يقع قبلها بياء التصغير نحو غزبل فى تصغير غزال ببدال الالف بياء وادغام بياء التصغير فيها لان بياء التصغير لا تكون الا ساكنة

لتسلم الباء من القلب واو اعمل اعلال فاض وبصير منقوصا أيضا (قوله وفهم الخ) أفضل من عبارة هذا الشارح عبارة ابن فلم هشام وهى الثانية يعنى من المسائل التى تبدل فيها الباء من الواو ان تقع الواو عين المصدر فعل أعلت فيه وتكون قبلها كسرة

كعبرا بن معطى (قوله قرأ) ٢ همزتين قلبت الاخيرة بياء فصارت قرأى كسر ما قبل الباء فاستقلت الحركة على الباء وحذفت (قوله مثل برثن) قال الجوهرى قال الاصمعي البرثن للسباع بمنزلة الاصابع لبنى آدم اهو قال الازهرى البرثن مخالب الضبع اه قال الشيخ خالد تقول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر اوزرج أو برثن قرأ وقرئ وقرؤ وهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية بياء قال الاشعوى ولم تبدل واو لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلب بياء ثالثة فصاعد كذلك قلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلوا بدلت الهمزة الاخيرة واو افما نحن بصدده لا بدلت بعد ذلك بياء فتجئت الباء فيه بصير قرأى يفتح الاولى وقرئ بكسرها وقرؤى بضمها ثم ان كانت قبل الباء فقه كما فى المثال الاول فان الباء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبصير مقصورا وان كانت قبلها كسرة كما فى المثال الثانى فان الباء تحذف حركتها للاستتقال ويعمل اسلال فاض فيه بصير منقوصا وان كانت قبلها ضمة كما فى المثال الثالث فان الضمة قلبت كسرة

وبعد ما ألف كصيام
 وقيام وانقياد واعتقاد
 (قوله فالأول نحو رضى
 وقوى) وعفان العفو
 والغايز والداعى لانهما
 من الغزو والدعو والثاني
 نحو جرى في تصغير جر وأصله
 جرى فاجتعت الواو والياء
 وسبقت احدهما بالسكر
 فقلبت الواو ياء وأدغمت
 فيها (قوله نحو ثوب وثياب
 الخ) وسوط وسباط وحوض
 وحياض وروض ورياض
 والاصل فيها ثواب وصواط
 وحواض ورواض ولكن
 لما انكسر ما قبل الواو في
 الجمع وكانت الواو في الواحد
 ساكنة ضعفت فسلطت
 الكسرة عليها وقوى
 تسليطها وجود الالف
 (قوله وجمع مصدر) فيه
 نظر لان المراد بالجمع ضد
 المفرد لا مصدر رجع
 فالأضافة لادنى ملائمة
 وشذ في جمع ثورية بابدال
 الواو ياء والقياس ثورة
 بالتصحیح ولم تقلب واو
 صورا لانتفاء سكون الواو
 وانتفاء كونه مصدرا
 والصوار بالراء اسم للواء
 الذي يجعل فيه المسكن أو
 للقطيع من بقرة الوحش
 والصوان أيضا بالتون
 اسم للشيء الذي تصان فيه
 الاشياء (قوله نحو عود
 وعودة) والعود المسن
 من الابل والجمع عودة
 وكدحه وديم (قوله نحو
 حيلة وحيل وقية وقيم)
 والاصل حول رقوم ودوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت

فلم يمكن النطق بالالف بعدها فدرت الى الياء كما ردت اليها بعد الكسرة وألفا مفعول أول باقلب وياء
 مفعول ثان وكسر مفعول بتلاو ولا ومعه وله في موضع النعت لالفا وأويا تصغير معطوف على كسرا
 والتقدير اقلب ألفا لا كسرا أو تلابا تصغير ثم قال (واوذا فعلا في آخر أو قبل التأنيث أوه
 زياد في فعلا) يعني انه يفعل بالواو الواقعة آخر ما فعل بالالف من ابد الهيايا لكسر ما قبلها أو لجحها
 بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضى وقوى لانهم من الرضوان والقوة ولكنه لما
 كسر ما قبل الواو كانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عومت بما يقتضيه السكون من وجوب
 ابد الهيايا توصلا للخفة وفهم من قوله في آخر انهم لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت
 تاء التأنيث وزياد تافلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعنا من الاعلال وعلى
 ذلك نبه بقوله أو قبل التأنيث أو زياد في فعلا فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجيرة أصله شجيرة
 لانه من الشجر وقلبت واو ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحقته زياد تافلان أن يبنى من
 الغز ومثل طوفان فتقول غزيان فأعل أيضا لعدم الاعتداد بالالف والتون وذا اشارة الى الاعلال
 المذكور وهو مفعول بافعلا واو في آخر متعلقان بافعلا أو قبل معطوف على في آخر زياد في فعلا
 معطوف على تاء التأنيث ثم قال

(ذا أبيضار أو • في مصدر المعتل عينوا الفعل • منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعني ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير
 ألف فالغالب في عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قيا ما والمزيد نحو انقاد انقياد واحترز
 بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لا ودلوا ذافانه لا يعل لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط
 الالف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لان سبب التصحيح عدم الالف فالغالب في نحو فعل
 التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا اشارة للاعلال المذكور وهو مفعول برأوا في مصدر
 في موضع المفعول الثاني لرأوا أطلق المعتل على المعتل فان المعتل أعم من المعتل وهو على حذف
 الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعتل وعينا تميز الفعل مبتدأ ومنه في موضع الحال من
 الفعل وصحيح خبرا لفعل وغالبا حال من الضمير في صحيح ثم اعلم ان جميع ما سكت عينه من الثلاثي
 نحو ثوب أو أعلت فتودار على ثلاثة أقسام فعال وفعله وفعل وقد أشار الى الأول بقوله

(و جمع ذى عين أعل أو سكن • فاحكم هذا الاعلال فيه حيث عن)

يعني ان جمع المفرد المعتل من جمع الثلاثي المعتل العين أو الساكنها يحكم له في الاعلال بالاعلال
 المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دارود ياروثوب وثياب فالأشارة بهذا الاعلال السابق في مصدر الفعل
 المعتل وفهم من قوله جمع ان ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صورا وصوات وفهم من قوله أعل
 أو سكن ان عين المفرد اذا لم تعمل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه
 مبتدأ والخبر قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسر احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول
 وأعل أو سكن في موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم أشار الى الثاني والثالث فقال
 (وصحوا فعلة وفي فعل • وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعني ان جمع ما أعل عينه أو سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الالف وحقائق التاء بها
 اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل فففيه وجهان
 التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقية وقية من الطرف وجاء أيضا غير معلى نحو
 حاجة وحوج ومن هذا البيت يفهم ان الجمع الذي يجب اعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الالف
 بعد الواو أو كونه نطق في هذا البيت بفعل وفعله بغير الف فعمل ان ما سواهما وهو الأول بالالف وفعله
 مفعول بصحوا والواو في صحوا عائد على العرب وجهان مبتدأ والخبر في المجرور قبله والاعلال
 أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال (والواو لا ما بعد فتح يانقلب • كالمعطيان يرضيان)

يعني ان الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فقه وجب قلبها ياء ومثل قوله
لاما ما كانت الواو منطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاء ومثل ذلك بقوله كالمعطيان
برضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطا يعطو اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحل
على اسم الفاعل وهو المعطى لان في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك
في اسم المفعول فحمل عليه وبرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحل
على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل ان ذلك يكون في الامعاء
والافعال والواو مبتدأ وخبره انقلب ولا ما حال من الضمير المستتر في انقلب ويا حال أيضا من ذلك
الضمير وبعد متعلق بانقلب ثم قال (ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف) يعني أنه يجب ابدال الواو
من الالف اذا انضم ما قبلها فان كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضارب في ضارب وان
كانت فيه وضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضارب في ضارب ثم قال (ويا كوقن بذالها اعترف) يعني
انه يجب ابدال الياء واوا كافي موقن اسم فاعل من أيقن أصله يقن قابلدت الياء فيه واو الانصاح
ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زيد وهيام وفهم
منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمه لم تبدل نحو حوض وفهم منه أيضا كون الياء في المفرد
فلو كان ما قبله الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار اليه بقوله

(ويكسر المفهوم في جمع كما • يقال هيم عند جمع أهيا)

يعني أنه اذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء
كسرة لتصح الياء ففهم أصله هيم نحو أحرور وأغنام قلبت الياء واوا لأجل الضمة كما قلبت في المفرد
نحو موقن لان الجمع أنقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر
مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف ويا مبتدأ مضاف الى كوقن وخبره اعترف
ويجوز أن يكون مفعولا بضمير يفسره اعترف وبذا الإشارة الى الاعلال المذكور والمفهوم من فوع
بيكسر وفي جمع متعلق بيكسر ثم قال (وواو اثر الضم رد الياء منى • ألى لام فعل او من قبل نا)
يعني ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واو في ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قوضو
أصله قضى لانه من قضى يقضى وهو لانه من التهمة وهو العقل الثاني أن تكون لام اسم مبنى على
التأنيث باتاء نحو مريم مريم مشل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله كآء بان من رمى كمقدرة وفهم
من المثال لزوم التاء لان مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت
الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو تواني مصدر تواني أصله تواني على وزن تفاعل لانه تظير تدارك
فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واو لانه ليس في الاسماء المتحركة ما آخره واو قبلها ضمة فلو
لحقته التاء بقي على اعلاله لعروض التاء نحو تانية الثالث أن يبنى من الرمي نحو سبعان اسم مكان
فتقول رموان لان الالف والنون لازمان لهذا فلم يحكم بحكم المتطرف لانه ألزم للكلمة من تاء
التأنيث وهو المنبه عليه بقوله (كذا اذا كسبعان صيره) أي كذلك يعمل بالقلب اذا صيره الباني من
الرمي مثل سبعان ورد فعل أمر والياء مفعول أول برذوا وامفعول ثان وائر طرف متعلق برذ ويجوز
أن يكون رد فعل لا ماضيا مبينا للمفعول والياء مفعول به ومتى ألقى شرط ولا مفعول ثان بالني وفي
ألقى ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء أو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف
الى بان والباء هو الذي يصوغ هذا البناء وانما أضيفت اليه التاء للملازمة بين الكلمة التي فيها التاء
والباء ومن رمى متعلق ببيان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء في صيره عائدة على لفظ الرمي
المفهوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال

(وان تكن عين الفعلي واصفا • فذا بالوجهين عنهم يلقى)

في المفرد معلقة بقلبها ألفا
في دار وما أشبهه وياه في حيلة
وما أشبهه ضعفت فتسلطت
الكسرة عليها فقلب
ياه (قوله برضيان) ضبطه
الخطاب بالبناء للمجهول
فاظطره (قوله على فعل
المفعول) وحمله على فعل
الفاعل أولى والله أعلم
(قوله انه يجب ابدال الواو
من الالف) ان لم تكن
الالف تانية منقلبة عن
ياء نحو ناب فانها ترجع
لاصلها فتقول نيب (قوله
وهيام) الهيام داء يصيب
الابل فيمنعه من الرعى
(قوله لأجل الضمة) تخفف
بإبدال الضمة كسرة وافرار
الياء فان الكسرة أخف
من الضمة والياء أخف
من الواو اه وفي تمثيل
سبيدي المكودي بهم
نظر لان لكلام في
المفرد دون الجمع (قوله
لانه من التهمة) والتهمة
العقل لانه ينهى صاحبه
عن الوقوع في الرذائل

(قوله وضوئي) وخوري

وهي أسماء تفضيل
جارية مجرى الأسماء
الجامدة (قوله طوبى)
اسم مصدر من الطب
وقرى طبيي لهم مرادى
(فصل) •

(قوله سربا وفتيا وفتيا)
لأنها من سريت وقتيت
ونقبت (قوله خزيان وصديان)
مؤنث خزيان وصديان
وخصوا الاسم بالاعلال
لأنه أخف من الصفة فكان

أجمل للثقل (قوله دنيا
وعليا) نحو نازينا السماء
الدنيا وكقولك للمتقين
الدرجة العليا والأصل
الدنوي والغوي (قوله حال
من لام فعلى) وساخ مجيء
الحال منه لكونه كالجزء

اذ يصح الاستقناء
بالمضاف إليه عن المضاف
فيقال بالعكس جاء فعلى
ويحسن المعنى

• (فصل) •

(قوله وجب ابدال الواو
بهاء) لأنها أقبل من الباء
تخصيلا للتخفيف مما أمكن
(قوله نحو مري) وطى ولى
مصدر اطويت ولويت
وأماها طوى ولوى فان
لم يسكن نحو غيوز وجب
التعصيم (قوله الثالثة ما شذ
فيه ابدال الباء الخ) هذا
عكس القاعدة وإنما لم
يدغم غيوز لأنه اسم موضع
وليس على وجه الفعل
(قوله نحو هوى الكلب
عوة) وهو عن المنكر

يعنى اذا كانت الباء المضوم ما قبلها الوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصح الباء
وان تبقى الضمة وتبدل الباء واو والأجل الضمة فتقول فى أنثى الا كيس والاضيق كوسى وكيسى
وضوئى وضيقى وفهم من قوله وصفها انها اذا كانت عينا لفعلى اسمها لم يحذفها الوجهان بل يلزم قلب
الباء واو اعلى الأصل نحو طوبى بمعنى طبيب وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعلى متعلق بتسكن
وصفها حال من فعلى وذلك مبتدأ أخبر به يلنى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى يلنى وعنه متعلق
يلنى (فصل) •

(من لام فعلى اسمها أى الواو تبدل • بيا كنعوى غالباً اذا ابدال

يعنى ان الباء تبدل غالباً واو اذا كانت لا ما لفعلى اسمها بفتح الفاء وسكون العين نحو سرى وقتوى
وتقوى الأصل فيه سربا وفتيا وانما قلبت وان لم يكن لقلبها موجب لفظى فرقابين الاسم
والصفة وفهم من قوله اسمها انها اذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيان وصديان وأشار بقوله غالباً الى ما جاء
فى ذلك غير مبذل فهو بالرائحة الحسنة وطغيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل بأتى وبذل حال
وهو مضاف الى ياء واو فاعل بجاءوا البذل نعت لذا وغالباً حال ثم قال

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا • وكون قصوى نادراً لا يحصى)

يعنى ان لام فعلى وصفا يضم الفاء اذا كانت واو أبدلت بيا نحو دنيا وعليا أصلهما دنفى وعلاوى
لأنهما من الدنو والعلا وانما أبدلت هنا أيضاً فرقابين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفها انها اذا
كانت فى الاسم لم تبدل نحو مري اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادراً الى لغة الحجاز بين فى
قصوى والقياس فيه قصبا لأنه من باب دنيا وعليا بنوعيم • ولون قصبا على القياس ولام فعلى فاعل
بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادراً خبر لكون وهو مضاف الى الاسم وخبر
الكون لا يحصى (فصل) •

(ان يسكن السابق من واو وباء • واتصلا ومن عروض عريا)

(فبهاء الواو اقلبن مدغما • وشذ معطى غير ما قدرهما)

يعنى انه اذا اجتمع فى كلمة واو وباء يسكن أولهما وجب ابدال الواو بباء واذا غاهما فى الباء وذلك بشرطين
الأول أن يكونا متصلين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو
أخو يزيد وبني واقد وهو المنبى عليه بقوله واتصلا الثانى ان لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل
صورتين احدهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو وتخفيف قوى والآخرى عروض الحرف
نحو الر وباء بتخفيف الهجزة وابدالها واو وهو المنبى عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل
للتوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احدهما تقدم الياء على الواو نحو سبى أصله سبى دلانه
من السودة والآخرى تقدم الواو على الباء نحو مري أصله مري موى لأنه اسم مفعول من رى وقد
يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ الى ذلك أشار بقوله وشذ معطى غير ما قدرهما فمثل ثلاث
صور احدهما ما شذ فيه الابدال لكونه لم يستوفى الشروط كقراءة من قرأ ان كنتم للربا بشديد
الباء الثانية ما شذ فيه التعصيم مع استيفاء الشروط كقولهم للسور ضيئون الثالثة ما شذ فيه ابدال
الياء واو نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلية فى قوله وشذ معطى غير ما قدرهما وان
يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عريا وألفه للتثنية
ومن عروض متعلق بعريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن
وباء مفعول ثان ومدغما حال من الضمير المستتر فى اقلبن ومعطى فاعل بشذوفيه ضمير مستتر وهو
المفعول الاول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها ما قدرهما ثم قال

(من ياء أو واو بتحريك أصل • ألفا ابدال بعد فتح متصل)

والقياس نهى لان أصله نهى لانه فعول من النهى (قوله ومعطى فاعل) أى وشذ لفظ معطى

(قوله وجبل) والجبال

هو الضبع (قوله مثل
عبط) العبط والعلاب
الضخم والعلبة والعبط
والعلاب القطيع من
الغنم اهـ من الجوهرى
(قوله خورنق) الخورنق
اسم قصر بالعراق بناء
التمعان الاكبر (قوله
نحو علوى الخ) قال الشيخ
خاله واما نحو علوى فلا
تبدل واوه ألفا لانه يؤدى
الى التسلسل لان باء
النسب تستوجب قلب
الالف واوا فلو كان تحريك
الواو وانفتاح ما قبلها
يوجب قلبها ألفا لكان
لا تزال فى قاب الى الالف
وقاب الى الواو (قوله نحو
غيد غيد الخ) الغيد
النعومة يقال امره اغيد
وغادة أيضا أى ناعمة بينة
الغيد والاغيد الوسنان
المائل العنق اهـ من
الجوهرى ورجل أحول
بين الحول وقد حولت
هينته واحول أيضا
بتشديد اللام واحولتها
أيضا حكاه الكسائى اهـ
من الجوهرى (قوله
اجنورا) واشتورا
بمعنى تشاوروا لان حركة
الثاء بمنزلة السكون (قوله
اعتاد) واختان بمعنى خان
واختار بمعنى خار (قوله
وانما أعلت الخ) صوابه
أن يقول وانما أعلت فى
ذلك الباء دون الواو
لقرب الباء من الالف فى

يعنى انه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشرط ذكر منها فى هذا البيت شرطين
أحدهما أن يكون التعريك أصليا وهو المنبى عليه بقوله أصل واحتر من نحو نوم وجبل أصلهما
نوم وجبال فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء فلم يقلبالا لان الحركة عارضة فهى غير أصلية والثانى
أن تكون الواو والياء متصلتين بالفحة وهو المنبى عليه بقوله بعد فتح متصل وشمل صورتين
أحدهما ان يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاى والاخرى ان يكون مقدرا وذلك اذا بنيت مثل
عبط من الرى والغزو فتقول رى وغزو منقوصا والاصل رى وغزو فاعلت الباء والواو الاخيرتان
بحذف حركتهما كاعلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو والياء الاولى للفاصل بين الفحة والحرف
وهو الالف لان الاصل رماي وغزاو كهبط أصله علا بط حذف الالف تخفيفا وهى مقدرة فحقت
من القلب وألفا مفعول بادل ومن واو متعلق بادل وتعرىك فى موضع الصفة لواو أو ياء وأصل فى
موضع الصفة تعريك وبعد متعلق بادل ثم اعلم ان هذين الشرطين يطردان فى كل واو ياء متحركتين
مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرهما ثم شرط آخر يختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه
بقوله (ان حرك التالى وان سكن كف • اعلال غير اللام) يعنى ان اعلال الباء والواو بالاعلال
المذكور اذا كانا غير لامين مشروط بان يعرک تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فان سكن تاليهما
منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيرهما نحو خورنق وأما اللام ففيها
تفصيل أشار اليه بقوله (وهى لا يكف • اعلالها بساكن غير ألف • أو ياء التشديد فيها قد ألف)
يعنى ان لام الكلمة اذا كان واو أو ياء متحركتين بعد فحة وبعد هما ساكن فاما أن يكون الساكن
ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو رمو واغزو ويحشون ويرضون
أصلها رمو واغزو ويحشون ويرضون فقلبت فى ذلك كله الباء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزاو ومعنوى وعلاوى وانما لم يكف
الساكن اعلال اللام لقربهما من الطرف وانما كفت الالف والياء المشددة اعلالها لانهم لو أهلوا
رميا وغزاو الصار ما غزا فليتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لانه فى موضع
تبدل فيه الالف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه
كف وهى مبتدأ وخبره لا يكف اعلالها وبساكن متعلق بيكف وغيره نعت لساكن أو ياء معطوف
على الالف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورين
أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الاول منها بقوله

(ومع عين فعل وفلا • ذا فعل كاغيدوا حولا)

يعنى ان ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على فعل صحيح
هو مصدره وان كان مستوفيا لشرط الاعلال نحو غيد غيدوا حول حولا وسبب تصحيحهما أن
حول وشبهه من افعال الخلق والالوان وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على فعل نحو حول حولا لا
واغورا عورا فصح عين فعله ومصدره لانها فى معنى ما لا يعمل لعدم الشرط عين فاعل بصح وذا
افعل حال من فعل ثم أشار الى الثانى فقال (وان بين تفاعل من افتعل • والعين واوسلت ولم تفل)
يعنى ان وزن افتعل من الواوى العين اذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو اجنورا
بمعنى تجاوروا وانما صح مع توفى شروط الاعلال لانه جعل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل
شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل اذا لم بين معنى تفاعل اعل على مقتضى القياس نحو اعتاد
وارتاب أصلهما اعتودا وارتباب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تفل وان أبان معنى
تفاعل نحو استافوا أى تضاربوا بالسيف وانما اعلت فى ذلك الواو دون الباء لثقل الواو فى المخرج
بخلاف الباء وان بين شرط وتفاعل فاعل بين أى يظهر وسلت جواب الشرط والعين واو مبتدأ

وغير في موضع الحال ولم تعل تقيم لعمدة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله (وان بحرفين
 ذا الاعلال استحق • صحيح أول) يعني اذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله
 فلا بد من اعلال أحدهما ونصح الآخر لئلا يتوالى اعلالان والاحق بالاعلال منهما الثاني
 لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى وأصلها هوى وحوى وحى فالسبب المانع من اعلال الاول
 فيهما اعلال الثاني وقد يعل الاول ويصح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله (وعكس قد يحق) وذلك قولهم
 راية وطاية وغاية وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال من فروع بفعل مضمر يفهمه
 استحق وحرفين متعلق باستحق وصحيح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع
 فقال (وعين ما آخره قد زيد ما • يخص الاسم واجب ان يسلم)

يعني انه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لثركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينين فزيادة تخص
 الاسماء لانه بتلك الزيادة يعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل فصح لذلك وشملت الزيادة
 الخاصة بالاسماء الالف والنون نحو جولان وألف التانيث نحو حيدى وصورى وعين مبتدأ وما
 موصولة وصلتها بخص وواجب خبر مقدم وأن يسلم مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب
 خبر اعرن عين وان يسلم امر فروع بواجب والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته ثم
 قال (وقبل باقلب ميم النون اذا • كان مسككا كما انتبت انبذا)

يعني ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميماء وذلك لما في النطق بالنون الساكنة
 قبل الباء من العسر لاختلاف مخارجهم مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من
 كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا والنون مفعول أول
 باقلب وميم مفعول ثان وقبل متعلق باقلب واذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف دلالة
 ما تقدم عليها

• (فصل) •

(لسا كن صح انقل التحريك من • ذى لين آت عين فعل كائن)

يعني ان عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ما قبلها الساكنة كما يجب وجب نقل حركة العين الى الساكن
 قبلها الاستئصال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم يضم الواو فنقلت حركة الواو الى
 الساكن ويبين أصله بين فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت
 العين الحركة المنقولة ابدلت من مجانساها نحو آبان وأعان أصله أبين وأعون فدخل النقل والقلب
 فصارا آبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلا لا ينقل اليه نحو بايع وفوق ثم ان
 هذا النقل له أربعة شروط ذكر الاول في قوله صح وأشار الى باقيها بقوله

(ما لم يكن فعل تهب ولا • كايض أو أهوى بلام علة)

شمل فعل التهب ما فعله نحو ما أقومه وما ألينه وافعل به نحو أقوم به وألين به وانما صح فيهما بالجل
 على افعل من كذا لانها من واحد أو ما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة
 الوصل فيقال باض فيلبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما أعلت لانه لم ينعقل
 فيه الحركة لتوالي عليه الاعلال والتحريك مفعول بانقل ولسا كن متعلق بانقل وصح في موضع
 النعت لسا كن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر في آت وما
 ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تهب ولا كذا ثم قال

(ومثل فعل في ذا الاعلال اسم • ضاهى مضارعا وفيه وسم)

يعني ان الفعل يشارك في وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لاني وزنه
 أو في وزنه لاني زيادته فشمل صورتين الاولى أن تبنى من البيع مثل تحبى فتقول تبيع وأصله تبيع
 يسكون الباء فأعل لانه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهى التاء وخالفه في الوزن والثانية نحو

(قوله نحو)

مقام مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة (قوله نحو أبيض وأسود) أشبهها كرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلل قبل فيها أبيض وأسود فيلتبس بالفاعل لكن الصواب ان يمتل (٢١٤) باعلم لان الكلام في مشابه المضارع لافي مشابه الماضي (قوله المستحق) فيه

نظر لان هذا المصدر لا يستحق ذلك وانما الاعلال

فيه بالجل على فعله في عبارته رحمه الله مسامحة ونظر لان نحو اجازة واقامة واستقامة فيه مانع وهو سكون ما بعد أحرف الهمزة الاولى وفي ابن عقيل على التسميل انه لما نقلت الحركة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قلب حرف العلة ألفا لتحرك ما قبله وما بعده وانفتاحه في الاصل اه فعلى هذا المصدر يستحق الاعلال من غير احتياج الى الحمل على الفعل اذ ليس في المصدر مانع حيثئذ وحكى ان بعضهم طلب من شيخه الاجازة فقال له لا أعطيك الاجازة حتى تصرف الاجازة (قوله وتلزم حينئذ التاء عوضا) قال ابن غازي وليس كلامه هنا مكررا مع ما في باب المصدر لاختلاف القصد بين (قوله واستفاه استفاه) أصله استفوه يقال استفاه الرجل اذا اشتد أكله اه من مختصر العيني (قوله وما لافعال من النقل الخ) قال ابن غازي ونخص ما لافعال من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء (قوله لغة

مقام أصله مقوم فاشبه المضارع في الوزن نحو شرب وخالفه في الزيادة لان الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أي فيه علامة بتميزها عن الفعل وفهم منه أن الاسم اذا كان شبيها بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعمل نحو أبيض وأسود لانه لو اعلل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة بتميزها عنه وفهم منه أيضا أنه ان لم يشابه المضارع لافي الوزن ولا في الزيادة لم يعمل ككسكال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفي ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهي مضارع جلة فعليه في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان نحو مفعول نحو محيط يعمل لانه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء في لغة فخرجه بقوله (ومفعول صحيح كالمفعول) يعني انما صحيح مفعول وان كان ظاهره يقتضي الاعلال لانه حمل على مفعول بالالف ومفعول لم يشبه الفعل لافي الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحيح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال (وألّف الافعال واستفعال اه أزل لهذا الاعلال والتالزم عوض) يعني اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه الى فائه ثم قلب ألفا هاء لانه فيجتمع الفان الاولى المنقلبة عن العين والثانية الالف التي كانت بعد العين فحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلهما اجواز واستقام وقيل اجواز من الصحيح اكرام واستقام استدراك فنقلت حركة العين فيهما الى الساكن قبلها وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بان المحذوف هي الالف الزائدة بقوله وألف الافعال واستفعال أزل وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التي هي عوض قد تحذف واليه أشار بقوله (وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعني ان هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى ابراه واستفاه استفاهوا ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بازل ولذا متعلق بازل والاعلال نعت لذا والتاء مفعول بالزوم عوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لفه ربيعه وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ ربما عرض ثم قال (وما لافعال من النقل ومن حذف ففعل به أيضا قن) يعني انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما قبل بافعال من نقل الحركة الى الساكن قبلها وحذف واومفعول يعني بقوله ففعل ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذلك أتى بمثلين فقال (نحو مبيع ومصون) فاصل مبيع مبيع ففعلت حركة الياء الى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فابدت الضمة كسرة لتصح الباء ثم حذفت واومبيع فقالوا مبيع وأما مصون فاصله مصون فنقلت حركة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واومفعول وقد يصح كل واحد من النوعين والى ذلك أشار بقوله (وندره تصحج ذى الواو وفي ذى الباء اشهر) يعني ان ما عينه واو من مفعول قد يصحج أى ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصون وما عينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحجه لغة بنى نعيم ومنه قولهم مبيع ومخبوط ومن ذلك قول الشاعر حتى تذكريضات وهيج • يوم وذاذ عليه الدجن مقبوم وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الافعال ومن النقل متعلق بما في الجرور ومن معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قن وبه متعلق بقمن والجملة في موضع خبر ما وتصحج فاعل بندر وهو مضاف لذى على حذف مضاف أى تصحج الفعل ذى الواو ثم قال (وصحج المفعول من نحو عدا • وأعلل ان لم تحذف الاجودا)

بنى نعيم) وصحجوا الياء دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (قوله حتى تذكريضات) حتى للغاية وفاعل يعني تذكريضات وهو ذكريضات جمع بيضة ويوم رذاذ كلام اضافي مرفوع على انه فاعل بهيجه والذاذ بذالين مجتنبين المطر الخفيف والدجن الغزير منه والقيم السحاب

(قوله جازفيه التصحيح) أى جملا على فعل الفاعل ذى الواو فتقول فيه معدوقال ابن (٢١٥) غازی یعنی ان فعل الفاعل لم يعمل

بهذا الاعلال المخصوص
وهو قلب الواو ياء وان أعل
بقلب الواو ألفا (قوله
تخصن الواو بالادغام)
ولا يقال يعمل قبل الادغام
ثم يدغم لان الادغام
سابق على الاعلال اذ هو
المعروف (قوله لقربها من
الطرف) فيه نظرا ذى
متطرفة قصوبا به أن يقول
لتطرفها (قوله فهو معدوق)
أصله معدوقواوين فاذا
صححت أدغمت الواو فى
الواو فقط وان أعلت
أبدلت الواو الاخيرة ياء
وأبدلت الواو الاولى ياء
على القاعدة المتقدمة
(قوله عصور وعصى الخ)
والاصل عصور وعشور
بواوين فاستقلوا اجتماع
واوين فى الجمع فقلبوا الواو
الاخيرة ياء ثم أعلت الاولى
بالقلب ياء بالادغام وكسر
ما قبل الياء لتصح والتصحيح
فيه شاذ لثقله وهو واجب
فى المفرد نحو وعصوا عتوا
كبير قاله ابن هشام وغيره
وقد يعمل بقلب الواو
الاخيرة ياء واعلال الاولى
كاعلال طى نحو عتى الشيخ
عنيا أى بلغ غاية التكبر
(قوله الا أن اعلال الجمع
الخ) وقد أشار فى الكافية
الى أن اعلال الجمع أولى
وتصحح المفرد أولى بقوله
ورج اعلال فى الجمع
وفى مفرد التصحيح أولى ما

يعنى انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جازفيه التصحيح باعتبار تخصن الواو بالادغام
والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا بعد وفهو معدوقومعدى وفهم من قوله ان لم تتعز الا جودا
أن التصحيح أجود لان معنى تعزى نقصد فالمعنى وأعلل ان لم تنقصد الا جود ففهموه انك ان
قصدت الا جود لا تعزى وفهم منه ان ما كان يأتى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو
مرى أصله مرمى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله فصل ان يسكن السابق البيت وفهم منه أيضا
أن ما كان واوى اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرمى واغراب البيت
واضح ثم قال (كذا اذا وجهين جال القول من * ذى الواو لاجمع او فرد يعنى)

يعنى اذا كان مثال القول بمالامه واوجاز فى لامه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك فى الجمع نحو
عصا وعصور وعصى وفى المفرد عتى عتوا وعتبا الا ان اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد
أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم وفى تقديمه الجمع اشعار بما بذلك والقول فاعل بجواذا
وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجواولا م جمع حال من الواو واو فرد معطوف على جمع ويعنى
فى موضع نعت لفرد ثم قال (وشاع نحو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذ غمى)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً معاً عينه واوجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم
وقائم وقوم وصائم وصوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعل بالالف فالوجه فيه
التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذف فى نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله
الاطرقتنا مبة بنت منذره فما أرق النيام الا كلامها واغراب البيت واضح

فصل

(ذو اللين فان فى افتعال أبدا) يعنى ان الافتعال وما تصرف منه اذا كان فائزه حرف لين أبداً تاء
وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد أصله او تعد والياء نحو اتسر أصله ابسر
لانه من اليسر ولا مدخل للالف هنا لانها لا تكون فاء وانما أبداً لوامنها تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت
بها الحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا أو بعد فتحة قلبت ألفاً أو بعد كسرة قلبت ياء فابداً لوامنها
حرفا جلد او هو التاء لانها أقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة
فقد أشار اليه بقوله (وشذف فى ذى الهمز نحو استكلا) يعنى انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من
الهمزة على وجه الشذوذ وظاهره قيله باستكلا انه مما سمع فيه الابدال شذوذ او المسحوع من ذلك
انما هو ان رأى لبس الازار فينبغى ان يكون المثال راجعاً الى الهمز لا للبدل وفى كلام بعضهم ما
يدل على انه مسحوع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبداً تاء من ذى الهمزة وذو اللين مبتدأ وخبره
أبدل وفالحال من ذو اللين وقام مفعول ثان لا بدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفى
افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذوذ ضمير عائداً على الابدال المفهوم من أبداً ثم قال (طائنا افتعال رداً
مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الاطباق وهى الصاد والضاد
والطاء والظاء وذلك نحو اططر واططر واططر واططر واططر واططر واططر واططر واططر واططر
فاستقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من
حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابداً من التاء حروف الاستعلاء من مخرجها وهو الطاء ثم
قال (فى ادان وازدد وادكد الابق) يعنى انه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه الا بعد الدال والزاي
والدال وقد استوفى مثلها فادان أصله ادان اذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال
الاولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازدد فأبدل من التاء دال وادكد فعل أمر من اذكرو أصله اذتكرو
فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً لا وادغمت الدال فى الدال وقام افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض

فنى (قوله الا طرقتنا الخ) قائله أبو الغمر الكللابى وهو من الطويل وطرق أى أهله ليلا والشاهد فى النيام فان أصله التوام بضم التاء
جمع نائم (فصل) هذا اللين الخ (قوله وما تصرف منه) وهو الماضى والمضارع والامر وامم الفاعل وامم المفعول (قوله اثر مطبق)

مبنى للمفعول وفي رد ضمير مستترعا ند على تافتعال وطام مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر
وتافتعال مفعول أول برد واثر متعاق برد على الوجهين وفي بقى ضمير مستترعا ند على تافتعال ود الا
حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البديل وفيه بعد

(فصل) • احذف وفي كعدة ذاك اطرد
(فأمر او مضارع من كوعد • احذف وفي كعدة ذاك اطرد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واو في ثلاثة مواضع الاول فعل أمر نحو وعدوه محمول
على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع اذا كان على فعل يفتح
الياء وكسر العين نحو وعدوه لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وجعل عليه أعد وعدوه وتعدوه فمهم
من قوله من كوعد ان الواو تحذف في الامر والمضارع اذا كان بعد هاء فتحة نائية عن الكسرة نحو
وهب هب فان قياسه هب بكسر الهاء لكن فتحته لكونها من حروف الخلق وفهم منه أيضا أن حذف
الواو المذكورة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعده
مبنيًا للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجله ويوضأ وفهم
منه أيضا ان يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل بقطين قلت يوعده الثالث المصدر من نحو
وعدوه أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو
كان اسما لم يحذف نحو وجهه وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة
والوقعة وفأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف همز أفعل استمر في • مضارع وينبى متصف)

يعنى انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر
عنهما ببنيتي متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول بوصفهما فاهما ببنيتي متصف وكان الاصل
ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تخرج وخاصم لكن استثقل
اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أكرم فحذفت الهمزة وجعل على أكرم نكرم ونكرم ويكرم
واسم الفاعل واسم المفعول كما جعل على بعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعال الفعل الماضي وحذف
مبتدأ وخبره استمر ثم قال (ظلت وظلت في ظلت استعمل • وقرن في اقرن وقرن نقلا)

يعنى ان ظلت بكسر اللام يجوز ان يحذف منه احدى اللامين مع كسر الطاء وفتحها فتقول ظلت
وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مست وفي القياس عليهما
خلاف وقوله وقرن في اقرن وقرن نقلا يعنى انه استعمل هذا التخفيف في فعل الامر فقبل فيه قرن
بكسر القاف وهى قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل وقرن في بيتك وقوله وقرن نقلا أشار به
الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قرن بالمكان يقرب بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل فون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركته الى الفاء
وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الامر ووجه قراءة الفخ انه من قررت
بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل
فهو الغتان فصيحان وظلت مبتدأ وخبره استعملوا الالف فيه للتثنية وفي ظلت متعلق باستعملوا
وقرن مبتدأ وخبره في اقرن والتقدير وقرن مقول في اقرن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز ان
يكون قرن الاخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جلة في موضع
الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقلهما معا فلا يقاس عليه والاول أظهر

(الادغام)

يقال الادغام بسكون الدال مصدر ادغم والادغام بتشديد هاء مصدر ادغم قبل والادغام بتشديد
الدال عبارة البصريين وبالسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق
اللسان معها على الحذف
الاعلى فينحصر الصوت
حينئذ بين اللسان وما
حاذاه من الحذف الاعلى
(قوله نحو وجهه الخ) اسم
للمكان المتوجه اليه لا اسم
مصدر التوجه قاله المازني
 وغيره وقيل مصدر راجع
الشئ خالدا ولا بد منه
(الادغام) •

(قوله وفي الاصطلاح)
وفي شرح التوضيح انه
اصطلاحا رفع اللسان
ووضع اياه بالحرفين
دفعه واحدة بعد ادخال
أحدهما في الآخر وقوله
ادخال حرف في حرف زاد
بعضهم لينطق بهما في كلمة
واحدة اه وهى عبارة
كوفية وعبارة البصريين
الادغام بتشديد الدال
اه من مجلس سيدى محمد
المرباط

تعرف في حرف وهو باب متسع واقعه منه هنا على ادغام المثان المتحركين في كلمة واعلم ان ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وواجب الوجهين وقد أشار الى ما لا أول بقوله (أول مثان متحركين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لان المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الأول ان يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رتوطن أصله ماردد وطن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني والاستمر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو ردد وطن ومرد أصلها ردد وطن ومرد فنفقت حركة المثل الأول الى الساكن قبله وبقي ساكفاً ادغم في المثل الثاني وفهم منه ان أول المثان اذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم الا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعم مثانين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً المثانين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(لا كمثل صفف • وذلل وكل وللب • ولا بكسس ولا كاخصص ابي • ولا كهليل) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الأول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الكلمة الثانية ذلل وهو جمع ذلول بالذال المجهمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دوأب ذلل الثالث كل جمع كلمة والكلمة نوع من الثياب معروف الرابع لب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الالباب واللب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاسترخاء واللب أيضاً ما استدق من الرمل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمسها أو من جس الحبر اذا فحس عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثان عارضة نحو اخصص ابي أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من ابي السابع ما كان فيه ثاني المثان زائداً لللاحق نحو هليل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدرج وانما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لما منع فيها أما الثلاثة الأول فانها مخالفة لوزن الأفعال والادغام أصل في الأفعال فظهرت بعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلخفة الفضة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الاسماء لان نظيره من الأفعال واجب الادغام نحو ردد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيهما ساكن قبله فلو ادغم المحرك الأول لالتقى ساكناً وأما السادس وهو اخصص ابي فلان الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هليل فلان ثاني المثان زائد لللاحق فلو ادغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفل فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشذ في آل • ونحوه فل بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب ادغامه منها آل السقاء اذا تغيرت راحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك في غير آل وذلك ثمانية ألفاظ أخرى هي دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوبه وضبت الارض اذا كثرت ضباها وقطط الشعر اذا اشتدت جعوده ولحمت العين اذا التصقت ومشتت الدابة اذا ظهرت في وظيفها تنوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها وجمع الرجل اذا كثرت صوته بحجة فهذه الألفاظ كلها شاذة في حفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير ادغم أول مثان متحركين في كلمة مغايرة لوزان مخصوصة لا كمثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لانهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثل شيء وما بعد صفف معطوف عليه وفل فاعل بشذو بنقل متعلق بفل ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك الادغام فقال (وحبي افكك وادغم دون حذر • كذا لنحو تجلي واستتر)

(قوله لا كمثل صفف) وردد وجدد جمع جدة وكلل وظلل ومدد (قوله كاخصص ابي) واكفف الشبر (قوله ولا كهليل) وقعس وقردد (قوله صفة السرج) وهو الادب الذي يضم دفتي السرج من أعلاهما وأسفلهما ودفتا السرج جانباه من الخشب (قوله ثاني المثان زائد لللاحق) المزيد لللاحق هو الباء من هليل لا أحد لاميته كذا عند المرادى والمصنف في شرح الكافية وغيرهما فاطره مع ما هنا فصوابه لانه زيد فيه الباء لللاحق كما عند

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول جبي وعبي فن ادغم نظر الى انه مما مثلان
مضمر كان بحركة لازمة في كلمة ومن فلن نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضه لوجودها في الماضي دون
المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه في النظم اشعار بذلك الثاني
نحو تجلي وقياسه الفل تنصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول
اجلي قبل وفيه نظر لان همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على
وزن افتعل اجتمع فيه تاء آن فهذا أيضا قياسه التفكيك لبي ماقبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل
حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا
لا فكل فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال
(وما بتاء من ابتدأ قد يقتصر • فيه على تاء كتيبن العبر)

هذا من باب تجلي وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاء آن وأولاهما المضارعة والثانية تاء تفعل
أو تقا دل بحوذف كرفي تدر كرفي تدر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عند الادغام واجتلاب همزة
الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء بالآخرى عنها ولم يبين المحذوفة وفيه
خلاف والمشهور انها الثانية لان الأولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع في أوله من
المضارع تاء آن أنه يجوز فيه عند ثلاثة أوجه اثباته ما وادغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة
الوصل وحذف احدهما وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها ابتدأ وبتاء من متعلق به وخبره قد يقتصر
وفيه في وضع المفعول الذي لم يسم فاعله يفتقر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل على تاء
والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزئين ثم قال

(وفلن حيث مدغم فيه سكن • لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعني انه اذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ
لا يتصور الادغام في ساكن وذلك ان يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون اناء نحو
رددت ورددنا ورددت ورددت وقد مثل ذلك بقوله (نحو حلت ما حلت) أصله قبل اتصال
الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لا اتصال التاء به وجب الفل وفل فعل أمر ومفعوله
محذوف أي فلن المدغم فيه أو فلن الادغام ويحتمل أن يكون فلن ماضيا مبنيًا للمفعول وفيه ضمير
مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على انه مفعول
لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ او الجلة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفلن واقترن
في موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال (وفي جزم وشبه الجزم تخيير في) يعني ان المدغم
فيه اذا سكن في جزم لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم
يورد وردد وانما جعل فعل الامر شبيهًا بالجزم لان حكمه حكم المضارع فهو شبهه به ويلزم في فصل
الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين أوله كالتصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز
والادغام لغة تميم وبقية أهل الحجاز جاء القرآن غالبًا نحو ومن يردد منك من دينه ولا تمن تستكثر
وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدغمًا قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر عند جميع القراء
ومن يرد منك في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وانما خير الناطق في الوجهين لان المتكلم به
يجوز له ان يتكلم باللفظين • هالآن لعربي الذي لفته التفكيك مخير لانه لا ينطق به الا مفككا
وكذلك الذي لفته الادغام لا ينطق به الا مدغمًا ونحو تخيير مبتدأ وخبره في جزم وفي موضع النعت
لتخيير ومعنى في تبع ثم ان ما ذكره في الامر من جواز الفل والادغام بوجه ان ذلك أيضا جائز في أفعل
في التعجب لانه على صيغة الامر وفي هلم لانه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله

(وفلن أفعل في التعجب يلزم • والتزم الادغام أيضا في هلم)

يعني ان أفعل في التعجب يلزم فكه وایس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان هلم ايضا يلزم

المرادى (قوله الرابط بين
الصلة) انظر قوله الرابط
بين الصلة والموصول على
الوجهين المجزئين
والصواب أن الرابط هو
الضمير المستتر في ابتدأ
(قوله وفلن أفعل) فهو أشدد
ببياض وجوه المتقين
وأحبب الى الله تعالى
بالحسنين (قوله هلم) لغة
أهل الحجاز هلم للواحد
والاثنين والجمع وأهل
مكة يقولون للثنين هلم
والجمع هلموا والمرأة هلمى
والنساء هلمن والمعنى في
قوله تعالى هلم شهداءكم
هنا شهداءكم

ادغامه وأصله هلمم فنقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الجواز اسم فعل فيخطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هذا وفي الجمع هلموا ولما أتى على ما أراد جمعه من علم فهو وما وعد به في الخطبة بقوله مقاصد النجوم المحوية أخبر بذلك فقال (وما يجمعه عنيت قد كل • نظما على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عني به من جمع مهمات النجوم قد كل وعلى مذهب مقاصده وأغراضه اشتمل فم موفيا لما قصد من إرادته وجاء على وفق قصده ومراعاة وما ابتدأ وهي موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول ويجمعه متعلق بعنيت وقد كل في موضع خبر ما وظما حال من الماه في يجمعه واشتمل نعمت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة أخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصة • كما اقتضى غنى بلاخصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجعلها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يفسده يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلاخصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فصل ماض وفيه ضمير مستتر عائدا على نظما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أخطى بالطاء فأذكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما عرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أخطى من الكافية لان هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأخطى خبره فقلت أل في الخلاصة لما ذاهي فقال لا هدف فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها للقلبة فقلت ما فيه أل للقلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونها كراها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قامت له ماموضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كسبه بالطاء سهو منه ثم قال (فأحمد الله مصابيا على • محمد خير نبي أرسلنا)

(وآله الغر الكرام البررة • وصحبه المنتخبين الخيرة)

لما أكل مراده ختم كتابه بالصلة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصلينا دل من الضمير في أحمد وخير نبي يدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم حيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب بخفاء شرحنا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد يتفقه به البادى ويستحسنه الشادى موافقا لما روته موفيا بما أردت من اختصاره وقصده فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وقض من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطية محمد الى مصر المحمية على ذمة صاحب المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد عمر حسين الخشاب والنشيخ محمد عبد الواحد الطوبى وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هـ به

وأحضر وهـ م (قوله
الخيرة) اسم من الاختيار
مثل القديسة من الاقتداء
والخيرة بفتح الباء بمعنى
الخيار والخيار هو الاختيار
ومنه يقال له خيار الرؤية
ويقال هو اسم من تختير
الشيء مثل الطيرة اسم من
تطير وقبل هما لغتان
بمعنى واحد وفي التنزيل
ما كان لهم الخيرة اه
• مصباح
والله أعلم بالصواب والبه
المرجع والمآب وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا

فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٢	١٣٢ النداء
الكلام وما يتألف منه ٥	١٣٤ فصل تابع ذي الضم
المعرب والمبني ٨	١٣٥ المنادى المضاف الى يا المتكلم
النكرة والمعرفة ١٥	١٣٦ أسماء لازمت النداء
العلم ٢٠ اسم الاشارة ١٩	١٣٧ الاستغاثة ١٣٧ التذبة
الموصول ٢٢	١٣٩ الترخيم ١٤١ الاختصاص
المعرف بإداة التعريف ٢٦	١٤١ التحذير والاغراء
الابتداء ٣٤ كان واخوانها ٢٨	١٤٢ أسماء الافعال والاصوات
فصل في ما لاولات وان المشبهات بليس ٣٧	١٤٤ فونا التوكيد
أفعال المقاربة ٤٠ ان واخوانها ٣٨	١٤٧ ما لا ينصرف
لا التي لتفي الجئس ٤٥	١٥٢ اعراب الفعل ١٥٧ عوامل الجزم
ظن واخوانها ٥٠ أعظم وأرى ٤٨	١٦٠ فصل لو ١٦١ أمثاله لاولوما
الفاعل ٥٥ النائب عن الفاعل ٥١	١٦٢ الاخبار بالذي والافعال واللام
اشتغال العامل عن المفعول ٥٨	١٦٤ العدد ١٦٧ كم وكأين وكذا
تعدى الفعل ولزومه ٦١	١٦٨ الحكاية ١٧٠ التأنيت
التنازع في العمل ٦٣	١٧٢ المقصور والممدود
المفعول المطلق ٦٨ المفعول له ٦٥	١٧٣ كيفية تنبيه المقصور والممدود الخ
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ٦٩	١٧٥ جمع التكسير
المفعول معه ٧٣ الاستثناء ٧١	١٨٢ التصغير
الحال ٨٣ التمييز ٧٧	١٨٨ النسب
حروف الجر ٨٩ الاضافة ٨٥	١٩٣ الوقف
المضاف الى باء المتكلم ٩٧	١٩٦ الامالة
اعمال المصدر ٩٨	١٩٩ التصريف
اعمال اسم الفاعل ١٠٠	٢٠٤ فصل في زيادة همزة الوصل
أبنية المصادر ١٠٣	٢٠٥ الابدال
أبنية أسماء الفاعلين والصفات ١٠٥	٢١١ فصل من لام فعل اسمها الخ
المشبهات بها ١٠٧	٢١١ فصل ان يسكن السابق الخ
الصفة المشبهة باسم الفاعل ١١٢	٢١٣ فصل لساكن مع الخ
التعجب ١١٢	٢١٥ فصل ذو اللين الخ
نعم وبئس وما جرى مجراهما ١١٤	٢١٦ فصل فامر او مضارع الخ
أفعل التفضيل ١١٩ النعت ١١٧	٢١٦ الادغام
التوكيد ١٢٥ عطف البيان ١٢٣	
عطف النسق ١٢٦	
البدل ١٣٠	

• (تمت) •

مبنى للمفعول وفي رد ضمير مستترعا ند على تافتعال وطام مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر
وتافتعال مفعول أول برد وائر متعاق برد على الوجهين وفي بقى ضمير مستترعا ند على تافتعال ود الا
حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد

(فصل) (فأمر او مضارع من كوعد • احذف وفي كعدة ذاك اطرده)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واو او في ثلاثة مواضع الاول فعل أمر نحو وعد وهو محمول
على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع اذا كان على فعل يفتح بفتح
الياء وكسر العين نحو وعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحل عليه أعد وعد وعد وفهم
من قوله من كوعد ان الواو تحذف في الامر والمضارع اذا كان بعد هاء فتحة نائبة عن الكسرة نحو
وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن ففتح لكونها من حروف الخلق وفهم منه أيضا ان حذف
الواو المذكرة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد
مبني للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ وفهم
منه أيضا ان يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الودع مثل يقطين قلت يوعد الثالث المصدر من نحو
وعده وهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو
كان اسما لم يحذف نحو وجهه وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة
والوقعة وفأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف همز أفعل استمر في • مضارع وبنيتي متصف)

يعنى انه اطرده حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر
عنهما ببنيتي متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول بوصفهما فاما بنيتي متصف وكان الاصل
ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تخرج وناقص لكن استعمل
اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أكرم فحذفت الهمزة وحل على أكرم تكريم وتكريم ويكرم
واسم الفاعل واسم المفعول كما حل على بعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضي وحذف
مبتدأ وخبره استمر ثم قال (طلت وطلت في طللت استعمل • وقرن في اقررن وقرن نقلا)

يعنى ان طللت بكسر اللام يجوز ان يحذف منه احدى اللامين مع كسر اطاء وقها فتقول طللت
وظللت وظاهرا النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مسست وفي القياس عليهما
خلاف وقوله وقرن في اقررن نقلا يعنى انه استعمل هذا التخفيف في فعل الامر فقبل فيه قرن
بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل وقرن في يوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به
الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان بقر بفتح العين في الماضي
وكسر ها في المضارع فلما لحقت الفعل فون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركته الى الفاء
وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الامر ووجه قراءة الفخ انه من قررت
بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل
فهما الغنان فصيحان وطلت مبتدأ وخبره استعمل والالف فيه للتثنية وفي طللت متعلق باستعمل
وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير يقرن مقول في اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز ان
يكون قرن الاخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جلة في موضع
الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقلهما عاقل يقياس عليه والاول أظهر

(الادغام)

يقال الادغام بكون الدال مصدرا دغم والادغام بتشديد هاء مصدر ادغم قبل والادغام بتشديد
الدال عبارة البصريين وبالا سكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق
اللسان معها على الحذف
الاعلى فيحصر الصوت
حينئذ بين اللسان وما
حاذاه من الحذف الاعلى
(قوله نحو وجهه الخ) اسم
للمكان المتوجه اليه لاسم
مصدر التوجه قاله المازني
 وغيره وقيل مصدر راجع
الشخ خالدا ولا بد منه
(الادغام)

(قوله وفي الاصطلاح)
وفي شرح التوضيح انه
اصطلاحا رفع اللسان
ووضع اياه بالحرفين
دفعه واحدة بعد ادخال
أحدهما في الآخر وقوله
ادخل حرف في حرف زاد
بعضهم لينطق بهما في كلمة
واحدة اه وهي عبارة
كوفية وعبرة البصريين
الادغام بتشديد الدال
اه من مجلس سبدي محمد
المرباط

تحرّف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على ادغام المثانين المتحرّكين في كلمة واعلم أنّ ما اجتمع فيه مثلاً في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وواجب الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (أول مثليين متحرّكين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلاً متحرّكان وجب ادغام الاول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الاول لان المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل فوعين الاول ان يكون قبل المثل الاول متحرّك نحو ورد وظن أصلهما ردد وظن فسكن المثل الاول وأدغم في الثاني والاسترخاء يكون قبل المثل الاول ساكن نحو ورد وظن ومرد أصلهما ردد وظن ومرد فنقلت حركة المثل الاول الى الساكن قبله وبقي ساكناً فادغم في المثل الثاني وفهم منه ان أول المثليين اذا كان في صدر الكلمة نحو وردن لا يدغم الا بفتح الا بفتح الساكن وأول مفعول بادغم ومحرّكين نعم مثليين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً المثليين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(قوله لا كمثل صفف)

وردد وجدد جمع جدة

وكل وظلل ومدد (قوله

كاخصص اي) واكفف

الشمر (قوله ولا كهليل)

وقعس وقردد (قوله صفة

السرّج) وهو الاديم

الذي يضم دفن السرّج

من أعلاهما وأسفلهما

ودقنا السرّج جانباه من

الخشب (قوله ثاني المثليين

زائد الخ) المزيد لللاحق

هو الباء من هبل لا أجد

لاميه كذا عند المرادى

والمصنف في شرح الكافية

وغيرهما فاطره مع ما هنا

فصوابه لانه زيد فيه الباء

لللاحق كما عند

(لا كمثل صفف • وذلل وكل ولب • ولا بكس ولا كاخصص اي • ولا كهليل) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاّ في صفت وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الكلمة الثاني ذلل وهو جمع ذلول بالذال المججمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الدال من دوأب ذلل الثالث كل جمع كلمة والكلمة نوع من الثياب معروف الرابع باب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الالباب واللب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاسترخاء واللب أيضاً ما استدق من الرمل الخامس نحو جرس وهو جمع جرس اسم فاعل من جرس الشيء اذا لمسه أو من جرس الخمر اذا خفس عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثان عارضة نحو اخصص اي أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي السابع ما كان فيه ثاني المثان زائد لللاحق نحو هبل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدرج وانما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لما منع فيها أما الثلاثة الاول فانها مختلفة لوزن الافعال والادغام أصل في الافعال فظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلحقه الفضة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الامعاء لان تطهيره من الافعال واجب الادغام نحو ورد وأما الخامس وهو جرس فانه وان اجتمع فيه مثلاً متحرّكان المثل الاول مدغم فيهما كن قبله فلو ادغم المحرك الاول لالتقي ساكناً وأما السادس وهو اخصص اي فلان الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هبل فلان ثاني المثليين زائد لللاحق فلو ادغم تخالف المحقق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفل فمما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشد في آل • ونحوه فل ينقل ف قبل) يعني أنه قد شدّ التفكيك في ألفاظ مما يجب ادغامه منها آل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك في غير آل وذلك ثمانية ألفاظ أخرى هي دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا صطك عرقوباه وضربت الارض اذا كثرت ضباها وقطط الشعر اذا اشتدت جهودته ولخت العين اذا تصقت ومشئت الدابة اذا ظهرت في وظيفها تنوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها وجمع الرجل اذا كثرت صوته بجهة فهذه الالفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف وانتقد برادغم أول مثليين متحرّكين في كلمة مغيرة لا وزان مخصوصة لا كمثل هذه الالوزان ويجوز أن تكون لانه ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا ندغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثل شيء وما بعد صفف معطوف عليه وفل فاعل بشدو بنقل متعلق بفل ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك الادغام فقال (وحجى افكك وادغم دون حذر • كذا لنحو تعجلى واستتر)

قد كرثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول حيي وعبي فمن ادغم نظر الى انه مما مثلان
متحركان بحركة لازمة في كلمة ومن فك نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضه لوجودها في الماضي دون
المضارع لان مضارعه بحيا قبل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه في النظم اشعار بذلك الثاني
نحو تجلي وقياسه الفلكتصذر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول
اجلي قيل وفيه نظر لان همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استر وهو كل فعل على
وزن افتعل اجتماع فيه نا آن فهذا ايضا قياسه التفكيك لبي في ما قبله سا كما ويجوز ادغامه بعد نقل
حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا
لا فكلت فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال
(وما يتاين ابتدأ قديقتصر • فيه على تكتبين العبر)

هذا من باب تجلي وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله نا آن أو لا هاء المضارعة والثانية تاء تفعل
أو تفاعل نحو تذ كرفي تذ كرفي تيسر في تيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة
الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاين والاستغناء بالآخرى عنها ولم يبين المحذوفة وفيه
خلاف والمشهور انهم الثانية لان الاولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع في أوله من
المضارع نا آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباته ما وادغام الاولى في الثانية مع اجتلاب همزة
الوصل وحذف احدهما ومابتدأ وهي موصولة وصلتها ابتدأ وبتاين متعلق به وخبره قد يقتصر
وفيه في وضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقته صر ويجوز أن يكون التائب عن الفاعل على نا
والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزئين ثم قال
(وفك حيث مدغم فيه سكن • ليكون بضمير الرفع اقترن)

يعني انه اذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ
لا يتصور الادغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو فون انات نحو
رددت ورددنا ورددت ورددت ورددت ورددت ذلك بقوله (نحو حلت ماحلته) أصله قبل اتصال
الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لا اتصال التاين به وجب الفل وفك فعل أمر ومفعوله
محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبينا للمفعول وفيه ضمير
مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على انه مفعول
لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ او الجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفك واقترن
في موضع خبر الكون وضمير متعلق باقترن ثم قال (وفي جزم وشبه الجزم تخيير في) يعني ان المدغم
فيه اذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف نحو ورد جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم
يردد وورد وانما جعل فعل الامر شيئا بالجزوم لان حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل
الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين أوله كالحجج والتفكيك لغة أهل الحجاز
والادغام لغة تميم وبلغه أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو ومن يرتد منكم عن دينه ولا تئن تستكر
وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدحاً قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر عند جميع القراء
ومن يرتد منكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وانما خبر الناطم في الوجهين لان المتكلم به
يجوز له ان يتكلم بالفتحة • هـ الا ان العربي لدى لفته التفكيك مخبر لانه لا ينطق به الا مفككا
وكذلك الذي لفته الادغام لا ينطق به الا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وفي موضع النعت
لتخيير ومعنى في تبع ثم ان ما ذكره في الامر من جواز الفل والادغام هو ان ذلك ايضا جائز في فعل
في التجب لانه على صيغة الامر وفي لم لانه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله

(وفك أفعول في التجب انتم • والترنم الادغام ايضا في لم)

يعني ان افعول في التجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان لم ايضا ياترنم

المراوى (قوله الرابط بين
الصلة) انظر قوله الرابط
بين الصلة والموصول على
الوجهين المجزئين
والصواب أن الرابط هو
الضمير المستتر في ابتدأ
(قوله وفك أفعول) فجاء أشدد
ببياض وجوه المتنين
وأعجب الى الله تعالى
بالمحسنين (قوله هلم) لغة
أهل الحجاز هلم للواحد
والاثنتين والجمع وأهل
مخربة يقولون للاثنتين هلم
ولجميع هلموا والمرأة هلمى
والنساء هلمن والمعنى في
قوله تعالى هلم شهداءكم
هاتوا شهداءكم

ادغامه وأصله هلم فقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الحجاز اسم فعل فيضاطب بها عندهم الواحد والمتى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فانهم فعل أمر لا يتم صرف ولذلك يقولون في التثنية هلا وفي الجمع هلموا ولما أتى على ما أراد جمعه من علم فهو وما وعد به في الخطبة بقوله مقاصد الخويم المحموية أخبر بذلك فقال (وما يجتمع عنيت قد كمل • تطما على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عني به من جمع مهمات الخوف قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من إرادته وجاء على وفق قصده ومراده وبما ابتدأ وهي موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول ويجمعه متعلق بعنيت وقد كمل في موضع خبر ما وتطما حال من الهاء في يجمعه واشتمل نعت لتطما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله تطما بصفة أخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصة • كما اقتضى غنى بلاخصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها ورجلها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلاخصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائذ على تطما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لتطما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحصى باطاء فأذكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما عرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحصى من الكافية لان هذا الرجز اسم الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحصى خبره فقلت أل في الخلاصة لماذا هي فقال لا الهة فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها للغة فقلت ما فيه أل للغة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكرا ما جمعت الخلاصة من الكافية ثم قالت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كتبه باطاء فهو منه ثم قال - (فأحمد الله مصابيا على • محمد خير نبي أرسله)

(وآله القرام الكرام البرره • وصحبه المنتخبين الخيره)

لما أكل مراده ختم كتابه بالصلوة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومصلحاه من الضمير في أحمد وخير نبي يدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والفرجع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسماء من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعمالمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمتى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم حيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أبدع على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد يتفح به البادى ويستحسنه الشادى موافقا لما روته موفيا بما أردت من اختصاره وقصده فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وفق من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجدة الية مصر المحمية على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد عمر حسين الخشاب وانشيخ محمد عبد الواحد الطوبى وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هـ به

وأخضره -م (قوله
الخيرة) اسم من الاختيار
مثل الفدية من الاقتداء
والخيرة بفتح الياء بمعنى
الخيار والخيار هو الاختيار
ومنه يقال له خيار الرؤية
ويقال هو اسم من تخيرت
الشيء مثل الطيرة اسم من
تطير وقيل هما لغتان
بمعنى واحد وفي التثنية
ما كان لهم الخيرة أه
• مصباح
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
نسلها كثيرا

فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك

صفحة

صفحة

خطبة الكتاب ٢

الكلام وما يتألف منه ٥

المعرب والمبني ٨

النكرة والمعرفة ١٥

العلم ٢٠ اسم الإشارة ١٩

الموصول ٢٢

المعرف بإداة التعريف ٢٦

الابتداء ٣٤ كان وأخواتها ٢٨

فصل في ما ولولات وان المشبهات بليس ٣٧

أفعال المقاربة ٤٠ ان وأخواتها ٣٨

لا التي انفي الجنس ٤٥

ظن وأخواتها ٥٠ أعلم وأرى ٤٨

الفاعل ٥٥ النائب عن الفاعل ٥١

اشتغال العامل عن المفعول ٥٨

تعدي الفعل ولزومه ٦١

التنازع في العمل ٦٣

المفعول المطلق ٦٨ المفعول به ٦٥

المفعول فيه وهو المسحى ظرفا ٦٩

المفعول معه ٧٣ الاستثناء ٧١

الحال ٨٣ التمييز ٧٧

حروف الجر ٨٩ الإضافة ٨٥

المضاف الى ياء المتكلم ٩٧

اعمال المصدر ٩٨

اعمال اسم الفاعل ١٠٠

أبنية المصادر ١٠٢

أبنية أسماء الفاعلين والصفات ١٠٥

المشبهات بها

الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٠٧

التعجب ١١٢

نم وبش وما جرى مجراها ١١٤

أفعل التفضيل ١١٩ التثنية ١١٧

التوكيد ١٢٥ عطف البيان ١٢٣

عطف النسق ١٢٦

البدل ١٣٠

النداء ١٣٢

فصل تابع ذي الضم ١٣٤

المنادى المضاف الى ياء المتكلم ١٣٥

أسماء لازمت النداء ١٣٦

الاستغاثة ١٣٧ التوبة ١٣٧

الترخيم ١٤١ الاختصاص ١٣٩

التحذير والاعراء ١٤١

أسماء الأفعال والاصوات ١٤٢

فونا التوكيد ١٤٤

ما لا ينصرف ١٤٧

اعراب الفعل ١٥٢ عوامل الجزم ١٥٧

فصل لو ١٦٠ أمثا ولو لا ولوما ١٦١

الاخبار بالذي والافتعال للام ١٦٢

العدد ١٦٧ كم وكأين وكذا ١٦٤

الحكاية ١٧٠ التأنيت ١٦٨

المقصود والممدود ١٧٢

كيفية تشبيه المقصور والممدود بالخ ١٧٣

جمع التكسير ١٧٥

التصغير ١٨٤

النسب ١٨٨

الوقف ١٩٣

الامالة ١٩٦

التصريف ١٩٩

فصل في زيادة همزة الوصل ٢٠٤

الابدال ٢٠٥

فصل من لام فعل اسمها الخ ٢١١

فصل ان يسكن السابق الخ ٢١١

فصل لسا كن مع الخ ٢١٣

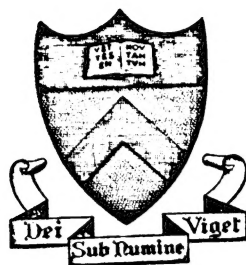
فصل ذواللين الخ ٢١٥

فصل فامر او مضارع الخ ٢١٦

الادغام ٢١٦

• (تمت) •

Library of



Princeton University.

